جامعـــــة اليرمـــوك .

كليـــــــــة الآداب .

قسم اللغة العربية وآدابها .



الخـــلاف النحـــوي فـــي الأدوات

The Grammatical Differentiation in Arabic Particles

إعـــــــــداد

عامـــــر فائـــــــل محـمــد بلحــــــاف .

إشـــــــــــراف

الأســتـــاذ الــدكــتـــور / حــنــّا بــن جـمـيـل حـــــــداد

حقـــل التخـصص : اللغـــــة والنـحــــو

١٨ / ٥ / ١٤٣٠ هـ

١٣ / ٥ / ٢٠٠٩ م

الخـــــلاف النحـــــوي فـــي الأدوات

The Grammatical Differentiation in Arabic Particles

إعـــــــــداد

عامـــــر فائــــــل محمـــــد بلحـــــــاف

ماجستير في اللغة العربية ، جامعة السلطان قابوس ، ٢٠٠٦ م .

بكالوريوس في اللغة العربية ، جامعة حضرموت ، ٢٠٠٢ م .

قدّمــتْ هــذه الأطــروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجــة الدكتــوراه في تخصــص اللغــة والنحــو في جامعــة اليرمــوك ، إربــد ، الأردن .

وافــق عليــها

أ . د . حنا بن جميل حداد .... مشـرفًا ورئيسًا

أستـــاذ النحـــو وفقـــه اللغـــة ، جامعة اليرموك .

أ . د . محمد حسن عواد .... عضوًا

أستـــاذ اللغـــة والنحـــو ، الجامعـــة الأردنيـــة .

أ . د . سمير شريف استيتية .... عضوًا

أستـــاذ اللســـانيـــات ، جامعـــة اليرمـــوك .

أ . د . فـــوزي حســـن الشايـــب .... عضوًا

أستـــاذ النحـــو والصـــرف ، جامعـــة اليرمـــوك .

أ . د . رســـلان أحمد بني ياسيـــن .... عضوًا

أستـــاذ اللغويـــات واللهجـــات ، جامعـــة اليرمـــوك .

تاريخ تقـــديم الأطـــروحة ١٣ / ٥ / ٢٠٠٩ م .

الإهــــــــداء ......

إلى والدتي – رحمها الله – التي لم تعشْ لتــرى ابنــــــها

كمــا تمنّــتْ .

إلى والــدي .. أطــال الله فــي عمــره .

أهــدي هــذا الجهــد .

شكـــر وتقـــدير

يطيب لي وأنا أنهي هـذا العمل أنْ أتقدم بالشكر الكثير والتقديـر الجزيل إلى مَن كلأنـي برعايته ، وغمرني بعلمه ودماثة خلقـه ، وسـار معي في هـذا العمـل خطـوة خطـوة ، بـدءًا من اقتراح العنوان ، ومرورًا بمراحل البحث والكتابة ، وصولاً إلى المناقشة ، أسـتاذي الأستاذ الدكتـور / حنّـا بن جميـل حـداد ، أستاذ النحو وفقه اللغة ، المشرف على مشروع الأطروحة .

كما أشكر أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة : الأستاذ الـدكتور / محمـد حسـن عـواد وأستاذي الدكتور / سمير شريف استيتية ، والأستاذ الدكتـور / فـوزي حسـن الـشايب والأستاذ الدكتور / رسلان بني ياسين ، مَن أتشرف اليوم بمناقـشتهم لعملـي هـذا ، مـستمعًا لملحوظاتهم ، ومنصتًا لاقتراحاتهم ، ومستفيدًا من توجيهاتهم التي من شأنها أن تقوّم الاعوجاج وتصوبّ الزلل .

والشكر موصول كذلك إلى الجامعتين : جامعة اليرموك ، منارة العلم والعلماء ، التي هيّأت لي ظروف الدراسة في أبهى ما تكون ، وجامعتي جامعة حضرموت التي قدّمت فرصة الإيفـاد الثمينة هذه في بلد الهاشميين .

والشكر موصولٌ أيضًا لكل مَن قدّم نصحًا ، أو مدّ يدًا .

فهـــرس المحتـــويات

الموضوع .... الصفحة

الموضوع .... الصفحة

الملخص باللغة العربية

بلحاف ، عامر فائل . (الخلاف النحوي في الأدوات) . أطروحة دكتوراه ، جامعة اليرموك ، ٢٠٠٩ م . (المشرف : أ . د . حنّا بن جميل حداد) .

تحمل هذه الأطروحة عنوان (الخلاف النحوي في الأدوات) ، وهي دراسة وصفية تحليلية تقع في تمهيد ، وثلاثة فصول ، وخاتمة . عالج التمهيد لفظة (الأداة) مفهومًا وأولية مصطلح ، وحاول تجليتهما تجليةً واضحة . وخُصّص الفصل الأول للحديث عن خلاف النحاة في بنية الأداة : بساطةً وتركيبًا ، وأصلاً وفرعًا ، وترددًا بين الحرفية والاسمية الفعلية ، وتوزعتْ في مباحثه أحاديثُ عن : مبادئ النحاة وأصولهم في البنية ، وموقف اللغات السامية منها ، والأداة وأقسام الكلام . وحمل الفصل الثاني عنوان (الخلاف في العمل) ، فتحدث عن خلاف النحاة في الأداة العاملة ، وخلافهم في إعمال الأدوات وإهمالها ، وخلافهم في عملها مضمرةً أو محذوفة ، واقتضى ذلك الحديثَ عن مسائل مشكِلة في العمل ، كـ : قواعد العمل ، ولغات العرب ، ومبدأ الاختصاص وإشكالات الإضمار . أمّا الفصل الثالث (الخلاف في المعنى) ، فخُصّص لمناقشة مبدأ (الأصل في الأداة أن تدل على معنى واحد) ، واقتضتْ منه هذه المناقشةُ الكلامَ على : ظاهرة تناوب الأدوات ، وموقف العلماء والباحثين منها بين القبول والرد ، وعن معنى الأداة والاستعمال ، وعن معناها والسياق ، ولم يخلُ الفصل من الحديث عن التفسير والمفسرين ، وموقفهم من معنى الأداة . وخُتمتْ الأطروحة بأهم النقاط التي خلصتْ بها الدراسة .

Yarmouk University

The Grammatical Differentiation in Arabic Particles

PhD. Dissertation

BY

Belhaaf , Amer Fa'il

Supervisor

Prof. Hanna Bin Jamiyl Haddad

Abstract

The present dissertation entitled *The Grammatical Differentiation in Arabic Particles* is a descriptive analytical study comes in an introduction, three chapters and a conclusion. The introduction dealt with the meaning of the word ***particle*** semantically and terminologically, endeavoring to illustrate it explicitly. The first chapter dealt with the differentiation among grammarians concerning the structure of the particle as a single or as compound item, as a grammatical category or subcategory and the tension in considering it as belonging to the category of particles or the category of verbal nouns. Moreover, this chapter tapped into the grammarians' principles and their references in the structure of the particle, how Semitic languages do regard it and the particle and other parts of speech. The second chapter entitled *The Differentiation in Function* discussed the differences among grammarians concerning the functioning particle, differences in making particle functioning or non-functioning and differences in its function as being implicit or omitted. This led to the discussion of many problematic issues concerning the function of the particle such as: the rules that govern its function, Arabians' languages, the principle of specificity, and the problems concerning the implication of the particle. The third chapter with the title *The Differentiation in Meaning* was devoted to the discussion of the principle that says *The Origin of the Particle is to Denote a Single Meaning* which led to the discussion of the alternation of particles, how do grammarians and researchers view this issue as being for or against it, the meaning of the particle and its usage and its meaning with reference to the context. Furthermore, this chapter discussed the interpreters' views concerning the particles and its meaning. The conclusion dealt with the most important issues the present study has come up with.

قال أبو عثمان المازني : " إذا قالَ العالِمُ المتقــدِّمُ قــولاً فسبيلُ مَنْ بعدَه أنْ يحكيَه ، وإنْ رأى فيه خللاً أبانَ عنــه ودلَّ على الصوابِ ، ويكونُ الناظرُ في ذلك مخيّرًا فــي اعتقادِ أيٍّ المذهبينِ بانَ له فيه الحقُّ " .

اللامات (١٩)

بسم الله الرحمن الرحيم

مقـــدمـــة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين ، سيدنا محمد النبي الأمين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، ومن اقتفى أثره إلى يوم الدين .

الأدوات قسمٌ من أقسام الكلام ، وضرورة من ضرورات ربطه ، وتحقيق الانسجام فيه وقد حظيت منذ القدم بعناية العلماء واهتمامهم ، وكانت بدايتهم مع معاني هذه الأدوات ، حين أخذ المفسرون وعلماء اللغة يفصّلون المعاني المختلفة للأداة الواحدة في النصوص القرآنية ثمّ تطوّر هذا العلم وارتقى ، حتى استقل بميدانه الخاص ، ولم يقصر عنايته على المعاني فقط بل تجاوزها إلى : بنية الأداة ، وأوجه استعمالها ، وأحكامها النحوية .

وعندما بدأتُ التفكير بعنوان يكون موضوعاً لأطروحة أتقدّم بها استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في اللغة والنحو ، اقترح عليّ **أستاذي الأستاذ الدكتور / حنّا بن جميل حدّاد** عنوان ***(الخلاف النحوي في الأدوات)*** الذي لقي هوىً في نفسي ، ورأيتني قادرًا على تقديم عمل فيه قد يمثل إضافة لما كُتب في موضوع الأدوات ، ولاسيما أنّ مكتبتنا العربية مازالت حتى اليوم خاليةً من هذا العنوان .

أمّا الذي شجعني على الإقدام على هذا الموضوع فهو أنّ علماءنا الأوائل كانوا قد تناولوا في مؤلفاتهم هذه الأدوات بالتفسير والإيضاح ، كما نرى عند سيبويه في (الكتاب) والمبرِّد في (المقتضب) ، والفراء في (معاني القرآن) . ولعلّ أول مؤلَّف متخصص في هذا المجال وصل إلينا هو (حروف المعاني) للزجاجي (ت ٣٤٠ هـ) ، وله أيضاً (اللامات) . ثمّ تلاه (منازل الحروف) و (معاني الحروف) للرماني (ت ٣٨٨ هـ) غير أنّ أهم ما كُتب في هذا المجال – باعتقاد الباحث – أربعة مؤلفات ، هي : الأزهية في علم

الحروف للهروي (ت ٤١٥ هـ) ، ورصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي (ت ٧٠٢ هـ) ، والجنى الداني في حروف المعاني للمرادي (ت ٧٤٩ هـ) ، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) . وعندما تَنقُل هذه المصادر وغيرها الأدوات، تنقلها محملةً باختلافات شتى بين العلماء، يصعد بعضها للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ) ، وتنسب جلها لنحاة البصرة والكوفة .

حاولتُ في هذه الأطروحة دراسة (**الخلاف النحوي في الأدوات**) دراسةً علميةً منهجيةً ، فجمعتُ مادة الخلاف أولاً من مظانها ، ثمّ وجدتُ أنّها تصنّفُ في ثلاثة محاور : الأول في البنية ، والثاني في العمل ، والثالث في المعنى ، فجعلتُ هذه المحاور الثلاثة فصولاً للأطروحة ، وقسّمتُ الفصل الواحد منها إلى ثلاثة مباحث ، والمبحث الواحد إلى ثلاثة مطالب وفي بعض الأحيان أربعة . وقدّمتُ لهذه الفصول **بتمهيد عالج (الأداة) مفهومًا ومصطلحًا ورمتُ من هذا التمهيد تجلية هذا المفهوم ، للاتكاء على هذه التجلية في مباحث الدراسة وفصولها** ، وأعقبتُ ذلك بحديث موجز عن تراث الأدوات في العربية .

حمل الفصل الأول عنوان (**الخلاف في البنية**) ، سردتُ فيه خلاف النحاة في بساطة الأدوات وتركيبها ، وخلافهم في الأداة الواحدة من حيث هي أصل أو فرع ، وخلافهم في بنية الأداة وترددها بين الحرفية والاسمية والفعلية ، واقتضى الحديثُ في ذلك الحديثَ عن الأصول العامة للنحاة في بنية الأداة ، ومسألة التركيب واللغات السامية ، وأقسام الكلام .

وتكلمتُ في الفصل الثاني (**الخلاف في العمل**) عن الأثر الذي تتركه الأداة فيما بعدها ، فتحدثتُ عن الأدوات النحوية كعوامل إعرابٍ ، وخلاف النحاة في إعمال بعضها وإهمال بعضها الآخر، وخلافهم كذلك في الإضمار والحذف . وساقني الحديث في ذلك إلى : قواعد

العمل وشروطه ، ولغات العرب وعمل الأداة ، والنحاة والإعمال ، ومبدأ الاختصاص في الأداة ودواعي الإضمار وإشكالاته .

وخصّصتُ الفصل الثالث (**الخلاف في المعنى**) للحديث عن إشكالٍ قديمٍ حديث في باب الأدوات ، وهو معانيها ، فتكلمتُ في مباحث ثلاثة عن : التناوب بين القبول والرد ، ومعنى الأداة والاستعمال ، ومعناها والسياق . وقادني الحديثُ في ذلك إلى محاكمة مبدأ : (إنّ الأصل في الأداة أنْ تدلّ على معنى واحد) ، والخروج فيه برأي ، كما قادني إلى الحديث عن الاستعمال القرآني للأدوات ، والسياق بنوعيه ، وأثره في إكساب الأداة معنى أو معاني متعددة .

وقد حرصتُ في جميع مباحث الأطروحة على توحيد النسق ؛ فكنتُ أبدأ كلَّ مبحثٍ من المباحث بسرد مادة الخلاف كما أُثِرتْ عن النحاة ، دون تدخل مني أو تعقيب ، إذ عددتُها بمثابة المقدمات التي تؤدي إلى النتائج ، وكنتُ أدركُ تمام الإدراك أنّ الاستقراء الصحيح للمادة الخلافية سيؤدي – بإذن الله تعالى – إلى نتائج صحيحة ، ثمّ كُنتُ أُعقِبُ هذه المادة المجموعة بالدرس ، والتحليل ، والربط .

واجتهدتُ في جميع هذه المباحث والفصول في إظهار شخصية بحثية ، تُدرِك بأنّ هناك مشكلة تحتاج إلى حل ، فتفترض الفروض وتدعمّها بالأدلة ، شخصية لا تكتفي بنقل الآراء وسرد الخلاف ، بقدرِ ما تُعنى بالنظر والتمحيص في المسائل ، ومحاكمة النصوص دون التعالي عليها ، وقبول بعض الآراء ورد بعضها الآخر ، وإنْ كانت الشهرى والشوعى .

أمّا المنهج المتبع في هذه الأطروحة فكان وصفيًا قائمًا على التحليل . وحرصتُ من جهة أخرى على الإفادة من المصادر المتصلة بموضوع البحث وجزئياته ، وتوثيق النصوص

والإشارة إلى مواطن النقل ، وتخريج الآيات والقراءات القرآنية ، وشواهد الشعر والنثر ، مع العناية بضبطها .

والحق أنّه قد واجهتني صعاب كثيرة طيلة عملي في هذه الأطروحة ، التي قضيتُ معها الساعات الطوال ، لعلّ في مقدمتها مادة الخلاف الكبيرة والكثيرة ، التي استدعتْ : الجمع ، والتصنيف ، والمعالجة ، والتحليل ، غير أنّ الدعم الذي حظيتُ به من أستاذي المشرف على مشروع الأطروحة الأستاذ الدكتور / حنّا بن جميل حداد كان له أبلغ الأثر في تذليل الصعاب ، فكنتُ أفيدُ من اقتراحاته وآرائه ، وأستنير بملاحظاته ومشورته ، وأهتدي بطريقته ومنهجه في الدرس ، فله مني الشكر الجزيل ، والتقدير العظيم .

وختامًا لا أزعم بأنّ عملي هذا قد ارتقى إلى رتبة الكمال ، فالكمال لله وحده سبحانه ، ولا أزعم بأنّه مبرّأ من النقص والخطأ ، لأنّه جهد بشري قد يعتريه ما يعتريه من الزلل ، فإنْ أصبتُ في شيء منه فبتوفيقٍ من الله عزّ وجل أولاً ، ثم بمتابعةٍ حثيثة من شيخي الأستاذ الدكتور أبي عزام ، ثم بجهد أحسبُ أنني بذلته .

والله ولي التوفيق ، وهو الهادي إلى سواء السبيل

الباحث

التمهيد : الأداة

- المفـــــهـــوم .
- أولية المصطلح .
- تراث الأدوات فـــي العربية .

الأداة في اللغة بإطلاق : الآلة التي يستعملها رب الحرفة في عمله ، من صانعٍ ومزارعٍ ، ونجارٍ ، وخياط ، فيقال : أداة النجارة ، وأداة الخياطة . وقد يُطلق على هذه الأداة اسم : الآلة ، فيقال : آلة النجارة ، وآلة الخياطة . جاء في القاموس : " والأداة : الآلة . جمع أدوات " [1]. وجاء في اللسان : " ألف الأداة واوٌ ، لأنّ جمعها أدوات . و لكل ذي حرفة أداة،وهي آلته التي تقيم حرفته ... " [2].

أمّا في الاصطلاح [3] ، فقد عرّف **جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)** الأدوات بقوله : " **الحروف وما شاكلها من الأسماء ، والأفعال ، والظروف** " [4] ، ولم يرد هذا التعريف في مؤلفاته النحوية ، بل ورد في كتابه (الإتقان في علوم القرآن) عند حديثه عن النوع الأربعين،والخاص بمعرفة معاني الأدوات التي يحتاج إليها المفسر . وقد ذكر التهانوي أنّ : " **الأداة عند النحاة والمنطقيين هو الحرف المقابل للاسم والفعل** " [5].

أمّا معاجم المصطلحات اللغوية الحديثة ، فيكتفي معظمها بذكر مصطلح (الأداة) مقرونًا بالمصطلح الأجنبي (Particle) ، وقد يزيد بعضها : " كلمة ذات وظيفة نحوية عادة ، ويُطلق عليها أيضًا اسم : كلمة وظيفية " [6].

والحق أنّ مصطلح (الأداة) هذا يثير عدة تساؤلات ، لعلّ من أهمها تساؤلين ، هما :

---

[1] – **القاموس المحيط** ، مادة (أدو) .

[2] – **لسان العرب** ، مادة (أدو) .

[3] – لا تطالعنا معاجم مصطلحات مشهورة كالتعريفات للجرجاني ، والكليات للكفوي بالتعريف الاصطلاحي للأداة .

[4] – **الإتقان في علوم القرآن** ١ / ١٤٠ .

[5] – **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم** ، ص (١٢٧) .

[6] – ينظر على سبيل المثال :

- **معجم علم اللغة النظري** ، لمحمد الخولي ، ص (٢٠٣) .
- **معجم مصطلحات علم اللغة الحديث** ، لباكلا وآخرين ، ص (٦٦) .
- **معجم المصطلحات اللغوية والأدبية** ، لعلية عياد ، ص (١٠٧) .

١ . ما مفهـوم هذا المصطلح ؟ وما المقصود به على وجه التحديد ؟

٢ . من أين جاء هذا المصطلح ؟ ومن أول من أطلقــه واستعملــه ؟

يحاول الدارس فى الصفحات الآتية من هذا التمهيد الإجابة عن هذين التساؤلين .

الأداة .... المفهـــوم :

يذهب معظم علماء المصطلح إلى أنّ اختيـــار مصطلح مناسب للتعبير عن مفهوم جديد ما يتم وفق مبادئ وأسس علمية منظمة ، إذ إنّ الأمر لا يجري اعتباطًا ، بل لا بدّ مــن " وجــود علاقة مشابهة أو مشاركة بين المعنى اللغوي الذي وُضعت الكلمة للدلالة عليـــه فـــي الأصــل وبين المعنى الاصطلاحي الذي يراد تحميله لهذه الكلمة " [1].

إنّ المعني اللغوي لمصطلح (الأداة) هو : الآلة ، والمفهوم الاصطلاحي له هو : الحرف وما تضمن معناه من الأسماء ، والأفعال ، والظروف . **فهل ثمة مشابهة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي** ؟ الإجابة : نعم ؛ ذلك لأنّ الآلة من الآلات تقوم عادة بعملٍ ما ، ويُتوصل بها إلى المراد . والأداة في الكلام ؛ حرفًا كانت ، أو اسمًا ، أو فعلاً تقوم بعملٍ أيضًا ، ويتوصل بها إلى عــددٍ من الوظائف النحويــة . وقــد ألمــح ابن فــارس (ت ٣٩٥ هــ) إلى هــذه الفكــرة في (مقاييس اللغـــة) عــند حديثـــه عــن الأداة ، فقـــال : " أدو : الهمــزة والــدال والــواو كلمـــة واحــدة . الأدو : كالختـــل والمراوغـــة . يقـــال : أدا يأدو أدوًا . وقـــال :

أدوتُ لـــــه لآخـــــذه فهيهـــاتَ الفتى حـــــذرا [2]

وهذا شيءٌ مشتق من الأداة ، لأنّها تعمل أعمالاً ، حتى يوصل بها إلى المراد . وكذلك الختــل والخدع يعملان أعمالاً . قال الخليل : الألف التي في (الأداة) لا شك أنّها واو ، لأنّ الجمـــاع أدوات . ويقال : رجلٌ مُؤْدٍ : عامل " [3]. ***وفي قول ابن فارس هذا ملحوظتان*** :

---

[1] – **دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب** ، لشحادة الخوري ، ص (١٧٢) .

[2] – البيت بلا نسبة في مقاييس اللغة ، ولم أقف له على تخريج آخر .

[3] – **معجــم مقاييــس اللغـــة** ، مادة (أدو) .

الأولى : أسبقيته في الربط بين المفهوم والمصطلح من العلماء المعاصرين .

الثانية : ورود مصطلح (الأداة) على لسان الخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ) .

ومن المبادئ التي تقوم عليها النظرية المصطلحية كذلك : الانطلاق من المفاهيم للوصول إلى المصطلحات ، لا العكس [١]. وهذا المبدأ يقودنا إلى تساؤل مهم هو : ***هل كان مفهوم (الأداة) واضحًا عند المتقدمين من علماء العربية ؟*** بمعنى آخر : هل كان مصطلح الأداة عندهم محددًا تحديدًا علميًا دقيقًا ، يمنع غيره من الدخول فيه ؟

إنّ الإجابة عن هذا التساؤل تستلزم منّا العودة إلى مؤلفات العلماء الذين صرحوا أو ألمحوا لمصطلح (الأداة) أو مفهومه .

ورد هذا المصطلح مرة واحدة في ***كتاب سيبويه*** **(ت ١٨٥ هـ)** عند حديثه عن القسم حيث قال : " وللقسم والمقسم به **أدواتٌ** في حروف الجر ، وأكثرها الواو ثم الباء ، يدخلان على كل محلوف به . ثمّ التاء ، ولا تدخل إلاّ في واحد . وذلك قولك : والله لأفعلنّ ، وبالله لأفعلنّ وتالله لأكيدنّ أصنامكم ... " [٢].

إنّ قول سيبويه هذا صريحٌ في أنّه يستعمل مصطلح (الأداة) ليشير به إلى مفهوم محدد هو (الحرف) ، وهو مصطلحٌ لا تدخل فيه عنده : الأسماء ، والأفعال ، والظروف .

وإذا ما تقدمنا قليلاً فسيقابلنا **أبو زكريا الفراء (ت ٢٠٧ هـ)** رأس مدرسة الكوفة التي يَنسب لها بعض الباحثين مصطلح (الأداة)؛ قال الدكتور / مهدي المخزومي في كتابه (مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو): " وكان البصريون يسمونها حروف المعاني ... وكان

---

[١] – ينظر :

- المصطلحية ... مقدمة في علم المصطلح للقاسمي ، ص (٣٦) .
- المشكلات اللغوية في الوظائف والمصطلح والازدواجية ، ص (٧٥) .
- اللسانيات ... المجال والوظيفة والمنهج ، ص (٣٦٨) .

[٢] – الكتاب ٣ / ٤٩٦ .

الكوفيون يسمونها **أدوات** ... " [1]. والفرّاء – من بين الكوفيين – أوّل من جعل هذا المصطلح في مقابل حروف المعاني [2]، وهو يتردد في مواضع من كتابه بمعانٍ مختلفة ، منها :

- قـال في (إنْ) من قوله تعالى : ﴿ فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا ﴾ [3] " فقرأها القرّاء بالكسر ، ولو قرئت بفتح (أنْ) على معنى : إذ لم تؤمنوا ، ولأنْ لـم تؤمنوا ، ومِن أنْ تؤمنوا لكان صوابًا ، وتأويل (أنْ) في موضع نصب ، لأنّهـا إنّمـا كانت **أداةً** بمنزلة (إذ) ، فهي في موضع نصب إذا ألقيـتَ الخـافض ، وتـمّ مـا قبلها .. " [4].
- وقـال في موضع آخر : " وأمّا الجحد فقوله : ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ . قَالُوا بَلَى قَد جَاءَنَـا نَذِيرٌ ﴾ [5]، ولا تصلح هاهنا (نعم) **أداة** ، وذلك أنّ الاستفهـام يحتـاج إلى جـواب بـ (نعم) أو (لا) ما لم يكن فيه جحد ، فإذا دخل الجحد في الاستفهام ، لم يستقم أنْ تقول فيه (نعم) ، فتكون كأنّكَ مقرٌّ بالجحد ، وبالفعل الذي بعده .. " [6].

وإذا ما توقفنا عند هذين المثالين ، فسنجد أنّ مفهوم (الأداة) يشير في المثال الأول إلى (الحرف) من حروف المعاني ، بينما يشير في المثال الثاني إلى معنى آخر ، ربما يكون بعيدًا وهو (الجواب) ؛ فهو عندما يقول : " ولا تصلح هاهنا (نعم) أداة " يعني بلا شك : لا تصلح أن تكون جوابًا .

---

[1] – مدرسـة الكوفـة ومنهجها في دراسـة اللغـة والنحـو ، ص (٢٤٢) .
[2] – ينظر : المصطلح النحوي ... نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، ص (١٧٤) .
[3] – سـورة الكهـف (٦) .
[4] – معـاني القـرآن ١ / ٥٨ .
[5] - سـورة الملـك ، (٩) .
[6] – معـاني القـرآن ١ / ٥٢ .

أمّا **المبرّد (ت ٢٨٢ هـ)** فقد ذكر مصطلح (الأداة) في كتابه (المقتضب) في مواضع قليلة يأتي ذكرها ، غير أنّ ما يهم الدارس هنا أنّه ألمح لمفهوم (الأداة) في موضعين ، دون ذكر المصطلح باللفظ . قال في باب المجازاة وحروفها : " وهي تدخل للشرط ، ومعنى الشرط وقوع الشيء لوقوع غيره . فمن عواملها من الظروف : أين ، ومتى ، وأنّى ، وحيثما . ومن الأسماء : مَنْ ، وما ، وأي ، ومهما . ومن الحروف التي جاءت لمعنى : إنْ ، وإذ ما . وإنّما اشتركتْ فيها الحروف ، والظروف ، والأسماء لاشتمال هذا المعنى على جميعها " [1].

إنّ عوامل المجازاة عند المبرّد ظروفٌ ، وأسماءٌ ، وحروف جاءت لمعنى . وهذا الفهم نجده عند المتأخرين من علماء النحو ، غير أنّ المصطلح الذي شاع على ألسنتهم للتعبير عن هذا المفهوم كان (الأداة) لا (العوامل) . **وهذا الفهم الذي تأتى للمبرّد يجعله – بحسب الدارس – سبّاقًا لتجلية (الأداة) مفهومًا .**

وعلى العكس من المبرّد ، يظهر في مفهوم (الأداة) شيءٌ من الغموض الذي قد يصل إلى الاضطراب عند **الخوارزمي (ت ٣٧٠ هـ)** في كتابه (مفاتيح العلوم) ، حيث قال : " **الحروف التي تجزم الأفعال المضارعة** : لم ، ولمّا ، وألم ، وألمّا . **وحروف الجزاء وهي** : إنْ ، وما ، ومهما ، وإذ ما ، وحيثما ، ومَن ، وأنى ، وأين ، وأينما ، ومتى ، ومتى ما وكيف ، وكيفما " [2] .

إنّ قول الخوارزمي هذا صريحٌ في عدِّ : مَن ، وأين ، ومتى ، وكيف ... نوعًا من الحروف ، والثابت أنّها أسماء ! فهل كان يجهل ذلك ؟!

ما مِن شك في أنّه كان لا يجهل ذلك ، وربما التُمِس له العذر في أنّه كان يستعمل (الحرف) بمعنى (الكلمة) ، وهو استعمالٌ كان شائعًا لدى القدماء ، غير أنّ هذا الاستعمال

[1] – المقتضب ٢ / ٤٦ . وينظر كذلك : ٢ / ٦٠ .
[2] – مفاتيح العلوم ، ص (٥٣) .

أوقعه في مشكلة مصطلح ؛ حيث استعمل مصطلح (الحرف) ليدل به على مفهومين : الحروف ، كـ : لم ، ولمّا ، وإنْ ، وأسماء الشرط ، كـ : مَن ، ومهما ، ومتى ، وأين وكيف ، .... وبغموض المصطلح واضطرابه ، غمُض المفهوم واضطرب .

وعبّر **الجليس الدينوري** (ت ٤٩٠ هـ) عن مفهوم (الأداة) منذ وقت مبكر فقال : "ومن الأسماء **أسماءٌ تتضمن معاني الحروف** . فمنها : **أسماء الاستفهام** ، وهي متضمنة معنى همزة الاستفهام ، وجملتها تسعة ، وهي : مَن ، وما ، وأي ، وأين ، وأنّى وكيف ، وكم ، ومتى ، وأيان ... **ومنها أسماء الشرط** ، وهي متضمنة معنى (إنْ) الخفيفة وجملتها عشرة ، منها أربعة مجردة من الظرفية ، وهي : مَن ، وما ، وأي ، ومهما ، والباقية ظروف ، وهي : أينما ، وأنّى ، ومتى ، وحيث ، وإذما ، وإذاما " [1].

يستقر مفهوم (الأداة) في القرن السابع الهجري ، ويصير دالاً على معنى محدد . ولعلّ أول من يقابلنا من علماء هذا القرن **الشلوبين** (**ت ٦٤٥ هـ**) ، حيث يظهر مفهوم (الأداة) عنده واضحًا جليًا في كتابه (التوطئة) ، يقول : " الاستثناء في الأصل : إخراج بعض من كل **بأداة** من **الأدوات** المذكورة في هذا الباب . **وأدواته من الحروف** : إلاّ . **ومن الأسماء** : غير ، وسِوى ، وسَوى . **ومن الأفعال** : ليس ، ولا يكون ، وخلا ، وعدا المقرونتان بـ (ما) في مذهب الأكثر " [2].

فالاستثناء عند الشلوبيني إنما يكون بأداة من أدواته ، وهذه الأدوات قد تكون حرفًا كـ (إلاّ) ، أو اسمًا كـ (غير) ، أو فعلاً كـ (ليس) .

---

[1] – ثمار الصناعة في علم العربية ، ص (٣٨) .

[2] – التوطئة ، ص (٢٧٩) . وينظر كذلك : ص (١٤٩) و (٢٠٧) .

يظهر المفهوم واضحًا كذلك عند **ابن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢ هـ)** ، الذي يقول في ألفيته :

واجزم بـ : إنْ ومَن وما ومهما　　أي متى أيّان أين إذ ما

وحيثما أنّى ، وحرف إذما　　كإن ، **وباقي الأدوات** اسما[١]

وقد علّق الأشموني (ت ٩٠٠ هـ) على نظم ابن مالك هذا بقوله : " فهذه إحدى عشرة **أداة** كلها تجزم فعلين ...."[٢] . وما ذكره ابن مالك أولاً ، وما علق به الأشموني ثانيًا دليل على أنّ أدوات الشرط منها ما هو حرف ، ومنها ما هو اسم .

و الأداة بهذا المفهوم عند ابن مالك ترد في مؤلفات أخرى غير الخلاصة ، منها (شرح عمدة الحافظ) ، إذ يقول : " إذا تقدّم على **أداة الشرط** ما هو موافق للجواب في المعنى استُغني به عن الجواب ، كقوله تعالى : ﴿ حَرِّقُوهُ وَانْصُرُوا آلِهَتَكُم إن كُنتُم فَاعِلِينَ ﴾.. "[٣]

ويقول في موضع آخر قريب من الأول : " ويُستغنى أيضًا عن الجواب الذي تطلبه **أداة الشرط** بجواب قسم متقدم لفظًا ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا ﴾ [٤] ، أو تقديرًا ، كقوله تعالى : ﴿ لَئِنْ لَمْ يَرْحَمنا رَبُّنا وَيَغْفِر لَنَا لَنَكُونَنَّ مِن الخَاسِرين ﴾ .. "[٥] .

---

١ – ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، ص (١٤٩) .

٢ – منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ٤ / ٩ .

٣ – شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، ص (٢٥٦) . والآية (٦٨) من: سورة الأنبياء .

٤ – سورة الأنعام ، (١٠٩) .

٥ – شرح عمدة الحافظ ، ص (٢٥٧) . والآية (١٤٩) من : سورة الأعراف .

والأمر ذاته عند **أبي حيّان الأندلسي** (ت ٧٤٥ هـ) ، ففي باب المجزوم من كتابه (ارتشاف الضرب من لسان العرب) قال : " **أدوات الشرط حروف وأسماء..** "[١].

وقال : " **وأدوات الشرط** : وهي كلم وضعت لتعليق جملة بجملة ، وتكون الأولى سببًا والثانية متسببًا ، وذلك عند جمهور أصحابنا لا يكون لك إلاّ في المستقبل ، **وهذه الكلم : حرف واسم...** "[٢] .

إنّ هذه الجولة السريعة في كتب المتقدمين تشي لنا بأنّ مفهوم (**الأداة**) كان قد تشكل عند الأوائل من العلماء ، كما رأينا عند المبرد ، ثمّ أخذ بالاستقرار بدءًا من القرن السابع الهجري ، كما رأينا عند الشلوبيني ، وابن مالك . و في هذا ردٌّ على الباحث / محمود أحمد الصغير ، الذي ذكر في خاتمة دراسته (الأدوات النحوية في كتب التفسير) أنّ مفهوم (الأداة) عند المفسرين " لم يكن واضحًا أو مستقرًا ، وأنّهم في ذلك لا يختلفون عن النحويين "[٣] . فإن كان الباحث يقصد بـ (النحويين) الأوائلَ منهم ، فربما كان قوله هذا صائبًا ، أمّا إن كان يقصدهم بإطلاق ، ففي قوله هذا نظر ، لأنّا رأينا من النحويين المتأخرين مَن يجلي مفهوم (**الأداة**) تجليةً توضح جلاء الفكرة في ذهنه .

وإذا ما انتقلنا إلى **الكتب التي اختصت بالأدوات ودراستها** ، وحاولنا تتبع مفهوم (**الأداة**) فيها ، فسنخلص إلى نتيجة مفادها أنّ هذا المصطلح لم يكن ظاهرًا في الكتب المتقدمة ظهورًا لافتًا ، كما أنّ قليلاً منها عنى بدراسة الأداة الاسم والأداة الفعل ، واكتفى معظمها بدراسة الأداة الحرف ، أو ما عُرف عندهم بـ (حروف المعاني) .

---

[١] – **ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢ / ٥٤١ .**

[٢]– **السابق ٢ / ٥٤٧ .**

[٣] – **الأدوات النحوية في كتب التفسير ، ص (٩١٥) .**

فكتاب **الزجاجي** (**ت ٣٤٠ هـ**) (حروف المعاني)[1] من الكتب التي تميّز بين الأداة الحرف والأداة الاسم عن طريق التمثيل ليس غير . أمّا كتابه الآخر (اللامات)[2]، فهو مختصّ بالأداة الحرف ، وهي (اللام) ، مفردة أو مركبة مع غيرها كـ (لام) : لو و لولا .

والأمر ذاته ينطبق على **الرماني** (**ت ٣٨٨ هـ**) ، إذ يذكر في كتابه (معاني الحروف)[3] أنّ هذه الأداة تستعمل اسمًا وحرفًا ، مع إيلاء العناية للأداة الحرف . أمّا كتابه الآخر (منازل الحروف) فمختصّ باللامات ، والألفات ، والهاءات ، ..... إلخ . وقد يُلمح في مواضع قليلة لأدوات تستعمل حرفًا تارة ، واسمًا تارةً أخرى . وهو يسوق فيه مصطلح (الأداة) في موضع واحد ، هو : " وألف **الأداة** نحو : إنّ ، و أو ، وأم ، وما أشبه ذلك " .[4]

أمّا كتاب (الأزهية في علم الحروف) **للهروي** (**ت ٤١٥ هـ**) ، والمتقدم على سابقيه جمعًا وتأليفًا وتبويبًا ، فيطالعنا فيه مؤلفه بمصطلح (الأداة) في موضعين ليس غير ، وهو في الموضع الثاني يذكر عبارةً مهمةً في تجلية مفهوم (الأداة) ، حيث قال : " واعلم أنّ ألفات الوصل التي في أوائل الأسماء تُبتدأ كلها بالكسر إلاّ ألف لام التعريف ، وألف (ايمن الله) في قول البصريين ، فإنّهما يُبتدءان بالفتح ، ليُفرّق بين دخولها على الاسم ، وبين دخولها على الحرف ، وما أشبه الحرف ، لأنّ الألف التي مع لام التعريف داخلة على حرف . وقولك : (أيمُ الله) لا يكون إلاّ في القسم فقط ، وهي **أداة** من **أدوات** القسم ، فأشبه الحروف وإن كان اسمًا لأنّه غير متمكن ، ولزم موضعًا واحدًا وهو القسم ، ففُتِحت ألفه كما فُتِحت ألف لام التعريف

---

[1] – الكتاب مطبوع ، وقد وقف الدارس على نسخة منه بتحقيق الدكتور / علي الحمد ، صادرة عن مؤسسة الرسالة ببيروت و دار الأمل بإربد سنة ١٩٨٦ م .

[2] – الكتاب مطبوع ، وقد وقف الدارس على نسخة منه بتحقيق الدكتور / مازن المبارك ، صادرة عن مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٩٦٩ م .

[3] – الكتاب مطبوع ، وقد وقف الدارس على نسخة منه بتحقيق الدكتور / عبد الفتاح شلبي ، صادرة عن دار نهضة مصر بالقاهرة سنة ١٩٧٣ م .

[4] – **منازل الحروف (ضمن كتاب : رسالتان في اللغة) ، ص (٢٤) .**

وألزموا آخره الرفع ، كما ألزموا آخر (لعمرُ الله) الرفع في القسم " [1]. فالهروي عندما قال : " وهي أداة من أدوات القسم فأشبه الحروف وإن كان اسمًا ..... " يشي لنا بأنّ أدوات القسم تضم الحروف والأسماء ، وقوله هذا يجعله من السابقين في تجلية مفهوم الأداة .

أمّا كتاب (رصف المباني في شرح حروف المعاني) **للمالقي (ت ٧٠٢ هـ)** ، فيمثل مرحلة متقدمة في تجلية مفهوم الأداة ، مع الإشارة إلى المصطلح باللفظ . يقول المالقي : " اعلم أنّ **(ما) في كلام العرب لفظٌ مشترك ، يقع تارةً اسمًا ، وتارةً حرفًا** ، وذلك بحسب عود الضمير عليه ، وعدم عوده ، وقرينة الكلام . **وحظنا من القسمين الحرفية** ، وهي التي يكون معناها في غيرها .... " [2] .

إنّ قول المالقي هذا صريحٌ في أنّ (ما) أداة ، قد تستعمل اسمًا ، وقد تستعمل حرفًا ، وأنّ كتابه يختص بدراسة الحروف دون الأسماء ، وقد صرّح بمصطلح (الأداة) في مواضع من كتابه منها :

- " وقولهم في ابتداء الكتب والرسائل : أمّا بعدُ فمعناه : مهما يكن من شيء بعد حمد الله . فنابت (أمّا) مناب **أداة الشرط** وفعله " . [3]
- " واعلم أنّ (أو) إذا وقع قبلها الاستفهام ، فيصح أن يكون بالهمزة وبغيرها من **أدوات** الاستفهام ، بخلاف (أم) عند بعضهم .. " . [4]
- وقال في (بل) : " ولا تُشرِّك في المعنى ، لأنّ الفعل لأحدهما دون الآخر وهو الثاني سواء كان الأول موجبًا أو منفيًا ، نحو : قامَ زيدٌ بل عمروٌ ، وما قامَ زيدٌ بل عمروٌ

---

[1] – كتاب الأزهية في علم الحروف ، ص (٢٨) . وينظر الموضع الأول في ص (٢٦) .
[2] – رصف المباني في شرح حروف المعاني ، ص (٣٧٧) .
[3] – السابق ، ص (١٨٢) .
[4] – السابق ، ص (٢١٢) .

فالقيام في كلا الحالين للثاني دون الأول ، وإنْ ظهرت **أداة** النفي بعدها مع الفعل فيكون الإضراب عن النفي للأول وجعلُه للثاني ، نحو : ما قامَ زيدٌ بل ما قامَ عمروٌ " .[1]

يأخذ مفهوم (الأداة) في الاتضاح أكثر عند **المرادي (ت ٧٤٩ هـ)** ، ففي مواضع من كتابه (الجنى الداني في حروف المعاني) نجده يذكر مصطلح **(الأداة)** وجمعه **(الأدوات)** ويصرّح بما يندرج تحته من حروف ، وأسماء ، وأفعال . يقول :

- " خلا : لفظ مشترك ، **يكون حرفًا** من حروف الجر ، **وفعلاً متعديًا** ، وهي في كلا الحالين من **أدوات** الاستثناء .... " [2] . وكلامه هذا يتكرر عند الحديث عن (عدا) [3] .
- ويقول في حديثه عن (أم) : " ولكونها قد تخلو من الاستفهام دخلت على **أدوات** الاستفهام ما عدا الهمزة ، نحو : ﴿ **أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ** ﴾ ﴿ **أَمْ مَاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ** ﴾ وهو فصيح كثير ... " [4]
- ويقول في موضع آخر عند حديثه عن (بَلْه) : " وعدّها الكوفيون والبغداديون من **أدوات** الاستثناء ، وأجازوا النصب بعدها على الاستثناء ، نحو : أكرمتُ العبيدَ بلْه الأحرارَ . رأوا ما بعدها خارجًا ممّا قبلها في الوصف ، فجعلوه استثناءً ، إذ المعنى أنّ

---

[1] - رصف المباني ، ص (٢٣١) . وتنظر كذلك الصفحات : ١٨٧ ، ١٨٩ ، ٢٣٤ ، ٢٦٥ ٣٥٩ .
[2] - الجنى الداني في حروف المعاني ، ص (٤٣٦) .
[3] - ينظر : ص (٤٦١) .
[4] - السابق ، ص (٢٠٦) .

إكرامكَ الأحرار يزيد على إكرامك العبيد " [1] . فالأداة – كما هو واضح من أقوال المرادي – تتضمن الحرف ، والاسم ، والفعل .

وبوصولنا إلى كتاب (مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب) **لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)** الذي يمثل قمة التأليف ونضجه فى حقل الأدوات ، نجد أنّ مفهوم **(الأداة)** قد استقر واتضح ، غير أنّ المصطلح هذه المرة سيختلف ، فابن هشام يُطلق على الحرف وما تضمن معناه مصطلح (**المفردات**) لا (الأدوات) . يقول فى مفتتح كتابه : " **وأعني بالمفردات : الحروف وما تضمن معناها من الأسماء والظروف** ، فإنّها المحتاجة إلى ذلك وقد رتّبتها على حروف المعجم ليسهل تناولها ، وربّما ذكرتُ أسماءً غير تلك وأفعالاً لمسيس الحاجة إلى شرحها " [2] .

والحق أنّ مصطلح (**المفردات**) هذا قد تفرّد به ابن هشام – بحسب علم الباحث – ولم يتردد له صدى فى دراسات أخرى . وما يهم الدراسة فى هذا المقام تجلية المفهوم لا المصطلح وهو مفهومٌ يتوافق مع سابقيه إلى حد بعيد .

ولا يعنى ما سبق أنّ مصطلح (الأداة) لم يرد فى (المغنى) ، فقد أحصى الدارس خمسة مواضع ذكر فيها ابن هشام هذا المصطلح ، وأشار فى بعضها إلى الحروف وما تضمن معناها من الأسماء والظروف :

- يقول فى حديثه عن (كيف) : " وتستعمل على وجهين : أحدهما أن تكون شرطًا فتقتضى فعلين متفقى اللفظ والمعنى غير مجزومين ، نحو : (كيفَ تصنع أصنع) ولا يجوز : (كيف تجلس أذهب) باتفاق ، ولا (كيفَ تجلسْ أجلسْ) بالجزم عند

---

[1] – الجنى الدانى ، ص (٤٢٥) . وتنظر كذلك الصفحات : ٣١ ، ٦٧ ، ١٢٩ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٤٣ ، ٢٠٨ ، ٢٦٩ ، ٢٨٣ ٣١٧ ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٧٥ ، ٤٢١ ، ٤٢٥ ، ٤٩٥ ، ٥٠٩ ، ٥٢٢ ، ٥٦١ .

[2] – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ١ / ١٩ .

البصريين إلاّ قطربًا ، لمخالفتها **لأدوات** الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها كما مرّ .... " .[1] فـ (كيف) عندما تكون عنده من (أدوات الشرط) ، وهي اسم فهذا يعني أنّ الأداة تضم الاسم .

- ويقول في حديثه عن (ما) : " وتزاد بعد **أداة** الشرط ، جازمةً كانت نحو : ﴿ **أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُم الْمَوْتُ** ﴾ [2] ، ﴿ **إِمَّا تَخَافَنَّ** ﴾ [3] ، أو غير جازمة نحو : ﴿ **حَتَّى إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ** ﴾ ..... " [4]. فـ (أين) من أدوات الشرط الجازمة ، وهي كذلك اسم .

- ويقول : " إذما : **أداة** شرط تجزم فعلين ، وهي حرفٌ عند سيبويه بمنزلة (إنْ) الشرطية ، وظرف عند المبرّد وابن السراج والفارسي ، وعملها الجزم قليل لا ضرورة خلافًا لبعضهم " .[5]

يعرّف **جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)** الأدوات بقوله : " **الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف** " [6] ، ومن الأمثلة المعززة لهذا المفهوم لديه ، قوله في بداية حديثه عن النواسخ : " هذا مبحث **الأدوات** التي تدخل على المبتدأ والخبر ، فتنسخ حكم الابتداء وهي أربعة أنواع : كان وأخواتها ، وكاد وأخواتها ، وإنّ وأخواتها ، وظننتُ وأخواتها ، وما ألحق بذلك " [7]. وهذا المثال عند السيوطي يُظهر بعض الأفعال مندرجًا تحت مفهوم (الأداة) .

---

[1] – مغني اللبيب ، ١ / ٢٢٩ .
[2] – سورة النساء (٧٨) .
[3] – سورة الأنفال (٥٨) .
[4] – مغني اللبيب ١ / ٣٤٤ . والآية (٢٠) من : سورة فصلت .
[5] – السابق ١ / ١٠٢ . وتنظر كذلك الصفحتان : ١ / ٣٧ ، ١ / ١١٢ .
[6] – الإتقان في علوم القرآن ، ١ / ١٤٠ .
[7] – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢ / ٦٣ .

ومن الباحثيـن من ينسب تعـريف السيوطي السابـق بنصه لـ (**طـاش كبـري زاده ت ٩٦٨ هـ)** فـي كتابـه (مفتاح السعادة) . يقول الباحث / محمود أحمد الصغير في كتابه – المشار إليه سابقًا – : " ويبدو أنّ تعريف طاش كبري زاده (ت ٩٦٨ هـ) خير ما ينـسجم مع هذا الفهم وهو قوله : المراد بالأدوات : الحروف ومـا شـاكلها مـن الأسـماء والأفعـال والظروف " [١] . وكذلك فعل الدكتور/ فخر الدين قباوة ورفيقه في مقدمة تحقيقهما لكتاب (الجنى الداني) إذ نسبا التعـريف بنصه إلى كتاب (مفتاح السعادة) [٢] . والأحـق بهـذا التعريـف السيوطي ، لأنّه متقـدمٌ زمـنًا (ت ٩١١ هـ) .

إنّ مجمل ما يمكن أن يقال في هذا المقام أنّ **مفهوم (الأداة) قد تطور في تاريخ النحـو العربي** ، فبدأ مرادفـًا لـ (حرف المعنى) عند الكوفيين . ثم تطور بعد ذلك ليـشير إلـى : الحرف وما تضـمن معناه من الاسـم ، والفعـل ، والظـرف .

ومصطلح (الأداة) بهذا المفهوم يجعل النحاة العرب متقدمين على غيرهم من اللغـويين المعاصرين ، الذين رأوا في الأداة قسمين : أصلية تشمل حروف المعاني ، ومحولـة تـشمل الظرف ، والاسم ، والفعل . [٣]

---

[١] – الأدوات النحـوية فـي كتـب التفسـير ، ص (٤١).

[٢] – مقدمة المحققين ، ص (٣) .

[٣] – اللغـة العربيـة ... معنـاها ومبنـاها ، ص (١٢٣) وما بعدها .

الأداة .... أوليـــة المصطلـــح :

حـــاول الدراس في الصفحات السابقة تجلية مفهوم (الأداة) ، وتبيان المقصود به علـــى وجه التحديد . ويحاول في هذه الصفحة وما بعدها الإجابة عن التساؤل التالي :

من أين جاء مصطـلح (الأداة) ؟ ومن أول من أطلقـــه واستخدمـــه ؟

نسب الدكتور / مهدي المخزومي مصطلح (الأداة) للكوفيين مقابل مصطلح (حروف المعاني) عند البصريين . قـــال : " وكان البصريون يسمونها حــروف المعاني، لأنّ كل واحد منها يفيد معنى من المعاني ، كالاستفهام ، والابتداء ، والاستعلاء ، والمجازاة ، وغيرهـــا .... وكان الكوفيون يسمونها **أدوات** ، لأنّها أصبحت رموزًا مجردة ، لا تدل على معنـــى مـــستقل بحيث يمكن التعبير عنه أو ترجمته ، ولا يظهر معناها إلاّ إذا اتخذت لنفسها مكانًا معينًـــا فـــي الجملة " [1].

ويعلّل في موضع آخر سبب التسمية بقوله : " وسمّى الكوفيون الحرف **أداة** لسببين فيمـــا أظن ، الأول : المغايرة بين لفظ يُطلق على أحد حروف الهجاء ، ولفظ يطلق على أحد حروف المعاني . والثاني : أنّ الأدوات عندهم هي حروف المعاني ، كـــ : هل ، وبل ، وهـــنّ أدوات يستعان بهنّ على التعبير عن الاستفهام والإضراب وغيرهما . فهم إذن أدق من البصريين فـــي مصطلحهم هذا ، لأنّ الحرف يُطلق عند البصريين والكوفيين جميعًا ، ويراد به أحـــد حـــروف الهجاء ، أو أحد حروف المعاني ، بل قد يطلق على الكلمة أيضًا ، كما جاء في كلام سيبويه في مواضع كثيرة من الكتاب ، وكما جاء في كلام الفراء وغيـــره في مواضع كثيـــــرة أيـــضًا

---

[1] – **مدرســـة الكوفـــة ، ص (٢٠٧) .**

وحين يقول الكوفيون : **أداة** ، يكونون في غنى عن أن يخصصوا فيقولوا كما قال سيبويه : الكلمة : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل " [1] .

إذن فمصطلح (**الأداة**) عند الكوفيين – بحسب المخزومي – هو المقابل لمصطلح (حروف المعاني) عند البصريين . وللدارس ملحظ على هذا الرأي ، لأنّ (الأداة) بهذا المعنى سيقتصر مفهومها على الحرفية دون الاسمية والفعلية ؛ أي : سيقتصر مفهومها على الأداة الحرف دون الأداة الاسم والأداة الفعل . وهذا ما لم يجده الدارس عند تتبعه لمفهوم (الأداة) ، الذي أشار إلى : الحروف وما شاكلها من الأسماء ، والأفعال ، والظروف !!

ربما كان مفهوم الأداة بهذا المعنى المقابل للحرف من حروف المعاني عند الكوفيين خاصًا بحقبة زمنية مبكرة ، قبل استقرار المفهوم وثباته بدءًا من القرن السابع الهجري . وممّا يعزز هذا الرأي أنّ أبا عبد الله الطوال (ت ٢٤٣ هـ) – وهو من أصحاب الكسائي – كان يعرّف الأداة بقوله : " **الأداة** : ما جاءت لمعنى ليس باسم و لا فعل " [2] . فقول الطوال هذا صريحٌ في أنّ (الأداة) عند الكوفيين هي الحرف من حروف المعاني ليس غير .

وبعيدًا عن مفهوم (الأداة) ، وبالعود إلى أولية المصطلح نتساءل : **هل كان مصطلح (الأداة) حقًا مصطلحًا كوفيًا خالصًا ؟ وهل آثر الكوفيون هذا المصطلح على مصطلح (الحرف) ؟**

---

[1] – **مدرسة الكوفة ، ص (٢٤٢) .**

[2] – **الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، ص (٧٦) .**

إذا كانت (الأداة) مصطلحًا كوفيًا خالصًا ، فلم عـــدل عنـــه الكوفيـــون فـــي بعـــض الاستعمالات ؟ لمَ أطلقوا على حروف الجر – مثلاً – مصطلح (حـــروف الإضـــافة) [1] ، أو (حروف الصفات) [2] ؟ لمَ لمْ يصطلحوا عليها بـــ : أدوات الإضافة أو الصفات ؟

إذا كان مصطلح (الأداة) قد ورد في مواضع متعددة من كتاب (معاني القرآن) للفراء[3] إمام الكوفيين بلا منازع ، وإذا كان إمام الكوفيين قد اعتمد المصطلح واستعمله ، وليس غريبًـــا على أتباعه أن ينهجوا نهجه ويستعملوا مصطلحاته ، فلِمَ عدل الفراء عن هذا المـــصطلح إلـــى مصطلح (الحرف) في بعض المواضع ؟ لمَ قال في موضع : " وربّما جمعوا بين ما ولا وإنْ التي على معنى الجحد ، أنشدني الكسائي في بعض البيوت (لا ما إنْ رأيتُ مثلك) فجمع بـــين **ثلاثة أحرف** " [4] . لمَ قال : ثلاثة أحرف ، ولم يقل : ثـــلاث أدوات ؟ لمَ قـــال فـــي موضـــع آخـــر : " وقوله : ﴿ **وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ** ﴾ [5] في موضع جزم ، وإنْ فُرِق بـــين الجازم والمجزوم بـــ (أحد) . وذلك سهل في (إنْ) خاصة دون **حروف الجزاء** ، لأنها شرط وليست باسم " [6] . لمَ قال : حروف الجزاء ، ولم يقل : أدوات الجزاء ؟

إنّ القول بأحقية الكوفيين بمصطلح (الأداة) دون غيرهم قول فيه نظر ، وإنّ الجزم بأنّ الكوفيين آثروا هذا المصطلح على مصطلح (الحرف) جزمٌ مجانبٌ للصواب ، وإنّ ما اســـتقر في الأذهان من أنّ مصطلح (الأداة) مصطلحٌ كوفي ، لم يكن معروفًا قبل أن يستعمله الكوفيون مسألة تحتاج إلى مراجعة .

---

[1] – ينظر : شـــرح الرضـــي على كافيـــة ابـــن الحاجب ٦ / ٤ .
[2] – ينظر : شـــرح المفصـــل ٨ / ٧ .
[3] – سبقـــت الإشـــارة إلى بعض هذه المواضـــع عند الحـــديث عن المفهـــوم ، ومنها : ١ / ٥٢ ، ١ / ٥٨ .
[4] – معـــاني القـــرآن ، ١ / ٢٦٢ .
[5] – ســـورة التوبـــة (٦) .
[6] – معـــاني القـــرآن ١ / ٤٢٢ .

وقد تحدث عن هذا المصطلح الدكتور / إبراهيم السامرائي ، فقال : " **الأداة : وهو مصطلح كوفي** ، يقابله عند البصريين (الحرف) ، ويراد بذلك حروف المعاني على كثرتها واختلاف وظائفها " . وتوصل بعد التمثيل لآراء بعض علماء الكوفة إلى ما يلي : " **ولا نعدم أن نجد الأداة معروفة لدى البصريين** ، كما وردت في الأصول لابن السراج وفي سر صناعة الإعراب لابن جني ، وفي درة الغواص للحريري ، وغيرهم " [1] .

بل إنّ هذا المصطلح كان قد ورد عند علماء بصريين تقدموا على ابن السراج (ت ٣١٦ هـ) ، وابن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، والحريري (ت ٥١٦ هـ) لعلّ في مقدمتهم **سيبويه (ت ١٨٥ هـ)** ، وورد مصطلح (الأداة) عنده في موضع واحد ، هو : " وللقسم والمقسم به **أدواتٌ** في حروف الجر ، وأكثرها الواو ثم الباء ، يدخلان على كل محلوف به . ثمّ التاء ، ولا تدخل إلاّ في واحد . وذلك قولك : والله لأفعلنّ ، وبالله لأفعلنّ وتالله لأكيدنّ أصنامكم ... " [2] . وهذا القول ردّ صريح على كل من زعم أنّ مصطلح (الأداة) لم يرد في الكتاب ، ومنهم الدكتور / أبو السعود الشاذلي في كتابه (الأدوات النحوية وتعدد معانيها الوظيفية) الذي ذكر ما نصّه : " ولم يرد في كتاب سيبويه ذكرٌ لهذا المصطلح " وعلّق في الهامش قائلاً : " لأنّ الأداة مصطلح كوفي " [3] .

ويرد مصطلح (الأداة) أيضًا عند المبرد (ت ٢٨٢ هـ) في مواضع عدة من كتابه المقتضب . يقول : " اعلم أنّ للقسم **أدوات** توّصل الحَلِف إلى المُقسَم به " [4] . ويقول في موضع ثانٍ : " واعلم أنّ للقسم تعويضات من **أدواته** تحل محلها ، فيكون فيها ما يكون في

---

[1] – المدارس النحوية ... أسطورة وواقع ، ص (١٢١) .

[2] – الكتاب ٣ / ٤٩٦ .

[3] – الأدوات النحوية وتعدد معانيها الوظيفية ، ص (١١)

[4] – المقتضب ٢ / ٣١٨ .

أدوات القسم " [1] . ويقول في موضع ثالث : " فأمّا اللام فهي وُصْلة للقسم ، لأنّ للقسم **أدوات** تصله بالمقسم به ، ولا يتصل إلاّ ببعضها ، فمن ذلك اللام ، تقول : والله لأقومنّ " [2] .

ويرد **المصطلح كذلك عند الزجاجي (ت ٣٤٠ هـ)** في كتابه (حروف المعاني) حيث يقول : " عند : **أداة** لحضور الشيء ودنوه ، كقولك : كنتُ عند زيدٍ ، أي : بحضرته ، وكان هذا عند انتصاف النهار ، فتحتمل الزمان والمكان " [3] . والأداة في قول الزجاجي هذا مرادفةٌ للظرف ، ومعلومٌ أنّ مفهوم (الأداة) يشمل الحرف وما شاكله من الأسماء والأفعال والظروف.

إنّ هذا السرد يقودنا إلى نتيجة مفادها أنّ مصطلح (الأداة) لم يكن مصطلحًا كوفيًا خالصًا بل هو مصطلحٌ تردد عند علماء بصريين ، في مقدمتهم سيبويه والمبرّد ، ثمّ اشتُهِر عند الكوفيين ، وفي مقدمتهم الفراء ، فأُلصِق بهم . **وهذا يعني أنّ مصطلح (الأداة) على كل حال مصطلحٌ عربيٌ محض . فهل حقًا كان ذلك ؟ وهل حقًا أنّ هذا المصطلح لم يفِد من مكان ما ؟**

يطالعنا الفارابي الفيلسوف (ت ٣٨٠ هـ) بمقولة غاية في الأهمية ، قد تنسف نسبة مصطلح (**الأداة**) للكوفيين والبصريين على حد سواء . وقد أُورِدت هذه المقولة في مقدمة كتابه (**الحروف**) ، ونصّها : " والحروف قسمة كبرى من أقسام القول والألفاظ الدالة ، وهي **التي يسميها نحويو اليونان (أدوات)** ، ونحويو العرب (حروف المعاني) ، أو الحروف

[1] – **المقتضب** ٢ / ٣٢١ – ٣٢٢ .
[2] – **السابق** ٢ / ٣٣٤ .
[3] – **كتاب حروف المعاني** ، ص (١) .

التي وُضعت دالة على معانٍ "[1]. وتكررت في شرحه على كتاب (**العبارة**) لأرسطو ، ونصّها في الشرح : " فهذا هو الذي تشترك فيه الأسماء والكلم ، وهو أنّ كل واحد منهما يدل بذاته وانفراده على معنى ما وطبيعة ، يصح معقولهُ في النفس من غير أن تحتاج لا الكلم ولا الأسماء إلى أن تقرن بغيرها من أجزاء القول . وإنّما قصد بهذا الفرق بين الأسماء والكلم ، وبين **أجزاء القول التي تُسمّى (الأدوات) ، ويسميها نحاة العرب (حروف المعاني)** ، فإنّ تلك ليست تدل على معنى أصلاً دون أنْ تقرن باسم ، أو كلمة ، أو بهما جميعًا ، وهي مضطرة في أنْ تدل على شيء إلى اسم أو كلمة ... "[2] .

إنّ هذا القول يشي لنا بأنّ مصطلح (الأداة) وجمعه (الأدوات) لم يكن مصطلحًا كوفيًا بحتًا ، ولم يكن مصطلحًا بصريًا أيضًا ، لأنّ نحاة اليونان استعملوه قبل النحاة العرب بزمن والفارابي الفيلسوف يصعد بهذا المصطلح – بخاصة في قوله الثاني – إلى أرسطو عندما يشرح كتابه في العبارة .

والحق أنّ نسبة هذا المصطلح للفلاسفة لا يطالعنا في كتب الفلسفة والمنطق فقط ، بل يتعداها إلى كتب اللغويين ، فهذا ابن السيد (ت ٥٢١ هـ) ينقل عن الفارابي المقولة التالية : " **وقال أبو نصر الفارابي في تحديد الحرف : الأداة : لفظ يدل على معنى مفرد** ، لا يمكن أن يُفهم بنفسه وحده دون أنْ يُقرن باسم أو كلمة " . ويعقّب البطليوسي على قول الفارابي هذا بقوله : " **وهذا تحديدٌ صحيح ، وهو نحو ما قاله سيبويه** : إنّه جاء لمعنى في غيره ، ليس باسم ولا فعل .... "[3] .

---

[1] – كتاب الحروف ، ص (٢٨)
[2] – شرح الفارابي لكتاب أرسطوطاليس في العبارة ، ص (٤٣) .
[3] – الحلل في إصلاح الخلل ، ص (٧٧) .

إنّ تحديد الفارابي للحرف هو تحديدٌ فلسفي ، يستخدم فيه مصطلحًا فلسفيًا هو (الأداة) ويُعقِب هذا المصطلح الفلسفي بمصطلح فلسفي آخر هو (الكلمة) التي تقابل (الفعل) عند النحاة . والأداة بهذا المفهوم هي المقابل للحرف الذي يجيء لمعنى ، كما يظهر من قول البطليوسي ، وهو المفهوم ذاته الذي وجدناه عند الكوفيين ، ممّا يعني أنّهم أفادوا من نحاة اليونان مفهومًا ومصطلحًا .

والأداة كمصطلح فلسفي هي جزءٌ من تقسيم منطقي فلسفي يوناني للكلام ، تحدث عنه عددٌ من الباحثين ، منهم الدكتور / إبراهيم أنيس في كتابه (من أسرار اللغة) ، الذي قال في بداية حديثه عن أقسام الكلام : " قنع اللغويون القدماء بذلك التقسيم الثلاثي من : اسم ، وفعل وحرف ، متبعين في هذا ما جرى عليه **فلاسفة اليونان وأهل المنطق** من جعل أجزاء الكلام ثلاثة سمّوها : **الاسم ، والكلمة ، والأداة** " [1] .

ويظهر في هذا التقسيم مصطلح (الأداة) مقابِلاً لمصطلح (الحرف) عند النحاة ، ممّا يؤكد أنّه مصطلحٌ مجتلبٌ من تراث الفلاسفة القدماء .

وقد يعترض معترضٌ بأنّ الفلاسفة والمناطقة القدماء كان لهم مصطلحٌ آخر في التعبير عن هذا المفهوم ، وهو (الرِّباط) وجمعه (الرِّباطات) . والإجابة عن هذا الاعتراض هي : نعم كان للفلاسفة والمناطقة مصطلح آخر قبل مصطلح (الأداة) هو (الرِّباط) ، وقد تحدث عنه بإسهاب عددٌ من شرّاح كتاب (العبارة) لأرسطو ، منهم ابن رشد (ت ٥٩٥ هـ) في تلخيصه للعبارة [2] . كما تحدث عنه عدد من الباحثين الذين عنوا بتراث أرسطو وتقسيمه

---

[1] - من أسرار اللغة ص (٢٧٩) .

[2] - تلخيص كتاب العبارة ، ص (٦٧) وما بعدها .

للكلام [1] . غير أنّ مصطلح (الرباط) هذا – كما يشير بعضهم – تطور في تـــراث الفلاســفة وكتبهم وتبدل ، لتستقر به التسمية على (الأداة) [2] .

[1] – ينظر : النحو العربي والدرس الحديث .. بحث في المنهج ، ص (٨٩) وما بعدها . وللدكتور / الراجحي رأي فـــي التقـــسيم الثلاثي للكلام ، ونسبته إلى أرسطو ، يُطالع في الصفحة المذكورة وما بعدها .

[2] – معجم المصطلحات العلمية العربية ... الكندي والفارابي والخوارزمي وابن سينا والغزالي ، للداية ، ص (١٨) وما بعدها .

تـــراث الأدوات فـــي العربيـــة :

مضى القول في أنّ الأدوات قسمٌ من أقسام الكلام ، وضرورة من ضرورات ربطه وتحقيق الانسجام فيه . وقد حظيت منذ القدم بعناية العلماء واهتمامهم . وعندما نبحث في تراث العربية من الأدوات ، سيقودنا هذا البحث إلى تصنيف ذلك التــراث إلــى قــسمين : الأول : يخــتص بالمؤلفات القرآنية و النحوية العامة ، التي لم تقتصر على الأدوات فقط ، بل عالجتهــا ضــمن الموضوعات القرآنية والنحوية . والثاني : المؤلفات المتخصــصة فــي الحــروف والأدوات . ويعطي الدارس في الصفحات التالية لمحة موجزة عن القسمين ، لا بقصد الإحاطة ، بل لرســم مخطط عام عنها .

أولاً : الأدوات في المؤلفات القرآنية والنحوية العامة :

خصّ بعض علماء التفسير الأدواتِ النحوية باهتمام كبير ، وصارت هذه الأدوات ومعانيها مادة خصبة تحفل بها كتبهم و مؤلفاتهم . وقد مثلت الكتب الأولى في هذا المجال الباكورة الأولى لنشوء علم الأدوات . ومن أشهر هذه المؤلفات :

١. معاني القرآن للفــــراء (ت ٢٠٧ هــ) .

٢. مجاز القرآن لأبي عبيدة (ت ٢١٠ هــ تقريبًا) .

٣. معاني القرآن للأخفــش (ت ٢١٥ أو ٢٢١ هــ) .

٤. جامع البــيان للطبري (ت ٣١٠ هــ) .

٥. الكشــاف للزمخشري (ت ٥٣٨ هــ) .

٦. الجامع لأحكام القــرآن للقرطبي (ت ٦٧١ هـــ) .

٧. أنــوار التنــزيل للبيــضــاوي (ت ٦٨٥ هـــ) .

٨. البحــر المحيــط لأبي حيّـــان (ت ٧٤٥ هـــ) .

٩. البرهان في علوم القرآن للزركشي (ت ٧٩٤هـــ) .

١٠. الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (ت ٩١١ هـــ) .

إنّ جميع هذه المؤلفات مطبوعٌ ومحققٌ ، وهي متداولة بيــن أيــدي الناس . وقد تناول فيهــا مؤلفوها عددًا من الأدوات ، وفسروا معنى كل منها ، وبينوا الأوجه المتعددة ، وما يترتب على كل معنى ووجه من حكم شرعي .

وفي المسار ذاته سارت المؤلفات النحوية ، وممّا ساعد على ذلك أنّ العلماء المتقدمين كانوا ممّن يجمع بين أكثر من علم وفن ، فترى الواحد فيهم ضــليعًا بــالنحو ، والتفــسير ، والفقــه والكلام .

عالــج النحــاة موضوع (الأدوات) في مؤلفاتــهم ، وتناولوها بالتفــسيــر والإيــضاح كــما يظهــر عنــد سيبــويه في (الكتاب) ، والمبــرّد في (المقتضب) ، وابن الــســراج في (الأصول) . وجــاء بعدهم من نقل عنهم هذه الأدوات ، لكنّه نقلها هــذه المــرة محملــة باختلافات شتى ، يصعد بعضها للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـــ) ، وتنسب جلهــا لنحاة البصرة والكوفة . وأشهر هذه الكتب – على سبيل التمثيل لا الحصر – أمهــات الكتــب النحوية ، ومنها :

١. الكتاب لسيبويه (ت ١٨٥ هـ) .

٢. المقتضب للمبرّد (ت ٢٨٢ هـ) .

٣. الأصول في النحو لابن السرّاج (ت ٣١٦ هـ) .

٤. سر صناعة الإعراب لابن جني (ت ٣٩٢ هـ) .

٥. الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) .

٦. الأمالي لابن الشجري (ت ٥٤٢ هـ) .

٧. شرح المفصل لابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) .

٨. شرح التسهيل لابن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢ هـ) .

٩. شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (ت ٦٨٦ هـ) .

١٠ همع الهوامع للسيوطي (ت ٩١١ هـ) .

فهذه المؤلفات المطبوعة وغيرها ، تدرس الأدوات النحوية ، كلاً ضمن الباب النحوي الخاص به .

ثانيًا : المؤلفات المتخصصة في الحروف والأدوات :

تطالعنا المعاجم وكتب التراجم بعددٍ من الكتب المفقودة التي لم تصل إلينا في الحروف والأدوات ، وينسب بعض هذه المؤلفات لعلماء متقدمين عاشوا في المراحل الأولى لتشكل

المذاهب النحوية ، ممّا يعني أنّ هذا المجال من الدراسة كان قد حظي باهتمام العلماء منذ وقت مبكر . ومن هذه المؤلفات :

١. **الحروف** لعلي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩ هـ) [١] .

٢. **الحروف في معاني القرآن إلى سورة طه** لمحمد بن يزيد المبرّد (ت ٢٨٢ هـ) [٢] .

٣. **الحروف من الأصول في الأضداد** للحسن بن بشر الآمدي (ت ٣٧٠ هـ) [٣] .

٤. **الأدوات** لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٨٠ هـ) [٤] .

٥. **الهادي في الحروف والأدوات** للميداني (ت ٥١٨ هـ) [٥] .

٦. **الأدوات في النحو** لابن حُميدة النحوي محمد بن علي بن أحمد (ت ٥٥٠ هـ) [٦] .

٧. **الحروف** لعيسى بن عمر الهمذاني الكوفي [٧] .

إنّ هذا التراث المفقود من كتب الأدوات يصعد بعضه لعلماء متقدمين كالكسائي ، ويشير بعضه إلى استخدام مصطلح (الأدوات) ، غير أنّه لا يُمكّننا التنبؤ بمفهومه ، وبمقصود المؤلف منه . كما يجمع بعضه بين مصطلحي (الحرف) و (الأداة) ، كما فعل الميداني ، ممّا يعني أنّه وجد فرقًا بينهما ، إذ لا مبرر لسوقهما على سبيل الترادف .

---

[١] – ينظر : **معجم الأدباء** ٤ / ١٠٥.

[٢] – ينظر : **السابق** ٥ / ٤٨٦ .

[٣] – ينظر : **السابق** ٢ / ٤٧٥ .

[٤] – ينظر : **السابق** ٥ / ١١٣ .

[٥] – ينظر : **إنباه الرواة على أنباه النحاة** ١ / ١٥٧ . وعنوانه في معجم الأدباء : الهادي للشاري .

[٦] – ينظر : **معجم الأدباء** ٥ / ٣٧٦ ، **وإنباه الرواة** ٣ / ١٨٥ . **وبغية الوعاة** ١ / ١٧٣ .

[٧] – ينظر : **معجم الأدباء** ٤ / ٥٢٠ ، دون ترجمة للمؤلف ، أو بيان تاريخ وفاته .

والدارس هنا ، وإنْ كان لا يملك أي معلومات عن هـذه المؤلفات المفقـودة ، فقـد آثـر إيرادها ، ولو على سبيل الذكر فقط ، إذ قد ينقشع غبار الزمن عنها وتظهر ، كما ظهرت بعض المؤلفات التي كان يُظن أنّها من التراث المفقود الذي لم يصل .

أمّا كتب الحروف والأدوات التي وصلت إلينا ، فمعظمها مطبوعٌ ، محقق ، متداول بـين الدارسين والباحثين ، ولعل من أشهرها :

١. حروف المعاني للزجاجي (ت ٣٤٠ هـ) .

٢. كتـاب اللامـات للزجـاجي أيـضـا .

٣. منازل الحروف للرماني (ت ٣٨٨ هـ) .

٤. معـاني الحـروف للرمـاني أيـضـاً .

٥. الأزهيـة فـي علـم الحـروف للهـروي (ت ٤١٥ هـ) .

٦. رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي (ت ٧٠٢ هـ) .

٧. الجنـى الدانـي في حـروف المعـاني للمرادي (ت ٧٤٩ هـ) .

٨. معانـي الأدوات والحـروف لابـن قيـم الجـوزية (ت ٧٥١ هـ) .[١]

٩. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) .

١٠ مصابيـح المغـاني فـي حـروف المعاني للمـوزَعي (ت ٨٢٥ هـ) .

---

[١] – قامت الباحثة / أسماء محمد العساف بتحقيق هذا الكتاب سنة ١٩٩٥م بإشراف الدكتور / سليمان العايد ، ونالت به درجة الدكتوراه من كلية التربية للبنات بالرياض التابعة للرئاسة العامة لتعليم البنات . ولم تقف الدراسة على هذا المؤلّف بعد .

وسيستهدف الباحث هذه المؤلفات بالدراسة ، دون إغفاله لأمهات كتب النحو ، لرصد مادة الخلاف بين النحاة في الأدوات : بنيةً ، وعملاً ، ومعنى ، ودراستها وتحليلها .

وقبل الولوج في مادة الخلاف ، يذكر الدارس ملاحظتين خاصتين ببعض هذه الكتب .

الملاحظة الأولى : تحمل بعض المؤلفات في التراث العربي اسم (الحروف) ، غير أنّها تبتعد في طرحها عن مفهوم (الحرف) أو (الأداة) الذي بصدده الدراسة . ومن هذه المؤلفات (**ثلاثة كتب في الحروف**) حققها الدكتور / رمضان عبد التواب ، يُنسب أولها للخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥ هـ) ، والثاني لابن السّكيت (ت ٢٤٤ هـ) ، والثالث لأحمد بن محمد الرازي (ت ٦٤٣ هـ تقريبًا) . فكتاب الخليل يسير على هذا النحو : " التاء : البقرة التي تحلب دائمًا ... الثاء : العين من كل شيء .... الجيم : الجمل القوي .... الحاء : المرأة السليطة ، ... " [1] . وهكذا .

فطرح الخليل في هذا الكتاب طرحٌ معجمي ، لا علاقة له بمفهوم الحرف نحويًا .

أمّا كتاب ابن السّكّيت (الحروف) فهو خاصٌ بالكلمات التي يُتكلّم بها في غير موضعها أي أنّ كلمة (الحروف) لديه ترادف (الكلمات) ، واستعمال (الحرف) بمعنى (الكلمة) اسمًا كانت ، أو فعلاً ، أو حرفًا كان شائعًا لدى القدماء ، لعلّ في مقدمتهم سيبويه . يقول ابن السكيت : " يقال : جاء حافيًا مشقق الأظلاف ، إذا جاء مشقق القدمين ، وإنّما الأظلاف للشاء والبقر ..... " [2] . ويقول في موضع آخر : " ويقال للرجل : إنّه لغليظ المشافر ، وإنّه لغليظ

---

[1] – الحروف (ضمن مجموعة ثلاثة كتب في الحروف) ، ص (٣٤ – ٣٦) .

[2] – الحروف التي يتكلم بها في غير موضعها (ضمن مجموعة ثلاثة كتب في الحروف) ، ص (٩٣).

الجحافل ، وإنّما المشافر للإبل ، والجحافل لذوات الحوافر .... " [1] . ولابن السكيت كتابٌ آخر هو (حروف الممدود والمقصور) [2] ، وهو أيضًا في : الكلمات الممدودة والمقصورة .

أمّا كتاب الرازي فهو في : صفات الحروف ومخارجها ، والترتيب الأبجدي ، ونظم حروف المعجم ، وحروف المعجم في أوائل السور ، وغيرها . [3]

الملاحظة الثانية : أشار الدارس عند عرضه لما وصل من كتب الحروف والأدوات إلى كتاب ***(مصابيح المغاني في حروف المعاني)*** للموزَعي (ت ٨٢٥ هـ) . ويُفرد هذه الملاحظة له ليسلّط شيئًا من الضوء على ما امتاز به ، باعتباره من الكتب غير المتداولة بكثرة بين أيدي الناس .

يقول المحقق في مقدمته عن الكتاب وصاحبه : " امتاز كتاب (مصابيح المغاني في حروف المعاني) بالاستقصاء والشمول ، وذلك راجع إلى استفادته من منهج ومادة ابن هشام في كتابه (المغنى) ، لكنه زاد على ذلك بما نقله عن المؤلفات الأخرى فأثرت بذلك مادته العلمية ، **وأتى على أدوات لم يأتِ بها ابن هشام** ، مستفيدًا من كل كتاب وقع في يده .... " [4] .

وينكر المحقق أن يكون الموزَعي مجرد ناقل لآراء غيره ، بل يرى أنّ له اختيارًا وترجيحًا ، واستحسانًا ، واعتراضًا . [5]

---

[1] – **الحروف التي يتكلم بها في غير موضعها (ضمن مجموعة ثلاثة كتب في الحروف) ، ص (٩٤) .**

[2] – الكتاب مطبوع عن مكتبة الرشد السعودية سنة ١٩٧٦ م بتحقيق : حسن فرهود .

[3] – ينظر : **الحروف (ضمن مجموعة ثلاثة كتب في الحروف)** ، ص (١١٥) وما بعدها .

[4] – **مصابيح المغاني في حروف المعاني** ، ص (٣٢) .

[5] – **السابق** ، ص (٣٣) .

إنّ **قيمـــة هذا الكتـــاب** بين كتب حروف المعاني أقرب ما تكون إلى قيمة كتـــاب (همـــع الهوامع في شرح جمع الجوامع) للسيوطي بين كتب النحو ، فكلا المؤلِّفين أفاد من الدراســـات السابقة عليه ، فكانا أشبه ما يكونان بالموسوعة العلمية المتخصصة .

الفصل الأول : الخلاف في البنيـــة

- المبحث الأول : الأداة بيـــن البســـاطة والتركيـــب .
- المبحث الثاني : الأداة بيـــن الأصـــــل والفـــرع .
- المبحث الثالث : الأداة بنيـــةً بين الحرفية والاسمية والفعلية .

تقديم :

الحديثُ عن الخلاف النحوي حديثٌ عن النحو كلّه ، إذ لا يكاد يخلو بابٌ من أبواب النحو منه . والحديثُ عن الخلاف النحوي حديثٌ عن الأصول ، والقواعد ، والعناصر التي انطلق منها النحاة ، وانطلقت منها مدارسهم . والحديثُ عنه حديثُ فكرٍ ، لا مجرد جدلٍ ، ودفعٍ للحجة بالحجة .

اختلف النحاة في الأسماء وفي الأفعال ، وكان طبيعيًا أن يختلفوا في الأدوات والحروف ، وقد توزّع خلافهم في الأدوات – بحسب الدارس – إلى ثلاثة أقسام ، تألفتْ منها فصول هذه الأطروحة ، وهي : الخلاف في البنية ، والخلاف في العمل ، والخلاف في المعنى .

يعالج الدارس في هذا الفصل خلاف النحاة في بنية الأداة ؛ فيتحدث عن خلافهم في البساطة والتركيب ، وفي الأصل والفرع ، وفي تردد بنية الأداة بين أقسام الكلام فيذكر المادةَ النحوية التي ساقتها كتب التراث في ذلك ، ثمّ يُعقب ذلك الذكر بشيء من الدراسة والتحليل .

ويلفت الدارس – قبل البدء في ذلك – النظرَ إلى الأمور التالية :

١. عرض الباحث في هذا الفصل الأدواتِ متضمنةً : الحروف ، والأسماء والأفعال ، والظروف انسجامًا مع مفهوم الأداة – الذي جلّاه في التمهيد – وهو :

((الأداة : الحروف ، وما شاكلها من الأسماء ، والأفعال ، والظروف)) .

٢. حرص الباحث على إيراد ما ذكرته كتب حروف المعاني من : أسماء إشارة وموصول ، واسم فعل ، وأثبتَ ذلك في المادة المجموعة ، لأنّه وجد أنّ مَنْ

عنـــوا بتقسيم الكلام من المحدثين ، قد ضموا مثل هذه الأسماء إلـــى (الأداة) ، ممّـــا يؤكـــد سبق النحاة العرب في ذلك .

٣. رأى بعض الدارسين أنّ ذكر النحاة للأسماء ، والأفعال ، والظروف في كتب حـــروف المعاني ، هو نوعٌ من التخبط . ويراه الدارس نوعًا من الحـــدس اللغوي ، الذي جعلهم يشعرون بما تؤديه بعض هذه الكلمات من تعليق ، ووظائف في السياق .

٤. بحـــث الدارسُ الأدوات بصورة عامة ، لا جزئية مفردة ، في محاولـــة منـــه لرصـــد الظواهر العامة في الخلاف ، وتبيّن منطلقات النحاة الخاصة بها .

المبحث الأول : الأداة بين البساطة والتركيب

- أولاً : بساطة الأدوات وتركيبها في كتب التراث .

- ثانيًا : البساطة والتركيب في ميزان الأصول العامة .

- ثالثًا : قضية التركيب واللغات السامية .

التركيبُ مصدرٌ للفعل (ركّبَ) ، ويشير هذا الفعل **لغـةً** إلى عدة معـانٍ منهـا : العلـو والإتيان [1]. أمّا **في الاصطـلاح** ، فهو : " جمـع الحروف البسيطة ونظمها لتكوّن جملـة " [2]. أو هو : " ضم الأشياء مؤتلفة كانت أو لا ، مرتبة الوضع أو لا " [3].

ويبدو أنَّ الهدف من هذا الجمع ، أو هذا النظم ، أو هذا الضم **توليدُ معانٍ جديدة لم تكـن موجودة قبل التركيب** ، إذ تحيل معظم المصادر إلى مقولة تنسب للخليل بن أحمد تؤكـد هـذه الفكرة ؛ فكرة توليد المعاني ، وتنص هذه المقولة على أنَّ الكلمتين إذا رُكّبتا أو مُزجتا ، ولكـل واحدة منهما معنى وحكـم ، صار لهما بالتركيـب أو الامتزاج حكـمٌ جديـد لم يكن معروفًـا مـن قبـل.[4]

إنّ مقولة الخليل هذه صريحة في أنّ التركيب وسيلة من وسائل تطوير اللغـة ، ورفـدها بالعديد من الكلمات ، وتوسيع دلالاتها ، لتلبي بذلك حاجة المتكلمين بها .

ولا يسعى هذا المبحث إلى دراسة قضية التركيب والبساطة في اللغة عامة ، بل سيقـصر عنايته على دراسة خلاف النحاة في الأدوات : بسيطة هي أومركبة ؟ بأن يعـرض أولاً لهـذه الأدوات المختلف فيها من كتب التراث ، ثم يُعقِب ذلك العرض بدراسة هذه الآراء ، ومقارنتهـا بالأصول العامة التي قامت عليها المدرستان البصرية والكوفية ، لتبيّن أوجـه التطـابق بـين الآراء الخلافية والأصـول من عدمها ، ليُختـم المبحـث بدراسـة قـضيـة التركيـب واللغـات الساميـة .

---

[1] – ينظـر : لسـان العـرب ، مـادة (ركـب) .

[2] – التعـريفـات ، ص (٨٤) .

[3] – الكليـات ٢ / ٦٢ .

[4] – ينظر : سـر صناعـة الإعـراب ١ / ٣٠٥ ، والأشبـاه والنظـائر في النحـو ١ / ٢٣٤ .

أولاً : بساطة الأدوات وتركيبها في كتب التراث :

تطالعنا كتب التراث بمادةٍ خلافيةٍ كبيرةٍ بين النحاة في الأدوات من حيث البساطة والتركيب وتُعزى بعض هذه الخلافات إلى نحاة متقدمين كالخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ) ، والكسائي (ت ١٨٩ هـ) ، والفراء (ت ٢٠٧ هـ) ، بينما تُنسب جلها إلى النحاة المتأخرين ، كابن مالك (٦٧٢ هـ) ، وأبي حيان (٧٤٥ هـ) ، وأرباب كتب حروف المعاني . ويقوم الدارس هنا بعرض هذه الخلافات ، مُرتَّباً الأدوات ترتيباً هجائيًا ، ليُتْبِع هذا العرض بشيء من التحليل:

(إذنْ) : مذهب الخليل أنّها مركبة من (إذ) و (أن) [١]، وتبعه في هذا الرأي جماعة من الكوفيين ، وابن مالك [٢] . أمّا جمهور البصريين فيرونها بسيطة لا مركبة[٣] . وضعّف المالقي القول بالتركيب فقال : " وهذا فاسد من وجهين : أحدهما : **أنّ الأصل في الحروف البساطة** ولا يُدعى التركيبُ إلاّ بدليل قاطع . والثاني : أنّها لو كانت مركبة من (إذ) و (أن) لكانت ناصبة على كل حال : تقدمت أو تأخرت ، وعدم العمل في المواضع المذكورة قبلُ دليل على عدم التركيب " [٤].

(أل التعريف) : هي كلمة واحدة عند الخليل مبنية من حرفين ، وقد شبّهها بـ (لم) و (قد) [٥] ، وتبع الخليل في رأيه هذا ابن كيسان (ت ٢٩٩ هـ) [٦] ، وابن جني (ت ٣٩٢ هـ) [٧] ، وابن مالك [٨] . أمّا جمهور العلماء من بصريين وكوفيين فيرون أنّ

---

[١] – ينظر : الكتاب ، ٣ / ١٦ ، و ثمار الصناعة في علم العربية ص (٤٩) ، و الجنى الداني ص (٣٦٣) .
[٢] – ينظر : شرح التسهيل ٣ / ٣٤٣ .
[٣] – ينظر : رصف المباني ص (١٥٧) ، و الجنى الداني ص (٣٦٣) ، ومغني اللبيب ١ / ٢٧ ، ومصابيح المغاني ص (٨٩)
[٤] – رصف المباني ، ص (١٥٧) .
[٥] – ينظر : الكتاب ، ٣ / ٣٢٤ .
[٦] – ينظر : الهمع ١ / ٢٧١ .
[٧] – ينظر : سر صناعة الإعراب ١ / ٣٣٣ .
[٨] – ينظر : شرح الكافية الشافية ١ / ٣١٩ .

اللام وحدها للتعريف ، والألف زائدة للنطق بالساكن [1]. وقد خالف عدد من العلماء الخليل في قوله بالبساطة ؛ منهم الزجاجي الذي قال : " والقول ما ذهب إليه العلماء ومذهب الخليل فيما ذكره ضعيف " [2].

(أَلَا) : هي قسمان : الأولى : استفتاحية ، والأخرى : للعرض . وقد ذهب الزمخشري (ت ٥٢٨ هـ) إلى أنّ الاستفتاحية مركبة من همزة الاستفهام و (لا) النافية [3] . وردّ هذا القول ابن مالك [4] ، والمالقي [5] ، وأبو حيان [6] ، **لأنّ الأصل عدمه** . كما ردّ المرادي قول ابن مالك في تركّب (ألا) التي للعرض . [7]

(إلّا) : ذهب الخليل وسيبويه إلى أنّها كلمة واحدة [8] ، واختار الفراء تركّبها من (إنْ) النافية و (لا) ، فصارا حرفًا واحدًا خرج عن الجحد . [9]

(أَمَا) : رأي المالقي في أحد المواضع أنّها مركبة من الهمزة و (ما) النافية ، " فيكون معنى تركّبها التقرير والتوبيخ " [10]. ورجّح المرادي [11] ، وابن هشام [12] ، والموزعي [13] أن تكون (ما) اسمًا بمعنى شيء ، وذلك الشيء حقّ ، فيكون المعنى : أحقًا ؟

---

[1] – ينظر : **رصف المباني** ، ص (١٥٨ – ١٥٩) و **الجنى الداني** ، ص (١٣٨) ، و **الهمع** ١ / ٢٧٢ .
[2] – **اللامات** ، ص (١٧ – ١٨) .
[3] – ينظر : **المفصل** ، ص (٣١٢) .
[4] – ينظر : **شرح الكافية الشافية** ٣ / ١٦٥٥ .
[5] – ينظر : **رصف المباني** ، ص (١٦٦)
[6] – ينظر : **ارتشاف الضرب** ٣ / ٢٥٥ .
[7] – ينظر : **الجنى الداني** ، ص (٣٨١ – ٣٨٣) .
[8] – ينظر : **الكتاب** ٣ / ٣٣٢ .
[9] – ينظر : **معاني القرآن** ٢ / ٣٧٧ .
[10] – **رصف المباني** ، ص (١٨١) .
[11] – ينظر : **الجنى الداني** ص (٣٩٢) .
[12] – ينظر : **مغني اللبيب** ١ / ٦٦ .
[13] – ينظر : **مصابيح المغاني** ، ص (١٣٦) .

(أَمّــا) : مذهب سيبويه أنّها بسيطة [1] ، وذكر الزجاجي أنّها قد تكون حرفًا مركبًا [2]. وقــال الهروي : " وأمّا (أمّا) المفتوحة فهي حرفٌ واحد " [3]. ونقل المرادي ما نصّه : " حرف بسيط فيه معنى الشرط ، وذهب ثعلب إلى أنّ (أمّا) جزءان ؛ وهــي (إنْ) الــشرطية و (مــا) حُذف فعل الشرط بعدها ، ففُتحت همزتها مع حذف الفعل ، وكُسِرت مع ذكره " [4]، ونصّ على أنّ ميمها الأولى قد تُبدل ياءً ، وأنشد قول عمر بن أبي ربيعة من الطويل :

رأتْ رجــلاً أيما إذا الشمسُ عارضتْ فيَضحى ، وأيما في العشيّ فيَخْصــرُ [5]

(إِمّــا) : القول بتركّبها من (إنْ) و (ما) هو قول سيبويه و المبرد [6]. وفصّل الهــروي فقال : " واعلم أنّ (إمّا) في الشــك والتخيير حرف واحــد . وأمّا في الجزاء فهي مركبة من (إنْ) التي للجزاء و (ما) ، فهي في التقدير حرفان " [7]. واختار ابن مالك التركيــب أيــضًا وذكر أنّه قد يُكتفى بــ (إنْ) [8]. أمّا أبو حيان فقــال ببساطتها . [9]

(ربَّمــا) : للنحاة فيها مذاهب : فمنهم من يراها كلمة واحدة بمعنى حرف مهيئ للفعل ، ولا يعمل شيئًا . ومنهم من يراها (رُبَّ) تركّبت مع (ما) . واختلفوا في (ما) هذه ؛ فمنهم من عدّها زائدة ملغاة ، تخفض ما بعد (رُبّ) ، ومنهم من عدّها نكرة بمعنى شيء ، وعدّها فريقٌ ثالث نكرة بمعنى إنسان . [10]

---

[1] - ينظر : **الكتــاب** ٣ / ٣٣٢ .
[2] - ينظر : **حــروف المعــاني** ، ص (٦٤) .
[3] - **الأزهيــة** ، ص (١٤٣ - ١٤٤) .
[4] - **الجنــى الدانــي** ، ص (٥٢٣) .
[5] - ينظر : **السابــق** ص (٥٢٧) . والبيت من شواهد : الأزهية ص (١٥٧) ، والدرر ٢ / ٨٤ ، والأشموني ٤ / ٤٩ . ينظر : **معجــم شواهــد النحــو الشعــرية** ، شاهــد رقــم : (١٠٥٠) .
[6] - ينظر : **الكتــــاب** ، ٣ / ٣٣٢ ، و **المقتضــــب** ٣ / ٢٨ .
[7] - **الأزهيــــة** ، ص (١٤٣ - ١٤٤) .
[8] - ينظر : **شرح التسهيل** ٣ / ٢٢٥ .
[9] - ينظر : **ارتشاف الضرب** ٣ / ٢٥٥ .
[10] - ينظر : **الأزهيــة** ، ص (٩٣ - ٩٥) .

(كأنَّ) : ذهب الخليل وسيبويه [1] والأخفش وجمهور البصريين والفرّاء [2] إلى أنّها مركبة من كاف التشبيه و (إنّ) ، والأصل عندهم : إنّ زيدًا كالأسدِ . ونصّ المالقي على أنّ القول بالبساطة هو مذهب أكثر النحاة [3] ، وليس بصحيح ؛ وقد استدرك عليه هذا الرأي فتح الله سليمان [4] ، غير أنّ المرادي كان قد سبقه إلى هذا الاستدراك ، حيث قال : " قلتُ : وفي نسبة القول بالبساطة إلى أكثرهم نظر ، فإنّ الظاهر أنّ الأكثر يقولون بالتركيب " [5] . وقال ابن هشام : " والمخلّص عندي من الإشكال أن يُدّعى أنّها بسيطة ، وهو قول بعضهم " .[6]

(كذا) : هي مركبة عند المالقي من (ذا) الإشارية والكاف الزائدة ، " ثمّ رُكّبتا تركيبًا واحدًا وجُعلتا كناية عن العدد " [7]. وقال ابن هشام إنّها ترد على ثلاثة أوجه :

" أحدها : أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما ، وهما كاف التشبيه و(ذا) الإشارية ..

الثاني : أن تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين مكنيًا بها عن غير عدد ...

الثالث : أن تكون كلمة واحدة مركبة مكنيًا بها عن العدد ... " [8].

(كَلّا) : مذهب جمهور النحويين أنّها بسيطة ، والللام فيها مكررة مشددة [9]. وهي عند ثعلب (ت ٢٩١ هـ) ، و ابن العريف [10] مركبة ؛ فعن الأول أنّها مركبة من كاف التشبيه و (لا)

---

[1] – ينظر : الكتاب ، ٣ / ٥١ .
[2] – ينظر : الصاحبي ص (٢٤٩) . و ثمار الصناعة ، ص (١١٦) ، والمغني في النحو لابن فلاح ٣ / ٢٣٧ – ٢٣٨ .
[3] – ينظر : رصف المباني ، ص (٢٨٤) .
[4] – ينظر : قضايا الخلاف النحوي عند المالقي في كتابه رصف المباني ، ص (١٩٣) .
[5] – الجنى الداني ، ص (٥٧٠) .
[6] – مغني اللبيب ، ١ / ٢١٥ .
[7] – رصف المباني ، ص (٢٨٠) .
[8] – مغني اللبيب ، ١ / ٢١١ .
[9] – ينظر : اللامات ص (١٦) ، ورصف المباني ص (٢٨٧) ، والهمع ٤ / ٣٨٤ .
[10] – الحسن بن الوليد بن نصر القرطبي ، " كان نحويًا مقدمًا ، فقيهًا في المسائل ، حافظًا للرأي ، خرج إلى مصر ، ورأس فيها ". توفي سنة ٣٦٧هـ . تنظر ترجمته في : بغية الوعاة ١ / ٥٢٧ .

التي للرد ، وزيدت بعد الكاف لامٌ فشدّدت ، لتخرج عن معناها التشبيهي [1] . وعن الثاني أنّها مركبة من (كلّ) و (لا) [2] .

وقد ردّ المالقي كلا القولين في التركيب [3] . وعلّق فتح الله سليمان على هذه المسألة بقوله : " ونميل إلى رأي من قال ببساطة (كلاّ) ، لأنّ الادّعاء بتركبها يفتقر إلى الأدلة القاطعة وما لم يستند إلى البراهين القوية فهو ردٌّ ، ويكون القول ببساطتها أولى وأرجح " [4] .

(كَمْ) : مذهب سيبويه والجمهور أنّها بسيطة وُضعتْ لمبهم العدد [5] ، وخالف الكسائي والفراء فجعلاها مركبة من كاف التشبيه و (ما) الاستفهامية محذوفة الألف ، وسُكنت ميمها لكثرة الاستعمال [6] . والقول ذاته عند ابن هشام ، غير أنّه علّل سكون الميم بالتخفيف " لثقل الكلمة بالتركيب " .[7] وخالف الزجاجُ الكسائيَ فيما ذهب إليه ، فقال : " وهذا غلط من أبي الحسن ، ولو كان كما يقول لكان (كَمَ مالك ؟) كما أنّك تقول : (لمَ فعلتَ ؟) ، وليس هذا القول ممّا يُعرّج عليه " [8] .

(كَمَا) : هي عند سيبويه مركبة من الكاف و (ما) ليس غير [9] . و ذكر المالقي أنّها قد تكون بسيطة ، فقال : " اعلم أنّ (كما) تكون تارةً مركبة من كاف التشبيه الجارة و (ما) ..... وتكون (كما) بسيطة ، هي مقصدنا ، ولها ثلاثة مواضع ...... " [10]. وقد ردّ

---

[1] – ينظر : الصاحبي ص (٢٥٠) ، و الجنى الداني ص (٥٧٨ – ٥٧٩) ، و مغني اللبيب ١ / ٢١٢ ، والهمع ٤ / ٣٨٤ .
[2] – ينظر : رصف المباني ص (٢٨٧) ، و الجنى الداني ص (٥٧٩) .
[3] – ينظر : رصف المباني ، ص (٢٨٧) .
[4] – قضايا الخلاف النحوي عند المالقي ، ص (١٨٧) .
[5] – ينظر : الكتاب ٢ / ١٥٦ ، والجنى الداني ص (٢٦١) ، ومصابيح المغاني ص (٣٤٨ – ٣٤٩) ، والهمع ٤ / ٣٨٦ .
[6] – ينظر : معاني القرآن ١ / ٤٦٦ .
[7] – مغني اللبيب ، ١ / ٢١٠ .
[8] – معاني القرآن وإعرابه ١ / ٤٢٨ .
[9] – ينظر : الكتاب ٣ / ١١٦ .
[10] – رصف المباني ، ص (٢٨٨) .

المرادي عليه زعمه هذا ، فقال : " ولم أرَ أحدًا ذكر أنّ (كما) تكون حرفًا بسيطًا غيـر هـذا الرجل ، وليس الأمر كما ذكر ، و (كما) في هذه المواضع الثلاثة مركبة من كـاف التـشبيه أو كاف التعليل ، و (ما) .... " .[1]

(لكنَّ) : قال سيبويه : " و (لكنّ) المثقلة في جميع الكلام بمنزلة (إنّ) " [2] ، فهي بسيطة عنده . وتبعه في هذا الرأي المبرد [3] والبصريون [4] ، لأنّه " حرف نادر البناء ، لا مثال له فـي الأسماء ، ولا في الأفعال " [5] . وهي عند الكوفيين مركبة من (لا) و (إنَّ) والكاف الزائدة [6] ونسب ابن الأنباري والسيوطي للفراء تركبها من (لكنْ) و (أنَّ) ، ولـيس كـذلك ؛ بـل أنّ كلامه في المعاني صريح بما ذهب إليه الكوفيون [7] . و استحسن المرادي القـول الأخير هـذا فقال : " وهو قول حسن لندرة البناء وعدم النظير " [8]. وقال السهيلي (ت ٥٨١ هـ) : " فـلا تقع (لكنّ) إلاّ بين كلامين متنافيين ، فلذلك تركّبتْ من (لا) و (الكاف) و (إنّ) " [9].

(لمَّا) : مذهب الجمهور أنّها مركبة من (لـمْ) و (ما) [10] ، واختـار الفـراء أن تكـون (لـم) ضمـت إليـها (مـا) [11] ، ونسـب الموزعي للفـراء القـول بأنّها (لمـن مـا) " فأبدلت النون ميمًا وأدغمـت ، فلما كثـرت الميمـات حذفـت منهـا واحـدة " [12].

---

[1] – الجنى الداني ، ص (٤٨٤ – ٤٨٥) .
[2] – ينظر : الكتاب ٢ / ١٤٥ .
[3] – ينظر : المقتضب ٤ / ١١١ .
[4] – ينظر : الهمع ٢ / ١٥٠ .
[5] – الجنى الداني ، ص (٦١٧) .
[6] – ينظر : الإنصاف مسألة (٢٥) ، والهمع ٢ / ١٥٠ .
[7] – ينظر : معاني القرآن ١ / ٤٦٥ .
[8] – الجنى الداني ، ص (٦١٧) .
[9] – نتائج الفكر في النحو ، ص (٢٥٥) .
[10] – ينظر : الكتاب ٤ / ٢٢٣، و الجنى الداني ، ص (٥٩٣) ، و مصابيح المغاني ، ص (٣٩٨) ، و الهمع ٤ / ٣١٣ .
[11] – ينظر : معاني القرآن ٢ / ٣٧٧ .
[12] – مصابيح المغاني ، ص (٤٠٣) .

وقد ضعّف ابن هشام قول الفراء هذا ، فقال : " وهذا قولٌ ضعيفٌ ، لأنّ حذف مثل هذه الميم استثقالاً لم يثبت " . كما ضعّف قول من قال أنّها (لمّا) .[1]

(لنْ) : ذهب الخليل إلى أنّها مركبة من (لا أنْ)[2] . وقال ابن هشام : " لن : حرف نصب ونفي واستقبال ، وليس أصله وأصل (لـمْ) : (لا) ، فأبدلت الألف نونًا في (لن) وميمًا في (لم) ، خلافًا للفراء ، لأنّ المعروف إنّما هو إبدال النون ألفًا لا العكس نحو: ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾[3] و ﴿ لَيَكُونًا ﴾[4]. ولا أصل (لنْ) : (لا أن) فحذفت الهمزة تخفيفًا والألف للساكنين ، خلافًا للخليل والكسائي ، بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو : (زيدًا لن أضربَ) خلافًا للأخفش الصغير ... "[5]. وابن هشام في قوله هذا يذهب مذهب سيبويه والجمهور في القول ببساطة (لن)[6] .

(لاتَ) : اختلف النحاة في أصلها ، وفي بنيتها من حيث البساطة والتركيب ، فقال قومٌ : إنّها كلمة واحدة[7] ، وذهب آخرون ، منهم سيبويه ، إلى أنّها مركبة من كلمتين : (لا) النافية والتاء[8] ، وقال فريقٌ ثالث : هي (لا) زيدت عليها التاء لتأنيث الكلمة ، وهو رأي الأخفش والجمهور[9] ، وقال فريق رابع : إنّها كلمة وبعض كلمة ، وذلك أنّها (لا) النافية ، والتاء

---

[1] – مغني اللبيب ، ١ / ٣١١ .
[2] – ينظر : الكتاب ٣ / ٥ ، و الصاحبي ، ص (٢٥٦) ، و ثمار الصناعة ، ص (١٤٩)، وشرح عيون الإعراب ص (٨٠) .
[3] – سورة العلق ، (١٥) .
[4] – سورة يوسف ، (٣٢) .
[5] – مغني اللبيب ، ١ / ٣١٢ .
[6] – ينظر : الكتاب ٣ / ٥ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٣٠٥ ، وشرح التسهيل ٣ / ٣٣٧ ، ورصف المباني ص (٣٥٥) ، والجنى الداني ص (٢٧٠ – ٢٧٢) ، ومصابيح المغاني ص (٤٢٢ – ٤٢٣) .
[7] – ينظر : مغني اللبيب ١ / ٢٨١ ، ومصابيح المغاني ص (٤٤٨) ، والهمع ٢ / ١٢١ .
[8] – نسب السيوطي هذا الرأي لسيبويه ، ولم أجده في الكتاب . ينظر : الهمع ٢ / ١٢١ .
[9] - ينظر : مغني اللبيب ١ / ٢٨٢ ، ومصابيح المغاني ص (٤٤٦) ، والهمع ٢ / ١٢١ .

زائدة في أول الحين . والقول لأبي عبيدة وابن الطراوة [1] . وقول الفريق الرابع هذا يشير إلى رسمٍ في أحد المصاحف تظهر فيه تاء (لات) متصلة بكلمة (حين) في الآية الكريمة ﴿ وَلَاتَ حِيْنَ مَنَاصٍ ﴾ [2]. ويأتي الحديث عن أصلها في المبحث التالي .

(لَيْسَ) : قال الخليل : " معناه : لا أيس ، فطُرحتْ الهمزة ، وأُلزمتْ اللام بالياء ، ودليله قول العرب : ائتني به من حيث أيس وليس ، ومعناه : من حيث هو ولا هو " .[3] وقول الخليل هذا صريح بأنّها مركبة لا بسيطة .

(مُنْذُ) : قال المرادي : " واختُلف في (منذُ) ، فقال البصريون : بسيطة ، وقال الكوفيون : مركبة ، ثم اختلفوا ؛ فقال الفراء : أصلها : (مِنْ ذو) ؛ (مِنْ) الجارة ، و (ذو) الطائية . وقال غيره منهم : أصلها : (مِنْ إذ) ؛ (مِنْ) الجارة ، و (إذ) الظرفية . وقال محمد ابن مسعود الغزني [4] : أصلها : (مِنْ ذا) ، (مِنْ) الجارة ، و (ذا) اسم إشارة . ولهم في تقرير هذه الأقوال تكلفات واهية ، والصحيح مذهب البصريين " [5].

(مَنْ ذَا) : نقل ابن هشام عن جماعة : " أنّه يجوز في : (من ذا لقيتَ ؟) أن تكون (من) و (ذا) مركبتين ، كما في قولك : (ماذا صنعتَ ؟) . ومنع ذلك أبو البقاء [6] في مواضع من إعرابه ، وثعلب في أماليه [7] وغيرهما ، وخصوا جواز ذلك بـ (ماذا) ؛ لأنّ

---

[1] – ينظر : مغني اللبيب ١ / ٢٨٢ ، ومصابيح المغاني ص (٤٤٦) ، والهمع ٢ / ١٢١ .
[2] – سورة ص ، (٣) .
[3] – كتاب العين ٤ / ١١٢ .
[4] – قال السيوطي : " لم أعرف شيئًا من أحواله " . ورجّح محقق الكتاب أن تكون وفاته سنة (٤٢١ هـ) . ينظر : بغية الوعاة ١/ ٢٤٥ .
[5] – الجنى الداني ، ص (٥٠١) .
[6] – هو العكبري . قال في قوله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ : " ولا يجوز أن تكون (من) و (ذا) بمنزلة اسم واحد كما كانت (ماذا) ؛ لأنّ (ما) أشد إبهامًا من (مَنْ)، إذ كانت (من) لمن يعقل " . التبيان في إعراب القرآن ١ / ١٩٣ – ١٩٤ .
[7] – تنظر : مجالس ثعلب ٢ / ٥٩٤ .

(ما) أكثر إبهامًا فحسُن أن تُجعل مع غيرها كشيء واحد ، ليكون ذلك أظهر لمعناها ، **ولأنّ التركيب خلاف الأصل** " [1].

(مَهْمَا) : رأي الخليل أنّها مركبة من (ما ما) ؛ الأولى للشرط ، والثانية زائدة بعد الشرط ثم أُبدلت الألف الأولى هاءً استقباحًا للتكرير ، فصارت (مهما) [2]. وعن سيبويه جواز أن تكون (مه) ضُمت إليها (ما) [3]، وتبعه في ذلك الأخفش والزجاج وبعض البغداديين [4] . ونقل المالقي عن بعضهم أنّها " مركبة من (مه مه) بمعنى : اكفف اكفف ". ثم علّق على هذا الرأي بقوله : " وهذا معنى لا يصح بقاؤه في الشرط ، فإذا جعلناها مركبة من (ما- ما) وأبدلنا ألف (ما) الأولى هاءً صحّ لنا ذلك ، لأنّ معنى (ما) الشرطية موجـود في التركيب " [5]. أمّا ابن هـشام فقد دفع جميع الآراء السابقة ، وقال ببساطتها [6].

(مَهْمَنْ) : ذكر الدكتور / مهدي المخزومي عن هذه الأداة ما نصّه : " ومهمن : وهي أداة كوفية جديدة أضافها الكوفيون إلى أدوات الجزم ، واحتجوا لها بقول الشاعر [من الطويل] :

أماويَّ مهمن يستمعْ في صديقِه أقاويلَ هذا الناسِ ماويَّ يندمِ [7]

ولم يعرفها البصريون ، وهي – كما يظهر – مثل (مهما) ، إلاّ أنّ (مهما) لغير العاقل و (مهمن) للعاقل " [8].

---

[1] – **مغني اللبيب** ، ١ / ٣٥٨ .

[2] – ينظر رأي الخليل في : **الكتاب** ، ٣ / ٥٩ ، و **حروف المعاني** ، ص (٢٠) ، و **مصابيح المغاني** ، ص (٤٧٠) .

[3] – ينظر : **الكتاب** ، ٣ / ٦٠ .

[4] – ينظر : **الجنى الداني** ، ص (٦١٢ – ٦١٣) .

[5] – **رصف المباني** ، ص (٢٨١) .

[6] – ينظر : **مغني اللبيب** ، ١ / ٣٦٢ .

[7] – البيت بلا نسبة ، وهو من شواهد : شرح المفصل ٤ / ٨ ، والخزانة ٣ / ٦٣١ ، واللسان ، مادة (مهمة) . ينظر : **معجم شواهد النحو الشعرية** ، شاهد رقم : (٢٨٢٥) .

[8] – **مدرسة الكوفة** ، ص (٢٢٨ – ٢٢٩) .

ويورد المرادي عبارة تجعل مقولة الدكتور المخزومي هذه محل نظر ، إذ تَنْسب معرفةَ هذه الأداة لبعض البصريين ، بل إلى متقدميهم ، كقطرب (ت ٢٠٦ هـ) تلميذ سيبويه . قال المرادي عن (مهما) : " وقال الأخفش والزجاج والبغداديون : هي مركبة من (مه) بمعنى : اسكت ، و (ما) الشرطية . قالوا : وقد تستعمل (مه) مع (من) التي هي شرط ، فيقال : مهمن . **وقال قطرب : لمْ يُحمل الجزم بها عن فصيح ، يعني : مهمن** " [1]. فالأداة معروفة إذن ، ولم تكن جديدة مضافة .

(هَلاّ) : قال المالقي : " واعلم أنّ (هلاّ) حرف تحضيض كـ (ألاّ) المتقدمة الذكر في باب الهمزة المركبة ، وهاؤها يحتمل أن تكون بدلاً من الهمزة ، فيكون الأصل (ألاّ) ، كما قالوا : (أرحتَ وهرحتَ) ، ويحتمل أن تكون أصلاً بنفسها ، وهو الأولى ، لكثرة استعمالها أكثر من (ألاّ) . ولا يدعى أنّ الهمزة بدل من الهاء ، لقلة وجود بدل الهمزة من الهاء " [2]. وقول المالقي هذا صريح في ميله إلى القول ببساطة (هلاّ) . ومن النحاة من يرى أنّها (لا) رُكّبت مع (هل) ، فصارا كحرف واحد [3]. وقد نسب فتح الله سليمان القول بالتركيب هذا إلى كثير من النحاة . [4]

---

[1] – الجنى الداني ، ص (٦١٢ – ٦١٣) .
[2] – رصف المباني ، ص (٤٧١) .
[3] – ينظر : مصابيح المغاني ، ص (٥١١) .
[4] – ينظر : قضايا الخلاف النحوي عند المالقي ، ص (٢٠٢) .

ثانيـا : البساطـة والتركيـب فـي ميـزان الأصـول العامـة :

عرض الدارس في الصفحات السابقة الأدواتِ التي اختلف النحاة في بنيتهـا مـن حيـث البساطة والتركيب ، فساقها مرتبةً ترتيبًا هجائيًا ، وذكر آراء النحاة في كلٍّ منها . ويحاول فـي هذه الصفحة وما بعدها ربط هذه القضية – قضية البساطة والتركيب – بالأصول العامة التـي انطلق منها النحاة بصريين وكوفيين وغيرهم في معالجة القضايا ، وتفسير الظـواهر . ولـتكن البداية من الخليل .

كان الخليل ميّـالاً إلى القـول بالتركيب ، فيما أُجمع على التركيب فيه ، فهـو يـرى أنّ (إذنْ) مركبة من (إذ و أن) ، وأنّ (كـأنَّ) مركبـة مـن (كاف التشبـيه وأنَّ) ، وأنّ (لـنْ) مركبـة من (لا و أنْ) ، وأنّ (مهما) مركبة من (ما وما) . ولم تُظهِر المـادة المعروضة ميله إلى البساطة إلاّ في (أل) التي للتعريف ، بينما ذهـب جمهـور البـصريين والكوفيين إلى تركيبها .

ويفسّر الدارس هذا الميل إلى التركيـب بالارتباط بأصل عـام عنده ، يتـصل **بتكثيـر المعاني وتجـديد الأحكـام** . إذ ثبت عن الخليل أنّه كان يرى أنّ الكلمتين إذا رُكّبتا مع بعضهما بعضًا ، ولكل منهما معنى وحكم ، صار لهما بالتركيب معنى جديد وحكم جديد .[1]

وهناك سببٌ ثان يتصل **بتقليـل الأصـول ما أمكـن** ، حيث نقل السيوطي عن الـشلوبين قوله : " ذهب الخليل إلى أنّ (لنْ) مركبة من (لا أنْ) ، وحدث مع التركيب معنى لم يكـن قبله . قال : وللخليل أن يقول ردًّا على من قال : **الأصـل عـدم التركيـب** ، مأخذنا في هـذه الصناعة تقليل الأصول ما أمكن لا تكثيرها ، لذلك لم نقل في : ضربَ ، ويضرب ، ونـضرب

---

[1] – **ينظر : سـر صناعـة الإعـراب ١ / ٣٠٥ ، و الإنصـاف في مسائـل الخـلاف ، المسألتان (١٠) ، (٢٥) .**

واضرب ، وتضرب ، وأضرب ، وضارب ، ومضروب ، وضروب أنّها أصول كلهـا ، بـل جعلنا واحدًا أصلاً ، والباقي فروعٌ عليه " .[1]

وإذا كانت العقلية النحوية لا تفتأ تبحث عن البسيط والمركب ، وعن الأصـل والفـرع [2] فربّما كان هذا سببًا ثالثًا لذلك الميل أيضا ، ولاسيما أنَّ عقلية الخليل كانت عقلية فذة ، تسعى دائمًا إلى التماس الأسباب لتفسير مختلف الظواهر اللغوية .

وإذا ما انتقلنا إلى البصريين عمومًا ، وحاولنا تتبّع المبدأ العام الذي انطلقوا منه في الحكم على الأداة بالبساطة أو التركيب ، فسنجد صاحب (الإنصاف) يطالعنا بمقولـة تكـشف هـذا الأصل ، وتجلي هذا المبدأ ؛ إذ نقل ابن الأنباري عن البصريين قولهم في (كم) : " وإنّما قلنا أنّها مفردة **لأنّ الأصـل هو الإفـراد ، وإنّما التركيـب فـرع ، ومن تمسك بالأصـل خـرج عـن عهـدة المطالبـة بالدليـل ، ومن عـدل عـن الأصـل افتـقر إلى إقامـة الدليـل لعـدوله عـن الأصـل** " .[3]

إذن ... الأصل عند البصريين هو البساطة لا التركيب ، الذي هو عـدول عـن الأصـل وربّما توافق هذا الأصل البصري مع ناموس عام في اللغات عند اسـتعمالها الأدوات ، وهـو ناموس يقوم على البساطة والخفة . يقول اللغوي الانجليزي (أولمان) : " فاللغات ذات الـنظم الاشتقاقية والتصريفية الغنية المتنوعة تستعمل الأدوات استعمالاً خفيفًا " .[4]

لكنْ .. **هل التزم البصريون بأصلهم هذا ولم يحيدوا عنـه** ؟ الإجابـة : لا ؛ لأنّ (أل) التعريف عندهم مركبة ، والخليل يقول ببساطتها ، و (أمّا) عندهم مركبة ، وكـذلك (كـأنّ)

---

[1] – الأشبـاه والنظـائر في النحـو ١ / ٢٣٤ – ٢٣٥ .
[2] – ينظر : الأدوات النحـوية فـي كتـب التفسـير ، ص (٨٨٧) .
[3] – الإنصـاف فـي مسـائل الخـلاف ، مسألة (٤٠) .
[4] – دور الكلمـة فـي اللغـة ، ص (٦٥) .

و (كما) ، و (لمّا) ، و (لاتَ) ، و (مهما) ، بل إنّ المادة السابقة تظهرهم منقسمين تجاه الأداة الواحدة .

وفي هذا القول ردٌّ على الدكتور / مهدي المخزومي ، الذي قال : " تبدأ قصة ذلك الأصل الذي عرضتُ له ، وهو أنّ الكلمتين إذا رُكّبتا ، وكان لكل منهما معنى وحكم ، أصبح لهما بالتركيب حكم جديد ، بعمل الخليل اللغوي . ثم أخذ الكوفيون به ، لأنهم تلاميذه الآخذون عنه وبنوا عليه آراءهم في أدوات كثيرة ، **كان الدارسون من بصريين وغيرهم يعتبرونها بسائط لا تركيب فيها** ".[1] فالبصريون اعتمدوا البساطة في الأداة كأصل ، غير أنّهم لم يلتزموه تمام الالتزام .

وعلى خطى البصريين سار من جاء بعدهم من نحويين نهجوا نهجهم ، واعتمدوا أصل البساطة في بنية الأداة . ومن هؤلاء : **المالقي** الذي قرّر في كتابه القاعدة التالية : " **الألفاظ في الأصل بسيطة ، والتركيب طارئ ، فالالتفات إلى الأصل أحسن** ، إذ لا ضرورة توجب التركيب ، ولا قطع بموجبه " [2]. وقال في موضع آخر : " **إذ لا يُدّعى التركيب إلاّ فيما يصح له معنى في حال الإفراد** " [3]. لكنه خالف أصله هذا فقال بالتركيب في (أمّا) و (كذا) .

ومن هؤلاء أيضًا **أبوحيان النحوي** ، الذي كان يجلّ المذهب البصري ، وينحو نحوَ روّاده بتقرير مبدأ البساطة في الأدوات ، ولم يحد عن هذا الأصل إلى التركيب ، فقال في الأداة (إمّا) : " وقال غير سيبويه : ليست (إمّا) مركبة من (إنْ) و (ما) ، ولا معنى لـ (إنْ) هنا ، وهذا المذهب عندي أولى ؛ **لأنّ الأصل البساطة لا التركيب** " [4] . ونقل عنه المرادي في أداة أخرى ما نصه : " قال ابن مالك : (ألاَ) التي للعرض مركبة من (لا) النافية

---

[1] – **مدرسة الكوفة** ، ص (٢١٤) .
[2] – **رصف المباني** ، ص (٢٨٤ – ٢٨٥) .
[3] – **السابق** ، ص (٢٨٧) .
[4] – **ارتشاف الضرب** ٢ / ٦٤٣ .

والهمزة ، بخلاف التي للاستفتاح ، فإنّها غير مركبة . **قال الشيخ أبو حيّان : الذي أذهب إليه أنّها بسيطة** " .[1]

وهناك من يُرجع ميل أبي حيّان إلى القول بالبساطة في الأدوات إلى تأثره بالمذهب الظاهري ، الذي لا يرضى عن تعلق النحاة الشديد بكثرة التعليل والتأويل..[2]

ومنهم كذلك **ابن أم قاسم المرادي** ، الذي قرّر في بداية كتابه (الجنى الداني) القاعدة التالية " ليس في الحروف ما هو أكثر من كلمة واحدة ، وأمّا نحو : (إنّما) و (كأنّما) ممّا هو كلمتان ، فهو حرفان لا حرف واحد ، بخلاف نحو : **(كأنّ) ممّا صيّره التركيب كلمة واحدة ، فهو حرف واحد** ".[3]

فالأداة (كأنّ) عند المرادي حرفٌ واحدٌ ، صيّره التركيب كلمة واحدة . وهذه النظرة إلى (كأنّ) تثير تساؤلاً مفاده : هل هي كلمة مركبة من وجهة نظره أم بسيطة ؟

نقل المرادي في بداية حديثه عن (كأنّ) آراء الخليل ، وسيبويه ، والأخفش ، وجمهور البصريين ، والفراء في تركّبها [4] ، ثمّ نقل رأي المالقي في نسبة القول ببساطتها إلى الأكثر وعقّب على رأي المالقي بقوله : " قلتُ : وفي نسبة القول بالبساطة إلى أكثرهم نظر ؛ فإنّ **الظاهر أنّ الأكثر يقولون بالتركيب ، ولعدم اشتهار القول بالبساطة** " [5]. ويُفهم من قوله الأخير هذا ميله إلى متابعة رأي الجمهور في التركيب . فلِمَ ذكر أنّه حرف واحد ؟!!

---

[1] – الجنى الداني ، ص (٣٨٣) .
[2] – ينظر : مقدمة محقق (رصف المباني) ، ص (١٧) .
[3] – الجنى الداني ، ص (٢٠ – ٢١) .
[4] – ينظر : السابق ، ص (٥٦٨) .
[5] – السابق ، ص (٥٧٠) .

خالف المرادي البصريين أيضًا في بساطة (لكنّ) ، واستحسن رأي الكوفيين ، فقال : " وذهب الكوفيون إلى أنّها مركبة ، وأصلها (إنّ) زيدت عليها (لا) والكاف ، وهو قول حسن ، لندرة البناء وعدم النظير "[1].

إنّ خلاصة القول فيما سبق أنّ **البصريين ألزموا أنفسهم مبدأ (بساطة الأداة) ، لا تركيبها ، غير أنّهم لم يلتزموا بما ألزموا أنفسهم به** ، فتعددت آراؤهم في الأدوات بين البساطة والتركيب . وكذلك فعل من جاء بعدهم ، واتّبع نهجهم ، ولم يجد الدارس منهم – أو ممّن تابعهم – مَنْ ثبت على القول بالبساطة سوى أبي حيّان .

وإذا ما انتقلنا إلى الكوفيين ، وحاولنا تتبّع الأصول التي اعتمدوها في الحكم على الأداة من حيث البساطة والتركيب ، فسنجد صاحب (مدرسة الكوفة) يحيلنا إلى أصل الخليل قال الدكتور / مهدي المخزومي : " **والأصل الذي انبنى عليه مذهب الكوفيين في التركيب هو الأصل الذي بنى الخليل مذهبه عليه** ، وهو : أنّ الكلمتين إذا رُكّبتا ، ولكل منهما معنى وحكم ، أصبح لهما بالتركيب حكمٌ جديد " [2].

إنّ هذه الإحالة تمكّننا من افتراض أنّ الكوفيين لجؤوا إلى القول بالتركيب ، سعيًا منهم إلى تفتيق أحكام جديدة لم تكن معروفة من قبل ، وربّما دلّ ذلك على إيمانهم بتطور اللغة وعدم ثباتها على قوانين محددة .

فإذا عدنا إلى المادة المجموعة في بداية المبحث ، فسنرى ميلاً واضحًا عند الكوفيين إلى القول بالتركيب في الأدوات التي اختُلف في بساطتها وتركيبها . ويُظهر الجدول التالي هذه الأدوات المركبة ، مقرونة بما تركبت منه ، وبصاحب الرأي في التركيب :

---

[1] – الجنى الداني ، ص (٦١٧ – ٦١٨) .
[2] – مدرسة الكوفة ، ص (٢١٠) .

الأداة	تركيـبـــــــــها	صاحب الرأي بالتركيب
إذنْ	إذ + أنْ	الكـــوفيـــــون
أل التعريف	أ + ل	الكـــوفيـــــون
إلاّ	إنْ + لا	الفـــــــــراء
أمّا	إنْ + ما	ثعـلــــــب
كأنّ	كـ + إنّ	الفـــــــــراء
كلاّ	كـ + لا	ثعـلــــــب
كمْ	كـ + ما	الكسائي والفراء
منذُ	من + ذو / من + إذ	الفــراء والكوفيون
لكنّ	إنّ + ل + كـ	الكـــوفيـــــون

إنّ هــذا الجـدول صريـــحٌ فـــي أمـــرين :

الأول : اطّراد القول بالتركيب عند الكوفيين ، فلا تأرجح عنـــدهم – غالبًـــا – بـين البـساطة والتركيب في بنية الأداة ، كما هو الحال عند البصريين . باستثناء ما نقله ابن هشام الأنصاري عن ثعلــب في (مَن ذا) ، حيث نصّ ثعلــبُ على بساطتها ، فيما ذهــب غيــره إلـــى أنّهـــا مركبة .[1]

الثاني : ميــل الكوفيين إلى إرجـــاع الأداة المركبة إلى (أم البـــاب) ؛ فهـــم يـــرون (إذنْ) مركبة من (إذ + أنْ) ، و (أنْ) هـــي أم الأدوات الناصبــة للمضـــارع . ويرون (كـــأنّ) مركبـــة مـــن (الكـــاف + إنّ) ، ويـــرون (لكـــنّ) مركبـــة مـــن (إنّ + ل + الكـــاف)

[1] – ينظــر : مغنــي اللبيــب ، ١ / ٣٥٨ .

و (إنَّ) هي أم الأدوات الناسخة ، الناصبة للأسماء والرافعة للأخبار . ويـــرون (كـــلاّ) مركبة من (الكاف + لا) ، وكأنّهم يشيرون إلى أنّ أصل النفي فيها (لا) .

وبنـاءً على ما سبـق ، يـرد الـدارسُ الأصـولَ التي اعتـمـد عليـها الكوفيـون في الحكـم عـلى بساطـة الأداة أو تركيبـها إلـى :

١. الرغبة في تفتيق أحكام جديدة للأدوات ، يعين عليها القول بالتركيب . وهـو الأصـل الذي قـال به الخليل ، فكما أنّه كان ميالاً للقول بالتركيب ، كان الكوفيون كذلك .

٢. إرجاع الأدوات المركبة إلى أمهات أبوابها .

تجدر الإشارة إلى أنّ الدكتور / مهدي المخزومي كان قد لخّص **الخـلاف بـين المـذهبين البصري والكوفي** في التركيب بقوله : " وبعد الوقوف على ذلك كله ، أدركنا الفرق بين مسلكين يتعارضان في كثير من الأحيان ، أحدهما يميل غالبًا إلى فلسفة المسائل النحويـة ، وتنظيمهـا تنظيمًا عقليًا . والثاني : يميل غالبًا إلى الاعتماد على نتائج الاستقراء ، ويعتمد كثيرًا على الحس اللغوي ، ولا يُعنى بالأحكام العقلية إلاّ بمقدار ما يقتضيه الجدل ، من دفع الحجة بالحجة " .[١]

ولا يُسلّم الدارس كل التسليم بقـول المخزومي هذا ، وإن كان يرى فـي **الآراء الكوفيـة قربًا من الطبيعة اللغوية** . ومن الذين عنوا بالرد على المخزومي الدكتور / إبراهيمُ السامرائي الذي قال : " إنَّ هذا التكلف والافتعال الذي وجدناه في مسألة اقتران خبـر (لكـنّ) بـاللام وزيادة الكاف في (كمْ) شيء متكلف بعيد ، وهذا التكلف أو قل هذه الصيغة الثقيلة نظير مـا نجده عند البصريين من تأويلات وتعليلات ، فأين النحو النموذج ؟! " .[٢]

---

١ – **مدرسـة الكوفـة ، ص (٢٣٦) .**

٢ – **المدارس النحـوية .. أسطورة وواقع ، ص (٥٦) .**

ثالثًا : قضية التركيب واللغات السامية :

حلا لكثير من الدارسين ربط قضية التركيب في الأدوات باللغات السامية [1] ، فراحوا يلتمسون في تلك اللغات ، وما انبثق عنها من دراسات ، تفسيرات وتعليلات لمسألة بنية الأداة ومنهم من اعتقد جازمًا أنّ دراسة هذه اللغات يؤدي إلى الاهتداء لكثير من الحقائق الواضحة التي تتصل بأصل هذه الأداة أو تلك .

تبدأ قصة هذا الربط مع فندريس في كتابه (اللغة) الذي قال : " الأدوات النحوية التي تستعملها اللغات ، ليست إلاّ بقايا من كلمات مستقلة قديمة ، أُفرغتْ من معناها الحقيقي واستُعمِلتْ مجرد موضحات ؛ أي : مجرد رموز " .[2] وقد ذهب مذهب فندريس الأستاذ / جورجي زيدان في كتابه (الفلسفة اللغوية) [3].

يحاول فندريس في قوله هذا أن يحيلنا إلى منهج تاريخي لمعرفة أصول الأدوات ، و مِن ثَمَّ الحكم عليها من حيث البساطة والتركيب . ويرى الدارس أنّ ما قام به النحاة العرب الأوائل في هذا المجال أصلحُ وأقوم ؛ حيث اتبعوا منهجًا وصفيًا يقوم أولاً على ملاحظة بنية الأداة ملاحظة دقيقة ، ثمّ استقراء عدد من الحالات المشابهة ، للخلوص في نهاية المطاف إلى النتائج والأحكام ، دون حاجة لمسلك تاريخي .

إنّ هذا الافتتان **بالأصل التاريخي والمقارنات اللغوية لم يكن محل عناية عدد من علماء اللغة المعاصرين** ، ومنهم اللغوي الانجليزي (أولمان) الذي قال : " وربّما لا يعنينا في هذا

---

[1] – للدكتور / سمير شريف استيتية رأي في ما يُسمى (اللغات السامية) ، يُرجع فيه هذه اللغات إلى أصول عربية . يُنظر الرأي بتفصيلاته في : اللسانيات ، ص (٥٧٥) وما بعدها . .

[2] – اللغة ، ص (٢١٦) .

[3] – الفلسفة اللغوية ، ص (٤٧) .

المقام أن تكون الأدوات – **من الناحية التاريخية** – قد تطورت في كثير من الأحيان عن كلمات كاملة " .[1]

غير أنّ هذه الافتتان وجد سبيلاً إلى عدد من الدارسين العرب ، فأخذوا يبحثون عن روابط تاريخية بين العربية و((أخواتها الساميات)) ، موظفين بعض المقارنات التي سبقهم إليها علماء غربيون .

قال الدكتور / مهدي المخزومي : " لاحظ المشتغلون باللغات ، الذين رصدوا ظواهرها **أنّ التركيب ظاهرة في اللغات ، لا تختص بها العربية ، بل هي في العربية أو في اللغات السامية بوجه عام** ، أقل منها في اللغات الهندية الأوروبية " .[2]

وأنكر الدكتور / إبراهيم السامرائي على (بروكلمان) قوله إنّ " **التركيب غير قديم في اللغات السامية** ، وأنّ هذه اللغات كانت خالية ممّا أسماه (الإدغام) في عصورها القديمة " .

وردُّ عليه قائلاً : " **وليس من حجة علمية تاريخية تثبت صحة هذه الدعوى** " .[3]

إنّ الدارس لا ينكر على هذين الباحثين الجليلين ميلهما إلى الدراسات السامية ، ولا يصادر حقهما في توظيف المقارنات التاريخية وصولاً إلى بعض النتائج ، ولا يحجر على فكرهما في ذلك . غير أنّه يرى في الدراسة الوصفية للظاهرة اللغوية تفسيرًا للكثير من قضايا التركيب في الأداة ، هو أجدى وأنفع .

ذهب الدكتور / المخزومي إلى الظن باتصال الخليل بن أحمد بلغويي السريان

فقال : " إنّ هذا الظن ليجد إلى نفس الدارس سبيلاً سهلة ، وإنْ لم يظفر بما يؤيده من مصادر تشير تصريحًا أو إشارة إلى اتصال الخليل ببعض أولئك ، لأنّ الخليل كان قد وصل إلى كثير

---

1 – دور الكلمة في اللغة ، ص (٦٧) .

2 – مدرسة الكوفة ، ص (٢٠٨ – ٢٠٩) .

3 – فقه اللغة المقارن ، ص (٦٣) .

من النتائج التي أثبت الدرس الحديث المقارن صحتها ، أو صحة أكثرها ، كرأيه في (لنْ) من أنّها مركبة من (لا و أنْ) ، وكرأيه في (ليسَ) من أنّها مركبة من (لا و أيسْ) ، وهو فعل الكينونة الذي يظن الدارسون أنّه كان في العربية ، ثمّ زال منها " .[1]

لقد بنى الدكتور / المخزومي ظنه هذا على مجموعة من الآراء التي ذكرها المستشرق الألماني (برجشتراسر) في كتابه (التطور النحوي للغة العربية) ، وهذه دعوى لا تحتاج إلى دليل ، لأنه نقل عنه في عدة مواضع ، وأشار إلى مواطن النقل . وبدأ النقل بقول (برجشتراسر) : " **وأمّا الحروف الجارة العربية فكثير منها سامي الأصل** ، أو سامي غربي على الأقل . مع أنّ بعضها تغيّر تغيّرًا يسيرًا . مثال ذلك أنّ (اللام) كُسرت مع الأسماء على قياس الباء ، نحو : (لِلبيتِ) كـ (بِالبيتِ) ، وكانت في الأصل مفتوحة ، وهي كذلك في العبرية والحبشية " .[2]

ومن **الأدوات النحوية** التي عالج تركيبها (برجشتراسر) : (**ليسَ**) ، حيث ذكر ما نصّه : " ليسَ : : فيقابلها في الآرامية (Layt) ، وهي مركبة من (لا) واسم معناه الوجود ، **يحتمل** أن يكون لفظه القديم (yitay) أو قريبًا من ذلك " .[3] غير أنّ (برجشتراسر) وجد مشكلة في التقريب بين اللفظين : (ليس) و (Layt) في العربية **وأسعفه الدكتور / المخزومي بحلٍ لهذه المشكلة** ، فقال : " يُخيّل إليّ أنْ لا مشكلة هناك ، فإنّ (Lait) التي تحدث عنها على أنّها تقابل (ليس) العربية ، لها من الأدوات العربية ما يقابلها وما تطابق حروفه مع حروفها ، وهي (لاتَ) التي تعمل في العربية عمل (ليسَ) ، ولكنّها

---

[1] - **مدرسة الكوفة** ، ص (٢١٤) .
[2] - **التطور النحوي للغة العربية** ، ص (١٦٠) .
[3] - **السابق** ، ص (١٦٩) .

اختَصّت بنفي الحين ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَاتَ حِيْنَ مَنَاصٍ ﴾ [1] . وعلى هذا **فيحتمل** أن تكون (Lait) الأكدّية قد تطور صوتها المدغم ، وقد مالت العربية إلى التخلص من هذا الصوت ، فأصبحت (لاتَ) " .[2]

إنّ ما ذكره (برجشتراسر) ، وما علّق به المخزومي مجرد **افتراضات** لا تستند إلى دليل علمي قاطع ، ولا يعضدها برهان بيّن ؛ فكلاهما يستعمل الفعل (**يحتمل**) للتدليل على أنّ المسألة لا يسندها سندٌ علمي ، بل هي احتمالاتٌ قد تصيب وقد تخطئ .

وعلى الدرب ذاته سار الدكتور / السامرائي ، فقد ذكر رأيًا في بنية (ليس) ، نصّه :

" ولو رجعنا إلى العربية ، وقصرنا عليها البحث دون النظر في اللغات السامية ، لوجدنا فيها ما يؤيد القول بتركيب (ليسَ) من (لا و أيس) . فقولهم : (أيس) للدلالة على الوجود ، يقابله في العربية مادة (شيء) ، وهو مقلوب لكلمة (أيش) السامية ، والتي وُجدت في العبرية مؤيدة هذا المعنى ، والتي تحجرت في العربية في جمل معدودة مقيدة في معجمات اللغة في قولهم : (أيس) . فكأنّ (ليس) : (لا أيس) ؛ أي أنّها من (لا أيش) ، ومعناها : (لا شيء) ، ثم قوي التركيب على طريقة النحت، فصارت : ليسَ " .[3]

إنّ الدارس يرى في هذا الافتراض أو التفسير نوعًا من التكلف ، الذي يبتعد فيه صاحبه عن طبيعة اللغة .

وهذه مجموعة من الآراء التي وردت عند (برجشتراسر) ، يسردها الدارس مرتبةً حسب ورودها في الكتاب ، و بشيء من الإيجاز :

---

[1] – سورة ص ، (٣) .

[2] – مدرسة الكوفة ، ص (٢١٨ – ٢١٩) .

[3] – فقه اللغة المقارن ، ص (٦٩) .

لَمْ : يقول برجشتراسر : " ومن ذلك (لمْ) ، وربّمـــا كانت مركبة من (لا) و (ما) الزائدة فحذفت الفتحة الممدودة الانتهائية في بعض أحوال التركيب اللفظي في الجملة ، كما حُذفت فتحة (La) الانتهائية في بعض اللغات السامية ، فصارت (Lam) ، ثم قصرت الحركة للـــساكن بعدها . وقد تضم إليها (ما) ثانية ، فتصير : لمّا " [1].

لَنْ : " ولنْ : مركبة من (لا) و (أنْ) " .[2] !!

لا : " وإذا راعينا أنّ (لم) ليست إلاّ (لا) بزيادة (ما) ، قلنا إنّ (لا) مستعملة في الجميع والسبب في ذلك أنّها أقدم حروف النفي العربية ، فكانت عامة ابتداء ، والباقية كلها أحدث منها وأخص " .[3]

إلاّ : " إلاّ : مركبة من (إنْ) الشرطية ، و (لا) النافية " .[4]

كَمْ : " و(كم) أصلها : Ka-ma " .[5]

لكنْ : " ولكن : مركبة من (لا) و (كنْ) المقابلة لـــ (Ken) الآرامية ، التـــي معناهـــا : هكذا ، فمعنى (لاكن) : ليس كذا " .[6] وقد علّق الدكتور / المخزومي على هذا الرأي بقـــوله : " ولا يبعد أن تكون كلمة (كن) كانت في العربية ، ثم انقرضت منها " .[7] !!

---

[1] – التطـــور النحـــوي للغـــة العربيـــة ، ص (١٦٩) .
[2] – الســـابـــق والصفحـــة نفسهـــا .
[3] – الســـابـــق ، ص (١٧٣) .
[4] – الســـابـــق ، ص (١٧٥) .
[5] – الســـابـــق والصفحـــة نفسهـــا .
[6] – الســـابـــق والصفحـــة نفسهـــا .
[7] – مدرســـة الكوفـــة ، ص (٢٠٧).

إنّ مقارنة عابـرة بين هذه الآراء التي ذكـرها (برجشتراسر) ، وبيـن الآراء التـي نقلـها الدارس عن النحـاة العـرب تُظهر تشابهًا يصل إلى حـد التطابق في تركيب بعـض الأدوات ، فأداة النفي (لـمْ) عند (برجشتراسر) مركبة من (لا) و (مـا) ، وهـي عنـد **الفراء** (لا) أيضًا ، غير أنّ ألفها أُبدلتْ ميمًا . و(لنْ) عند (برجشتراسر) مركبة من (لا) و (أنْ) ، والرأي بنصّه **للخليل** . و (إلاّ) عنده مركبة من (إنْ) و (لا) ، والرأي بنـصه **للفراء**. و (كم) عنده مركبة من الكاف و (ما) ، بدليل أنّهـا كُتبـتْ كمقطعـين : Ka-ma وهـي عنـد **الكسائي والفراء** مركبة من كاف التشبيه و (ما) الاستفهامية محذوفة الألف .

ويتساءل الـدارس بعـد هـذا السـرد : لـمَ افتـرض الدكتور / مهـدي المخزومي أن يكـون الخليـل قـد اتصـل بلغـويي السـريان ؟ ولـمْ يفتـرض العكـس ؟

لقد استند المخزومي إلى (برجشتراسر) وكتابه الذي لا يحفل كثيرًا بمسألة توثيق الآراء زمنيًا توثيقٍ يجعلنا نطمئن إلى أنّ هذا الرأي قديم ، وذاك حديث . وهو كذلك يستند إلـى آراء هـي أقرب إلى الافتراضات والاحتمالات التي لا تستند إلى دليل علمي قاطع . وقد قال العلماء مـن قبل : " **إذا دخـل الدليـلَ الاحتمـالُ سقـط بـه الاستـدلال** " .[1]

ومادام الأمـر كذلك ، فمن حـق الدارس أن يجعـل الخليـل بن أحمـد مقـدمًا علـى النحـاة السريـان ، ومـن حقـه أن ينسـب الآراء الـسابقـة بيـن (برجـشتـراسر) والنحـاة العـرب في تركيـب الأداة إلى النحـاة العـرب ، فهـم الأحـق بهـا ، لأنّهـم متقدمـون زمـنًا .

وممّا ينبغي التنويه إليه هنا أنّ **الدارس بهـذا الـرأي لا ينكـر تأثيـر غيـر العـرب مـن سريـان ويونـان في النحـو العـربي** . لا ، فقد أثبتَ في تمهيـده لهـذه الدراسـة أنّ

[1] - الاقتـراح فـي علـم أصـول النحـو ، ص (٥٨) .

مصطلح (الأداة) إنّما هو مصطلح يوناني قديم ، ورد على ألسنة نحاة اليونان . غيــر أنّــه لا دليل هنا على أنّ النحاة العرب تأثروا بالساميات في قضية تركيب الأدوات . فهي إذن مــسألة نحوية عربية محضة ، عالجها النحاة العرب ، وتوصلوا من معالجتهم تلك إلى مجموعــة مــن الآراء .

المبحث الثاني : الأداة بين الأصل والفرع

- أولاً : الأداة ... أصلٌ أو فرع ؟ (جولةٌ في كتب التراث) .

- ثانيًا : قواعد النحاة العامة في الأصل والفرع .

- ثالثًا : مسوغات العدول عن أصل الأداة .

- رابعًا : عودٌ على اللغات السامية .

الأصل في اللغة : " أسفل كل شيء ، وجمعه : أصول ". و" فرع كل شيء : أعلاه والجمع : فروع "[1] . **أمّا في الاصطلاح** ، فيعرّف الرماني (الأصل) بقوله : " أولٌ يُبنى عليه ثانٍ " . ويعرّف (الفرع) بقوله : " ثانٍ يُبنى عليه أول "[2] . وينقل الشريف الجرجاني تعريف الرماني السابق ، مضيفًا إليه ما يلي : " الأصول : جمع أصل ، وهو في اللغة : عبارة عمّا يفتقر إليه ، ولا يفتقر هو إلى غيره "[3] .

وقد وفد هذا المصطلحان إلى اللغة والنحو من علم أصول الفقه ، وأفاد منهما النحاة ، كما أفادوا من مصطلحات أخرى كثيرة ؛ كـ : الواجب ، والجائز ، والممنوع ، وخلاف الأولى وتطورت لفظة (الأصل) بعد ذلك ، فصارت تُطلق على مفاهيم كثيرة ، ذكر بعضها (صاحب الكليات) فقال : " ويُطلق على الراجح بالنسبة للمرجوح ، وعلى القانون والقاعدة المناسبة المنطبقة على الكليات ، وعلى الدليل بالنسبة إلى المدلول ، وعلى ما ينبني عليه غيره "[4] .

فالأصل إذن قانون وقاعدة ودليل ، وهو الأساس الذي تعتمد عليه العلوم في مسالكها ومناهجها . ومن هذه العلوم : النحو العربي ، فقد اعتمدت بعض ركائز منهجه على (الأصل) ومن بعده (الفرع) . قال الدكتور / تمام حسّان : " **القياس لا يكون إلاّ بعد أن يتضح الأصل والفرع** ، ويُعرف المطّرد من الشاذ "[5] .

دخل هذان المصطلحان إلى حقل الأدوات ، وأخذ النحاة يتكلمون في بنية هذه الأداة أو تلك أهي أصل أم فرع على أصل ؟ كما ذهبوا إلى تأصيل القواعد الخاصة بهذه البنية وغيرها من الأمور التي يحاول هذا المبحث تجليتها .

---

[1] – القاموس المحيط ، ولسان العرب ، مادة (أصل . فرع) .
[2] – الحدود ، ص (٧٣) .
[3] – التعريفات ، ص (٤٩) .
[4] – الكليات ، ١ / ١١٨ .
[5] – الأصول .. دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، ص (١٠٧) .

أولاً : الأداة ... أصلٌ أم فرع ؟ (جولةٌ في كتب التراث) :

تُظهر كتبُ التراث عددًا من الأدوات المُختَلَف في بنيتها : أهي أصلٌ أم فرع ؟ أجميعُ حروفها أصلية أم أنّ فيها زيادة ؟ والظاهر من الوهلة الأولى أنّ هذا الاختلاف مرتبطٌ بعقلية النحاة التي تبحث دائمًا عن الأصول والفروع ، وعن البسائط والمركبات . وقبل الخوض في هذا الفرض ، يعرض الدارس أولاً الأدواتِ التي اختلف فيها النحاة من هذا الباب ، مرتبًا إيّاها ترتيبًا هجائيًا :

(الآنَ) : قال الفراء : " الآن حرف بني على الألف واللام ، لم تخلع منه ، وترك على مذهب الصفة ، لأنه صفة في المعنى واللفظ ، كما رأيتهم فعلوا في (الذي) و (الذين) فتركوهما على مذهب الأداة " [1] . ومذهب البصريين أنّ أصله (أوان) ، قُلبتْ الواو ألفًا ، ثم حُذفتْ لالتقاء الساكنين ، وأُدخلتْ عليه الألف واللام [2] .

(ألاّ) : ذهب بعض النحاة إلى احتمال أن يكون أصلها (هلاّ) ، ثمّ أُبدلت الهاء همزة [3] . قال المالقي : " ولا تنعكس القضية فتقول : إنّ الهمزة بدلٌ من الهاء ، لأنّ بدل الهاء من الهمزة أكثر من بدل الهمزة من الهاء " [4] . وواضحٌ أنّ المالقي يشير هنا إلى مبدأ : الحمل على الأكثر.

(أمْ) : مذهب ابن كيسان أنّ أصلها (أو) ، والميم بدلٌ من الواو [5] . وأضاف ابن فارس : " وقال قومٌ : هي (أو) أُبدلت الميم من الواو ، لتُحوّل إلى معنى ، يريد إلى غير معنى

---

[1] – معاني القرآن ١ / ٤٦٧ .

[2] – ينظر : الصاحبي ، ص (٢٠٣) ، و اللامات ، ص (٣٩) ، والهمع ٣ / ١٨٤ .

[3] – ينظر : الجنى الداني ، ص (٥٠٩) ، و مصابيح المغاني ، ص (١٠١ – ١٠٢).

[4] – رصف المباني ، ص (١٧٠) .

[5] – ينظر : الجنى الداني ، ص (٢٠٥) ، والهمع ٥ / ٢٣٨ .

(أو) ؛ وهو قولك في الاستفهام : أزيدٌ قامَ أمْ عمروٌ ؟ فالسؤال عن أحدهما بعينه ، ولو جئـتَ بـ (أو) لسألتَ عن الفعل " [١] .

(أنْ) الزائدة: اختلف النحاة في (أنْ) هذه ، فذهب قومٌ إلى أنّها ثنائية الوضع، كـ (يد) وذهـب آخرون إلى أنّها مثقلة ، ثم خُفّفـت [٢] . ونسـب السيوطي القـول الأول للكـوفيين قـال : " وذهب الكوفيون إلى أنّ المشددة لا تخفف أصلاً ، وأنّ المخففة إنّما هي حرفٌ ثنـائي الوضع وهي النافية ، ولا عمل لها البتة " [٣].

(أنّ) : مذهب سيبويه [٤] والمبرّد [٥] وابن السرّاج [٦] أنّها فرع المكسورة ، " ولذلك قال هؤلاء في (إنّ) وأخواتها : الأحرف الخمسة ، ولم يعدّوا (أنّ) المفتوحة لأنّها فرع ، وهو مـذهب الفرّاء " [٧]. وذهب قوم إلى أنّ المفتوحة أصلٌ للمكسورة . وقيل : هما أصلان [٨].

(أيّان) : مذهب ابن قتيبة أنّ أصلها (أي أوان) ، ثم حُذفتْ الهمزة و (الواو) ، وصـار الحرفان حرفًا واحدًا [٩] . ونقل السيوطي عن بعض أهل العربية الرأي نفسه [١٠].

(بَلَى) : اختلف النحاة في أداة الجواب هذه ، فمذهب البصريين أنّها : حرف ثلاثي الوضـع والألف من أصل الكلمة . ومذهب الكوفيين أنّ أصلها : (بلْ) التي للعطف، فـدخلت الألـف

---

[١] – الصاحبي ، ص (١٦٧) .
[٢] – ينظر : الجنى الداني ، ص (٢٢٣) .
[٣] – الهمع ، ٢ / ١٨٣ .
[٤] – ينظر : الكتاب ٢ / ١٣١ .
[٥] – ينظر : المقتضب ٤ / ١٠٧ .
[٦] – ينظر : الأصول في النحو ١ / ٢٢٩ .
[٧] – الجنى الداني ، ص (٤٠٣) .
[٨] – السابق والصفحة نفسها .
[٩] – تأويل مشكل القرآن ، ص (٥٢٢) .
[١٠] – ينظر : الإتقان في علوم القرآن ٢ / ١٨٢ .

للإيجاب، أو للإضراب والرد، أو للتأنيث، كالتاء في (رُبّتْ) .[1] . ورجّح ابن هشام رأي البصريين [2] . ونقل الموزعي قول جماعة أنّ " أصلها (بل) ، وُصلت بها ألفٌ لتكون دليلاً على كلام محذوف " [3] .

(بينَا) : قال المرادي : " وقيل : (بينا) أصلها (بينما) فحُذفتْ الميم ، وقيل : ألف (بينا) للتأنيث . وكلاهما قولٌ ضعيف " [4]. وقال السيوطي : " وزعم قوم أنّ الألف للتأنيث ووزنها فعلى ، ورُدّ بأنّ الظروف كلها مذكرة إلاّ ما شذّ ، وهو : قدّام ، ووراء ، ولا حاجة للدخول في الشاذ من غير داعية " .[5]

التاء المربوطة : ذهب البصريون إلى أنّها تاء في الأصل ، والهاء بدل التاء عند الوقف وعكس الكوفيون فقالوا إنّها هاء في الأصل ، والتاء بدل منها عند الوصل ، ولأنّ الوقف عليها هاء[6]. وأنكر المالقي عليهم ذلك قائلاً : " وليس بصحيح ؛ لأنّ الوقف عارض واللفظةَ هاء وهو الأصل ، فلا يعدل عن الأصل إلاّ بدليل قاطع .. " [7]. وذكر المرادي أنّها ليست من حروف المعاني [8]، ونصّ ابن هشام على " أنْ لا تعد ، ولو قلنا بقول الكوفيين ، لأنّها جزء كلمة لا كلمة " [9]. ويرى الدارس أنّ في قولي المرادي وابن هشام نظر ؛ لأنّ هذه الأداة من الأدوات التي تدخل على الكلمة ، فتفيدها معنى التأنيث ، وعلى هذا الأساس أثبتها مع الأدوات .

---

[1] – ينظر : الهمع ، ٤ / ٣٧٢ .
[2] – ينظر : مغني اللبيب ، ١ / ١٣١ .
[3] – مصابيح المغاني ، ص (٢١٤) .
[4] – الجنى الداني ، ص (١٧٦) .
[5] – الهمع ، ٣ / ٢٠٣ .
[6] – ينظر : رصف المباني ص (٢٣٨) ، والجنى الداني ص (٥٨) ، و مغني اللبيب ، ٢ / ٤٠٢ .
[7] – رصف المباني ، ص (٢٣٨) .
[8] – ينظر : الجنى الداني ، ص (٥٨) .
[9] – مغني اللبيب ، ٢ / ٤٠٢ .

(ذا) : أثبتت كتب حروف المعاني اسم الإشارة هذا ، وذكرت اختلاف النحاة في أصله فذهب البصريون إلى أنّه ثلاثيّ وضعاً ، وأنّ ألفه منقلبة عن أصل ، واستدلوا على ذلك برد المحذوف منه في التصغير ؛ حيث يقال : (ذيّا) ، والأصل (ذييّا) . وذهب الكوفيون إلى أنّ ألفه زائدة .[1] ، ووافقهم السهيلي[2] . وقال جماعة منهم السيرافي بأنّه ثنائيّ وضعًا ، وألفه للوصل غير منقلبة عن شيء ، ومثلوا له بـ (ما)[3] .

(الذي) : مذهب سيبويه أنّ : أصل (الذي) : (لذِ) ، مثل : عمٍ وشجٍ ، ثم دخلت عليه الألف واللام للتعريف[4] . ونقل الزجاجي عن الفراء : " أصل (الذي) : (ذا) ، وهو إشارة إلى ما بحضرتك ، ثمّ نُقل من الحضرة على الغيبة ، ودخلت عليه الألف واللام للتعريف وحطت ألفها إلى الياء ، ليُفرّق بين الإشارة إلى الحاضر والغائب "[5] . ونقل ابن فارس عن الفراء أيضًا قوله في (الآن) : " بني على الألف واللام ، لم يُخلعا منه ، وتُرك على مذهب الصفة ، لأنّه صفة في المعنى واللفظ ، **كما فعلوا في (الذي) و (الذين) ، فتركوهما على مذهب الأداة** ، والألف واللام غير مفارقين "[6].

(سين الاستقبال) : مذهب البصريين أنّه حرف قائم بذاته ، واستدلوا على أصالته بتفاوت مدة التسويف بينه وبين (سوفَ) ؛ فعندهم أنّ مدة التسويف معه – أي السين – أضيق منها مع (سوفَ)[7]. ومذهب الكوفيين أنّه مقتطع من (سوفَ) ، وليس قائمًا بذاته .

---

[1] – ينظر : **سر صناعة الإعراب** ٢ / ٦٦٤ ، **والجنى الداني** ص (٢٢٣) ، **والهمع** ١ / ٢٥٨ .
[2] – ينظر : **نتائج الفكر في النحو** ، ص (٢٢٧) .
[3] – ينظر : **الهمع** ١ / ٢٥٩ .
[4] – نسب الزجاجي هذا الرأي لسيبويه ، وهو غير موجود في الكتاب . ينظر : **اللامات** ، ص (٢٨) .
[5] – **اللامات** ، ص (٢٨) .
[6] – **الصاحبي** ، ص (٢٠٢) .
[7] – ينظر : **رصف المباني** ص (٤٦٠) ، **والجنى الداني** ص (٥٩ – ٦٠) ، و **مغني اللبيب** ، ١ / ١٥٨ .

واختار هذا الرأي ابن مالك، لأنّه أبعد عن التكلف ، ولأنّهم أجمعوا على أنّ هذه الثلاثة فروع (سوفَ) ، فلتكن السين كذلك [1]. كما ردّ دعوى البصريين بقوله : " وهذه دعوى مردودة .. فإنّ العرب عبّرت بـ (سيفعل وسوف يفعل) عن المعنى الواحد الواقع في وقت واحد " [2]. قال ابن هشام : " السين المفردة : حرف يختص بالمضارع ، ويخلّصه للاستقبال وينزل منه منزلة الجزء ، ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به . وليس مقتطعًا من (سوف) خلافًا للكوفيين ، ولا مدة الاستقبال معه أضيق منها مع (سوفَ) خلافًا للبصريين " [3].

(لام الاستغاثة) : ذهب ابن خروف إلى أنّ لام المستغاث في نحو: (يا لَزيدٍ) زائدة ، واحتج بصحة إسقاطها [4] . وذهب الكوفيون إلى أنّها بقية اسم هو (آل) ؛ فـ (يالَزيدٍ) عندهم أصله : (يا آل زيدٍ) [5]. ونقل ابن هشام استدلالَهم بقول زهير بن مسعود الضبي من الوافر :

فخيرٌ نحنُ عندَ الناسِ منكمْ　　　إذا الداعي المُثوّب قال : يالا [6]

ثمّ قال : " وأجيبَ بأنّ الأصل : يا قومِ لا فرار، أو : لا نفرُّ ، فحذف ما بعد (لا) النافية " [7].

---

[1] – ينظر : شرح التسهيل ١ / ٣١ .
[2] – السابق ١ / ٣٢ .
[3] – مغني اللبيب ، ١ / ١٥٨ .
[4] – ينظر : الهمع ٣ / ٧٢ .
[5] – ينظر : الجنى الداني ص (١٠٤) ، و الهمع ٣ / ٧٢ .
[6] – البيت من شواهد : الخصائص ١ / ٢٧٦ ، والخزانة ١ / ٢٢٨ ، واللسان مادة (لوم) ، والهمع ١ / ١٨١. ينظر : معجم شواهد النحو الشعرية ، شاهد رقم : (٢١٦٣)
[7] – مغني اللبيب ، ١ / ١٥٨ .

(لا الناهية) : رأيُ بعض النحويين أنّ أصلــها لام الأمر ، زيدت عليها ألفٌ فانفتحت .[1] وذهب السهيلي إلى أنّها (لا) النافية ، وأنّ الجزم بلام الأمر المضمرة التي حُـذفت كراهيـة اجتماع اللامين [2]. وقد ردّ المرادي وابن هشام والسيوطي هذين الرأيين [3].

(لات) : هي عند الجمهور حرف نفي أصله (لا) ، ثم زيدت عليها التاء ، كما زيدت فـي (ثمّت) [4]. وهي عنـد سيبويه مركبة من (لا) والتاء كـ (إنّما) [5] . وعنـد ابن أبي الربيع (ت ٦٨٨ هـ) أصلها (ليس) ، فأُبدلت السين تاءً ، ثم قُلبت الياء ألفًا ؛ لئلا تلتبس بحـرف التمني (ليتَ) [6] . ومذهـب ابـن الطراوة (ت ٥٢٨ هـ) أنّ التاء متصلة بالحين في قولـه تعالى : ﴿ وَلاَتَ حِيْنَ مَنَاصٍ ﴾ [7] ، لا بها .[8]

(لعلّ) : اختلف النحاة في أصل هذه الأداة اختلافًا كبيرًا ، كما اختلفوا في نسبة أقوال النحاة بأصالتها من فرعيتها . فالزجاجي في كتابه (اللامـات) يقول : " أجمع النحويـون علـى أنّ أصل لعلّ (علّ) ، وأنّ اللام في أوله مزيدة ... قالوا : فلو كانت اللام أصلية في أوله لم يجز حذفها ، لأنّ المعنى بها كان يكمل " [9]. وذكر ابن الأنباري ما نصّه : " ذهب الكوفيون إلـى أنّ اللام الأولى في (لعلّ) أصلية ، وذهب البصريون إلى أنّها زائدة . أمّا الكوفيون فاحتجوا بـأن قالوا : إنّما قلنا أنّ اللام أصلية ، لأنّ (لعلّ) حرف ، **وحروف الحروف كلها أصلية** .... وأمّا

---

[1] – ينظر : **الجنـى الدانـي** ص (٣٠٠) ، ومغنـي **اللبـيب** ، ١ / ٢٧٥ ، **والهمـع** ٤ / ٣١٠ .
[2] – ينظر : **نتائـج الفكـر في النحـو** ، ص (١٣٨) .
[3] – ينظر : **الجنـى الدانـي** ص (٣٠٠) ، **ومغنـي اللبـيب** ١ / ٢٧٥ ، **والهمـع** ٤ / ٣١٠ .
[4] – ينظر : **الهمـع** ٢ / ١٢١ .
[5] – نسـب السيـوطي هـذا الرأي لسيبـويه ، ولم أجده في الكتـاب . ينظر : **الهمـع** ٢ / ١٢١ .
[6] – ينظر : **الهمـع** ٢ / ١٢١ .
[7] – **سـورة ص** (٣) .
[8] – ينظر : **رصـف المبانـي** ص (٣٣٤ – ٣٣٥) ، و **الجنـى الدانـي** ص (٤٨٥ – ٤٨٦) ، و **الهمـع** ٢ / ١٢١ .
[9] – **اللامـات** ، ص (١٤٦) .

البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنّما قلنا أنّها زائدة ، لأنّا وجدناهم يستعملونها كثيرًا في كلامهم عارية عن اللام "[1]. ورجّح بعد ذلك مذهب الكوفيين ، فقال : " والصحيح في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون "[2]. وقال الجليس الدينوري : " لعلّ أصلها : (علّ) ، دخلت عليها لام التأكيد "[3] . واختار المالقي الزيادة فقال : " وقال بعض النحويين : إنّ اللام في (لعلّ) أصلية ، وتحذف تخفيفًا ، فيقال : (علّ) . والصحيح أنّها زائدة لوجهين : أحدهما : أنّ **التخفيف بالحذف إنّما بابه الأسماء والأفعال لا الحروف** ؛ لجمودها وقلة تصرفها . وإنّما يخفف منها المضعّف بالحذف ، كـ : أنّ ، وإنّ ، ولكنّ ، وكأنّ . والثاني : أنّه قد سُمِع في معناها : (غنّ) بالغين ، ولم يُدخلوا عليها اللام "[4] . ونسب المرادي إلى أكثر النحويين القول بأنّ اللام أصلية[5]. وقال ابن هشام في (علّ) : " لغة (لعلّ) ، وهي أصلها عند من زعم زيادة اللام "[6].

(مُذْ) : ذهب بعض النحاة إلى أنّه : " حرفٌ قائم بنفسه غير مقتطع ، **لأنّه مبني متوغل في البناء** ، لا يُطلب له وزن "[7]. وذهب الجمهور إلى أنّه مقتطع من (منذُ) ، وقال المرادي : " وذهب ابن ملكون إلى أنّ (مُذْ) ليست محذوفة من (منذُ) . قال : لأنّ الحذف والتصريف لا يكون في الحروف . وردّه الشلوبين بتخفيف (إنّ) وأخواتها "[8]. وقال المالقي : " والصحيح أنّه إذا كان اسمًا ، فهو مقتطع من (منذُ) بدليل التصغير ، وهو يرد الأشياء إلى أصولها ، وأمّا

---

[1] - الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة (٢٦) .
[2] - السابق والمسألة نفسها .
[3] - ثمار الصناعة ، ص (١١٦) .
[4] - رصف المباني ، ص (٣٢٢ -٣٢٣) .
[5] - ينظر : الجنى الداني ، ص(٥٧٩) .
[6] - مغني اللبيب ، ١ / ١٧٦ .
[7] - رصف المباني ، ص (٣٨٧) .
[8] - الجنى الداني ، ص(٣٠٥) .

إذا كان حرفًا ، فهو لفظ قائم بنفسه ، لا يُطلب له اشتقاق ، ولا وزن ، ولا أصل ، فهو لفظ مشترك بين الاسم والحرف "[1] . ورجّح ابن هشام أن يكون أصل (مذْ) : منذُ .[2]

(نون التوكيد) : هي قسمان : ثقيلة وخفيفة ، وكلاهما أصل عند البصريين ، لتخالف بعض أحكامهما ، ولأنّ التوكيد بالثقيلة أشد . قال سيبويه : " وزعم الخليل أنّهما توكيد ، كما التي تكون فصلاً ، فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكد ، وإذا جئتَ بالثقيلة فأنت أشد توكيدًا "[3] . ونقل ابن هشام عن الكوفيين قولهم : " الثقيلة أصل ومعناها التوكيد "[4].

(هاتِ) : هو اسم فعل ، وقد ورد في قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ ﴾[5] ، وذهب الخليل إلى أنّ أصله من : آتى يؤتي ، فقلبت الألف هاءً[6]. والخلاف في معناها كثير ، يرد في الفصل الثالث من هذه الدراسة .

(هَلُمَّ) : مذهب الخليل ومَن بعده من البصريين أنّ أصلها (لُمَّ) ، ثمّ زيدت الهاء في أولها[7]. وهو عندهم " لُمَّ ، من : لمَّ الله شعثه ؛ كأنّه أراد : لُمَّ نفسك إلينا . و (ها) : للتنبيه وإنّما حُذفت ألفها لكثرة الاستعمال ، وجُعلا اسمًا "[8]. وخالف الفراء فقال : " أصلها (هل) ضُمَّ إليها (أُمَّ) ، وتأويل ذلك أن يقال : هل لك في كذا ؟ أُمَّ ؛ أي : اقصد وتعال "[9] . وتابع الكوفيون الفراء فيما ذهب .[10]

---

[1] – رصف المباني ، ص (٣٨٧) .
[2] – ينظر : مغني اللبيب ، ١ / ٣٦٨ .
[3] – الكتاب ٣ / ٥٠٩ .
[4] – مغني اللبيب ، ٢ / ٣٩١ .
[5] – سورة البقرة ، (١١١) .
[6] – ينظر : تأويل مشكل القرآن ص (٥٠٥) ، والصحاح مادة (هات) ، ومصابيح المغاني ، ص (٥٠٣) .
[7] – ينظر : تأويل مشكل القرآن ص (٥٥٧) ، وحروف المعاني ، ص (٧٤) ، واللسان مادة (هلم) .
[8] – مصابيح المغاني ، ص (٥١٠) .
[9] – الصاحبي ، ص (٢٧٩) .
[10] – ينظر : مصابيح المغاني ، ص (٥١٠) .

(هيا) : ذهب ابن السكيت إلى جواز إبدال الهمزة من الهاء والعكس ، فقال : " ويقال : أيـا فلان وهيا فلان ... ويقال : أرقتُ الماءَ وهرقتُه " [1] . وقال المالقي : " واختـُلف : هل الهـاء فيها بدلٌ من همزة (أيا) ، وهو قول الأكثرين أو هو حرفٌ قائمٌ بنفسه ؟ والأول أكثر ، لكثرة بدل الهاء من الهمزة ، كما قالوا : أرحتَ وهرحتَ " [2]. وقال المرادي : " وقيل : هي أصـل لا بدل . وتقدّم مذهب مَن قال : إنّ (يا) وأخواتها أسماء أفعال " [3].

(وَا) : اختلف النحاة في أداة الندبة هذه ؛ فذهب بعضهم إلى أنّ الواو فيها بدل مـن اليـاء واحتجوا بأنّ " ياء : **هي أم حروف النداء** ، لاستعمالها في هذا الباب ، وفـي غيـره ، وفـي المسافة القريبة والوسط والبعيدة ، وإنّما وُضعت بالواو في هذا الباب ، لوجـود حـرف مـن حروف التأوه فيها وهو الواو ". ورجّح المالقي بعد نقله لكلام هؤلاء أن تكون أصلاً بنفسها في هذا الباب فقال : " إذ لو كانت بدلاً من الياء ، لاستُعملتْ في غير هذا الباب في الاسـتغاثة ، إذ فيه التأوه " [4] . وقال المرادي في القول الأول : " وهو قول ضعيف لا دليل عليه " [5].

(ويك) : أصلها عند الكسائي : (ويلك) ، ثمّ حُذفت اللام ، والكاف على قوله هذا : ضمير مجرور . قال المالقي : " وهذا دعوى في الحذف لا حجة عليها ... " [6]. وعند الخليل وسيبويه أنّ (وي) كلمة وحدها ، والكاف للتشبيه [7]. وتفصيل الخـلاف في معناها يرد فـي الفصل الثالث .

---

[1] – الإبـــدال ، ص (٨٨) .

[2] – رصـف المبانـي ، ص (٤٧٢) .

[3] – الجنـى الـدانـي ، ص(٥٠٧) .

[4] – رصـف المبانـي ، ص (٥٠٣) .

[5] – الجنـى الـدانـي ، ص(٣٥٢) .

[6] – رصـــف المبانـي ، ص (٥٠٤) .

[7] – ينظر : الكتـــاب ٢ / ١٥٤ .

ثانيـًا : قواعـد النحـاة العامـة فـي الأصـل والفـرع :

تكشف لنا الصفحات السابقة عن عدد من المبادئ التي انطلق منها النحاة في اختلافهم حول الأداة الواحدة : أهي أصلٌ أم فرع ؟ وترتبط تلك المبادئ – كما تشير المادة المجموعة – بنظرية الأصل والفرع في النحو العربي ، وبالفكر النحوي الذي يميل غالبًا إلى التأصيل ، ممّا يعني أنّ الأصول ستتحول إلى قواعد .

نقل أبو البقاء الكفوي في كتابه المقولة الآتية : " **والأصول من حيث إنّها مبنى وأساس لفرعها سُمّيت قواعد** " [1] . ودرس الدكتور/ تمام حسان هذه الفكرة ، فذكر بدايةً ما يأتي : " وسموا أصل الحرف ، وأصل الكلمة ، وأصل الجملة باسم جامع هو (**أصل الوضع**) ، ثمّ رأوا أنّ القواعد التي استخرجوها بواسطة التجريد من المسموع تحتمل بعض الاستثناء ، فكان عليهم أن ينصوا على ذلك ، فيقولوا مثلاً : (القاعدة كذا إلاّ في حالة كذا ..) ، وعندئذٍ فرّق النحاة بين القاعدة الأولى ، وما استثني منها ، فسموا الأولى (القاعدة الأصلية) أو (أصل القاعدة) ، وسموا الاستثناء (القاعدة الفرعية) .. " [2]. ومثّل لما ذكر بقوله : " على نحو ما قالوا مِن أنّ **(لنْ) مركبة من (لا) و (أنْ) ، فيكون هذان العنصران هما أصل وضعها** . أمّا المحصورات البسيطة نحو (مِنْ) ، و (إلى) ، و (ما) ، وباء الجر ، وواو القسم .. إلخ فأصل وضعها صورتها التي هي عليها " [3]. ويخلُص الدكتور / حسان في مسألة الأصل هذه إلى تقرير الفكرة الآتية : " إنّ ما يسميه النحاة (**أصل الوضع**) ، **هو في الحقيقة فكرة مجردة ، تعتبر ثابتًا من ثوابت التحليل اللغوي ، ترد إليه أنواع الكلمات المختلفة** وتستأنس به شواردها وأوابدها ، حتى إذا ما خضعت هذه الأوابد لذلك الأصل المطرد ، سهل

---

[1] – الكليات ، ١ / ١٨٩ .

[2] – الأصول ، ص (١٠٨) .

[3] – السابق ، ص (١١٥ – ١١٦) .

على النحاة أن يبنوا قواعدهم على هذه الأصول ، دون أن يمنحوا الأوابد إلاّ تفسيرًا هنا وتأويلاً هناك " [1] .

و *يتضح تفسير الدكتور / حسّان هذا جليًا في الأدوات* ، حيث ذكر النحاة جملة من الأصول أو قل القواعد التي يُرجع إليها عند الحكم على أصل الأداة ، لكنهم اختلفوا في هذه الأصول والقواعد اختلافًا يعبّر عن منطلقات كل فريق ، وقد يكون الاختلاف بين أنصار الفريق الواحد .

<u>ومن القواعد التي أظهرتها المادة المجموعة :</u>

١ . الحرفُ لفظٌ قائمٌ بنفسه لا يُطلب له اشتقاق ولا وزن ولا أصل :

نقل المالقي هذه القاعدة عند حديثه عن (مُذْ) ، مرجحًا أصليتها ، ومخالفًا بذلك رأي الجمهور من أنّها فرعٌ عن (مُنذُ) . وقول المالقي هذا – بحسب الدارس – ينطوي على أمرين :

الأول : قولبة الحروف ، والنظر إليها كقوالب جامدة ، لا تقبل الاشتقاق، ولا الوزن ، ولا البحث عن الأصل . وفي هذه القاعدة مخالفة صريحة لرأي الخليل في أنّ الكلمتين إذا تركبتا ولكل منهما معنى وحكم ، صار لهما بالتركيب حكم جديد .

الثاني : مراعاة الأصول والحفاظ عليها ، وهي قاعدة تمسك بها مؤصلو العلوم ومُقعّدوها بغية تقنين العلم ، وتحقيق مبدأ (الضبط) فيه ، وانطلاقًا من مبدأ : " الأصول تُراعى ويُحافظ عليها " [2] .

---

[1] – **الأصول** ، ص (١٢١) .
[2] – **الكليات** ، ١ / ١٨٩ .

٢. الحــذف والتصــريف لا يكــون في الحــروف :

هذه قاعدة ترتبط بما قبلها ، و تنص على أنّ الحروف لا تقبل الحــذف ولا التــصريف . وتتوافق هذه القاعدة مع قاعدة أخرى تُنسب للكوفيين ، هي " الأصل عدم التصرف بــالحروف بالزيادة ، إذ مبناها على الخفة " [1].

٣. التخفيــف بالحــذف بابــه الأسمـــاء والأفعــال لا الحــروف :

تعلل هذه القاعدة عدم اختصاص الحروف بالحذف تخفيفًا بالجمود وقلة التصرف . وســاق المالقي هذه القاعدة لإثبات أنّ اللام في (لعلّ) زائدة لا أصلية ، جريًا على مذهب البــصريين وأنّ ما يخفف من الحروف بالحذف إنّما هو المضعّف ، نحو : إنّ ، ولكنّ ، وكأنّ .

٤. لا يُعــدل عــن الأصــل إلاّ بدليــل قاطــع :

استدل المالقي بهذه القاعدة لإنكار قول الكوفيين أنّ التاء المربوطة أصلها هاء بدليل الوقف ورأى أنّ الوقف عارضٌ واللفظةَ تاء ، وهو الأصل . ومن القواعــد التــي قررهــا النحـــاة أيضًا : " تخلف الأصل في موضع أو موضعين لا ينافي أصالته "[2].

٥. حـــروف الحـــروف كلـــهــا أصـلـيــة :

ساق الكوفيون هذه القاعدة لإثبات أنّ (لعلّ) أصلية ، لا زيادة فيها . وذهب البــصريون إلى أنّ اللام الأولى فيها زائدة ، بدليل كثرة الاستعمال ؛ حيث وردت (علّ) كثيرًا عن العرب وربمّا احتج البصريون بالقاعدة : كثرة الاستعمال تجيز الخروج عن الأصل [3]. وربمّــا احــتج الكوفيون كذلك بالقاعدة : " الحذف لكثرة الاستعمال ليس بقياس ليُجعل أصلاً في الحروف " [4] .

---

[1] – شــرح الرضــي علــى كافيــة ابــن الحاجــب ٤ / ٣٧٤ .

[2] – الكــليـــات ، ١ / ١٨٩ .

[3] – الإنصــاف في مسائــل الخــلاف ، مسألة (٧٢) .

[4] – السابـــق ، مسألة (٩٢) .

غير أنّ ما يلفت الانتباه أنّ الفريقين خالف كلٌّ منهما قاعدته عند الحديث عن بنية (سين) الاستقبال ؛ فقد " ذهب الكوفيون إلى أنّ السين التي تدخل على الفعل المستقبل ، نحو : سأفعل مقتطعة من (سوف) . وذهب البصريون إلى أنّها أصل بنفسها . أمّا **الكوفيون فاحتجوا** بأن قالوا : إنّما قلنا ذلك لأنّ (سوفَ) **كثُر استعمالها في كلامهم** ، وجريها على ألسنتهم ، وهم أبدًا يحذفون لكثرة الاستعمال .... وأمّا **البصريون فاحتجوا** بأن قالوا : إنّما قلنا ذلك لأنّ **الأصل في كل حرف يدل على معنى أن لا يدخله الحذف** ، وأن يكون أصلاً في نفسه "[1].

٦ . التوغل في البناء يقتضي الأصالة :

مُثّل لهذه القاعدة بالأداة (مُذْ) ، لأنّها متوغلة في البناء . ويرى الدارس في هذه القاعدة حكمًا مهمًا على الأداة ، ذلك أنّ البناء يقتضي الثبات ، والثبات من دواعي الأصل . وتخالف هذه القاعدة قاعدةٌ أخرى في الأداة المذكورة (مذ) ، هي : **التصغيرُ يردُّ المحذوف إلى أصله** . حيث توجب هذه القاعدة أن تكون (مُذْ) فرعًا لا أصلاً ؛ لأنّ تصغيرها (مُنيذ) .

٧ . أم الباب هي الأصل :

تحدث الدارس في قضية البساطة والتركيب عن ميل الكوفيين إلى نسبة الأداة المركبة إلى أم بابها ؛ فـ (إذنْ) عندهم مركبة من (إذ + أنْ) ، و (أنْ) هي أم الأدوات الناصبة للمضارع . و(كأنّ) عندهم مركبة من (الكاف + إنّ) ، و (إنّ) هي أم الأدوات الناسخة الناصبة للأسماء والرافعة للأخبار ، وهكذا ....

وقد انسحبت مسألة أم الباب هذه – بحسب الدارس – إلى قضية الأصل والفرع في الأدوات ، بل قد تكون قضية الأصل والفرع أكثر أحقيةً بمسألة (أم الباب) من قضية البساطة

---

[1] – **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، مسألة (٩٢) .

والتركيب ، لسبب واضح هو : أنّ مسألة (أم الباب) إنّما تُعنى بالمقـام الأول بـرد الأدوات المنتمية إلى حقل واحد إلى أصولها .

قال أبو البركات الأنباري : " (لات) فرعٌ على (لا) ، و (لا) فرعٌ على (ليس) ، فـ (لا) أصلٌ لـ (لات) ، وفرعٌ لـ (ليسَ) . ولا تناقض في ذلك ؛ وإنّما يقـع التناقض أن يكون فرعًا من الوجه الذي يكون أصلاً ، وأمّا من وجهين مختلفين ، فلا تناقض في ذلك "[1].

إنّ مقولة ابن الأنباري هذه صريحة في رد الأدوات العاملة إلى أم الباب الذي تعمـل فيـه وهو الفعل (ليسَ) . كما تشير بوضوح إلى أنّ مسألة الأصل والفرع ، إنّما هي منبثقـة عـن نظرية الأصل والفرع في النحو العربي .

ومن الأمثلة التي ساقها أبو البقاء الكفوي على مسألة (أم الباب) هذه قوله : " وأصـل حروف العطف (الواو) . وأصل حروف النداء (يا) . وأصل أدوات الـشرط (إنْ) لأنّهـا حرف ، وأصل أدوات الاستفهام (الألف) . وأصل حـروف القـسم (البـاء) ... وأصـل النواصب للفعل (أنْ) ، **وهـي أم البـاب بالاتفـاق** "[2] .

وإذا ما عدنا إلى المادة المجموعة السابقة ، فسنجد مِن النحاة مَن جعل أصـل أداة الندبـة (وا) : (يا) ؛ لأنّها أم حروف النداء . ولم تنسب المصادر التي وقفت عليها الدارس هـذا الرأي إلى نحوي بعينه ، أو جماعة بعينهم ، غير أنّـه يرجح أن يكون هـذا الـرأي للكـوفيين لسببين :

- ميـل الكوفيين إلى رد الأدوات إلى أمهات أبوابها ، و القـول بهـذه المسألـة ، مسألة (أم البـاب) .
- تضعيف المالقي والمرادي لهذا الرأي ، وهما من أنصار المذهب البصري .

---

[1] - لمـع الأدلـة ، ص (١٢٥) .
[2] - الكليـات ، ١ / ١٩٧ – ١٩٨ .

إنّ مجمل ما يمكن أن يقال في هذا المقام : أنّ النحويين انطلقوا في حكمهم على الأداة : أصلية هي أم فرعية من قواعد عامة حكمت مذهب كلٍّ منهم ، ولم يخل الأمر من تضارب في الآراء في بعض المواضع .

ثالثاً : مسوغات العدول عن أصل الأداة :

تُظهر المادة المجموعة في بداية المبحث عددًا من المسوغات التي برّر بها النحاة عدولهم عن الأصل إلى الفرع . ويعني الدارس بـ (الأصل) هنا : أصل الأداة الذي تحدث عنه النحاة ، أو ما اصطلح عليه الدكتور / تمام حسّان بـ (أصل الوضع) . ويعني بـ (الفرع) الصورة النهائية التي ظهرت عليها الأداة ، أو الصورة المستعملة بها الأداة .

ومن هذه المسوغات :

١. الحمل على الأكثر :

ينطبق هذا المسوغ على الأداة (ألاّ) ، فأصلها عند بعض النحاة كالمالقي : (هلاّ) ، ثمّ أُبدلت الهاء همزة ، لأنّ بدل الهاء من الهمزة كثير ، والنحاة يحملون دائمًا على الأكثر .

٢. التخفيف :

مذهب بعض النحاة في (أنْ) الزائدة أنّها المثقلة (أنّ) ، ثم خُففت . فمسوغ العدول عن الأصل (أنّ) إلى الفرع (أنْ) هو التخفيف .

٣. زيادة المعنى :

يرى ابن كيسان أنّ أداة العطف (أمْ) أصلها (أوْ) ، ثمّ عُدِل عن هذا الأصل إلى الفرع بإبدال الواو ميمًا لتصير (أمْ) . وثمة من يُرجع هذا العدول عن الأصل إلى زيادة المعنى ؛ فعندما يُقال : أ زيدٌ قامَ أم عمروٌ ؟ يكون السؤال هنا عن أحدهما بتعيينه ، لكن عندما يُقال : أ زيدٌ قامَ أوْ عمروٌ ؟ يكون السؤال عن الفعل ، لا عن واحد منهما . فكأنّ (أمْ) تزيد المعنى إلى معنى (أوْ) .

٤. الحذف لكثرة الاستعمال :

ينطبق هذا المسوغ على الأداة (أيّانَ) ؛ فابن قتيبة يعدّها فرعًا أصله : (أي أوان) ثمّ حُذفت الهمزة الثانية ، وأُدغِمتْ الواو في الياء لكثرة الاستعمال . وكثرة الاستعمال عندهم من الأصول المعتبرة ، التي تجيز الخروج عن الأصل .

٥. دليل الحذف :

مذهب بعض النحاة في أداة الجواب (بلى) أنّ أصلها (بلْ) ، أُضيفتْ إليها الألف لتكون دليلاً على كلام محذوف ، فكأنّ المجيب قال : بل هو كذا وكذا ....

٦. البعد عن التكلف :

يرى البصريون أنّ سين الاستقبال حرفٌ قائمٌ بنفسه ، فهو أصل . ويرى الكوفيون أنّه مقتطع من (سوفَ) ، أي أنّه فرع . واختار ابن مالك رأي الكوفيين بالاقتطاع هذا ، مسوغًا اختياره الفرع بـ (البعد عن التكلف) ؛ إذ لا مسوغ - برأيه - لعدّ السين أصلاً ، مادام الإجماع منعقدًا على أنّ فروع (سوفَ) ثلاثة ، منها السين .

٧. الاستغناء :

ينطبق هذا المسوغ على (لام الاستغاثة) ، كما في : (يا لَزيدٍ) ، حيث ذهب ابن خروف إلى القول بزيادتها ، واحتج بجواز إسقاطها ، نحو : (يا زيد) ، وصحة إسقاط الحرف نوعٌ من الاستغناء .

٨. أمـــن اللـبـس :

خالف ابنُ أبي الربيع النحاةَ في أصل (لاتَ) ، فذهب إلى أنّ أصلها (لـيسَ) ، أُبـدلت السينُ فيها تاءً ، فصارت (ليتَ) ، ولئلاّ يلتبس هذا الفرع بحرف التمني ، قُلبتْ الياءُ فيه ألفًـا دفعًا للبس ، فصارت (لاتَ) .

٩. تخالـف الأحكـام يقتضـي الأصالـة :

اختلف النحاة في نوني التوكيد : الثقيلة والخفيفة ؛ فهما أصلان عنـد البـصريين ، أمّـا الكوفيون فالأصل عندهم : الثقيلة وحدها . وبرّر البصريون قولهم في أصالة النوعين باختلاف الأحكام بينهما،واختلاف الأحكام يقتضي الأصالة .

١٠ . الـرد إلـى (أم البـاب) :

ينطبق هذا المسوّغ على أدوات ، منها :

- **(أنّ) الناسخـة** : مذهب سيبويه والمبرّد وابن السرّاج أنّها فرع المكسورة ، التي هي أم الباب في الحروف الناسخة . والأمر ذاته وُجد لدى الكوفيين عند الحديث عن بساطة الأدوات وتركيبها ؛ إذ ارجعوا (كأنّ) و (لكنّ) إلى (إنّ) .
- **(لا) الناهيـة** : يرى بعض النحاة أنّ أصلها لام الأمر ؛ لأنّ الأمر لا يكـون إلاّ باللام . قال أبو البقاء الكفوي : " والأصل أن يكون الأمر كلّه باللام ، نحـو قولـه تعالى : ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ ﴾ [١]، وإثباته بغير اللام كثير " .[٢] فاللام أم باب الأمر .
- **(وَا) الندبـة** : يُرجع بعض النحاة أصلها إلى (يا) ؛ لأنّها أم حروف النداء .

فهذه جملةٌ من المسوغات التي برّر بها النحاة خروج الأداة عن أصل وضعها .

---

١ – سـورة يونـس (٥٨) .

٢ – الكليـات ، ١ / ١٩٢ .

رابعًا : عَودٌ على اللغات السامية :

أشار الدارس في مبحث (البساطة والتركيب) إلى اللغات السامية ، وما افترضه بعض الباحثين فيها من تعليلات وتفسيرات لقضية بساطة الأداة أو تركيبها ، ليخلص في نهايته إلى أنّ التعويل الكامل على هذه الدراسات أمرٌ يحتاج إلى مراجعة ، ولاسيما أنّها تعتمد على احتمالات وافتراضات لا يسندها سندٌ علي قاطع .

ويعود الدارس في هذا المبحث إلى تلك الدراسات مرة أخرى ، ليتبيّن رأيها في قضية أصل الأداة ، لأنّه رأى من الباحثين من يتحمس لهذه الدراسات ، ويميل للمقارنة مع هذه اللغات . يرى الدكتور / ***مهدي المخزومي أنّ الأوائل لم يصلوا إلى حقائق واضحة في أصل الأدوات*** " لأنّهم لم يعنوا بدراسة اللغات السامية ، التي كان يمكن دراستها لو أرادوا ، أو لو شعروا بقوة الصلة بين دراستها ودراسة العربية . إنّهم لو فعلوا ذلك ، **ووازنوا بين العربية واللغات السامية** المعروفة لديهم ، لاهتدوا إلى كثير من **الحقائق الواضحة** التي تتعلق بأصل اشتقاق هذه الكلمات الأثرية المجهولة الأصل ، **ولكنّهم لم يفعلوا** .... " .[1]

ومن الآراء التي ذكرها (برجشتراسر) في أصل أدوات النفي ، قوله : " والعربية لم تقتصر على اشتقاق حرف للنفي من (لا) ، بل اخترعت له بعض أدوات جديدة أيضًا وهي : (ما ، وإنْ ، وغير) . فـ (ما) و (إنْ) **يحتمل أن يكون أصلهما الاستفهام** ، وهذا ظاهر في (ما) ؛ فهي (ما) الاستفهامية بعينها في الأصل ، **لا شك في ذلك** ، وإنْ صعُب تصور الطريقة التي ينبغي أن تكون قد سلكتها من معنى الاستفهام إلى معنى النفي " .[2]

---

[1] – مدرسة الكوفة ، ص (٢١٤) .

[2] – التطور النحوي للغة العربية ، ص (١٧٠) .

ويتساءل الدارس : أين الحقيقة العلمية الواضحة التي يمكن الاهتداء إليهـا – بحسب المخزومي – في قول (برجشتراسر) هذا ؟! أيمكن أن تكون أدوات الاستفهام أصلاً لأدوات النفي ؟! ألا يدل الاستفهام على معنى يختلف كل الاختلاف عن معنى النفي ؟! ثمّ ألـم يحس (برجشتراسر) بشيء من الحيرة عندما ختم احتماله هذا بقوله : " وإنْ صعُب تصور الطريقة التي ينبغي أن تكون قد سلكتها من معنى الاستفهام إلى معنى النفي " .؟!

وعن أداة النفي (إنْ) يقول : " فيمكن أن تكون (إنْ) أصل معناها (أين) ، والتوصل من هذا المعنى إلى معنى النفي أسهل بكثير .. فإذا نظرنا مثلاً إلى : ﴿ إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلهِ ﴾ [1] سهل علينا اشتقاقه من : أين الحكمُ إلاّ لله ؟ ، وذلك لأنّه وإنْ احتوت (أينَ) على غير معنى الاستفهام ، وهو ظرف المكان ، كان ليس بواجب في الجملة ، وسقوطه غير مشكل " .[2]

إنّ افتراض (برجشتراسر) هذا مردودٌ لأمرين :

الأول : أنّه لا يتوافق مع القواعد العامة التي انطلق منها النحاة في الحكم على الأداة .. أصلية هي أو فرعية ؟ ومن هذه القواعد :

- الحرف لفظٌ قائمٌ بنفسه ، لا يُطلب له اشتقاق ، ولا وزن ، ولا أصل .
- الحذف والتصريف لا يكون في الحروف .
- لا يُعدل عن الأصل إلاّ بدليل قاطع ، ولا دليل هنا لدى (برجشتراسر) .
- حروف الحروف كلها أصلية .

الثاني : أنّ (أين) الظرفية في الآية الكريمة ، لن تؤدي الوظيفة التي تؤديها (إنْ) في المعنى وهي النفي .

---

[1] – سورة الأنعام (٥٧) .
[2] – التطور النحوي للغة العربية ، ص (١٧١) .

ومن الآراء التي يردها الدارس على (برجشتراسر) كذلك ، ما فسّره عنه المصحح [1] في أصل (لا) من أنّ " أصلها (لأ) بالهمزة ، كما في اللهجات العربية الحديثة وهذه الهمزة توجد في الخط في العبرية " [2] . وذلك لأنّ الألف في الأدوات نحو ما ، ولا ، .... أصلية ، لا تحتاج للبحث لها عن أصل . يقول أبو البقاء الكفوي : " والألف أصل في الحروف ، نحو : (ما) ، و (لا) ، وفي الأسماء المتوغلة في شبه الحرف ، نحو : (إذا) ، و (أنّى) ، لا في الأسماء المعربة ، ولا في الأفعال " .[3]

ومن الباحثين الذين التمسوا في هذه اللغات ودراساتها تفسيرًا للظواهر ، وبحثًا عن الأصول الدكتور / **إبراهيم السامرائي** ، الذي قال في الأداة (لاتَ) ما يلي : " وقد علّل النحويون التاء في هذه الأداة ؛ فقال جماعة : إنّها للتأنيث . وقال آخرون : إنّها للمبالغة ، وفاتهم أنّها مركبة ، ولم يفطنوا إلى تركيبها . وهي لا تختلف عن (ليس) **وربّما كانت** (لا أيث) ، فصارت في العربية (لا ايت) ، ثمّ استفادت من النحت فصارت (لاتَ) " .[4]

وللدارس على قول الأستاذ السامرائي ملحظان :

الأول : لم يفتْ القدماء أنّ (لاتَ) مركبة ، بل تفطّن بعضهم إلى تركيبها ، وقد نقل المالقي والمرادي عن غير الجمهور هذا القول . بل إنّ السيوطي في الهمع نسب القول بتركيب (لات) إلى سيبويه [5] .

---

[1] – الدكتور / رمضان عبد التواب .

[2] – **التطور النحوي للغة العربية** ، هامش (٢) ، ص (١٦٨) .

[3] – **الكليات** ، ١ / ١٩٧ .

[4] – **فقه اللغة المقارن** ، ص (٦٩) .

[5] – يُرجع إلى : **رصف المباني** ص (٣٣٤ – ٣٣٥) ، **والجنى الداني** ص (٤٨٥ – ٤٨٦) ، و **الهمع** ، ٢ / ١٢١.

الثاني : أن يكونَ أصلُ (لاتَ) : (لا أيث) أو (لا ايت) هو احتمالٌ لا يعضده سندٌ علمي وعن القدماء الذين أفنى الأستاذ – رحمه الله – عمره في دراسة تراثهم : " إذا دخل الدليلَ الاحتمالُ سقط به الاستدلال ".[1]

لقد أقام المتقدمون من علماء العربية دراستهم لقضية الأصل والفرع في الأدوات على مجموعة من القواعد العامة ، ثمّ ذكروا عددًا من المسوغات التي تبيح الخروج عن الأصل ، وكانوا في هذا العمل أو ذلك ملتزمين بمنهج يسنّ القواعد ، ويؤصل الأصول ، بغض النظر عن صحتها أو خطئها ، بعيدًا عن افتراض لا يسنده دليل أو احتمال لا يعضده برهان .

[1] – السيوطي : الاقتراح ، ص (٥٨) .

المبحث الثالث : الأداة بنية بين الحرفية والاسمية والفعلية

- أولاً : أدواتٌ مترددة البنية في كتب التراث .
- ثانيًا : مسببات التردد .
- ثالثًا : تردد الأداة .. بين المشكلة واللا مشكلة .
- رابعًا : تردد الأداة وأقسام الكلام .

يعالج هذا المبحث (تردد بنية الأداة) ، ويقصد بمصطلح (التردد) هنا اشتراك الأداة الواحدة في قسمين أو أكثر من أقسام الكلام ، فتكون حرفًا مرة ، وتكون غير ذلك مرة أخرى . وقد اصطلح بعض الدارسين – كالدكتور / تمام حسّان – على هذه الظاهرة باسم (تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد) .

اختلف النحاة في هذه الظاهرة اختلافًا كبيرًا وكثيرًا ، فمنهم من جعل هذه الأداة حرفًا ، ومنهم من جعلها اسمًا ، ومنهم من جعلها فعلاً ، ومنهم فريقٌ رابع جعل هذه الأداة أو تلك تتردد بين أكثر من قسم .

وقد قام الدارس بعرض الأدوات التي اختلف النحاة في القسم الذي تنتمي إليه ، فسرد طائفة كثيرة من آراء العلماء ، وبيّن أوجه الخلاف بينهم ، وحجج كل فريق في ترجيح هذا الرأي أو ذاك .

ورأى أن يُعقِب ذلك العرض بدراسة هذه الظاهرة مبينًا مسببات هذا التردد ، فسرد عددًا منها أظهرتها المادة المجموعة . ثمّ رأى أنّ هذه الظاهرة ربما تمثل إشكالاً وربما لا تمثل فوضع لذلك عنوان: (تردد الأداة .. بين المشكلة واللا مشكلة) وخرج برأي في ذلك . ورأى كذلك أنّ الحديث عن تردد البنية يقتضي الحديث عن أقسام الكلام ؛ لأنّ هناك مَن يُرجِع هذه الظاهرة إلى التقسيم الثلاثي العربي للكلام ، وعجزه عن توفير ما يقتضيه التبويب عادةً من حصرٍ ومنع؛ حصرٍ للأنواع التي تندرج تحت القسم الواحد ، ومنعٍ لغيرها من الدخول فيه دفعًا للبس . فعرض عددًا من محاولات المحدثين في أقسام الكلام ، وحرص أيضا على الخروج برأي خاص .

أولاً : أدواتٌ متـــرددة البنيــــة فـــي كتـــب التـــراث :

إنّ المتتبع لقضية بنية الأداة في كتب التراث يجد ظاهرةً لافتة تـستحق الوقـوف عنـدها والدراسة ، وهي : تردد بنية الأداة بين الحرفية ، والاسمية ، والفعلية ؛ إذ يُحكم على هذه الأداة بأنّها حرفٌ تارة ، واسمٌ تارةً ، وفعلٌ تارة ، وقد يُحكَم بانتمائها إلى أكثر من قـسم . ويحتـدم الخلاف بين النحاة في ذلك ، ويشتد النزاع بينهم . وهذا ما تظهره المادة المجموعة التالية :

(إذ) : نصّ سيبويه على أنّ (إذ) ظرفٌ لما مضى من الدهر [1]، وللحين [2]، ولا تكون حرف شرط إلاّ إذا قُرنتْ بـ (ما) [3]. وذهب المالقي إلى أنّه: " كان حقها أن تكون في كل موضـع حرفًا ، **إذ هي متوغلة في البناء ، لا تخرج عنه أصلاً ، وهذا شيء حقه في الحروف** ، وهـو أصلٌ فيها ، ولكن حُكم باسميتها ، **لأنّها في معنى (حين)** " [4] . قال الموزعي : " والجمهور قائلون بظرفيتها ، ومانعون حرفيتها " [5].

(إذا) الفجائية : قال المرادي : " واختلف النحويون في (إذا) الفجائية على ثلاثة أقوال :

الأول : أنّها ظرف زمان ، وهو مذهب الزجاج والرياشي ، واختاره ابن طاهر وابن خـروف ونُسب إلى المبرّد . قيل : وهو ظاهر كلام سيبويه .

الثاني : أنّها ظرف مكان ، وهو مذهب المبرّد والفارسي وابن جني ، ونُسب إلى سيبويه ...

الثالث : **أنّها حرف** ، وهو مذهب الكوفيين ، وحُكي عن الأخفش ، واختاره الشلوبين في أحـد قوليه . وإليه ذهب ابن مالك ... " [6]. **والغالب أن يكون سيبويه قد عدّهـا من ظرف الزمـان**

---

[1] – الكتـــاب ٣ / ٦٠ .
[2] – السابـق ٣ / ٢٦٧ .
[3] – السابـق ٣ / ٥٦ – ٥٧ .
[4] – رصـف المباني ، ص (١٤٨) .
[5] – مصابيـح المغاني ، ص (٨١) .
[6] – الجنـى الداني ، ص (٣٧٤ – ٣٧٥) .

لأنّ كلامه مشعرٌ بذلك ، إذ قال : " وأمّا (إذا) فلما يُستقبل من الدهر ، وفيها مجازاة وهي ظرف " [١]. أمّا كلام المبرد فمشعرٌ بأنّها ظرف:تارة للزمان ، وتارة للمكان .[٢]

(إذنْ) : مذهب الجمهور أنّها حرف ، وقيل : اسم [٣]، ونسب المرادي القول الأخير هذا إلى بعض الكوفيين ، قال : " وذهب بعض الكوفيين إلى أنّها اسم ، وأصلها : (إذا) ، والأصل أن تقول : إذا جئتني أكرمتُكَ ، فحذف ما يضاف إليه ، وعُوِّض منه التنوين " [٤].

(إذما) : هي حرف شرط عند سيبويه [٥] ، ونقل الموزعي عن المبرّد : أنّها ظرف [٦] وصريح كلام المبرد في (المقتضب) أنّها حرف [٧] . والقول بظرفيتها مذهب ابن السراج [٨] والفارسي [٩] .

(إلى) : نقل ابن هشام عن ابن الأنباري قوله : " إنّ (إلى) قد ترد اسمًا ، فيقال : (انصرفتُ من إليكَ) ، كما يقال : (غدوتُ من عليكَ) " . ثمّ علّق قائلاً : " وإنْ كان ثابتًا ففي غاية الشذوذ " [١٠].

(أيْ) : هي حرف عند المالقي ، سواء أكان للنداء أم للتفسير [١١]. ونقل المرادي عن جماعة أنّ (أيْ) التفسيرية اسم فعل ، فقال : " ذهب قومٌ إلى أنّ (أيْ) التفسيرية اسمُ فعل

---

١ – الكتاب ، ٤ / ٢٣٢ .
٢ – ينظر : المقتضب ، ٢ / ٥٧ – ٥٨ .
٣ – ينظر : مغني اللبيب ١ / ٢٧ ، ومصابيح المغاني ص (٨٩) .
٤ – الجنى الداني ، ص (٣٦٣) .
٥ – ينظر : الكتاب ٣ / ٥٦ .
٦ – ينظر : مصابيح المغاني ، ص (٨٤) .
٧ – ينظر : المقتضب ٢ / ٤٦ .
٨ – ينظر : الأصول في النحو ٢ / ١٥٦ .
٩ – ينظر : الإيضاح ، ص (٢٥٢) .
١٠ – مغني اللبيب ١ / ١٦٧ .
١١ – ينظر : رصف المباني ، ص (٢١٤) .

معناه : (عُوا) أو (افهموا) . وزاد بعضهم لـ (أيْ) قسمًا ثالثًا ، وهو أن تكون حرف عطف "[1]. ونسب السيوطي القسم الثالث للكوفيين [2] .

(ايْمُن) : مذهب الزجاج والرماني أنّه حرف جر ، ومذهب الجمهور أنّه اسم [3] . ثمّ انقسم هؤلاء فقال سيبويه والبصريون : هو اسم مفرد مشتق من (اليُمن) ، والهمزة في أوله همزة وصل مفتوحة [4]. وقال الكوفيون : جمع (يمين) ، والهمزة في أوله همزة قطع ، وُصلت لكثرة الاستعمال [5].

(بَجَل) : مذهب النحاة أنّها اسم ، وأنّها في اسميتها قسمان : اسم فعل بمعنى (يكفي) واسمٌ مرادفٌ لـ (حسب) [6]. وذكر المالقي أنّ هذه الأداة تكون حرف جواب بمعنى(نعم) وعلّق الدكتور / حنّا حداد على رأي المالقي هذا بقوله : " ولم نجد أحدًا من اللغويين أو النحاة قد ذكر هذه اللفظة بهذا المعنى قبل المالقي " [7]. كما ذكر أنّه لا يوجد أي شاهد يعزز هذا الرأي وخلص في النهاية إلى النتيجة التالية : " ونميل إلى الاعتقاد بأنّ (بجل) الحرفية هذه على تقدير وجودها في كلام العرب ، هي تحريفٌ لحرف الجواب (أجل) ، أو أنّ (بجل) هذه لغة فيها " [8]. ومن الشواهد التي ساقها النحاة على (بجل) الاسمية قول الراجز :

دعْ ذا ، وعجّلْ ذا ، وألحِقنا بذلْ   بالشّحمِ ، إنّا قدْ مَلِلْناهُ بَجَلْ [9]

---

[1] – الجنى الداني ، ص (٢٣٣ – ٢٣٤) .
[2] – ينظر : الهمع ، ٥ / ٢٦٤ .
[3] – ينظر : الجنى الداني ص (٥٣٨) ، ومغني اللبيب ، ١ / ١١٨ .
[4] – ينظر : الكتاب ٣ / ٣٢٤ ، ٥٠٣ .
[5] – ينظر : الجنى الداني ص (٥٣٨) ، ومغني اللبيب ، ١ / ١١٨ .
[6] – ينظر : الكتاب ٤ / ٢٣٤ ، و رصف المباني ، ص (٢٣٠) ، و الهمع ٤ / ٣٧٢ .
[7] – الجواب في العربية .. طرائقه وأدواته ، ص (٩٩) .
[8] – السابق ، ص (١٠١) .
[9] – البيتان منسوبان لذي الرمة ، وقيل : لغيلان بن حريث ، وقيل : لحكيم بن معية . وهما من شواهد سيبويه ٣ / ٣٢٥ والمقتضب ١ / ٨٤ ، والأشموني ١ / ١٧٨ . ينظر : معجم شواهد النحو الشعرية ، شاهد رقم : (٣٥٨٣) .

(بَلَهَ) : قال الموزعي : " وأمّا (بَلَهَ) فتأتي على ثلاثة أوجه :

أحدها : اسم فعل كـ (دعْ) [1]. وثانيها : اسم مرادف لـ (كيفَ) ، وفتحتها على هذين فتحة بناء . وثالثها : مصدر بمعنى (الترك) ، وفتحتها على هذا فتحة إعراب " [2] .

(تاء التأنيث) : أجمع النحاة على أنّها علامة وُضعت للتأنيث ، وزعم الجلولي [3] أنّها اسم . قال السيوطي : " تلحق آخر الماضي تاء ساكنة حرفًا . وقال الجلولي اسمًا ، وما بعدها بدل منها ، أو مبتدأ خبره الجملة قبله " [4].

(جَلَل) : هي كـ (بجل) ، ترد حرف جواب بمعنى (نعم) ، وتنسب المصادرُ هذا القول للزجاج في كتاب الشجرة . وترد اسمًا بمعنى : عظيم أو يسير [5].

جَيْرِ : قال المالقي : " اعلمْ أنّ (جَيْرِ) جعلها أبو موسى [6] حرفًا ، وجعلها في باب الحروف الواقعة جوابًا في كراسة ، وجعلها بمعنى (نعم) . وذكر غيره أنّها بمعنى (حقًا) ، من غير تعرّضٍ لاسميتها ولا حرفيتها . وليست عندي جوابًا ؛ وإنّما هي اسمٌ بمعنى (حقًا) مضمنة معنى القسم ، إذ هي عوض منه ، وفيها معنى التوكيد ، فتقول : جيرِ لأفعلنّ كما تقول : حقًا لأفعلنّ " [7]. وقال ابن هشام : " حرف جواب بمعنى (نعم) ، **لا** اسم بمعنى (حقًا)، فتكون مصدرًا، ولا بمعنى (أبدًا)، فتكون ظرفًا، وإلاّ لأُعربتْ ودخلتْ عليها أل " [8].

[1] – ذكر سيبويه هذا المعنى . ينظر : **الكتاب** ٤ / ٢٣٢ .
[2] – **مصابيح المغاني** ، ص (٢١٦) .
[3] – ينظر : **مغني اللبيب** ، ١ / ١٣٥ .
[4] – **الهمع** ، ٦ / ٦٤ .
[5] – ينظر : **مغني اللبيب** ١ / ١٣٩ ، و **مصابيح المغاني** ص (٢٢٩-٢٣٠) ، و **الهمع** ٤ / ٣٧٣ .
[6] – هو الجزولي .
[7] – **رصف المباني** ، ص (٢٥٣) .
[8] – **مغني اللبيب** ، ١ / ١٣٨ .

(**حاشا**) : تتردد هذه البنية بين الفعلية والحرفية ، فترد فعلاً متعديًا متصرفًا ، نحو : حاشا أحاشي [1]، وترد للتنزيه ، نحو : ﴿ حَاشَ لِلهِ ﴾ [2] ، وهي عند المبرّد [3]، وابن جني [4] والكوفيين فعل ، قالوا : لتصرفهم فيها بالحذف ، ولإدخالهم إيّاها على الحرف [5] . قال ابن هشام : " وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ، ولا يثبتان الفعلية ؛ قالوا : المعنى : جانبَ يوسفُ المعصيةَ لأجل الله ، ولا يتأتى هذا التأويل في مثل : ﴿ حَاشَ لِلهِ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ . والصحيح أنّها اسمٌ مرادف للبراءة من كذا ، بدليل قراءة بعضهم : ﴿ حَاشاً لِلهِ ﴾ [6] بالتنوين ، كما يقال : براءةٌ لله من كذا وزعم بعضهم أنّها اسم فعل ماضٍ بمعنى : أتبرأ " [7].

أمّا (**حاشا**) **الاستثنائية** ، فهي عند سيبويه وأكثر البصريين حرف بمنزلة (إلاّ) يجر المستثنى [8] . وذهب جماعة منهم الأخفش ، والفرّاء ، وأبو زيد ، وأبو عمر الشيباني ، والجرمي والمازني ، والمبرد ، والزجاج ، إلى استعمالها حرف جرٍّ كثيرًا ، وفعلاً متعديًا جامدًا لتضمنه معنى (إلاّ) قليلاً [9].

(**خلا**) : قال المرادي : " خلا : لفظٌ مشتركٌ يكون حرفًا من حروف الجر ، وفعلاً متعديًا . وهي في الحالين من أدوات الاستثناء . فإذا كانتْ حرفًا جرّتْ الاسم المستثنى بها ، نحو : قامَ

---

[1] – ينظر: **الجنى الداني** ص (٥٥٨– ٥٦١) ، و**مغني اللبيب**، ١ / ١٤٠– ١٤١ ، و**الهمع** ٣ / ٢٨٣ .
[2] – **سورة يوسف** ، (٣١) .
[3] – ينظر : **المقتضب** ٤ / ٣٩١ .
[4] – ينظر : **اللمع** ص (٤٠) ، وفيها الجواز .
[5] – ينظر : **مغني اللبيب** ، ١ / ١٤٠ .
[6] – القراءة غير منسوبة في الكشاف ٢ / ٣١٧ . ونسبها عبد العال مكرم وأحمد مختار عمر لأبي السمال . ينظر : **معجم القراءات القرآنية** ، قراءة رقم (٣٧٨٧) .
[7] – **مغني اللبيب** ، ١ / ١٤٠ .
[8] – ينظر : **الكتاب** ٢ / ٣٠٩ .
[9] – ينظر: **شرح عيون الإعراب** ص (١٨٣) ، و**رصف المباني** ص (٢٥٥) ، **مغني اللبيب** ١ / ١٤٠ . و**مصابيح المغاني** ص (٢٤٠ – ٢٤١) .

القومُ خلا زيدٍ . وإذا كانت فعلاً نصبتْ الاسم المستثنى ، نحو : قامَ القومُ خلا زيدًا . وكلا الوجهين – أعني الجر والنصب – ثابتٌ بالنقل الصحيح عن العرب " [1] .

(ذا) : يتفق النحاة في أنّ جميع أقسام (ذا) أسماء . وخالف المالقي في الملغاة ، فقال : " وإنّما حكمنا بأنّ (ذا) حرف ، لأنّه قد توجد (ما) الاستفهامية وحدها دونها ، ومعناها الاستفهام ، وتوجد معها أيضًا ، وهي معها بذلك المعنى . فحكمنا بأنّها وصلة لها " [2].

(رُبَّ) : مذهب البصريين أنّه حرف جر ، ودليل حرفيته مساواتُه الحروف " في الدلالة على معنى غير مفهومٍ جنسُه بلفظها ، بخلاف أسماء الاستفهام والشرط ، فإنّها تدل على معنى في مسمى غير مفهومٍ جنسُه بلفظها " [3]. ومذهب الكوفيين ، ومعهم الأخفش ، أنّه اسم ، لذا يُحكم على موضعه بالإعراب . ونقل الموزعي [4] عنهم بأنّه قد أُخبر عنها ، كما في قول ثابت بن قطنة من الكامل : :

إنْ يقتلوكَ فإنَّ قتلَكَ لمْ يكنْ عارًا عليكَ ، ورُبَّ قتلٍ عارُ [5]

وردّ المراديُّ ذلك ، فقال : " وممّا يدلّ على حرفيتها أنّها مبنية ، ولو كانت اسمًا لكان حقها الإعراب " [6]. وقال ابن هشام : " ربَّ : حرفُ جر ، خلافًا للكوفيين في دعوى اسميته " [7].

---

[1] – الجنى الداني ، ص (٤٣٦) .
[2] – رصف المباني ، ص (٢٦٤) .
[3] – الجنى الداني ، ص (٤٣٨) .
[4] – ينظر : مصابيح المغاني ، ص (٢٥٣) .
[5] – البيت من شواهد : المقتضب ٣ / ٦٦ ، والأزهية ص (٢٦٩) ، وشرح التصريح ٢ / ١١٢ ، والهمع ١ / ٩٧ . ينظر : معجم شواهد النحو الشعرية ، شاهد رقم : (٩٧١) .
[6] – الجنى الداني ، ص (٤٣٩) .
[7] – مغني اللبيب ، ١ / ١٥٤ .

(عَدَا) : هي كـ (خلا) تتردد بين الفعلية والحرفية . وعن سيبويه التزامه بفعلية (عدا) [1] ، إذ لم ينص على حرفيتها ؛ لأنّ حرفيتها قليلة . قال المرادي : " وقد حكى حرفيته غير سيبويه من الأئمة ، فوجب قبولها " [2].

(عَسَى) : مذهب الجمهور أنّها **فعلٌ** مطلقًا ، وذهب ثعلب إلى أنّها **حرف** مطلقًا[3] ونسب ابن هشام حرفيتها لابن السراج [4] ، بيد أنّ كلام ابن السراج في أكثر من موضع صريح بفعليتها قال : " والثاني : الفعل الذي هو غير متصرف نحو : ليس وعسى " [5] . وصحّح المرادي قول الجمهور ، وقال : " والدليل على فعليته اتصال ضمائر الرفع البارزة به نحو : عسيتُ ، وعسيتم ، ولحاق تاء التأنيث له ، نحو : عستْ هندُ أنْ تقومَ " [6].

(على) : هي لفظ مشترك بين الحرف والاسم والفعل ؛ فتكون اسمًا بمعنى (فوق) إذا دخل عليها حرفٌ من حروف الجر ، نحو : (رأيتُه من على الجبل) . وتكون فعلاً ، نحو : (علا فلانٌ الجبلَ) ، ومضارعه (يعلو) . وتكون حرف جر [7]، وهو المشهور . وفي (على) الجارة خلاف ؛ قال ابن هشام : " (على) : على وجهين أحدهما : أن تكون حرفًا ، وخالف في ذلك جماعة فزعموا أنّها لا تكون إلاّ اسمًا ، ونسبوه لسيبويه " [8]. ونسب السيوطي القول باسميتها إلى ابن الطراوة ، والفارسي ، والشلوبين [9].

---

[1] – ينظر : الكتاب ، ٢ / ٣٤٨ .

[2] – الجنى الداني ، ص (٤٦١) .

[3] – ينظر : مغني اللبيب ١ / ١٧٢ ، و مصابيح المغاني ص (٢٩٤-٢٩٥) .

[4] – ينظر : مغني اللبيب ١ / ١٧٢ .

[5] – ينظر : الأصول في النحو ١ / ٧٦ . وينظر كذلك : ١ / ٢٥٩ و ٢ / ٢٠٧ .

[6] – الجنى الداني ، ص (٤٦١ – ٤٦٢) .

[7] – ينظر : حروف المعاني ص (٢٣) ، و الأزهية ص (١٩٣ – ١٩٤) ، وشرح عيون الإعراب ص (١٩٦) و رصف المباني ص (٤٣٣) ، ومصابيح المغاني ص (٢٨٠ – ٢٨١) .

[8] – مغني اللبيب ، ١ / ١٦٣ .

[9] – ينظر : الهمع ٤ / ١٨٨ .

(عَنْ) : هي لفظٌ مشترك أيضًا بين الاسم والحرف ، فإذا دخل عليها حرف الجر (مِــنْ) كانت **اسمًا** بمعنى (جانب)[1]، واستشهد النحاة لذلك بقول القطامي من البسيط :

فقلــتُ للركــبِ لمــّا أنْ عــلا بهــم مِــنْ عَــنْ يميــنِ الحُبيّــا نظــرةً قبــلُ[2]

قال المرادي : " وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أنّ (عنْ) إذا دخل عليها (مِــنْ) باقية على حرفيتها، وزعموا أنّ (مِنْ) تدخل على حروف الجر كلها ســوى : مُــذْ ، والــلام والباء ، وفي "[3].

(قَدْ): تتردد بنية هذه الأداة بين الحرفية والاسمية ؛ فتكون حرفًا مختصًا بالفعل، معناه التأكيد أوالتقريب ، وتكــون اسمًا ، ولها حينئذٍ معنيان : الأول : أن تكون بمعنى (حسب) ، نحــو : (قدني درهمان) ؛ أي : حسبي . والثاني : أن تكون اسم فعل بمعنى (يكفي)[4] . وتقترب من هذه الأداة أداةٌ أخرى ، هي (قــطْ) ، ذكر ابن هشام أنّها تكون ظرف زمان لاستغراق الجنس وتكون بمعنى (حسب) ، وتكون اسم فعل بمعنى (يكفي)[5].

(الكاف) : قال المالقي : " على أنّ النحويين قد اختلفوا في هذه الكاف ؛ فذهب بعضهم إلى أنّها حرف ، حتى يقوم الدليل على أنّها اسم ، واحتج لذلك بأنّها على حرف واحــد ... وذهــب بعضهم إلى أنّها اسم ، حتى يقوم الدليل على أنّها حرف ، واحتج لذلك بأنّها في معنى (مثــل) **وما معناه اسم فهو اسم** .... والصحيح عندي من هذه الأقوال أن تكون حرفًا إلاّ إذا قام الدليل

---

[1] – ينظر : **الكتــاب** ١ / ٤٢٠ ، و **شرح عيــون الإعــراب** ص (١٩٦) ، **ورصــف المبــاني** ص (٤٢٩) ، **ومــصابيح المغانــي** ص (٢٧٣ – ٢٧٤).

[2] – البيت من شواهد : شرح المفصل ٨ / ٤١ . واللسان ، مادة (عنن) . ينظر : **معجــم شواهــد النحــو الــشعـرية** ، شاهــد رقم (١٩٥٨) .

[3] – **الجنــى الدانــي** ، ص (٢٤٢ – ٢٤٣) .

[4] – ينظر : **حــروف المعاني** ص (١٣-١٤) ، **والأزهيــــة** ص (٢١١ – ٢١٣) ، **والجنـــي الدانـــي** ص (٢٥٣ – ٢٥٤) و **معــني اللبيــب** ١ / ١٩٣ .

[5] – ينظر : **مغنــي اللبيــب** ، ١ / ١٩٨ – ١٩٩ .

القطعي على الاسمية "[1]. ونقل المرادي عن الأخفش ، والفارسي ، وكثير من النحويين جواز الاختيار بين الحرف والاسم . ثمّ قال : " **وشذّ أبو جعفر بن مضاء** ، فقال : إنّ الكاف اسمٌ أبدًا لأنّها بمعنى (مثل) ... "[2]. وساق الموزعي شاهدًا للعجاج في وقوعها اسمًا ، هو :

*** يَضْحَكْنَ عَنْ كالبَرَدِ المُنْهَمّ ***[3]

ثمّ قال : " ولا تقع عند سيبويه والمحققين إلاّ في الضرورة "[4]. وكاف التشبيه عند الدكتور / حنا حداد اسم ، وللتدليل على ذلك ذكر العديد من شواهد القرآن والشعر ، وقرر في النهاية ما يلي : " والذي نذهب إليه أنّ كاف التشبيه تكون اسمًا أينما وقعت ، وصلح الاستغناء عنها بـ (مثل) أو (شِبه) أو غيرهما من الأسماء ، سواء أكان هذا الاستغناء واقعًا في شعر أو في نثر . ولا ضير في أن يكون هذا الاسم على حرف واحد ، كما أنّه لا ضير في عدم توافر صفات الاسم الأخرى فيه ، لأنّ كثيرًا من الألفاظ غير المختلف على اسميتها تفتقر إلى الكثير من سمات الاسم ، كما هو الحال في أسماء الشرط ، والأسماء الموصولة ، وأسماء الاستفهام والضمائر ، وما التعجبية ، وغيرها "[5] .

(كَمْ) : قال المرادي : " وكم لها قسمان : استفهامية وخبرية ، أمّا الاستفهامية فلا خلاف في اسميتها ، وأمّاالخبرية فذهب بعض النحويين إلى أنّها حرف ، ولذلك ذكرتها في هذا الموضع والصحيح أنّها اسم ، ودليل اسميتها واضح "[6].

---

[1] – رصف المباني ، ص (٢٧٢ – ٢٧٤) .

[2] – الجنى الداني ، ص (٧٩) .

[3] – الرجز من شواهد : الأشموني ٢ / ٢٢٥ . وشرح التصريح ٢ / ١٨ . والهمع ٢ / ٣١ . ينظر : معجم شواهد النحو الشعرية ، شاهد رقم : (٣٦٣٣) .

[4] – مصابيح المغاني ، ص (٣٢٧ – ٣٢٨) .

[5] – شذرات من النحو واللغة ، ص (٣٦٢) .

[6] – الجنى الداني ، ص (٢٦١) .

(لا) النافية المعترضة : وهي التي تعترض بين الجار والمجرور ، ومثّل لها النحاة بقولهم : (جئتُ بلا زاد) ، (وغضبتُ من لا شيء) . فمذهب الكوفيين " أنّها اسم ، وأنّ الجار دخل عليها نفسها ، وأنّ ما بعدها خفض بالإضافة . وغيرهم يراها حرفًا ، ويسميها زائدة كما يسمون (كانَ) في نحو : (زيدٌ كانَ فاضلٌ) زائدة " [1]. وربما كانت (لا) في مثل هذا المثال وغيره حرفًا سد مسد كلمة (غير) ، والمعنى (بغير) ، فهو لفظ مبني في محل جر بالباء ، وما بعده مضاف إليه مجرور . والدليل على هذا أنّنا نؤول (لا) مع ما أضيفتْ إليه نؤوله باسم ، ثم نعربه حالاً ، كقولنا : (جاء بلا سلاحٍ) أي : متجردًا أو أعزلَ .[2]

(لَمَّا) : مذهب سيبويه أنّها حرف [3] ، وخالف أبو علي الفارسي ، فزعم أنّها ظرف بمعنى (الحين) [4] ، ونقل المرادي عنه أنّ قوله تعالى ﴿ إِلاَّ قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ آمَنُوا ﴾ [5] يعضده ؛ لأن معناه : حين آمنوا [6] . قال المالقي : " والأظهر مذهب الأكثرين ، لأنّ الاسمية فيها متكلفة والحرفية غير متكلفة ، وكل مبني لازم للبناء ، فالحكم عليه بالحرفية " [7]. وجمع ابن مالك في التسهيل بين المذهبين [8]. وقال ابن هشام : " وردّ ابنُ خروف على مدّعي الاسمية بجواز أن يقال (لمّا أكرمتني أمسِ أكرمتُكَ اليوم) ، لأنّها إذا قُدّرت ظرفًا ، كان عاملها الجواب ، والواقع في اليوم لا يكون في الأمس " [9].

---

[1] - مغني اللبيب ، ١ / ٢٧٢ .

[2] - الرأي لأستاذنا الدكتور / حنّا حداد في إحدى المقابسات معه ، ولم أجده في مؤلفاته بعد .

[3] - ينظر : الكتاب ٣ / ١١٤ .

[4] - ينظر : الإيضاح ، ص (٢٥٠) .

[5] - سورة يونس ، (٩٨) .

[6] - ينظر : الجنى الداني ، ص (٥٩٤ - ٥٩٥) .

[7] - رصف المباني ، ص (٣٥٤) .

[8] - ينظر : التسهيل ، ٣ / ٤١٧ .

[9] - مغني اللبيب ، ١ / ٣٠٩ .

(لَيْسَ) : مذهب سيبويه والبصريين أنّها فعل [1] ، ومذهب الفرّاء وجميع الكوفيين أنّها حرف، وتابعهم في ذلك الفارسي ، وابن شقير [2]. قال الزجاجي : " ودليل الكوفيين على أنّه حرف : **أنّه ليس على وزن شيء من الأفعال لسكون ثانيه** ، وأنّه لم يجئ منه اسم فاعل ، ولا مفعول ، ولا لفظ المستقبل .... وقال البصريون : أمّا الدليل على أنّها فعل فهو اتصال المضمر المرفوع به ، ولا يتصل إلاّ بفعل " [3]. وذكر الهروي لها أربعة مواضع : أن تكون للاستثناء ، وأن تكون فعلاً بمنزلة (كان) ، وأن تكون حرفًا بمعنى (ما) ، وأن تكون نسقًا على مذهب الكوفيين ، بمنزلة (لا) [4].

(مَا) : قال الرماني : " و(ما) لها عشرة أوجه : خمسة منها أسماء ، وخمسة أحرف . فالخمسة الأُول : استفهام .. وجزاء .. وموصولة .. وتكون بمعنى المصدر .. وموصوفة .. والخمسة الأُخر : جحود .. وصلة .. وكافة .. ومسلطة .. ومغيّرة " [5]. وتابع الهرويُّ الرمانيَّ في هذه القسمة [6]. وعلّل المالقي هذا الاشتراك في اللفظ بقوله : " اعلم أنّ (ما) في كلام العرب لفظ مشترك ، يقع تارةً اسمًا وتارةً حرفًا ، وذلك بحسب عود الضمير عليه ، وعدم عوده وقرينة الكلام . وحظنا من القسمين الحرفية ، وهي التي يكون معناها في غيرها " [7].

وفي (ما) الموصولة نقلتْ المصادرُ خلافًا آخر بين النحاة ؛ حيث ذهب البصريون إلى أنّها حرف ، " لأنّها لا يعود عليها ضمير من صلتها ، وبهذا يُفرَّق بين حرف الموصولات

---

[1] – ينظر : الكتاب ١ / ٤٥ ، والأصول في النحو ١ / ٨٢ .
[2] – ينظر : شرح عيون الإعراب ص (١٠٥) ، و رصف المباني ص (٣٦٨) ، و الجنى الداني ص (٤٩٤) . و مغني اللبيب ١ / ٣٢٣ ، و مصابيح المغاني ص (٣٩١) .
[3] – اللامات ، ص (٧ – ٨) .
[4] – ينظر : الأزهية ، ص (١٩٥ – ١٩٦) .
[5] – منازل الحروف ، ص (٣٥ – ٣٩) .
[6] – ينظر : الأزهية ، ص (٩٩) .
[7] – رصف المباني ، ص (٣٧٧) .

واسمها . وبعض الكوفيين والأخفش يجعلها إذا كانت مصدرية اسمًا "[1]. قال ابن هشام : " وزعم ابن خروف أنّ (ما) المصدرية حرف باتفاق ، وردّ على من نقل فيها خلافًا . والصواب مع ناقل الخلاف ، فقد صرّح الأخفش وأبو بكر[2] باسميتها ، ويُرجّحه أنّ فيه تخلصًا من دعوى اشتراك ، لا داعي له "[3].

(مَعَ) : هي متحركة العين وساكنتها ، فإذا كانت متحركة العين ، فهي اسم مضاف منصوب على الظرفية، هذا ما ذكره الخليل وسيبويه[4]، ورجّحه المالقي[5]، وتنون إذا قطعت عن الإضافة وإذا كانت ساكنة العين فذهب قوم إلى أنها حرف جر. وذكر أبو جعفر النحاس في (مَعْ) الساكنة أنّ الإجماع منعقدٌ على حرفيتها[6]. قال ابن هشام : " مع : اسم بدليل التنوين في قولك (معًا) ، ودخول الجار في حكاية سيبويه : (ذهبتُ من معه) ، وقراءة بعضهم : ﴿ هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعي ﴾[7]. وتسكين عينه لغة غنْم وربيعة ، لا ضرورة خلافًا لسيبويه ، واسميتها حينئذٍ باقية وقول النحاس إنّها حينئذٍ حرف بالإجماع مردود "[8] .

(مُذْ ومُنْذ) : جزم الزجاجي بأنّ (مُنذُ) حرف جر لما يليه دال على زمان ، وأنّ (مُذْ) اسم دال على الزمان ، يرفع ما مضى ، ويجر الحاضر[9]. وفصّل النحاة بعده ؛ فقال المالقي : " اعلم أنّ (مُذْ) يكون ما بعدها من الزمان مرفوعًا أو مخفوضًا ، فإذا كان مرفوعًا فهي اسم ، ولا حاجة لنا بالكلام عليها إذ ذاك . وإذا كان ما بعدها مخفوضًا ، فهي حرف جر

---

[1] - **رصف المباني** ، ص (٣٨١) .
[2] - أبو بكر بن السراج .
[3] - **مغني اللبيب** ١ / ٣٣٥ .
[4] - ينظر : **الكتاب** ٣ / ٢٨٦ .
[5] - ينظر : **رصف المباني** ، ص (٣٩٤) .
[6] - ينظر : **الجنى الداني** ، ص (٣٠٦) .
[7] - نسب أبو حيان القراءة ليحيى بن يعمر وطلحة . ينظر : **البحر المحيط** ، ٦ / ٢٨٤ .
[8] - **مغني اللبيب** ١ / ٣٦٥ .
[9] - ينظر : **حروف المعاني** ، ص (١٤) .

تتعلق بما بعدها من الفعل ، أو ما في تقديره " [1] . وقال المرادي في (مُذْ) : " لفظ مشترك يكون حرفًا واسمًا ، هذا مذهب الجمهور . وذهب بعض النحويين إلى أنّه اسم في كل موضع وإذا انجر ما بعده ، فهو ظرف منصوب بالفعل قبله . ورُدَّ بأنّه لو كان ظرفًا ، لجاز أن يستغني الفعل بعده عن العمل فيه ، بإعماله في ضمير يعود عليه " [2]. وقال ابن هشام : " والصحيح أنّهما حرفا جر " [3].

(مُنْ) القسم : اختلف النحاة في أداة القسم هذه ؛ فذهب أكثرهم إلى أنّها حرف جر مختص بالقسم [4]. وإليه ذهب ابن مالك [5]. وذهب المالقي إلى أنّها اسم مقتطع من (ايمُن) [6].وترتبط بهذه الأداة أداةٌ أخرى، هي (مُ) للقسم، فيقال: (مُ الله) . فهي حرف جر عند قوم من النحويين وبدل من واو القسم عند بعضهم [7] ، ورد ابن مالك رأي الزمخشري في أنّها بقية (مُن) [8] .

(مَهْما) : هي اسم على ما هو مشهور ، وذكر السهيلي أنّها قد ترد حرفًا [9] ، بدليل قول زهير من الطويل :

ومهما تكنْ عندَ امرئٍ من خليقةٍ وإنْ خالها تخفى على الناس تُعلمِ [10]

ونقل ابن هشام عن السهيلي قوله: " فهي هنا حرف بمنزلة (إنْ) ، بدليل أنّها لا محل لها " [11].

---

[1] – رصف المباني ، ص (٣٨٥) .

[2] – الجنى الداني ، ص (٣٠٤) .

[3] – مغني اللبيب ١ / ٣٦٧ .

[4] – ينظر : الجنى الداني ص (٣٢١ – ٣٢٢) ، و: الهمع ، ٤ / ٣٢٩ .

[5] – ينظر : شرح التسهيل ، ٣ / ٦٨ .

[6] – ينظر : المالقي ، رصف المباني ، ص (٣٩١ – ٣٩٢) .

[7] – ينظر : المرادي ، الجنى الداني ، ص (١٣٩) .

[8] – ينظر : التسهيل ١ / ٦٨ .

[9] – لم أجد رأي السهيلي هذا في : نتائج الفكر ، ونقله عنه ابن هشام في المغني ١ / ٣٦١ .

[10] – البيت من شواهد : معجم شواهد النحو الشعرية رقم (٢٦٧٦) ، ولم أقف على موطن الاستشهاد فيه في غير مغني اللبيب .

[11] – مغني اللبيب ١ / ٣٦١ .

(نون النسوة) : قال ابن هشام : " هي اسم في نحو : (النسوةُ يذهبنَ) ، خلافًا للمازني ، وحرف في نحو : (يذهبنَ النسوةُ) في لغة من قال : أكلوني البراغيثُ خلافًا لمن زعم أنّها اسم ، وما بعدها بدلٌ منها ، أو مبتدأ مؤخر ، والجملة قبله خبره " [1].

(نَعَمْ) : نص سيبويه على أنّها حرف ، وأنكر على من قال أنّها و (بلى) اسمان [2].

(هَا) : هذه الأداة لفظ مشترك بين الاسمية والحرفية ، فتكون اسمًا ، ولها حينئذٍ قسمان :

الأول : أن تكون ضميرًا للغائبة ، نحو : أخرجها .

الثاني : أن تكون اسم فعل بمعنى (خذْ) ، كما في قوله تعالى : ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَه ﴾ [3].

وتكون حرفًا للتنبيه ، نحو : هذا [4].

(هُوَ) : قال ابن هشام : " (هو) وفروعه : تكون أسماء ، وهو الغالب ، وأحرفًا في نحو : (زيدٌ هو الفاضلُ) إذا أُعرب فصلاً ، وقلنا : لا موضع له من الإعراب . وقيل : هي مع القول بذلك أسماء ، كما قال الأخفش في نحو : (صَهْ) ، و (نزالِ) : أسماء لا محل لها " [5].

(وَا) : المشهور في هذه الأداة أن تكون للندبة ، نحو : (وا زيداه) ، وأجاز بعضهم أن تكون اسم فعل بمعنى (أعجبُ) [6] ، مستشهدين بقول الراجز :

---

[1] – مغني اللبيب ١ / ٣٩٧ .
[2] – ينظر : الكتاب ، ٤ / ٢٣٤ .
[3] – سورة الحاقة (١٩) .
[4] – ينظر : رصف المباني ص (٤٦٨) ، و الجنى الداني ص (٣٤٦) ، ومغني اللبيب ٢ / ٤٠٢ – ٤٠٣ . و مصابيح المغاني ، ص (٥١٥ – ٥١٦) .
[5] – مغني اللبيب ٢ / ٤٠٨ .
[6] – السابق ٢ / ٤٢٥ .

وَا ، بأبي أنتِ وفوكِ الأشنبُ كأنّما ذُرَّ عليه الزَّرنبُ

أو زنجبيلٌ وهو عندي أطيبُ [1]

(واو) الجماعة : مذهب النحويين أنّها ضمير ، وأنّها ليست من حروف المعاني . وخالف الأخفش والمازني ، فقالا : هي حرف ، والفاعل مستتر [2]. والخلاف ذاته ينطبق على ألف الاثنين [3] ، وياء المخاطبة [4].

(يا) : قال المرادي : " ذهب بعض النحويين إلى أنّ (يا) وأخواتها التي ينادى بها أسماء أفعال ، تتحمل ضميرًا مستكنًا فيها . ونُقل هذا عن الكوفيين " [5].

---

١ – الرجز لراجز من بني تميم ، وتنسبه بعض المصادر لرؤبة بن العجاج . وهو من شواهد الأشموني ٣ / ١٩٨ . وشرح التصريح ٢ / ١٩٧ . والهمع ٢ / ١٠٦ . ينظر معجم شواهد النحو الشعرية ، شاهد رقم (٣٢٢٦) .

٢ – ينظر : الجنى الداني ص (١٧٣ – ١٧٤) ، ومغني اللبيب ٢ / ٤٢١ ، ومصابيح المغاني ص (٥٣٣) .

٣ – ينظر : مغني اللبيب ٢ / ٤٢٦ .

٤ – ينظر : رصف المباني ص (٥٠٦ – ٥٠٧) ، ومغني اللبيب ٢ / ٤٢٩ .

٥ – الجنى الداني ، ص (٣٥٥) .

ثانيًا : مسببات التردد :

تُظهر المادة المجموعة عددًا من المسببات التي أدّتْ إلى تردد الأداة الواحدة بين قسمين أو أكثر من أقسام الكلام ، وأهم هذه المسببات هي :

١ . مراعاة المعنى :

المعنى سببٌ من أسباب تردد الأداة . فسيبويه يرى أنّ (إذ) ظرف ، ولا تكون حرفًا إلاّ إذا قرنتْ بـ (ما) . والمالقي يراها بمعنى (حين) ، وما كان معناه اسمًا عندهم فهو اسم وكذلك (لمّا) هي عند سيبويه وأكثر النحويين حرف، وهي عند أبي علي الفارسي ظرف؛ لأنّها بمعنى (حين) . والجمهور يرى أنّ (إذنْ) حرف ، والكوفيون يجعلونها اسمًا ، لأنّها بمعنى (إذا) وهو ظرف . و (على) تتردد بين الحرف ، والاسم ، والفعل ، لأنّ معناها في السياق يقتضي ذلك فعندما يقال : (توكلتُ على الله) فهي حرف ، وعندما يقال : (رأيته من على الجبل) فهي اسم ، و كذلك عندما يقال : (علا زيدٌ الجبل) فهي فعل . و (ما) تتنقل بين الاسمية والحرفية ، والفيصل في معرفة القسم الذي تنتمي إليه الأداة هو قرينة الكلام .

إنّ هذه المعاني المشتركة أمرٌ لا يمكن تجاهله ، ولا يمكن بأي حال ضبطه ، ذلك أنّه عائد إلى مستخدمي اللغة ومتكلميها . وقد أشار إلى ذلك الدكتور / حنّا حداد ، حين ذكر في نهاية حديثه عن الأداة (جَيْرِ) ما نصّه : " وما نميل إليه هو أنّ (جيرِ) كلمة كغيرها من مئات الكلمات في العربية ، ذات المعاني المشتركة والدلالات المتغايرة ، وفق تباين مستعمليها من العرب في مواقعهم الجغرافية المتعددة ، والاختلاف الظاهر في ألسنتهم " [١] .

---

[١] - **الجواب في العربية** ، ص (١١٠ - ١١١) .

من جهة أخرى يرى الدارس في مراعاة معنى الأداة ، واختلاف القسم الكلامي الذي تنتمي إليه جرّاء هذه المراعاة أثرًا لعناية النحويين بالسياق ، فالأداة ليست كلمة مفردة عندهم بل هي كلمة بين مجموعة من الكلمات ، تؤدي وظيفة التعليق ، والربط بين أجزاء الكلام .

٢. الاستعمال :

يرتبط هذا المسبب بما قبله ، فللاستعمال أثرٌ لا يمكن إنكاره في اللغة ، فاللغة ملكٌ لأقوام يعبرون بها عن أغراضهم وحاجاتهم ، غير أنّ هذا الاستعمال قد يتعارض مع أصول معينة مسببًا بعض اللبس .

تظهر المادة المجموعة عددًا من الأدوات التي خرجت من قسمها إلى قسم آخر بسبب الاستعمال ؛ فأداة التنبيه (ها) عند الأكثرية حرف ، وعند بعضهم اسم فعل بمعنى (خذ)، لأنّ الاستعمال قضى بذلك . وأداة الندبة (وا) حرف ، وهناك من عدّها اسم فعل بمعنى (أعجب) وفقًا للاستعمال . وحرف التفسير (أي) هناك من عدّه اسم فعل بمعنى (عُوا) .

٣. السّماع والرواية :

السماع أصل من أصول النحو العربي ، وقد اعتمد عليه النحاة في سن القواعد وتأصيلها ، فيه ضُبطت الآراء ، وبه احتج النحاة على صحة هذا القول أو ذاك . وقد استند إليه عددٌ آخر في الحكم على أداة ما بأنّها حرف ، أو اسم ، أو فعل . فكان السماع سببًا من أسباب التردد .

مذهب الجمهور أنّ (إلى) حرف ، وذهب قومٌ إلى أنّها قد ترد اسمًا ، محتجين بأنّه قد سُمع : (انصرفتُ من إليك) و (غدوتُ من عليك) . و (رُبَّ) عند البصريين حرف جر لأنّها مبنية ، وحكم الكوفيون باسميتها ، لأنّه قد أُخبر عنها في قول ثابت بن قطنة :

إنْ يقتلوكَ فإنَّ قتلَكَ لمْ يكنْ عارًا عليكَ ، ورُبَّ قتلٍ عارُ

والكاف حرف جر ، وحمله قومٌ على الاسمية ، لأنّه سُمع :

* يَضْحَكْـنَ عَـنْ كالبَـرَدِ المُنْـهَـمِّ *

وكذلك (عن) و (مهما) ؛ حيث سُمع في الأولى ما يخرجها عن الحرفية ، وسُمع في الثانية ما يخرجها من الاسمية .

٤. اعـتمـاد الأصـــل :

حكم بعض النحاة على الأداة بحسب الأصل الذي يجب أن ترد عليه . فالأصل في الأفعال أن لا تأتي ساكنة الوسط ، لذا حكم الكوفيون على (ليْسَ) بالحرفية ، لأنّها ليست على وزن شيء من الأفعال . و (عسى) عند ثعلب حرف ، وهي فعلٌ عند الجمهور بدليل اتصال ضمائر الرفع البارزة به ، لا تتصل إلاّ بفعل . وحكم البصريون على (رُبَّ) بالحرفية ، دون غيرها من أقسام الكلام ، لأنّها مبنية ، والأصل في الحروف البناء ، لأنّها لو كانت اسمًا لكان حقها الإعراب . والمالقي يرى أنّ حقّ (إذ) أن تكون حرفًا في كل موضع، لأنّها متوغلة في البناء ، لا تخرج عنه ، لكنْ حُكم باسميتها مراعاة للمعنى .

ثالــثًا : تــردد الأداة ... بيــن المشكلــة واللا مشكلــة :

قسّم النحاة العرب الكلام إلى : اسم ، وفعل ، وحرف . ووضعوا لكل قسم من هذه الأقسام علامات خاصة تميّزه عن غيره . وقد اصطلح الدكتور / تمــام حسّــان على هــذه الأقــســام بـــ (ثوابت اللغة) أو (نظام اللغة) ، ووجد أنّ هذه الثوابت هي مناط التقسيم والتبويب ، فبها يؤمن اللبس الذي قد يقع جرّاء انتقال مكونات أحد الأقسام إلى الآخر [1].

وإذ ما عدنا إلى المادة المجموعة في بداية هذا المبحث ، فسنجدها تتحــدث عــن ظــاهرة تخالف المبدأ الذي يقوم عليه التبويب والتقسيم ، وهذه الظاهرة هي : (تعدد المعنــى الــوظيفي للمبنى الواحد) ، أو ما اصطلح عليه الدارس بـــ (تردد بنية الأداة بــين الحرفيــة والاســمية والفعلية) ؛ حيث يشترك لفظ الأداة بين الحرف والاسم ، أو بين الحرف والفعــل ، أو بيــنهم جميعًا .

إنّ نظرة عابرة في عموم الأدوات التي اختلف النحاة في بنيتها (بساطةً وتركيبًا ، وأصلاً وفرعًا ، وترددًا) تظهر حجم هذه الظاهرة الأخيرة ، ظاهرة تردد البنية ، ذلك أنّ الدارس ساق ثلاثًا وعشرين أداةً اختلف النحاة في بنيتها من حيث البساطة والتركيب ، وذكر اثنتين وعشرين أداة اختلف النحاة في بنيتها من حيث الأصل و الفرع ، أمّا الأدوات التي اختلف النحاة في القسم الذي تنتمي إليه فثمانٍ وثلاثون أداة !!

فخلاف النحاة في بنية الأداة يظهر – أكثر ما يكون – في القسم الذي تنتمي إليه هذه الأداة : اسم أو فعل ، أو حرف . **وربما كان من حق الدارس أنْ يتساءل : هــل كــان تــردد الأداة بــين الحرفية والاسمية ، والفعلية نوعًا من الهروب ؟! هــروبٍ من تقسيــم كلامي يعجـــز عــن التبويب ، ويأتيــه الخلــل من كل مكان ؟**

---

[1] – تنظر : مقدمة الدكتور / تمام حسان لكتاب (أقسام الكلام العربي) ، ص (٩) ، و (١٧) .

قسّم سيبويه الكلام إلى : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى [1]. وثمة من يرى أنّ سيبويه كان يستعمل مصطلح (الحرف) بمعنى (الكلمة) . وإذا ما صحّ هذا القول ، فإنّ أقسام الكلام عنده ستكون : اسمًا ، وفعلاً ، وكلمةً جاءت لمعنى ، وهذه الكلمة قد تكون حرفًا ، وقد تكون اسمًا ، وقد تكون فعلاً . **وهذا يعني أنّ مفهوم (الأداة) الذي وَضح لدى المتأخرين زمنًا من علماء اللغة – والذي تحدث عنه الدارس في التمهيد – كان قد ألمح إليه سيبويه وعليه لا مشكلة في تردد الأداة بين الأقسام المختلفة للكلام ، لأنّها إنّما تتردد في أقسامها ليس غير .**

وممّا يعزز هذا الرأي أنّ سيبويه كان قد ذكر في باب الجزاء ما نصّه : " فما يُجازى به من الأسماء **غير الظروف** : مَنْ ، وما ، وأيّهم . وما يُجازى به من **الظروف** : أي حين ، ومتى وأين ، وأنّى ، وحيثما . **ومن غيرها** : إنْ ، وإذ ما " [2]. فقول سيبويه هذا صريح في أنّ للشرط أدوات ، منها : غير الظرف ، ومنها الظرف ، ومنها الحرف .

وذكر الزجاجي في باب الجزاء أنّ حروفه هي : " إنْ ، ومهما ، وحيثما ، وإذ ما ، وكيف وكيفما ، وأين ، وأينما ، وأي ، وأيّان ، وما ، ومَنْ " . ثم قال : " فهذه **الحروف** تجزم الفعل المستقبل والجواب " [3].

وقد علّق الدكتور / فاضل السـاقي على ما ذكره الزجاجي بقوله : " وفي تصوري أنّ الزجاجي عندما عمد إلى الخلط بين هذه **الكلمات** ، كان يدرك معني التعليق الذي تؤديه هذه الكلمات ، والعلاقة التي تعبّر عنها بين الأجزاء المختلفة من الجملة العربية . **ولكنّه لم يجرؤ على إدراجها في** قسم آخر مغاير لأقسام الكلم المعهودة ، حتى لا يقع في الخطأ المتوهم من

---

[1] – ينظر : الكتاب ١ / ١٢ .

[2] – ينظر : السابق ٣ / ٥٦ .

[3] – الجمل في النحو ، ص (٢١١) .

جرّاء ذلك ، في خروجه عن التقسيم الثلاثي ، الذي جرى عليه **شيوخه من النحاة ، وداروا دون مبرر في فلكه** "[1].

***ويرى الدارس* أنّ الزجاجي لم يخلط بين هذه الكلمات ، بل هي كلمات تعود عنده إلى مجال واحد ، يحكمه مفهوم واحد هو (الأداة) التي تضم – فيما تضم – أسماء الشرط .**

من جهة أخرى ، رأى الدكتور/ الساقي أنّ مشكلة تردد الأداة تكمن في أقسام الكلام عند النحاة ، وعجزها عن توفير ما يقتضيه التقسيم من حصر ومنع ؛ حصرٍ لما يندرج تحت القسم الواحد ، ومنعٍ لغيره من الدخول فيه . **فهل كانت هذه المشكلة ماثلةً أمام النحاة ، ولم يجتهدوا في إيجاد حل لها هروبًا أو تجاهلاً ؟** الإجابة : لا ؛ لأنّ مؤلفاتهم – ولاسيما المتأخرين منهم – كانت تشير بوضوح إلى قضية تردد الأدوات .

فأبو علي الفارسي في الإيضاح ساق بابًا بعنوان : (باب ما يستعمل مرة حرف جر ومرة غير حرف جر) . وذكر من ذلك : على ، وعن ، وكاف التشبيه ، ومذ ، ومنذُ . وأثبتها عبد القاهر عند شرحه للإيضاح في كتابه المقتصد[2].

والجليس الدينوري عبّر عن مفهوم الأداة منذ وقت مبكر ، فقال : " ومن الأسماء أسماء تتضمن معاني الحروف ؛ فمنها : أسماء الاستفهام ، وهي متضمنة معنى همزة الاستفهام وجملتها تسعة ، وهي : مَن ، وما ، وأي ، وأين ، وأنّى ، وكيف ، وكم ، ومتى ، وأيّان ..... ومنها : أسماء الشرط ، وهي متضمنة معنى (إنْ) الخفيفة ، وجملتها عشرة ، منها أربعة مجردة عن الظرفية ، وهي : مَن ، وما ، وأي ، ومهما . والباقية ظروف ، وهي : أينما ، وأنّى ومتى ، وحيث ، وإذما ، وإذاما "[3].

---

[1] – **أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، ص (٨٤) .**
[2] – **المقتصد في شرح الإيضاح ٢ / ٨٤٥ .**
[3] – **ثمار الصناعة ، ص (٣٨) .**

وقال المالقي : " وما حلّ من **الألفاظ المُشكِلة في الحرفية والاسمية** محل الاسم ، حُكِم عليه بالاسمية ، إلاّ إنْ قام دليل على حرفيته " [1]. ومعنى هذا أنّ المالقي كان يجد الأدوات تتردد فوضع هذا المعيار لضبط ترددها .

وقال ابن هشام : " وأمّا قول مكي أنّ (كلاّ) على رأي الكسائي اسم ، إذا كانت بمعنى (حقًا) فبعيد ، لأنّ **اشتراك اللفظ بين الاسمية والفعلية قليل ، ومخالف للأصل ، ومُحْوج لتكلف دعوى علة بنائها** " [2].

وقال السيوطي : " **الكلمات التي تأتي اسمًا وفعلاً وحرفًا** تتبعتُها ، فوصلت ثماني عشرة كلمة " [3].

لقد كان القدماء على دراية تامة بهذه الظاهرة التي تتردد فيها الأداة الواحدة بين أكثر من قسم ، ولم تكن تمثّل – على ما يبدو – مشكلة بالنسبة لهم . وقد ألمح الدكتور / تمام حسان إلى هذه الدراية فقال : " فيما عدا ما قام به المالقي في رصف المباني والمرادي في الجنى الداني ، وابن هشام في المغني – والثلاثة من عصر واحد متأخر – **لا نجد لدى النحاة اهتمامًا بظاهرة تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد** . وحتى هؤلاء الثلاثة الأعلام نظروا إلى المعنى من الزاوية الدلالية العامة ، لا الزاوية الوظيفية – من وجهة نظر دراسة القواعد – ولو أنّهم قسّموا الكلم بالتفصيل فلم يضعوا أقسامًا متعددة تحت عنوان الاسم ، وقسمين على الأقل تحت عنوان الفعل ، لكان لهم من هذه الظاهرة موقف آخر " [4].

---

[1] – رصف المباني ، ص (٢٥٣) .

[2] – مغني اللبيب ١ / ٢١٣ .

[3] – الأشباه والنظائر في النحو ، مصدر سابق ، ٣ / ١٢ .

[4] – مقدمته لكتاب : أقسام الكلام العربي ، ص (١٩)

إنّ الـــدارس يـــرى أنّ تـــردد الأداة لم يكــن يمثــل مشكلـــةً بالنسبـــة للنحـــاة ، ذلك أنّ مفهـــوم (الأداة) – الذي عالجـــه في التمهيد – كـــانت ملامحه ظاهرة علـــى استـــحياء عنـــد المتقدمين من العلمـــاء ، ثم تطـــور إلى أن استقـــر عنـــد النحـــاة المتأخـــرين علـــى : " **الأداة : الحرف وما تضمن معناه من الاسم ، والفعل ، والظرف** " . فلا إشكال فـــي تـــردد : حاشا ، وعدا ، وعسى ، وكم ، وليس ، ومهما . كما أنّه لا إشكال في تـــردد : إلـــى ، وعـــن وعلى ، فالأصل أنّها حروف ، واقتضى المعنى خروجها عن الأصل في بعض المواضع .

ويفتـــرض الدارس بعـــد هـــذا الســـرد أن يجيـــب عـــن ســـؤال ربـــما كـــان محيـــرًا وهـــو : إذا لـــم تكـــن في ظاهـــرة التـــردد مشكلـــة ، فلم اختـــلف النحـــاة فـــي القســـم الـــذي تنتـــمي إليـــه الأداة ؟!

اختلف النحاة في القسم الذي تنتمي إليه الأداة بسبب اختلاف الأصول والمبادئ التي انطلق منها كل منهم ، اختلفوا بسبب اختلافهم في المعنى ، واختلفوا بسبب اختلافهم فـــي الاســـتعمال وبسبب اختلافهم في المسموع .

رابعًا : تردد الأداة وأقسام الكلام :

أرجع بعض الدارسين مشكلة – إن كانت هناك مشكلة – تردد الأدوات بين الحرفية والاسمية، والفعلية إلى **أقسام الكلام العربي** ، حيث رأوا في ذلك التقسيم الثلاثي اضطرابًا يَظهر في عدم القدرة على تفسير بعض الظواهر اللغوية. وأخذ كل واحد منهم يقدم رؤيته لحل هذه المشكلة .

من هؤلاء الدكتور/ إبراهيم أنيس الذي بدأ حديثه عن أقسام الكلام بقوله : " قنع اللغويون القدماء بذلك التقسيم الثلاثي من : اسم ، وفعل ، وحرف ، متبعين في هذا ما جرى عليه فلاسفة اليونان وأهل المنطق ، من جعل أجزاء الكلام ثلاثة ، سموها : الاسم ، والفعل والأداة "[1]. فالتقسيم الثلاثي للكلام برأي الدكتور/ أنيس تقسيم مجتلب من تراث اليونان وفلاسفتهم ، وهو تقسيم لا يقوم على أسس واضحة لتحديد أجزاء الكلام هذه وتعريفها. لذا ذهب إلى تحديد هذه الأسس فذكر منها ثلاثة : المعنى، والصيغة، ووظيفة اللفظ في الكلام[2]. ورأى في خاتمة حديثه أنّ هناك تقسيمًا أدق من تقسيم النحاة، فقال : " **وقد وُفّق المحدثون إلى تقسيم رباعي، أحسب أنّه أدق من تقسيم النحاة الأقدمين**، وقد بنوه على تلك الأسس الثلاثة التي أشرنا إليها "[3].

والأقسام هي: * **الاسم** : ويشمل : العام (إنسان) ، والعَلَم ، والصفة .

* **الضمير** : ويشمل : الضمائر ، والإشارة ، والموصولات ، والعدد .

* **الفعل** .

* **الأداة** . [4]

---

[1] – من أسرار اللغة ، مصدر سابق ، ص (٢٧٩) .

[2] – ينظر : السابق ، ص (٢٨١) .

[3] – السابق ، ص (٢٨٢) .

[4] – ينظر : السابق ، ص (٢٨٢ – ٢٩٤) .

ويتساءل الدارس .. لِمَ ذكر أرباب كتب الأدوات وحروف المعاني بعض الضمائر وأسماء الإشارة ، والموصولات في كتبهم ؟ لم ذكروا الضمير (هو) ، وضمائر : واو الجماعة ، وألف الاثنين ، ونون النسوة ، وياء المخاطبة ؟ لِمَ تحدثوا عن تركّب (ذا) وأصله وتردده ؟! ألم يحس هؤلاء بأنّ هذه الأقسام تدخل ضمن المفهوم الكبير للأداة : الحروف وما شاكلها من الأسماء ، والأفعال ، والظروف ؟

إنّ الدارس يرى أنّ قضية التردد في الأداة ليستْ بحاجة إلى تقسيمٍ للكلام جديد ، لأنّ الأدوات تتردد في الأقسام التي تخصها من : حروف وأسماء ، وأفعال ، وظروف .

وللدارس ملحظٌ على نسبة التقسيم الثلاثي إلى الفلاسفة ؛ ذلك أنّ مِن المصادر ما ينسب للفلاسفة تقسيمًا رباعيًا للكلام ، يضم :

- **الاسم** : وهو " كل لفظ مفرد يدل على معنى ، ولا يدل على زمانه المحدود كـ (زيد وخالد) " .
- **الكلمة** : " هي التي يسميها أهل اللغة العربية (الفعل) ، وحدّها عند المنطقيين : كل لفظ مفرد يدل على معنى ، ويدل على زمانه المحدود ، مثل : مشى ، ويمشي وسيمشي ، وهو ماشٍ " .
- **الرباطات** : " هي التي يسميها النحويون حروف المعاني ، وبعضهم يسميها الأدوات ".
- **الخوالف** : " وهي التي يسميها النحويون : الأسماء المبهمة ، والمضمرة ، وأبدال الأسماء ، مثل : أنا ، وأنت ، وهو " [1].

---

[1] - معجم المصطلحات العلمية العربية للداية ، ص (٩٨) .

وإذا صدقت هذه النسبة ، فسنجد أثرًا آخر من آثار اليونان في النحو العربي ، حيث تنسب بعض المصادر للفراء مصطلح (الخالفة) ، كما تنسب لنحوي يُدعى (ابن صابر) [1] تقسيمه الكلام إلى : اسم ، وفعل ، وأداة وخالفة . قال الأشموني في أقسام الكلام الثلاثة : " والنحويون مجمعون على هذا ، إلاّ من لا يعتد بخلافه " [2]. وقال الصبان : " هو أبو جعفر ابن صابر ، فإنّه زاد اسم الفعل مطلقًا ، وسمّاه خالفة . والحق أنّه من أفراد الاسم " [3].

ويرى الدارس في هذا التقسيم تقسيمًا موفقًا للكلام ، غير أنّ له تنويهًا على قسم (الأداة) ؛ وهو تنويةٌ يختص بأن لا يُنظَر إليها كحرف من حروف المعنى ليس غير ، بل أن يشير إلى : **الحروف ، وما شاكلها من الأسماء والأفعال ، والظروف** ، كما نص على ذلك المتأخرون من النحاة ، وبهذا يكون التقسيم أكمل ، ولن يرد أي اعتراض بخصوص تردد الأداة .

ومن الذين عنوا بتقديم رؤية جديدة لأقسام الكلام الدكتور / مهدي المخزومي ، حيث قسم الكلام إلى : اسم ، وفعل ، وأداة ، وكنايات . وقصد بالكناية : الضمائر ، والإشارة والموصول بجملة ، والمستفهم به ، وكلمات الشرط [4]. والأداة عنده : حرف من حروف المعاني فقط ؛ بمعنى : أنّه التزم خط الكوفيين ولم يحد عنه . فأدوات الاستفهام عنده : الهمزة وهل . وأدوات الشرط : إنْ ، وإذا ، ولو .[5] ... وهكذا . ولم يقدّم الدكتور / المخزومي رأيًا واضحًا في (اسم الفعل) ، أو ما اصطلح عليه الكوفيون بـ (الخالفة) .

---

[1] – ترجم له السيوطي ، فقال : " أحمد بن صابر أبو جعفر النحوي ، الذاهب إلى أنّ للكلمة قسمًا رابعًا ، سمّاه الخالفة . قرأ عليه أبو جعفر بن الزبير " . بغية الوعاة ١ / ٣١١ . وترجم له ابن حجر ، فقال : " ذكر الكمال أنّ قدم ديار مصر بعد السبع مائة وحكى سبب قدومه ، وأنّه سمع بها الحديث " . الدرر الكامنة ١ / ١٤٠ .

[2] – **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** ١ / ٢٣ .

[3] – **حاشية الصبان على شرح الأشموني** ١ / ٢٣ .

[4] – **في النحو العربي .. قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث** ، ص (٤٦) وما بعدها .

[5] – ينظر : السابق ، ص (٣٩) وما بعدها .

ويميل الدارس هنا إلى المزج اليسير بين التقسيم الرباعي ، المنسوب للفلاسفة ، وتقسيم المخزومي ، لتكون أقسام الكلام أربعة : الاسم ، والفعل ، والأداة ، والخالفة . **على أن تشمل الأداة : حروف المعاني وكلمات الاستفهام ، وكلمات الشرط ، وبعض الظروف ، وهو اشتمالٌ لا تدّعي الدراسة السبق إليه ؛ فقد نصّ عليه بعض النحاة كابن هشام والسيوطي** . وأن تشمل الخالفة (اسم الفعل) ، وبهذا تكون الأداة حرفًا ، واسمًا ، وفعلاً . ولا مبرر بعدها للحديث عن ما يُسمى : مشكلة تردد الأدوات !!

وبقي أن يشير الدارس إلى محاولتين متصلتين ببعضهما في تقسيم الكلام ، الأولى تُنسب للدكتور / تمام حسان ، والثانية تُنسب لتلميذه الدكتور / فاضل الساقي .

كيف قسّم النحاة الكلام ؟

أجاب عن هذا السؤال الدكتور / تمام حسان ، فقال : " لقد قسم النحاة الكلام إلى ثلاثة أقسام معتمدين في تقسيمهم على المعنى حينًا ، وعلى المبنى حينًا آخر . ولكنّهم لم يستطيعوا بهذا التقسيم أن يفسروا بعض الظواهر اللغوية الهامة " [1] . **لذا راح الأستاذ الفاضل يعرض تقسيمًا سباعيًا للكلام** ، يتألف من :

١. الاسم .
٢. الفعل .
٣. الصفة .
٤. الظرف .
٥. الضمير .
٦. الخالفة .
٧. الأداة . [2]

---

[1] – مقدمته لكتاب : أقسام الكلام العربي ، ص (١٨ – ١٩)

[2] – ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص (٩٠) .

ويرى الدارس أنّ هذا التقسيم متأثرٌ بالتقسيم الانجليزي للكلام ، ومن قبله تقسيم مدرسة الإسكندرية القديمة ، وهو تقسيم ثمانيٌّ يضم :

١. الاسـم (Noun) .
٢. الفعـل (Verb) .
٣. الصفـة (Adjective) .
٤. الظـرف (Adverb) .
٥. الضميـر (Pronoun) .
٦. حرف الجر (Preposition) .
٧. حرف العطف (Conjunction) .
٨. حرف النداء (Interjection) [١].

فالتقسيمان يشتركان اشتراكًا كاملاً في العناصر الخمسة الأولى ، ثم أضاف الدكتور/ حسان الأداة والخالفة . ولن يطيل الدارس كثيرًا عند هذا التقسيم لسببين :

الأول : أنّ الدكتور / تمام حسان كان قد نص في تقديمه لكتاب تلميذه الساقي على أنّ عرضـه لموضوع أقسام الكلام في كتابه (اللغة العربية ... معناها ومبناها) جاء في حيز ضيق ، شديد التركيز ، ليحيل بعدها لكتاب (أقسام الكلام العربي) [٢].

الثاني : حتى لا يخرج المبحث عن موضوعه الأساس ، وهو : تردد الأداة .

نهج الدكتور / الساقي في تقسيمه الكلام نهج أستاذه ، فجعل الأقسام سبعة ، وعندما وصـل إلى الأداة وجد أنّها تضم :

* حـروف المعـاني .
* بقية أدوات الاستفهام التي عدّها النحاة أسماء .
* بقية أدوات الشـرط التي عدّها النحاة أسماء .
* كـان وأخـواتها ، وكـاد وأخـواتها .
* أداة التعجـب (مـا) ، و (كـم) الخبرية [٣].

---

[١] – ينظر : Understanding English Grammar : A linguistic Approach ، p (٤)
[٢] – ينظر : مقدمته للكتـاب ، ص (٢١)
[٣] – ينظر : أقسـام الكـلام العـربي ، ص (٢٦٤ – ٢٦٥)

ويتساءل الدارس .. ألم ينص النحاة على هذه الأقسام في كتبهم : الجليس الدينوري في ثمار الصناعة ، والمرادي في الجنى الداني ، وابن هشام في المغني والموزعي في مصابيح المغاني ، والسيوطي في غير كتاب وموضع ؟

لقد نصّ النحاة على ذلك منذ زمن ، وعليه فلسنا بحاجة إلى تقسيم للكلام جديد لنجد حلاً لظاهرة التردد ، فالأداة إنّما تتردد في أقسامها التي نصّ عليها النحاة . والدارس في رأيه هذا لا يُقفل باب الاجتهاد في النحو ، ولا يطالب الناس بالتسليم تسليمًا كاملاً بما وضعه السلف [1] لكنه يرى أنّ ظاهرة التردد هذه لا تحتاج أن نبحث لها عن حل ، فالحل إنّما يكون عند الإشكال ، ولا إشكال هنا .

[1] – للدكتور / حنا حداد في محاضراته رأي في أنّ الكلام كله اسم واحد جاء على نوعين : اسم لمعنى ، واسم لحركة ، وأنّ ما اصطلح على تسميته بـ (الفعل) أو (الحرف) إنّما هو لغرض تعليمي ليس إلاّ . ولم أجد هذا الرأي مكتوبًا .

الفصل الثاني: الخلاف في العمل

- المبحث الأول : الأدوات النحوية عوامل الإعراب .
- المبحث الثاني : الإعمال والإهمال .
- المبحث الثالث : الإضمار والحذف .

تقـــديـــم :

الحديثُ عن العمل النحوي حديثٌ عن : العامل ، والمعمول ، والأثر الإعرابي . حـديثٌ عن نظرية نحوية شغلتْ المتقدمين والمحدثين ، فانقسموا إزاءها إلى فريقين أو فرق ، بين مؤيدٍ لمبادئها ، ومعارضٍ لقواعدها ، ومطالبٍ بإضفاء نوع من التعديل والتحسين عليها .

وقد مثّلتْ العوامل النحوية – كما نراها في تراث الأقدمين – الأساس الذي قامـت عليـه صناعة النحو العربي ، والقاعدة التي انبنت عليها أبوابه ، ولا عجب أنْ يصف **الأستاذ / عباس محمود العقاد** هذا العامل بـ **(أهم مسألة من مسائل النحو في اللغة العربيـة)** ، وأنْ يعـدّه **المسألة الكبرى ، والمسألة الأولى والأخيرة** ، لأنّها ترتبط بأسباب الحركة على أواخر الكلمات وتلك هي أسباب الإعراب والبناء [1].

عرّف أبو الحسن الرماني العامل بقوله : " هو موجبٌ لتغييرٍ فـي الكلمـة علـى طريـق المعاقبة لاختلاف المعنى " [2]. وعرّفه الشريف الجرجاني بقوله : " ما أوجبَ كون آخر الكلمـة على وجهٍ مخصوصٍ من الإعراب " [3] . وعرّفه الفاكهي بقوله : " ما أثّر في آخر الكلمـة مـن اسمٍ أو فعلٍ أو حرف " [4]. ومن المحدثين من فسّره بـ : " الكلمة الملفوظة أو المقـدرة ، التـي تملك القدرة على التأثير في الكلمات التي تقع بعدها ، من الناحيتين الـشكلية والإعرابيـة .... وتأثير العوامل في مدخولاتها ينحصر في : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم ، وما قد ينوب عن الجزم من حذف " [5].

---

[1] – **أشتات مجتمعات في اللغة والأدب** ، ص (٢٩) .

[2] – **الحـــدود** ، ص (٦٩) .

[3] – **التعريفـات** ، ص (١٨٩) .

[4] – **كتاب حـدود النحـو** ، جمال الدين الفاكهي ، ص (٧٦) .

[5] – **معجم المصطلحات النحوية والصرفية** ، محمد سمير اللبدي ، مـادة (عامل) . وتأثر اللبدي برأي أسـتاذه الـدكتور / خليـل عمايره في فكرة الأثر الذي يتركه العامل واضح بيّن . ينظر : **العامـل النحوي بين مؤيديـه ومعارضيـه** ، ص (٥٠ – ٥٢) .

إنّ جميع هذه التعريفات تشير إلى (التأثير) الـذي يحدثه العامل فيما بعده ، سواء أكـان هذا التأثير شكليًا باجتلاب حركة معينة ، أم إعرابيًا بتحديد موقعه في الجملة . وهـذا التـأثير يتحقق بسبب اختلاف الوظيفة .

والأدوات النحوية – بمفهومها الواسع – واحدةٌ من **أشهر** عوامل الإعراب ، بل إنّ عوامل الإعراب اللفظية السماعية تكاد تنحصر فيها دون غيرها ، إذ تضم هذه العوامل : حروف الجر وأدواته ، والأحرف المشبهة بالفعل ، و (ما) و (لا) المشبهتين بـــ (لـيس) ، وأحـرف نصب المضارع ، وكلمات جزمه [1].

لـذا راح النحاة يسنون القواعد الخاصة بعمل هذه الأدوات ، ويـضعون المبـادئ التـي تجعـل هـذه الأداة مؤثرة فيما بعدها ، ثمّ أخذوا يقسمونها بحـسب التـأثير . قـال الجلـيس الدينوري : " وينقسم الحرف من جهة أخرى إلى أربعة أقسام ، وذلك أنّ منه ما يؤثر في اللفظ دون المعنى كــ (أنّ) ، ومنه ما يؤثر فـي المعنى دون اللفـظ كـ (ما) التميمية ، ومنه ما يؤثـر في اللفظ والمعنى كـ (ما) الحجازية ، ومنه ما لا يؤثر في اللفـظ ولا في المعنى كـ (ما) الزائدة " [2].

ويقوم عمل الأدوات عند النحاة على أصل عام هو : " العملُ أصلٌ في الأفعال ، فرعٌ فـي الأسماء والحروف ، فما وُجِد من الأسماء والحروف عاملاً ، فينبغي أنْ يُسأل عـن الموجـب لعمله " [3]. فعمل الأدوات بحسب هذا الأصل بطريق الفرعية لا الأصالة . ويبدو أنّ للسهيلي رأيًا آخر مغايرًا لما نصّ عليه النحاة ، رأيًا يقوم على أنّ عملها أصلٌ لا فرع ، فقد نقـل تعريـف الحرف : " والحرف ما دلّ على معنى في غيره " ، ثم قال : " وذلك الغير إمّا اسم وإمّا فعـل

---

[1] – ينظر : العوامـل المائـة النحـوية ، ص (٩٩ – ١٠٣) .
[2] – ثمـار الصناعـة ، ص (٥٠) .
[3] – الأشبـاه والنظائـر ٢ / ٢٣٨ .

وليس للفعل معنى في نفسه ، وإنّما الذي له معنى على الحقيقة هو الاسم ، ومن ثمَّ وجب أنْ لا يكون عاملاً في غيره على الحقيقة ، ووجب أن يكون الحرف عاملاً في كل ما دلّ على معنى فيه ، لأنّ الألفاظ تابعة للمعاني ، فكما تشبث الحرف بما دخل عليه معنى ، وجب أن يتشبث فيه لفظًا ، وذلك هو العمل . فأصل كل حرف أن يكون عاملاً ، فإذا وجدتَ حرفًا غير عاملٍ فسبيلك أن تسأل " [1].

إنّ قول السهيلي هذا صريحٌ في وجوب عمل الحرف الذي يدل على معنى ، سواء أكان مختصًا – على ما سيأتي – أم غير مختص .

وقد اختلف النحاة في قواعد عمل الأدوات وشروطه ، واختلفوا في إعمال بعضها وإهمال بعضها الآخر ، كما اختلفوا في إضمار الأداة وحذفها مع بقاء العمل . وهذا ما يحاول الدارس تجليته في هذا الفصل .

[1] – نتائج الفكر في النحو ، ص (٧٤) .

المبحث الأول : الأدوات النحوية عوامل الإعراب

- أولاً : خلاف النحاة في الأداة العاملة .
- ثانيًا : مع قواعد العمل وشروطه .
- ثالثًا : لغات العرب وعمل الأداة .

أولاً : خــلاف النحــاة فــي الأداة العاملـــة :

تُظهر كتب التراث مادة خلافية بين النحاة في عمل هذه الأداة أو تلك ، وعادة مـــا ترجــع أسباب الخلاف هذه إلى اختلاف منطلقات النحاة في تحديد قواعد العمل وشروطه ، وقد يرجــع بعضها للغات العرب ، وهذا ما تجليه المادة المجموعة التالية :

(إذا): المشهور في عملها أنّها غير جازمة ، ونقل الفراء عن بعض العرب الجــزم بهــا [1] واستشهد لهذا العمل بقول الشاعر من الكامل :

واستغــنِ مــا أغنــاكَ ربُّــكَ بالغــنى وإذا تُصبْـــكَ خَصــاصــةٌ فتــجمّـــلِ [2]

وذكر المرادي أنّه لم يُجزَم بها إلاّ في الشعر، واستدل بقول النمر بن تولب من الكامل :

وإذا تُصبْــكَ خصاصـــةٌ فــارجُ الغنـــى وإلـــى الـــذي يُعطـــي الرّغائـــبَ فارغـــبِ [3]

قال : " وإنّما لم يُجزم بها لمخالفتها (إنْ) الشرطية ؛ وذلك أنّ (إذا) لما تُيُقِّنَ وجوده أو رُجِّح بخلاف (إنْ) فإنّها للمشكوك فيه ، وقد تدخل على المُتيقّن وجوده إذا أُبهِـم زمانـــه ، كقولـــه تعالى : ﴿ أَفَإِنْ مُتَّ فَهُم الخَالِدُونَ ﴾ [4] ، وقد تدخل على المستحيل كقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرّحْمنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوّلُ العَابِدِينَ ﴾ [5] . وأجاز الكوفيون الجزم بـــ (إذا) مطلقًا " [6].

(إذنْ) : اشترط النحاة في نصبها للمضارع : التصدير ، والاستقبال ، والاتصال بالفعـــل أو الفصل بالقســـم أو بـــ (لا) النافية [7]. ونقل ابن هشام الأنصاري عن ابـــن عـــصفور جـــواز

---

[1] – ينظر : معـــاني القـــرآن ١ / ١٥٨ .

[2] – البيت لعبد قيس بن خفاف ، وقيل : لحارثة بن بدر الغداني . وهـــو مـــن شواهـــد : شـــرح المفضليات (٧٥٢) ، والأشموني ٤ / ١٣ ، وأمالي المرتضى ١ / ٣٨٣ . ينظر : معجم شواهد النحو الشعرية ، شاهد رقم : (٢٢٢٣) .

[3] – البيت مـــن شواهـــد : خزانـــة الأدب ١ / ٣٢٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص (١٩١).

[4] – سورة الأنبيـــاء (٣٤) .

[5] – سورة الزخرف (٨١) .

[6] – الجنـــي الـــداني ، ص (٣٦٧ – ٣٦٨) .

[7] – ينظر : الكتـــاب ٣ / ١٢ – ١٥ ، والمقتضـــب ٢ / ١١ ، والهـــمـــع ٤ / ١٠٥ .

الفصل بالنداء ، وعن ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء ، وعن الكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل ، ثم قال : " والأرجح حينئذٍ عند الكسائي النصب ، وعند هشام الرفع ، ولو قيل لك : (أُحبّك) ، فقلت : (إذنْ أظنُّكَ صادقًا) رفعتَ ، لأنّه حال "[1]. وقال السيوطي : " وفي شرح التسهيل لأبي حيان : إنّما عملتْ (إذنْ) – **وإن كانت غير مختصة بالمضارع** – لشبهها بـ (أنْ) ، كما أعمل أهل الحجاز (ما) إعمال (ليس) ، وإنْ كانت غير مختصة بالأسماء لشبهها بها . ووجه الشبه أنّ كل واحد منهما حرفٌ آخره نون ساكنة قد تدخل على مستقبل . **وبعض العرب ألغى (إذنْ) مراعاةً لعدم الاختصاص ، كما ألغى بنو تميم (ما) ، فلم يُعملوها لعدم الاختصاص** "[2]. وكما اختلف النحاة في عملها اختلفوا في رسمها ؛ فعن الأكثر أنّها تُرسم بالألف ، وكذا وردتْ في المصحف ، وعن المبرد أنّها ترسم بالنون ، وثمة رأي ثالث يقول إنّها إذا أُلغيتْ كُتبتْ بالألف لضعفها وإنْ عملتْ فبالنون [3].

(إذما) : هي حرف عند سيبويه بمنزلة (إنْ) الشرطية تجزم فعلين [4] ، وهي ظرف عند المبرّد [5] ، وابن السراج [6] ، والفارسي [7] . والجزم بها جائزٌ في الاختيار عند المرادي [8] ، وقليلٌ لا ضرورة عند ابن هشام [9].

---

[1] – مغني اللبيب ١ / ٢٩ .
[2] – الأشباه والنظائر ٢ / ٢٤٧ .
[3] – ينظر : الجنى الداني ، ص (٣٦٦) .
[4] – ينظر : الكتاب ٣ / ٥٦ – ٥٧ .
[5] – ينظر : المقتضب ٢ / ٥٤ .
[6] – ينظر : الأصول في النحو ٢ / ١٥٦ .
[7] – ينظر : الإيضاح ، ص (٢٥٠) .
[8] – ينظر : الجنى الداني ، ص (١٩١) .
[9] – ينظر : مغني اللبيب ١ / ١٠٢ .

(أنْ) : يرى الكوفيون أنّ هذه الأداة وأخواتها (إذن ، ولن ، وكي) ناصبة بنفسها للمضارع وجعل سيبويه والمبرد هذا الرأي للخليل في (إذنْ) [1] ، ونسبه السيوطي له في (كي) [2] . أمّا البصريون فلا يسلمون بذلك ، بل يقدرون في (كي) (أنْ) مضمرة [3]. ونُسِب إلى بعض الكوفيين وأبي عبيدة واللحياني أنّ (أنْ) هذه قد تدخل على المضارع فتجزمه، وذكر اللحياني أنّها " **لغة بني صُباح بن ضبّة** " [4] . ونُقِل عن الرؤاسي قوله : " فصحاء العرب ينصبون بـ (أنْ) وأخواتها الفعل ، ودونهم قومٌ يرفعون بها ، ودونهم قومٌ يجزمون بها " [5] . ومن الشواهد التي سيقت على هذه اللغة قولُ امرئ القيس من الطويل :

إذا ما غدونا قالَ ولدانُ أهلِنا تعالوا إلى أنْ يأتِنا الصيدُ نَحطِبِ [6]

وقول جميل بثينة من الطويل :

أُحاذِرُ أنْ تعلَمْ بها فتردَّها فتتركَها ثِقْلاً عليّ كما هيا [7]

وأنكر ابن هشام ذلك فقال : " وفي هذا نظر ؛ لأنّ عطف المنصوب عليه يدلُّ على أنّه مُسكَّنٌ للضرورة ، لا مجزوم " [8]. كما ردّ الرفع بها ، فقال : " وقد يُرفع الفعل بعدها كقراءة ابن مُحيصن : ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ ﴾ [9] ، وقول الشاعر من البسيط :

---

[1] - ينظر : الكتاب ٣ / ١٦ ، المقتضب ٢ / ٧ ، والموفي في النحو الكوفي ص (١١٤) .

[2] - ينظر : الهمع ٤ / ٦٨ .

[3] - ينظر : اللامات ، ص (٥٤) .

[4] - نوادر اللحياني في اللغة والمأثور عنه ، استخرجها من مظانها وحققها : حنّا بن جميل حداد ، ص (٣٣).

[5] - الجنى الداني ، ص (٢٢٦) .

[6] - البيت من شواهد : شرح المفضليات ص (١٤٥) ، والمحتسب ٢ / ٢٩٥ ، والأشموني ٣ / ٢٨٤ . ينظر : معجم شواهد النحو الشعرية ، شاهد رقم : (٣٧٥) .

[7] - البيت من شواهد : الأشموني ٣ / ٢٨٥ ، والهمع ٢ / ٣ . ينظر : معجم شواهد النحو الشعرية ، شاهد رقم : (٣١٩٤) .

[8] - مغني اللبيب ١ / ٣٨ .

[9] - القراءة منسوبة في مغني اللبيب لابن محيصن . وقال أبو حيان : " ونسبها النحويون إلى مجاهد " . البحر المحيط ٢ / ٢٢٣ .

أنْ تقـرآنِ على أسمـاء ويْحـكُمـا   مـنـي السـلامَ وأنْ لا تُشعِـرا أحـدا [1]

وزعم الكوفيون أنّ (أنْ) هذه هي المخففة من الثقيلة ، شذّ اتصالها بالفعل ، والـصواب قـول البصريين أنّها (أنْ) الناصبة ، أُهملتْ حملاً على (ما) أختها المصدرية " [2] .

(إنْ) الشرطية : نقل أبو البركات خلاف النحاة في العامل في جواب الشرط؛ فعن الكوفيين أنّه مجزوم بجواره لفعل الشرط . وعن البصريين قولان : الأول : أنّ أداة الشرط عاملة فيهمـا معًا ، والثاني : أنّ جازم الجواب هو فعل الشرط ، وجازم فعـل الشرط هو الأداة [3] . وقـال المالقي : " والصحيح أنّ الأداة هي العاملة في الفعلين معًا " [4] .

(إنّ) : المشهور في عملها أنّها تنصب الاسم وترفع الخبر ، ومن الكوفيين من أجاز نـصب الجزأين بها ، ونُسِب ذلك إلى الفراء . وقيل : إنّما أجاز الفـرّاء ذلـك في (ليـتَ) بخاصـة وقيل : أجاز ذلك في (لعلّ) أيضًا [5] . قال المرادي : " قال ابن عصفور : وممّن ذهـب إلـى جواز ذلك في (إنّ) وأخواتها ابنُ سلاّم في طبقات الشعراء [6] ، وزعـم أنّهـا لغـة رؤبـة وقومه ، وقال ابن السيد : نصب خبر (إنّ) وأخواتها لغة قوم من العرب ، وإلى ذلك ذهب ابن الطراوة ، والجمهور على أنّ ذلك لا يجوز . ومن شواهد نصب خبر (إنّ) قول عمر بن أبـي ربيعة [من الطويل] :

---

[1] – البيت بلا نسبة ، وهو من شواهد : الخصائص ١ / ٣٩٠ ، وشرح التصريح ٢ / ٢٣٢ ، والأشموني ٣ / ٢٨٧ . ينظر : **معجم شواهد النحو الشعرية** ، شاهد رقم : (٦١٩) .

[2] – **مغني اللبيب** ١ / ٣٨ .

[3] – ينظر : **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، مسألة (٨٤) .

[4] – **رصف المباني** ، ص (١٨٩) .

[5] – ينظر : **الجنى الداني** ، ص (٣٩٣ – ٣٩٤) ، و**الهمع** ٢ / ١٥٦ .

[6] – ينظر : **طبقات فحول الشعراء** ١ / ٧٨ . وتفصيل الحديث في هذه اللغة يرد في الصفحات التالية .

إذا اسـودَّ جُنحُ الليلِ فلتأتِ ولتكـنْ خُطـاكَ خِفـافًا إنّ حرّاسَـنا أُسْـدا ".[1]

واختُلف أيضًا في عامل الرفع في خبرها ؛ فمذهب البصريين أنّها نصبت الاسم ورفعت الخبر ، ومذهب الكوفيين أنّ الخبر باقٍ على رفعه قبل دخولها ، ولم تعمل فيه شيئًا [2] . وقال ابن فلاح : " حجة الكوفيين : أنّ الخبر كان مرفوعًا بالمبتدأ لاقتضائه إيّاه ، وذلك الاقتضاء باقٍ ، لأنّ نسبة الخبر إلى المبتدأ باقية ، وتلك النسبة هي الموجبة لعمله فيه والحرف لا يغيّر تلك النسبة ، إنّما يؤكدها أو يقلب معناها ، وذلك لا يصلح أن يكون معارضًا لاقتضاء النسبة "[3] .

(ايمن) : قال ابن هشام : " ويلزمه الرفع بالابتداء ، وحذف الخبر ، وإضافته إلى اسم الله سبحانه وتعالى ، خلافًا لابن دُرُستُويه في إجازة جرّه بحرف القسم ولابن مالك [4] في جواز إضافته إلى الكعبة وكاف الضمير . وجوّز ابن عصفور كونه خبرًا والمبتدأ محذوف ، أي : قسمي ايمنُ الله " [5] .

(بَلْه) : هي عند النحاة على ثلاثة أوجه : اسمُ فعل فيكون ما بعدها منصوبًا ، ومصدرٌ بمعنى الترك فيكون ما بعدها مجرورًا ، واسمٌ مرادف لـ (كيف) فيكون ما بعدها مرفوعًا [6] . وجاء بالأوجه الثلاثة قولُ كعب بن مالك في وصف السيوف من الكامل :

---

[1] – الجنى الداني ، ص (٣٩٣ – ٣٩٤) . والبيت من شواهد : الخزانة ٤ / ٢٩٤ ، والأشموني ١ / ٢٦٩ ينظر : معجم شواهد النحو الشعرية ، شاهد رقم : (٦٢٢) .

[2] – ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة (٢٢) ، والهمع ٢ / ١٥٥ .

[3] – المغني في النحو ، ٣ / ١٤٩ .

[4] – ينظر رأي ابن مالك هذا في : شرح التسهيل ٣ / ٦٨ .

[5] – مغني اللبيب ١ / ١١٨ .

[6] – ينظر : السابق ١ / ١٣٣ .

تَـذَرُ الجماجـمَ ضاحـيًا هاماتُــها بَلَــه الأكُـفِّ كأنّــها لــم تُخلَــقِ [1]

وخالف الأخفش جمهور النحاة ، فزعم أنّ (بله) حرف جر [2] .

(حاشا) : مذهب سيبويه وأكثر البصريين أنّها حرف جر [3] ، وذهب الأخفش والجرمي والمازني والفراء والمبرّد والزجاج إلى استعمالها حرف جر كثيرًا ، وفعلاً متعديًا جامدًا لتضمنه معنى (إلاّ) قليلاً [4] . واختُلف في (حاشا) من قوله تعالى : ﴿ حَاشَ لِلَّهِ ﴾ [5]، فقال الفراء : " فعلٌ لا فاعل له ، وحكي عن بعض الكوفيين أنّها فعلٌ في الأصل " [6] . وقال ابن عطية : جار ومجرور ، ونقل الموزعي إنكار ذلك ؛ لأنّه قد قُرئ بتنوين (حاشا) [7] ولدخول اللام في لفظ الجلالة ، والجار لا يدخل على الجار [8] .

(حتّى) : أداةٌ لها عند البصريين ثلاثة أقسام : الجر ، والعطف ، والابتداء ، فهي عاملة للجر عندهم [9] ، ومجرورها ظاهرٌ فلا تجر المضمر ، وأجاز الكوفيون جرّها للضمير [10] مستشهدين بقول الشاعر من الوافر :

فـــلا واللهِ لا يُلــفــي أنــــاسٌ فــتىً حتّــاكَ يا ابــنَ أبــي زيــادِ [11]

---

[1] – البيت من شواهد : شرح المفصل ٤ / ٤٨ ، وشرح شذور الذهب ٤٠٠ ، والأشموني ٢ / ١٢١ والهمع ١ / ٢٣٦ . ينظر : **معجم شواهد النحو الشعرية** ، شاهد رقم : (١٨١٨) .

[2] – ينظر : **المغني في النحو** ، ١ / ١٨٣ ، و **الجنى الداني** ، ص (٤٢٦) .

[3] – ينظر : **الكتاب** ٢ / ٣٤٩ ، و **الهمع** ٣ / ٢٨٦ .

[4] – ينظر : **المقتضب** ٤ / ٣٩١ ، و**الجنى الداني** ص (٥٦٢ – ٥٦٣) ، و **مغني اللبيب** ١ / ١٤١ ، و**الهمع** ٣ / ٢٨٥

[5] – **سورة يوسف** (٣١) .

[6] – **رصف المباني** ، ص (٢٥٦) .

[7] – سبق تخريج قراءة أبي السمال هذه في الفصل الأول .

[8] – ينظر : **مصابيح المغاني** (٢٤١ – ٢٤٢) .

[9] – ينظر : **الجني الداني** ، ص (٥٤٢) .

[10] – ينظر : **السابق** ، ص (٥٤٢ – ٥٤٤) .

[11] – البيت بلا نسبة ، وهو من شواهد : ابن عقيل ٢ / ١١٥ ، والأشموني ٢ / ٢١٠ ، والهمع ٢ / ٢٣ . ينظر : **معجم شواهد النحو الشعرية** ، شاهد رقم (٧٥٦) .

وأثبت الكوفيون لها قسمًا رابعًا ، وهو أن تكون أداةً لنصب المضارع ، فهي عندهم ناصبة بمعنى (كي) أو (إلى أنْ) [1] .

(خلا) : النحاة على أنّها تعمل الجر والنصب فيما بعدها ، فإذا تقدمتها (ما) المصدرية لم يكن فيما بعدها إلاّ النصب [2]. وخالف الجرمي والكسائي والفارسي وابن جني فأجازوا الجر بـ (ماخلا) على تقدير (ما) زائدة [3]. وردّ المالقي على الجرمي قوله هذا ، فقال: " فإن كان ذلك قياسًا منه فهو فاسد ؛ لأنّ (ما) لا تكون زائدة في أول الكلام ، لأنّها ضد الاعتناء الذي قُدّمتْ له ، وإنْ كان يُحكى ذلك عن العرب ، فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه " [4].

(رُبَّ) : هي حرف جر ، تجر الظاهر والمضمر ، واشترط النحاة في مجرورها الظاهر أن يكون نكرة [5] ؛ " لأنّ التقليل والتكثير لا يكون في المعرفة . وأجاز بعض النحويين أن تَجرّ المعرف بـ (أل) ، وأنشد قول الشاعر [من الخفيف] :

رُبَّما الجامِلِ المُؤبَّلِ فيهم　　　والعناجيجُ بينهنَّ المِهارُ " [6]

أمّا مجرورها المضمر فلا يُؤنث ، ولا يُثنى ، ولا يُجمع عند البصريين ، " لأنّه ضمير مبهم مجهول ، يُعتَمد فيه على التفسير ، فينبغي عدم تثنيته وجمعه ، تقول : رُبّه رجلاً قد رأيتُ ورُبّه رجلين ، ورُبّه رجالاً ، ورُبّه امرأةً ، ورُبّه نساءً . وقد أجاز الكوفيون التثنية والجمع والتأنيث " [7] . ولم يذكر الكوفيون شواهد تعزز ما ذهبوا إليه .

---

[1] – ينظر : **الأزهية** ، ص (٢١٥) ، **والموفي في النحو الكوفي** ص (١١٦) .
[2] – ينظر : **الكتاب** ٢ / ٣٤٩ – ٣٥٠ ، **والمقتضب** ٤ / ٤٢٨ ، **والهمع** ٣ / ٢٨٦ .
[3] – ينظر : **رصف المباني** ص (٢٦٢) ، **ومغني اللبيب** ١ / ١٤٢ ، و **مصابيح المغاني** (٢٤٦) .
[4] – **رصف المباني** ، ص (٢٦٢ – ٢٦٣) .
[5] – ينظر : **الكتاب** ١ / ٤٢٧ ، **والمقتضب** ٤ / ٢٨٩ ، **والهمع** ٤ / ١٧٧ .
[6] – **الجنى الداني** ، ص (٤٤٨ – ٤٤٩) . والبيت لأبي داؤد الإيادي ، وهو من شواهد : الأشموني ٢ / ٢٣٠ وشرح التصريح ٢ / ٢٢ ، والهمع ٢ / ٢٦ . ينظر : **معجم شواهد النحو الشعرية** ، شاهد رقم : (١٠٢٥) .
[7] – **الأزهية** ، ص (٢٦١) .

(عَسى) : مذهب جمهور البصريين أنّها ناقصة كـ (كانَ) ، ومذهب سيبويه والمبرّد أنّها فعــــلٌ بمنزلة (قاربَ) معنىً وعملاً [1] ، ومذهب الكوفيين أنّها فعلٌ قاصر بمنزلة (قربَ) و (أنْ) والمضارع بعدها بدل اشتمال من فاعلها [2] . واختار ابن مالك التوفيــق بــين رأيــي جمهور البصريين والكوفيين ، فذكر أنّ (عسى) فعل ناقص ، و (أنْ) والمضارع بعدها بدل اشتمال سد مسد الجزأين [3] . وكما اختُلف في عملها اختُلف في الضمير المنصوب المتصل بهــا كما في نحو : عساي وعساك وعساه ؛ فذهب سيبويه إلى أنّها أجريت مجرى (لعلّ) في نصب الاسم ورفع الخبر [4] ، وقال الأخفش : " إنّها باقية على عملها عمل (كان) ، ولكــن اســتعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع " [5] ، وقــال المبرّد : " فأمّا تقديره عنــدنا : أنّ المفعــــول مقــدّم والفاعل مضمر ، كأنّه قال : عساكَ الخيــرُ أو الشــرُّ ، ولكنّه حــذف لعلم المخاطب به وجعل الخبر اسمًا " [6] .

(كانَ) وأخواتها : نقل ابن فلاح خلاف النحاة في خبرها فقال : " واسمها مشبة بالفاعــل لإسنادها إليه ، وخبرها مشبة بالمفعول لكونه منصوبًا بعد مرفوع ، وليس بفاعل و مفعول ، لأنّ أصلهما المبتدأ والخبر ، فالثاني هو الأول ، والفاعل غير المفعول ، ووضعها لتقريــر الــشيء على صفةٍ ، فلا بدّ من ذكر الشيء وصفته ، فلذلك احتاجت إلى الجزأين . وزعم الكوفيــون أنّ الخبر نُصب على الحال ، وهذا ضعيف من أوجه : أحدها : أنّ الحال يسوغ حــذفها ، ولــيس

---

[1] - ينظر : الكتـاب ٣ / ١٥٨ ، المقتضـب ٣ / ٦٨ .
[2] - ينظر : مغـني اللبيـب ١ / ١٧٣ .
[3] - ينظر : شـرح التسهيـل ١ / ٣٨٠ .
[4] - ينظر : الكتـاب ٢ / ٣٧٤ – ٣٧٥
[5] - مغـني اللبيـب ١ / ١٧٤ .
[6] - المقتضـب ٣ / ٧١ – ٧٢ .

كذلك المنصوب ها هنا . الثاني : أنّها تأتي بعد تمام الكلام ، ولا يتم بـ (كانَ) الناقصة مع مدخولها كلام . الثالث : أنّ خبرها قد يكون معرفة باللام .. "[1] .

(كأنَّ) : قال ابن هشام: " زعم قومٌ أنّ (كأنّ) قد تنصب الجزأين ، وأنشدوا [من الرجز]:

كــأنَّ أُذنيــه إذا تشــوّفا قـادمــةً أو قـلـمًا مُـحـرّفا [2]

فقيل : الخبر محذوف ، أي : يحكيان ، وقيل : إنّما الرواية : (تخال أذنيه) ، وقيل : الرواية (قادمتا أو قلما محرّفا) بألفات غير منونة ، على أنّ الأسماء مثناة ، وحُذفتْ النون للضرورة وقيل : أخطأ قاله ، وهو أبو نخيلة " [3] .

(كأيٍّ) : نصّ النحاة على أنها لا ترد مجرورة ، وخالف ابن قتيبة [4] وابن عصفور فأجازا : (بكأيٍ تبيع هذا الثوب) [5] . أمّا مميزها فالغالب أن يكون مجرورًا بـ (مِنْ) ، وزعم ابن عصفور لزوم ذلك ، وينقضه قول سيبويه : (وكأيٍّ رجلاً رأيتُ) [6] .

(كـذا) : كلمة يُكنى بها عن العدد ، فيكون ما بعدها منصوبًا على التمييز ، نحو : (أخذتُ كذا وكذا درهمًا) . وتمييزها عند البصريين واجب النصب ، ولا يجوز أن يُجرَّ عندهم بـ (مِنْ) اتفاقًا ولا بالإضافة . وجرّه جائز عند الكوفيين وإضافته ، شريطة عدم التكرار والعطف نحو : (كذا ثوبٍ وكذا أثوابٍ) [7] .

---

[1] – المغني في النحو ، ٣ / ٥١ – ٥٢ .

[2] – الرجز لمحمد بن ذؤيب العماني ، وهو من شواهد : الخصائص ٢ / ٤٣٠ ، والخزانة ٤ / ٢٩٢ ، والهمع ١ / ١٣٤ . ينظر : معجم شواهد النحو الشعرية ، شاهد رقم : (٣٤٧٣) .

[3] – مغني اللبيب ١ / ٢١٧ .

[4] – ذكر ابن قتيبة هذه الأداة في كتابه : **تأويل مشكل القرآن** ص (٥١٩) ، غير أنّه لم يتحدث عن هذا العمل .

[5] – ينظر : مغني اللبيب ١ / ٢١١ ، و الهمع ٤ / ٣٨٩ .

[6] – ينظر : الكتاب ٣ / ١٥١ .

[7] – ينظر : مصابيح المغاني (٣٦٣) .

(كَـــمْ) : هـــي قسمان : خبرية واستفهامية ، فتمييز الخبرية يكون مفــردًا وجمعًا ، فتقول : (كم عبدٍ ملكتَ) و (كم عبيدٍ ملكتَ) [1] ، أمّا تمييز الاستفهامية فلا يكون إلاّ مفــردًا ، قـــال سيبويه : " ولم يُجز يونس والخليل – رحمهما الله – : كم غلمانًا لك ؟ " [2] . وجوّز الكوفيون أن يكون جمعًا [3] . وقـــال الموزعي في الاستفهامية : " وينتصب ما بعدها على التمييـــز لمبهمهـــا فتقول : كم درهمًا أنفقتَ ؟ وجوّز الفرّاء والزجاج وابن السراج وآخرون جرّ مميزها كالخبرية ومنعه قومٌ مطلقًا ، والصحيح الجواز بشرط جر (كم) ، والأكثر النصب " [4] .

(كـــي) : هي عنـــد الأخفـــش حرف جر دائمًا ، وهي عنـــد الكـــوفيين ناصـــبة للفعـــل دائـــمًا ، وعند البصريين تكـــون جـــارة تـــارة ، وناصبة للفعـــل تـــارة [5] . و (كي) الجارة تجر ثلاثة أمـــور : الأول (ما) الاستفهامية نحو : (كيمه) . والثاني : (أنْ) المصدرية كقول جميل بثينة من الطويل :

فقالتْ : أ كـــلَّ النـــاسِ أصبحـــتَ مانـــحًا لسانَـــكَ كيـــما أنْ تَغُـــرَّ وتخـــدعَا ؟ [6]

والثالث : (ما) المصدرية كقول الشاعر من الطويل :

إذا أنـــتَ لـــمْ تنـــفـــعْ فـــضُـــرَّ فإنَّمـــا يُرجَّى الفـــتى كيـــما يضـــرُّ وينفـــعُ [7]

والكوفيون ينكرون الجر في كل ذلك [8] .

---

[1] – ينظر : المقتضـــب ٣ / ٦٥ ، مغـــني اللبيـــب ١ / ٢٠٨ .

[2] – الكتـــاب ٢ / ١٥٩ .

[3] – ينظر : مغـــني اللبيـــب ١ / ٢٠٨ .

[4] – مصابيـــح المغانـــي (٣٥٠) .

[5] – ينظر : الإنصـــاف فـــي مســـائل الخـــلاف ، مسألة (٧٨) ، والهمـــع ٤ / ٩٨ ، والموفي في النحو الكوفي ص (١١٤) .

[6] – البيت من شواهد : شرح المفصل ٩ / ١٤ ، والأشموني ٢ / ٢٠٤ ، وشرح التصريح ٢ / ٢٣٠ ، والهمـــع ٢ / ٥ . ينظـــر : معجم شواهـــد النحـــو الشعـــرية ، شاهد رقم : (١٦١٨) .

[7] – البيت لقيـــس بن الخطيم ، وقيل : للنابغة الجعـــدي ، وهو من شـــواهد :الأشموني ٢ / ٢٠٤ ، ٣ / ٢٧٩ ، وشـــرح التصريح ٢ / ٣ ، والهمع ١ / ٥ ، ٣١ . ينظر : معجم شواهـــد النحـــو الشعـــرية ، شاهد رقم : (١٦٥٩) .

[8] – ينظر : الجنـــي الـــداني ص (٢٦١ – ٢٦٢) ، والهمـــع ٤ / ٩٨ .

(لا) النافية للجنس : تعمل هذه الأداة عمل (إنّ) ، غير أنّ الخلاف واقعٌ بين النحاة في هذا العمل ؛ فالكوفيون على أنّ اسمها المفرد النكرة معربٌ منصوب بها نحو : (لا رجلَ قائمٌ) و (لا رجلين) ، والبصريون على أنّه مبني على الفتح أو ما ناب عنها [1] . وذهب الزجاج والسيرافي إلى أنّ هذه الفتحة فتحة إعراب ، وأنّ التنوين حُذف تخفيفًا [2] . ومذهب المبرّد أنّ (رجلين) في : (لا رجلين) معربٌ لا مبني لأنّ الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها كالاسم الواحد [3] . وإذا كان اسمها مضافًا أو شبيهًا بالمضاف نحو : (لا طالبَ علمٍ محرومٌ) و (لا طالبًا علمًا محرومٌ) أُعرب فرارًا من تركيب أكثر من شيئين [4] . وانبنى على هذا الخلاف خلافٌ آخر في الخبر ، فعن سيبويه أنّ الخبر مرفوعٌ بما كان مرفوعًا به إذا كان اسمها مفردًا [5] ، وخالفه الأخفش وكثير من النحاة ، فذهبوا إلى أنّ (لا) رفعت الخبر مع التركيب ، كما رفعته مع الإفراد [6] .

(لاتَ) : مذهب جمهور النحاة أنّها تعمل عمل (ليسَ) ، وخصّ سيبويه عملها في لفظة (الحين) [7] ، وأجاز الفارسي عملها في (الحين) ، وفيما رادفه من ألفاظ الزمان [8] .

---

١ – ينظر : الكتاب ٢ / ٢٧٤ ، و المقتضب ٣ / ٣٥٧ ، والإنصاف مسألة (٥٣) ، والهمع ٢ / ١٩٩ .
٢ – ينظر : الجنى الداني ، ص (٢٩٠ – ٢٩١)
٣ – ينظر : المقتضب ٤ / ٣٦٥ .
٤ – ينظر : الجنى الداني ، ص (٢٩٠ – ٢٩١) ، والهمع ٢ / ١٩٩ .
٥ – ينظر : الكتاب ٢ / ٢٧٥ .
٦ – ينظر : مغني اللبيب ١ / ٢٦٥ .
٧ – ينظر : الكتاب ١ / ٥٧ – ٥٨ .
٨ – ينظر : مغني اللبيب ١ / ٢٨٣ .

وعن الفـرّاء أنّها قد تـرد جارة لأسماء الزمان خاصـة [1] ، واستشهـد بقول أبي زيد الطائي من الخفيف :

طـلبـوا صُـلحـنَا ولاتَ أوانٍ   فأجبـنـا أنْ لاتَ حيـنَ بقـاءِ [2]

ومن شواهد عملها الجر أيضًا قول الشاعر من الطويل :

فلمّا علمـتُ بأنني قـد قتـلتُهُ   ندمـتُ عليه ولاتَ ساعةِ مَنـدمِ [3]

(لعلّ) : المشهور في عملها أنّها تنصب الاسم وترفع الخبر ، وعن الفراء وبعض أصـحابه أنّها قد تنصبهما ، وجعلها يونس لغةً لبعض العرب [4] . قال ابن هشام : " وتأويله عنـدنا علـى إضمار (يوجد) ، وعند الكسائي على إضمار (يكون) " [5]. وهي في لغة عُقيل جارة ، قـال الزجاجي : " وللعرب فيها لغتان : المُجمع عليها منها هي التي تنصب الاسم وترفع الخبر ، وقد رُوي أنّ بعضهم يخفض بها ، وأنشدوا [من الطويل] :

وداعٍ دعـا : هـل مِنْ مجيـبٍ إلى الندى   فـلـمْ يستـجبْـهُ عنـدَ ذاكَ مُجيـبُ

فقلتُ : ادعُ أخـرى وارفعْ الصـوتَ داعيًا   لعـلّ أبـي المـغـوارِ منـكَ قريـبُ [6]

فخفـض بها كما تـرى . **وهذا شعـرٌ قديـمٌ ، ومثـل هـذا يُـروى علـى شـذوذه ، ولا يقـاس عليـه** " [7] . ومن شواهد هذه اللغة أيضًا قول الشاعر من الوافر :

---

[1] – ينظر : معانـي القـرآن ٢ / ٣٩٨ .

[2] – البيت من شواهـد : شـرح المفصـل ٩ / ٣٢ ، والأشموني ١ / ٢٥٦ ، والهمع ١ / ٢٦ . ينظر **معجم شواهـد النحـو الشعـرية** ، شاهد رقم : (٣٩) .

[3] – البيت بلا نسبة ، وهو من شواهد : رصف المباني (٢٦٣) ، وتذكرة النحاة (٧٣٤) .

[4] – ينظر : **مصابيـح المغانـي** (٣٩٥) .

[5] – **مغـني اللبيـب** ١ / ٣١٥ .

[6] – البيتان لكعب بن سعـد الغنـوي ، والبيت الثاني من شواهد : ابن عقيـل ٢ / ١١٠ ، والأشموني ٢ / ٢٠٥ ، وشرح التصريح ١ / ٢١٣ . ينظر **معجم شواهـد النحـو الشعـرية** ، شاهد رقم : (١٢٣) .

[7] – **اللامـات** ، ص (١٤٧ – ١٤٨) .

لـعــلَّ اللهِ فضّـلـكم عليــــنا بشــــيءٍ إنّ أمَّـكُــمُ شـريــمُ [1]

ومن غريب ما ذكـره ابن مالــك – وإنْ كان عــلى قلــة – جـزم المضارع بـ (لعــلّ) عنــد سقــوط الفــاء [2] ، واستشهـد لذلــك بقـول الشاعـر من الطويل :

لعـلّ التفـاتًا منـكَ نحـــوي مقـــدّرٌ يَمِـلْ بـكِ من بعـدِ القســاوةِ للرُّحْـمِ [3] .

(لَـمْ) : هي أداةٌ لجزم المضارع ، وسُمِع ارتفاعُ المضارع بعدها كقول الشاعر من البسيط:

لــولا فــوارسُ منْ نُعْـلٍ وأسرتُهُـم يــومَ الصُّلَيــفاءِ لــم يوفــونَ بالجـار [4]

ونقلها ابن عصفور على أنها ضرورة [5] ، وقال ابن مالك : إنّها لغة [6] . وواضح هنا أنّ النحــاة المتقدمين كانوا لا يفرقون بين شاهد الضرورة وشاهد اللغة . ونقل اللحياني عن بعض العــرب النصب بها [7]، كقراءة : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحَ ﴾ [8]. وساق الموزعي [9] على ذلك الرجز التالي :

فــي أيِّ يومــيَّ مــن المــوتِ أفــر أ يــومَ لــمْ يُقــدرَ أم يــومَ قُــدِر [10]

(لَـنْ) : هي أداة لنصب المضارع ، وقال المالقي : " واعلم أنّ من العرب من يجـزم بــ (لن) تشبيهًا لها بــ (لم) ، لأنّها للنفي مثلها.. قال الشاعر [من الطويل] :

---

[1] – البيت بلا نسبة ، وهو من شواهد : الخزانة ٤ / ٣٦٨ ، وابن عقيل ٢ / ١١٠ ، والأشموني ٢ / ٢٠٤ ، وشرح التصريح ٢ / ٢ ينظر : **معجم شواهد النحو الشعرية** ، شاهد رقم (٢٤٦٨) .

[2] – ينظر : **عمدة اللافظ وعدة الحافظ** ، ص (٣٤٧) .

[3] – البيت بلا نسبة ، وهو من شواهد : مغني اللبيب ١ / ١٣٥ ، والسيوطي ١٥٥ . ينظر : **معجم شواهد النحو الشعرية** شاهد رقم : (٢٧٢٢) .

[4] – البيت بلا نسبة ، وهو من شواهد : شرح المفصل ٧ / ٨ ، والخزانة ٣ / ٦٢٦ ، و الأشموني ٤ / ٦ ، والهمع ٢/٥٦ . ينظر : **معجم شواهد النحو الشعرية** ، شاهد رقم : (١٢٣٤) .

[5] – ينظر : **ضرائر الشعر** ، ص (١٢٢) .

[6] – ينظر : **شرح التسهيل** ١ / ٣٣ ، ٣ / ٣٨٥ .

[7] – ينظر : **الجنى الداني** ، ص (٢٦٦ – ٢٦٧) .

[8] – القراءة منسوبة لأبي جعفر المنصور ، ينظر : **البحر المحيط** ٨ / ٤٨٣ .

[9] – ينظر : **مصابيح المغاني** ، ص (٣٩٨) .

[10] – الرجز لعلي بن أبي طالب – رضي الله عنه – وهو من شواهد : الخصائص ٣ / ٩٤ ، والأشموني ٤ / ٨ ، والأشباه والنظائر ١ / ٢٦ . ينظر : **معجم شواهد النحو الشعرية** ، شاهد رقم : (٣٣٩٧) .

* فلــن يَحْـلَ للعينــين بعـــدكِ منــظـرُ * [1]

أي : يحلى ، فحذف الألف في النصب ، كما يحذفها في الجزم بـ (لم) ، فهو مجزوم ، كما قال أبو علي الفارسي وابن جني " [2] . وجعل ابن عصفور هذه الظاهرة من ضرائر الشعر ؛ بأن يكون القائل قد حذفَ الألفَ ، واجتزأ بالفتحة التي قبلها ، لأنّها تدل عليها [3] . وساق ابن هشام [4] على هذا العمل شاهدًا آخر من المنسرح ، هو :

لـن يَخْـبِ الآنَ مـنْ رجائـكَ مَـنْ ... حـركَ مـن دون بابِـكَ الحَلْـقَـةْ [5]

(لـوْ) : المشهور عنها أنّها لا تجزم ، وعلّل ابن هشام ذلك بغلبة دخولها على الماضي [6] .

وقال المرادي : " وإذا دخلتْ (لو) على المستقبل فهل تجزم أو لا ؟ زعم قومٌ أنّ الجزم بها لغة مطردة ، وذهب قومٌ منهم ابن الشجري [7] إلى أنّه يجوز الجزم بها في الشعر ، واستدلوا بقول الشاعر [من الرمل] :

لـوْ يـشـأْ طـارَ بـه ذو ميـعـةٍ ... لاحـقُ الآطـالِ نَـهْـدٌ ذو خُصَـلْ [8]

وبقول الآخر [من البسيط] :

تامـتْ فؤادَكَ لـو يحزُنْـكَ ما صنعتْ ... إحدى نسـاءِ بني ذُهْـلِ بـنِ شيبانا [9]

---

[1] – الشاهد عجز بيت من الطويل لكثيّر عزة ، وصدره : أيَادِي سَبَا يا عزّ ما كنتُ بعدكم ، وهو من شواهد : الأشموني ٣ / ٢٧٨ والسيوطي ٢٣٥ . ينظر : معجم شواهد النحو الشعرية ، شاهد رقم : (١٠٢٤) .

[2] – رصف المباني ، ص (٣٥٧) .

[3] – ضرائر الشعر ، ص (١٢٢) .

[4] – ينظر : مغني اللبيب ١ / ٣١٤ .

[5] – البيت بلا نسبة ، وهو من شواهد : الأشموني ٣ / ٢٧٨ ، والهمع ٢ / ٤ ، والدرر ٢ / ٤ . ينظر : معجم شواهد النحو الشعرية ، شاهد رقم : (١٨١٠) .

[6] – ينظر : مغني اللبيب ١ / ٢٩٩ – ٣٠٠ .

[7] – لم يجز ابن الشجري الجزم بإطلاق ، بل أرجعه إلى الضرورة . تنظر : أمالي ابن الشجري :١ / ٢٨٧ – ٢٨٨ .

[8] – البيت لعلقمة بن عبدة ، وهو من شواهد : الخزانة ٤ / ٥٢١ ، والهمع ٢ / ٦٤ . ينظر : معجم شواهد النحو الشعرية شاهد رقم : (٢٤٠٦) .

[9] – البيت للقيط بن زرارة ، وهو من شواهد : مغني اللبيب ١ / ٢١٤ ، والأشموني ٤ / ١٤ . ينظر : معجم شواهد النحو الشعرية ، شاهد رقم : (٢٩٢٦) .

وتأول ابن مالك في شرح الكافية [1] هذين البيتين ، وقال : لا حجة فيهما " [2] .

(ليْتَ) : هي عاملة عمل (إنّ) فتنصب الاسم وترفع الخبر ، وعن الكوفيين جواز نصبهما بها [3] . قال المالقي : " وقدّرها الفرّاء بـــ (تمنّيتُ) ، فهـــي عندهم تنصب بتقديرها الاســـمين كما يُنصب ما يقدرونها به ، وأنشدوا [من الرجز] :

*** يا ليـــتَ أيــامَ الصِّبـــا رواجِــعا *** [4]

ولا حجة فيه ، إذ يُحتمل أن يكون (رواجعا) حالاً من (أيام الصبا) ، والصحيـــح أنّ خبـــر (ليت) محذوف للعلم به ، تقديره (لنا) " [5] . وعن المرادي أنّ الفرّاء أجاز نصب الجـــزأين أيضًا في (لعلّ) و (كأنّ) [6] .

---

[1] – ينظر : شـــرح الكافيـــة ٣ / ١٦٣٣ .
[2] – الجنـــي الـــداني ، ص (٢٨٦ – ٢٨٧) .
[3] – ينظر : مغـــني اللبيـــب ١ / ٣١٤ – ٣١٥ .
[4] – الرجز للعجاج ، وقيل لرؤبة ، وليس في ديوانهما ، وهو من شواهد : شرح المفصل ١ / ١٠٤ ، والأشموني ١ / ٢٧٠ ، والهمع ١ / ١٣٤ . ينظر : معجم شواهـــد النحـــو الشعـــرية ، شاهد رقم : ٣٤٦٢ .
[5] – رصـــف المبـــاني ، ص (٣٦٦) .
[6] – ينظر : الجنـــي الـــداني ، ص (٤٩٢) .

ثانيًا : مع قواعد العمل وشروطه :

يرى النحاة أنّ الأدوات النحوية تعمل وفق طبيعة معينة ، وتتحدد هذه الطبيعة في أنّ الأداة قد تعمل عملاً واحدًا ، وقد تعمل عملين ، فمن الأدوات العاملة عملاً واحدًا : أدوات نصب المضارع (أنْ ، ولنْ ، وكي ، وإذن) ، وجزمه (لمْ ، ولمّا ، ولا الناهية ، ولام الأمر) وأدوات الجر ، ولا توجد أداة تعمل الرفع في اسم واحد . ومن الأدوات العاملة عملين : إنّ وأخواتها ، وكان وأخواتها ، وكاد وأخواتها ، والمشبهات بـ (ليس) ، و (لا) النافية للجنس ... إلخ .

غير أنّ المادة المجموعة السابقة تُطالعنا بخلاف هذه الطبيعة ، فهي تُظهِر اسم الفعل (بَلَه) عاملاً للجر برأي الأخفش ، كما تُظهِر (إنّ) وأخواتها عاملةً في الاسم دون الخبر عند الكوفيين ، أو ناصبةً للجزأين بحسب بعضهم ، وتُظهر أيضًا (عسى) ناقصة كـ (كان) تارة ، وقاصرة عن ذلك العمل تارةً أخرى . وتأتي – لاحقًا – (لولا) وهي أداة تعمل الرفع في اسم واحد برأي الأخفش ، ومِن بعده الكوفيين ، ولم ينص على ذلك أكثر النحاة .

فما القواعد والشروط التي وضعها النحاة لتحكم هذا العمل أو ذاك ؟

اشترط النحاة في عمل الأداة ثلاثة شروط :

- الاختصاص .
- شبه الفعل .
- عدم الفصل بين العامل والمعمول غالبًا [1].

[1] – ينظر : نظرية الحروف العاملة ومبناها وطبيعة استعمالها القرآني بلاغيًا ، هادي عطية الهلالي ، ص (١٧) .

أمّا **الاختصاصُ** فيُقصد به لزوم الأداة لقبيل معين : اسم أو فعل ، فإذا دخلت الأداة عليهما لم تكن مختصة ، ثمّ لم تكن عاملة . وقد عبّر المجاشعي عن مفهوم (**الاختصاص**) هذا عند حديثه عن سبب الإعمال في حروف الجر ، فقال : " ويقال : لمَ عملتْ هذه الحروف ؟ والجواب : أنّها اختصت بالأسماء ، وكل حرف اختص بقبيل ، فإنّه يعمل فيه ، فإن لم يختص بقبيل دون قبيل فإنّه لا يعمل شيئًا ، نحو : هل ، وبل ، والواو ، والفاء ، وما أشبه ذلك من حروف الاستفهام وحروف العطف " [1] .

فالاختصاصُ إذن قاعدةٌ في العمل ، وشرطٌ من شروط التأثير الذي قد يحدثه العامل في المعمول . غير أنّ النحاة اختلفوا في هذه القاعدة وهذا الشرط ، فنتج عن اختلافهم هذا اختلافٌ في عمل بعض الأدوات كـ : حتى ، وكي ، و (ما) الحجازية . فـ (حتى) عند الكوفيين ناصبة للمضارع بمعنى (كي) أو (إلى أنْ) ، والبصريون ينكرون هذا العمل ، ويجعلونه بإضمار (أنْ) ، لأنّ (حتى) مختصة بالاسم ، فترد حرف جر ، و عطف ، و ابتداء ولا ترد ناصبة للمضارع . وكذلك (كي) فهي عند الكوفيين أداة تنصب المضارع دائمًا ، لأنّها من عوامل الأفعال ، وما كان من عوامل الأفعال لا يكون من عوامل الأسماء ، وأنكروا أن ترد حرف جر ، واستدلوا بدخول حرف الجر عليها نحو : (لكي) ، وحرف الجر لا يدخل على حرف الجر إلاّ شذوذًا ، وهي عند البصريين تنصب وتجر ، واستدلوا على الجر بها : بأنّها قد تدخل على (ما) الاستفهامية ، نحو : (كيما) ، ثم تحذف الألف من (ما) في حال الجر [2] .

أمّا (ما) الحجازية فالخلاف في نصبها الخبر ، ومرد الخلاف هذا إلى قاعدة **الاختصاص** قال الشرجي الزبيدي : " ذهب الكوفيون إلى أنّ (ما) الحجازية لا تعمل في الخبر النصب وإنّما هو منصوب بحذف حرف الخفض ، لأنّ الحرف لا يعمل إلاّ إذا كان مختصًا ، و (ما)

---

[1] – **شرح عيون الإعراب** ، ص (١٨٩) .

[2] – المسألة بتفصيلاتها في : **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، مسألة (٧٨) .

مشتركة فلم تعمل . وذهب البصريون إلى أنّها هي العاملة في الخبر النصب بنفسها ، لأنّها مشبهة بـ (ليس) فعملت عملها "[1] .

والحق أنّ شرط الاختصاص هذا يثير إشكالاً بتعارضه في أحيان كثيرة مع السماع ، ولتجاوز هذا الإشكال يُلجأ إلى التأويل ، وهو - بحسب الدارس - إشكالٌ آخر . وسيعود الدارس إلى هذه القاعدة بشيء من التفصيل في المبحث التالي عند الحديث عن إعمال الأداة وإهمالها .

نصّ النحاة على أنّ **الأداة إذا أشبهت الفعل عملتْ عمله** ، وخير ما يمثل هذه القاعدة (الأحرف المشبهة بالفعل) ، غير أنّ نحاة البصرة والكوفة اختلفوا في النظر إلى هذا الشبه وأدى الاختلاف في النظر إلى خلاف في العمل مفاده : هل هذه الأدوات عاملة في الاسم والخبر معًا ، أو هي عاملة في الاسم فقط ؟

نقل أبو البركات الأنباري عن البصريين ما نصّه : " وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنّما قلنا إنّ هذه الأحرف تعمل في الخبر ، وذلك لأنّها قويت مشابهتها للفعل ، لأنّها أشبهته لفظًا ومعنى ، ووجه المشابهة بينهما من خمسة أوجه : الأول : أنّها على وزن الفعل ، والثاني : أنّها مبنية على الفتح ، كما أنّ الفعل الماضي مبني على الفتح ، والثالث : أنّها تقتضي الاسم كما أنّ الفعل يقتضي الاسم ، والرابع : أنّها تدخلها نون الوقاية ... والخامس : أنّ فيها معنى الفعل ... فلمّا أشبهت الفعل من هذه الأوجه وجب أن تعمل عمل الفعل "[2] .

ونقل عن الكوفيين ما نصّه : " أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أنّ الأصل في هذه الأحرف أن لا تنصب الاسم ، وإنّما نصبته لأنّها أشبهت الفعل ، فإذا كانت إنّما عملتْ لأنّها أشبهت الفعل ، فهي فرع عليه ، وإذا كانت فرعًا عليه فهي أضعف منه ، لأنّ الفرع أبدًا يكون

[1] - ائتلاف النصرة ، ص (١٦٥) .

[2] - الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة (٢٢) .

أضعف من الأصل ، فينبغي أن لا يعمل في الخبر جريًا على القياس في حــط الفــروع عــن الأصول ، لأنّا لو أعملناه عمله ، لأدى ذلك إلى التسوية بينهما ، وذلك لا يجوز " [1].

وردّ بعد ذلك رأي الكوفيين بقوله : " والذي يدل على فساد ما ذهبوا إليه أنّه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب إلاّ ويعمل الرفع ، فما ذهبوا إليه يؤدي إلى ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدة ، وذلك لا يجوز ، فوجب أن تعمل في الخبر الرفع ، كما عملتْ في الاسم النصب على ما بيّنا ، والله أعلم " [2].

ويميــل الــدارس إلى الأخــذ برأي البصــريين ، ورد رأي الكوفيــين ، غيــر أنّ لــه ترجيحًــا آخــر غيــر الذي ذكــره أبو البركــات ، ذلك أنّه قد ثبــت عن بعــض الكــوفيين منهم الفــراء رأس مدرستهم ، أنّه أجاز نصب الجزأيــن بــ (إنّ) ، وقيــل : بــ (ليــت) و (لعلّ) [3] ، وهــذا صريح في أنّهم لا ينكرون فكرة عــمل الأداة في الخبــر ، بدليل أنّهــا تعمل فيه النصب . هــذا أمر ، والأمــر الآخــر أنّ المالقي كان قد نقل عن الفرّاء نــصبــه جزئي (ليــت) بتقدير (تمنــيتُ) [4] ، وهــذا صريح أيضًا في أنّه لا ينكــر شبــه المعنــى الذي تحــدث عنه البصريون ، بل إنّه نقــل هــذا الشبــه إلى العمــل .

أمّا **القاعدة الثالثة** من قواعد عمل الأدوات فهي : **عدم الفصل بين العامل والمعمول غالبًا** وقد نصّ سيبويه على هذه القاعدة في كتابه [5] ، وتبعه بعد ذلك جمهور النحاة ، ومــن هــؤلاء الهروي الذي ساق عند حديثه عن عوامل النصب في الأفعال القاعدة التالية : " فإذا فصلتَ بينها

---

[1] – الإنصــاف فــي مســائل الخــلاف ، مسألة (٢٢) .
[2] – السابــق والمسألــة نفســها .
[3] – ينظر : الجنــى الدانــي ، ص (٣٩٣ – ٣٩٤) .
[4] – ينظر : رصــف المباتــي ، ص (٣٦٦) .
[5] – ينظر : الكــتــاب ١ / ٢٩٤ ، ٣ / ١٢ ، ١٥ ، ١٦١ .

بالسين و (سوف) و (ليس) و (قد) لم يجز إلاّ الرفع ، لأنّ عوامل الأفعال لا يجوز أنْ يفصل بينها وبين ما عملتْ فيه ، لأنّها أضعف من عوامل الأسماء " [1] .

إلاّ أنّ النحاة لم يقفوا صفًا واحدًا إزاء هذه القاعدة ، بل اختلفوا بين مانعٍ للفصل ومجيزٍ له بشروط ، وهذا ما أظهرته المادة المجموعة ؛ فالبصريون يشترطون لنصب المضارع بالأداة (إذنْ) : التصدير ، والاستقبال ، وعدم الفصل، والكسائي وهشام ينصبان بها ، وهما يجيزان الفصل بينها وبين المضارع بمعمول الفعل ، وأجاز ابن عصفور الفصل بالنداء ، وأجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء ، وهكذا .

ويميل الدارس إلى الرأي القائل بعدم الفصل ، ذلك أنّ عمل الأداة نوعٌ من التأثير الذي يقتضي المجاورة ، فإذا ضعفتْ هذه المجاورة أو زالتْ ، ضعف التأثير أو زال . وللمجاورة أثرٌ لا يمكن إنكاره أو التقليل من دوره، فالكوفيون جعلوا جواب الشرط مجزومًا بفعله لمجاورته إياه، وبالمجاورة ابتدع النحاة نوعًا من العمل اصطلحوا عليه (الجر بالمجاورة).

لا تختص قاعدة الفصل بين العامل والمعمول والخلاف فيها على الأداة الحرف فقط ، بل تتجاوزها إلى الأداة الاسم ، إذ اختلف النحاة في جواز الفصل بين (كم) الخبرية وتمييزها المجرور ، وقد نقل هذا الخلاف صاحب الإنصاف فقال : " إذا فُصِل بين (كم) الخبرية وتمييزها فهل يبقى التمييز مجرورًا ؟ ذهب الكوفيون إلى أنّه إذا فُصل بين (كم) في الخبر وبين الاسم بالظرف وحرف الجر كان مخفوضًا ، نحو : (كم عندكَ رجلٍ) و (كم في الدارِ غلامٍ) ، وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز فيه الجر ، ويجب أن يكون منصوبًا . أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنّما قلنا إنّه يكون مخفوضًا بدليل النقل والقياس " [2] . واستشهدوا بأبيات من الشعر ، وبالقياس إلى تقدير (مِنْ) ، ثم نقل احتجاج البصريين ، فقال : " وأمّا البصريون

---

[1] – الأزهية ، ص (٦٦) .

[2] – الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة (٤١) .

فاحتجوا بأن قالوا : إنّما قلنا إنّه لا يجوز فيه الجر ، لأنّ (كم) هي العاملة فيما بعدها الجر لأنّها بمنزلة عدد مضاف إلى ما بعده ، وإذا فُصل بينهما بظرف أو حرف جر بطلتْ الإضافة لأنّ الفصل بين الجار والمجرور بالظرف وحرف الجر لا يجوز في اختيار الكلام ، فعدل إلى النصب لامتناع الفصل بينهما . قال الشاعر [من البسيط] :

كم نالني منهم فضلاً على عدمٍ   إذ لا أكادُ من الإقتارِ احتَملُ [1]

والتقدير : كم فضلٍ " [2] .

والدراس مع قول البصريين في هذه المسألة اعتمادًا على أمرين :

الأول : زوال التأثير الذي يقتضي زوال العمل .

الثاني : أنّ (كم) عملت هنا بالمعنى ، وما عمل بالمعنى لا يحتمل الفصل بينه وبين ما عمل فيه .

هذا وقد أظهرت المادة المجموعة أيضًا خلافًا بين النحاة لا يعود إلى قواعد العمل وشروطه ، بل إلى لغات العرب وما نطقت به . وهذا ما يبسطه الدارس في الصفحات التالية .

---

[1] – البيت للقطامي ، وهو من شواهد : شرح المفصل ٤ / ١٣١ ، والأشموني ٤ / ٨٢ والهمع ١ / ٢٥٥ . ينظر : **معجم شواهد النحو الشعرية** ، شاهد رقم : (١٨٧٩) .

[2] – **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، مسألة (٢٢) .

ثالـــثًا : لغـــاتُ العـــرب وعمـــل الأداة :

يُفرّق اللغويون المعاصرون اليوم بين اللهجة واللغة ؛ فاللهجة عندهم : " مجموعـــة مـــن الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة ، ويشترك في هذه الصفات جميع أفـــراد هذه البيئة " [١] . أمّا اللغة فهي بيئة أوســـع وأشمل تتألف من عدة لهجات [٢] ، وقديمًا عرّفها أبو الفتـــح بن جنـــي بـــ : " أصوات يعبّر بها كل قوم عن أغراضهم " [٣] .

لم يكن هذا التفريق – على ما يبدو – ماثلاً أمام المتقدمين من علمـــاء العربيـــة ، فكـــانوا يُطلقون على ما تلهـــج به ألسنة قريش ، وتميـــم ، وهذيـــل ، وغيرهم اســـم : (اللغـــة) فيقولون : لغة قريش ، ولغة تميم ، ولغة هذيل . يقول الدكتـــور / إبـــراهيم أنـــيس : " وقـــد كـــان القدماء من علماء العربية يعبرون عمّا نسميه الآن بـــ (اللهجة) بكلمة (اللغـــة) حينًـــا وبـــ (اللحن) حينًا آخر " [٤] . وسيعتمـــد الدارس مصطـــلح (اللغة) هنا ، ليعبّـــر بـــه عـــن مفهوم (اللهجة) ، كما كـــان يفعـــل المتقدمـــون من علماء العربية .

اعتمد النحاة في جمعهم اللغة على ما فاهتْ به العرب ، فكانتْ الرواية والسماع من أهـــم مصادر تقعيد اللغة وتقنينها ، وقد اعتمد جمعهم هذا على استقراء ناقص ، كما هـــو شـــأن أي علم من العلوم . وبعد أن قُعّدتْ اللغة وقُنّنتْ ، تكشّف الاستقراء الناقص عن مشكلة بـــدا أنّهـــا كبيرة ، إذ ظهـــر الكثير من الروايات التي تخالف القواعد والقوانين ، منها ما يتـــصل بعمـــل الاسم ، ومنها ما يتصل بعمـــل الفعل ، ومنها ما يتصل بعمـــل الأداة ، موضوع دراستنا فـــي هـــذا الفصـــل .

---

[١] – فـــي اللهجـــات العربيـــة ، إبراهيم أنيس ، ص (١٦) .

[٢] – ينظر : السابـــق والصفحـــة نفســـها .

[٣] – الخصائـــص ١ / ٣٣ .

[٤] – فـــي اللهجـــات العربيـــة ، ص (١٦) .

كيف للغاتِ العرب أنْ تؤثر في عمل الأداة ؟

تطالعنا المادة المجموعة بدايةَ هذا المبحث بعدد من الأدوات التي اختلف النحاة في عملها وقد أرجع بعض النحاة هذا الخلاف إلى لغات العرب . ويمكن تقسيم هذا الخلاف إلى أربعة أقسام ، هي :

القسم الأول : (إنّ ، وكأنّ ، وليت ، ولعلّ) :

المشهور في عملها أنّها تنصب الاسم وترفع الخبر ، غير أنّ الفرّاء – ومن تبعه من الكوفيين – أجاز نصب الجزأين بها ، ولعلّه استند في ذلك إلى أنّها لغة بعض العرب ، هم قوم العجّاج الراجز المشهور . قال ابن سلام : " وقال العجاج :

*** يا ليتَ أيامَ الصِّبا رواجِعا ***

وهي لغة لهم ، سمعتُ أبا عون الحرمازي يقول : (ليتَ أباك منطلقًا) و (ليتَ زيدًا قاعدًا) وأخبرني أبو يعلى أنّ منشأه بلاد العجّاج ، فأخذها عنهم "[1] . ونقل المرادي وابن هشام وغيرهما شواهد في نصب الجزأين بـ (إنّ) و (كأنّ) و (ليت) و (لعلّ) .

والعجب من جمهور النحاة بعد ذلك في إنكارهم هذا العمل[2] ولجوئهم إلى التأويل . إنّ التأويل قد يرد في بيت أو بيتين من الشعر ، لا في عدة أبيات من الشعر والرجز ، وتخطئة هذه الروايات أمر غير مقبول ، إذ هو بمثابة دفاع مستميت عن قاعدة بدأتْ تترنح أمام أصل من الأصول ، وهو النقل بما يحتويه من رواية وسماع .

---

[1] – طبقات فحول الشعراء ، ابن سلام الجمحي ، ١ / ٧٨ – ٧٩ .

[2] – يرجع إلى : الجنى الداني ص (٣٩٣ – ٣٩٤) ، ومصابيح المغاني ص (١٥٩ – ١٦٠) .

وإذا كان الجمهور أو جمهور البصريين قد أنكروا مثل هذا العمل الذي ينتصب فيه الجزآن ، فما سبيلهم في (لعلّ) التي وردتْ مرة ناصبةً للجزأين ، وثانية حرف جر ، وثالثة أداة جزم للمضارع ؟!

ولا يميل الدارس إلى الحكم على هذه المواضع بـ (**الشذوذ**) ، كما صنع أبو القاسم الزجاجي[1] ؛ لأنّها مواضع سمعتْ من العرب ، لا مجال لوصمها بالشذوذ ، بل هي إلى (**القلة**) أقرب .

إنّ الدارس لا يُنكر أنّ مثل هذا العمل يخلق إشكالاً في الدرس النحوي ويسبب إرباكًا لدى الباحث والمتعلم على حد سواء ، غير أنّ الاختيار بين النقل والقاعدة يجعل كفة النقل أرجح .

القسم الثاني : (أنْ) و (لنْ) الناصبتان للمضارع :

هذا ما انعقد عليه إجماع النحاة في عملها ، ونقل بعضُ الكوفيين وأبو عبيدة واللحياني أنّ الجزم بـ (أنْ) لغة بني صُبَاح بن ضبة [2] ، وساق اللحياني شواهد من الشعر على ذلك . كما نقل المالقي الجزم بـ (لن) عن بعض العرب ، تشبيهًا لها بـ (لمْ) لأنّها للنفي مثلها ، وساق بيتًا من الشعر ، وإجازة أبي على الفارسي وابن جني لذلك [3] .

وقد أنكر هذا العمل بعض النحاة ، منهم المرادي ، إذ علّل حذف حرف العلة في البيت :

*** فلن يَحْلَ للعينين بعدكِ منظرُ ***

بالاجتزاء ؛ أي أنّ القائل حذف الألف من (يحلَ) ، واجتزأ بالفتحة لأنّها تدل عليها [4] .

---

[1] – ينظر : اللامات ، ص (١٤٧ – ١٤٨) .

[2] – ينظر : نوادر اللحياني ، ص (٣٣) .

[3] – ينظر : رصف المباني ، ص (٣٥٧) .

[4] – ينظر : الجنى الداني ، ص (٢٧٢) .

وللدارس رأي آخر مخالف لما ذكره المرادي ، وهو أنّ الأداة (لن) عاملة للجزم ، ولكنّ هذا العمل قليل . وقد نصّ على هذا العمل الرؤاسي حين علّق على الجزم بـ (أنْ) قائلاً : " فصحاء العرب ينصبون بـ (أنْ) وأخواتها الفعل ، ودونهم قومٌ يرفعون بها ، ودونهم قومٌ يجزمون بها " [1] . فعمل (أنْ) و (لنْ) الجزم وارد ، ولكنّه قليل لا يرقى إلى الفصيح من العمل .

القسم الثالث : (لمْ) :

هي أداة لجزم المضارع على الأشهر الأكثر ، ونقل ابنُ هشام السماعَ بارتفاع المضارع بعدها ، وساق قول الشاعر :

لولا فوارسُ منْ ذُهْلٍ وأسرتُهُم   يومَ الصُّلَيفاءِ لم يوفونَ بالجار

ونسب إلى بعضهم – دون أن يحدد – أنّه ضرورة ، وإلى ابن مالك أنّها لغة [2] . والحق أنّ ابن مالك ذكر هذا الشاهد في موضعين من شرح التسهيل ، فقال في الموضع الأول : " فرفع الفعل بعد (لم) ، وهي لغة لقوم " [3] . وقال في الموضع الثاني : " وقد تلغى (لم) حملاً على (لا) النافية ، فيرتفع الفعل بعدها ، ذكر ذلك جماعة ، وأنشد عليه الأخفش وثعلب : لولا فوارس ..... " [4] .

ويميل الدارس إلى الأخذ برأي الإلغاء في هذا الموضع ، ذلك أنّ الشاهد يتيم لا مثيل له ، بحيث يُدعَّم هذا العمل ويُقوّى . ثمّ أنّ ابن مالك عندما نقل : أنّها لغة قومٍ ربّما كان مقصوده أنّ قومًا يلغونها ، فلا يُعملونها فيما بعدها . وعليه فإنّ ما بعد (لم) في مثل هذا الموضع مرفوع بتجرده من أي جازم ، لا بأداة الجزم (لم) .

---

[1] – الجنى الداني ، ص (٢٢٦ – ٢٢٧) .
[2] – ينظر : مغني اللبيب ١ / ٣٠٥ – ٣٠٦ .
[3] – شرح التسهيل ١ / ٣٣ .
[4] – السابق ٣ / ٣٨٥ .

أمّا ما ذكره اللحياني من أنّ بعض العرب ينصب بـ (لمْ) [1] ، فللدراسة موقفٌ آخر منه مغايرٌ لما ذُكر في الرفع بـ (لمْ) ، إذ هي مع إجازة هذه اللغة ، لأنّه قد وردت بها قراءة قرآنية : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحَ ﴾ والقراءة حجة ، كما ورد فيها غير شاهد شعري . وعن هذه اللغة والقراءة قال أبو حيان : " وقرأ الجمهور (نشرحْ) بجزم الحاء لدخول الجازم ، وقرأ أبو جعفر بفتحها ، وخرّجه ابن عطية في كتابه على أنّه : ألم نشرحَنْ ، فأبدل من النون ألفًا ، ثم حذفها تخفيفًا ، فيكون مثل ما أنشده أبو زيد في نوادره من قول الراجز :

فـي أيِّ يومـيَّ مـن المـوتِ أفـر ... أيـومَ لـمْ يُقـدرَ أم يـومَ قُـدِر

وقال : قراءة مرذولة . وقال الزمخشري وقد ذكرها عن أبي جعفر المنصور : وقالوا : لعله بيّن الحاء ، وأشبعها في مخرجها ، فظنّ السامع أنّه فتحها . انتهى . ولهذه القراءة تخريج أحسن من هذا كله ، وهو أنّها لغة لبعض العرب ، حكاها اللحياني في نوادره ، وهي الجزم بـ (لن) والنصب بـ (لم) عكس المعروف عند الناس . " [2].

إنّ الناظر في هذه اللغة يجد قراءة قرآنية تدعمها ، وشواهد من الشعر تعضدها ، على العكس من لغة الرفع بـ (لم) ، التي لا يسندها سوى شاهد يتيم .

<u>القسم الرابع : (لو) :</u>

هي أداة شرط غير جازمة على المشهور ، وعن بعض النحاة كابن مالك والمرادي أنّ الجزم بها لغة . أمّا ابن مالك فقد حكى في شرح التسهيل عن ابن الشجري أنّ بعضهم يرى الجزم بها لغة ، ثم قال : " والمعروف أنّه لا يُجزم بها إلاّ في الضرورة " [3] . وأنكر ذلك في

---

[1] – ينظر : الجنى الداني ، ص (٢٦٦ – ٢٦٧) .
[2] – البحر المحيط ٨ / ٤٨٣ .
[3] – شرح التسهيل ٣ /٤١٣ .

شرح الكافية ، فقال في البيت الأول : " وهذا لا حجة فيه " [1] . وأمّا المرادي فقد نصّ علـــى أنّ الجزم بها لغة مطردة [2] ، وساق لذلك شاهدين من الشعر ، هما :

لـــوْ يـشـــأْ طـــارَ بـــه ذو ميــعــةٍ　　　لاحـــقُ الآطـــالِ نَــهْــدٌ ذو خُصَــلْ

و　**تامـــتْ فؤادَكَ لـــو يحزُنْــكَ ما صنعتْ　　　إحـــدى نســاءِ بني ذُهْــلِ بـــنِ شيبانا**

ومن الشواهد التي نقلها ابن الشجري في الجــزم بـــ (لو) قـــول الشريف الرضي مـــن الكامـــل :

إنّ الوفـــاءَ كمـــا اقترحـــتَ فلـــو تكـــنْ　　　حـــيًا إذن مـــا كنـــتَ بالمُـــــــزدادِ [3]

ثم قال : " جزم بـــ (لو) ، وليس حقها أنْ يُجزم بها ، لأنّها مفارقة لحـــروف الـــشرط ، وإنْ اقتضتْ جوابًا ، كما تقتضيه (إنْ) الشرطية ، وذلك أنّ حرف الـــشرط ينقـــل الماضـــي إلـــى الاستقبال ، كقولك : إنْ خرجتَ غدًا خرجنا ، ولا تفعل ذلك (لو) ، وإنّما تقول : لو خرجـــتَ أمسِ خرجنا " [4] .

والـــدارس علـــى أنّ الجـــزم بـــ (لـــو) شأنـــه شـــأن نصـــب الجـــزأين بـــــ (إنّ) وأخواتـــها ، وجـــزم المضـــارع بـــ (أنْ) و (لـــنْ) ، ونصبـــه بـــ (لـــمْ) ، وهـــي لغـــات وإن كانـــت قليـــلة ، فلا يجـــوز الحكـــم عليـــها بالشـــذوذ ، مادامـــتْ مدعومـــة بالشواهـــد ، وقـــد قالـــوا : (مـــن حفـــظ حجـــة على مـــن لـــم يحفـــظ) .

---

[1] – شـــرح الكافيـــة الشافيـــة ، ٣ / ١٦٣٣ .
[2] – ينظر : الجنـــى الدانـــي ، ص (٢٨٦ – ٢٨٧) .
[3] – البيت في ديوان الشريف الرضي ١ / ٣٨٥ ، من قصيدة طويلة يرثي بها أبا إسحق إبراهيم بن هلال الصابي الكاتب .
[4] – أمـــالي ابـــن الشجـــري ١ / ٢٨٧ – ٢٨٨ .

المبحث الثاني : الإعمال والإهمال

- أولاً : الأداة بين الإعمال والإهمال (جولة في كتب التراث) .
- ثانيًا : النحاة والإعمال .
- ثالثًا : الاختصاصُ أساس العمل .
- رابعًا : وقفة مع آراء عبد القاهر .

تحدث الدارس في المبحث السابق عن الأدوات النحوية كعوامل إعرابٍ ، فساقَ خلاف النحاة في الأداة العاملة ، وأعقبَهُ بذكر قواعد العمل في الأداة وشروطه وختمه بالحديث عن لغات العرب وعمل الأداة . فلا خلاف في ذلك المبحث في الأداة من حيث هي عاملة ، بل الخلاف في قواعد ذلك العمل ، وفي اللغات التي وردت فيها الأداة .

ويتناول هذا المبحث مسألة أخرى من مسائل عمل الأداة ، وهي : الإعمال والإهمال وهما مصطلحان يشير الأول منهما إلى العمل ، ويشير الآخر إلى تركه . وقد أفاض الدارس في الحديث عن العامل والإعمال بدايةَ هذا الفصل ، ولا يرى حاجة لإعادته هنا أمّا (الإهمال) فقد عرّفه أبو البقاء الكفوي بقوله : " الإهمال : أهمله ؛ خلّى بينه وبين نفسه ، أو تركه ولم يستعمله " [1] . وعبّر التهانوي عن هذا المفهوم بمصطلح آخر هو (الإلغاء) ، فقال : " هو عند النحاة إبطال العمل في اللفظ والمعنى " [2] .

فالإهمال والإلغاء والإبطال مصطلحات تشير إلى زوال التأثير الذي قد يحدثه العامل ومنه الأداة . وقد أشار الدكتور / عبد الكريم مجاهد إلى تعدد مصطلحات هذا المفهوم حين قال : " وقد يظهر بين العامل ومعموله ما ينقض شروط العمل ، أو يلغي العمل ؛ بمعنى أنّه يمنع العامل من التسلط على المعمول ، فيزول الأثر الإعرابي الذي كان يتركه العامل على المعمول . **وهذه هي الظاهرة النحوية التي يسميها النحاة إلغاء العمل ، أو إهمال العامل ، أو الكف عن العمل وإبطاله** . ويبدو أنّ الإلغاء ، والإهمال ، والكف

---

[1] – الكليات ١ / ٣٥٨ .

[2] – كشاف اصطلاحات الفنون ١ / ٢٥٦ .

والإبطال ، ألفـــاظ مترادفـــة تعني شيـــئًا واحـــدًا ، وهـــو إفـــادة سقـــوط الحكـــم وإزالته "[1].

وواضـــحٌ أنّ مسألة (الإعمـــال والإهمـــال) هـــذه مسألة مرتبطة بقواعـــد العمل وانتقاضها .

اتفق النحاة في عمل بعض الأدوات ، واختلفوا في إعمال بعضها ، وإهمال بعضها الآخـــر وهذا ما تظهره الصفحات التالية .

[1] - دراســـات فـــي اللغـــة والنحـــو ، ص (١٣٠) .

أولاً : الأداة بين الإعمال والإهمال (جولة في كتب التراث)

(إذن) : اشترط النحاة في إعمالها : التصدّر ، والاستقبال ، وعدم الفصل بينها وبين معمولها بغير القسم و (لا) كما تقدم . ونقل المالقي عن عيسى بن عمر أنّها تُلغى مع التقدم ، ثم قال : "وذلك شاذ لا يُعتبر " [1] . وإذا توسطت نحو : (زيدٌ إذن يكرمك) فالإعمال والإلغاء جائزان بقلة عند الكوفيين [2] ، والإلغاء ليس غير هو الواجب عند البصريين [3] ، واختار ابن مالك الإلغاء [4] . وإذا فُصل بين الأداة ومعمولها بالقسم ، فالوجه الإعمال ، وأجاز ابن عصفور الفصل بالدعاء وبالظرف ، وأجاز ابن بابشاذ الفصل بالدعاء والنداء [5] ، وعن الكسائي وهشام جواز الفصل بمعمول الفعل ، والاختيار عند الكسائي النصب ، وعند هشام الرفع [6] . ونقل ابن مالك النصب بـ (إذنْ) بين ذي خبر وخبره [7] ، واستشهد بقول الراجز :

لاتتركُنّي فيهم شَطيرا   إنّي إذنْ أهلكَ أو أطيرا [8]

وقال المرادي : " وإن تقدمها حرف عطف ففيها وجهان : الإلغاء والإعمال ، والإلغاء أجود وبه قرأ السبعة : ﴿ وَإِذًا لاَ يَلْبَثُونَ ﴾ [9] وفي بعض الشواذ : ﴿ وَإِذًا لاَ يَلْبَثُوا ﴾ [10] على

---

[1] – رصف المباني ، ص (١٥٣) .
[2] – ينظر : الهمع ٤ / ١٠٦ .
[3] – السابق والصفحة نفسها .
[4] – ينظر : شرح التسهيل ٣ / ٣٤٤ .
[5] – ينظر : الجنى الداني ، ص (٣٦٢ – ٣٦٣) .
[6] – السابق والصفحة نفسها .
[7] – ينظر : شرح التسهيل ٣ / ٣٤٤ .
[8] – الرجز بلا نسبة ، وهو من شواهد : الأشموني ٣ / ٢٨٨ ، وشرح التصريح ٢ / ٢٣٤ ، والهمع ٢ / ١٣ . ينظر : معجم شواهد النحو الشعرية ، شاهد رقم : (٣٣٥٤) .
[9] – ينظر : السبعة في القراءات ، ابن مجاهد ، ص (٣٨٣) . والآية (٧٦) من سورة الإسراء .
[10] – قال أبو حيان : " وقرأ أبي ﴿ وَإِذًا لاَ يَلْبَثُوا ﴾ ، بحذف النون ، أعمل (إذًا) فنصب بها على قول الجمهور .. وكذا هي في مصحف عبد الله محذوفة النون " . البحر المحيط ٦ / ٦٣ .

الإعمال " [1] . وللسهيلي تعليل لطيف في إعمال هذه الأداة وإهمالها ، إذ قال : " وأمّا (إذن) فلم يكن لها بعد فصلها عن الإضافة ما يُعضّد معنى الاسمية فيها ، فصارت حرفًا لقربها من حروف الشرط في المعنى ، ولمّا صارت حرفًا مختصًا بالفعل ، مخلصًا له للاستقبال كسائر النواصب للأفعال ، نصبوا الفعل بعدها ، إذ ليس واقعًا موقع الاسم فيستحق الرفع ، ولا هو غير واجب فيستحق الجزم ، فلم يبقَ إلاّ النصب . ولمّا لم يكن العمل فيها أصلاً ، لم تقوَ قوة أخواتها فأُلغيتْ تارة وأُعملتْ أخرى ، وضعفت عن عوامل الأفعال " [2] .

(إلاّ) : مذهب الجرجاني [3] وابن مالك [4] أنّها ناصبة للمستثنى بعدها بنفسها ، ونُسِب لسيبويه [5] والمبرّد [6] ومن تبعهما أنّ العامل في المستثنى هو الفعل ، بواسطة (إلاّ) ورجّح هذا الرأي السهيلي [7] والمالقي [8]. ونسب المرادي إلى سيبويه القول بإعمال (إلاّ) فقال : " وقد خفي كون هذا مذهب سيبويه على كثير من شرّاح كتابه " [9] . ومن إهمال (إلاّ) القول بأنّها عاطفة بمعنى (لا) ، وهو مذهب الكوفيين [10] ، كما في نحو : (ما قامَ أحدٌ إلاّ زيدٌ) .

---

[1] – ينظر : الجنى الداني ، ص (٣٦١ – ٣٦٢) .
[2] – نتائج الفكر في النحو ، ص (١٣٦) .
[3] – ينظر : العوامل المائة ، ص (١٠٣) .
[4] – ينظر : شرح التسهيل ٢ / ١٩٩ .
[5] – كلام سيبويه مشعرٌ بأنّ المستثنى منصوب بـ (إلاّ) ، كما أنّ (رجلاً) منصوبٌ بـ (عشرين) على حد تعبيره . ينظر : الكتاب ٢ / ٣١٠ .
[6] – ينظر : المقتضب ٤ / ٣٩٠ .
[7] – ينظر : نتائج الفكر في النحو ، ص (٧٩) .
[8] – ينظر : رصف المباني ، ص (١٧٧) .
[9] – الجنى الداني ، ص (٥١٦) .
[10] – ينظر : الجنى الداني ، ص (٥١٩ – ٥٢٠) ، و مغني اللبيب ١ / ٨٣ ، والأشباه والنظائر ٢ / ٢٥٥ .

(أنْ) الزائدة : جمهور النحاة على أنّها مهملة ، وزعم الأخفش أنّها قد تنصب المضارع مستدلاً بالسماع والقياس [١] ، فمن السماع قوله تعالى : ﴿ **وَمَا لَنَا أَلاَّ نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللهِ** ﴾ [٢] وقوله : ﴿ **وَمَا لَكُمْ أَلاَّ تُنْفِقُوا** ﴾ [٣]، والقياس أنّ الزائد قد عمل في مواضع ، نحو : (ما جاءني من أحدٍ) و (ليس زيدٌ بحاضرٍ) . وقد ردّ المرادي هذا الرأي ، فقال : " ولا حجة له في ذلك أمّا السماع فيُحتمل أن تكون (أنْ) فيه مصدرية ، دخلتْ بعد (ما لنا) لتضمنه معنى : ما منعنا ، وأمّا القياس فلأنّ حرف الجر الزائد مثل غير الزائد في الاختصاص بما عمل فيه ، بخلاف (أنْ) فإنّها قد وليها الاسم في قوله : (كأنْ ظبيةٍ) [٤] على رواية الجر " [٥] .

(إنْ) النافية : أداة تعمل عمل (ليس) في لغة الحجاز ، وتُهمل في لغة تميم بشروط ترد واشتُهر من مذهب الجمهور أنّها إذا دخلتْ على الجملة الاسمية لم تعمل فيها شيئًا [٦] ، وأجاز المبرّد [٧] والكسائي : (إنْ زيدٌ قائمًا) ، ونسبه المرادي إلى أكثر الكوفيين [٨] واستدل المعملون بقراءة سعيد بن جبير : ﴿ **إِنْ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ** ﴾ [٩]، وبالنثر

---

[١] - ينظر : الجنى الداني ، ص (٥١٩ – ٥٢٠) ، و مغني اللبيب ١ / ٨٣ ، والإتقان ٢ / ١٧٢ .

[٢] - سورة البقرة (٢٤٦) .

[٣] - سورة الحديد (١٠) .

[٤] - الإشارة إلى الشاهد (كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم) وفيه رواية بالجر . ينظر : الكتاب ٢ / ١٣٥ .

[٥] - الجنى الداني ، ص (٢٢٣) .

[٦] - ينظر : الأزهية ص (٤٥ – ٤٦) ، والمغني في النحو ٣ / ١٢٠ ، ورصف المباني ص (١٨٩ – ١٩٠) ومصابيح المغاني ص (١٧) ، والإتقان ٢ / ١٦٨.

[٧] - ينظر :المقتضب ٢ / ٣٦٢ .

[٨] - ينظر : الجنى الداني ، ص (٢٠٩) .

[٩] - تنظر القراءة في : البحر المحيط ٤ / ٤٤٠ .

(إنْ ذاكَ نافعَكَ ولا ضارّكَ) [1] ، وبما سُمِع من أهل العالية : (إنْ أحدٌ خيرًا من أحدٍ إلاّ بالعافية) [2] ، وبقول الشاعر من المنسرح :

إنْ هو مستوليًا على أحدٍ إلاّ على أضعفِ المجانينِ [3]

وعلّق المالقي : " وهذا البيت من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه ، إذ لا نظير له ، وعدم عملها هو الكثير والأصل " [4] .

(إنّ) : في إعمالها وإهمالها ثلاث مسائل خلافية :

الأولى : أنّها قد تُخفّف ، فيهملها الكوفيون ويعملها البصريون [5] ، وقد نقل أبو البركات خلافهم فيها فقال : " وذهب الكوفيون إلى أنّ (إنْ) المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم وذهب البصريون إلى أنّها تعمل . أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنّما قلنا إنّها لا تعمل ، لأنّ المشددة إنّما عملت لأنّها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ ، لأنّها على ثلاثة أحرف ، كما أنّه على ثلاثة أحرف ، وأنّها مبنية على الفتح ، كما أنّه مبني على الفتح ، فإذا خُفّفتْ فقد زال شبهها به ، فوجب أن يبطل عملها .... وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على صحة الإعمال قوله تعالى : ﴿ وإِنْ كُلاًّ لَمّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ربُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ [6] في قراءة من قرأ بالتخفيف ، وهي قراءة نافع وابن كثير " [7] . وعن الزجاجي أنّ الإعمال مع التخفيف لغة قوم من العرب [8] .

---

[1] – ينظر : الجنى الداني ، ص (٢٠٩) .
[2] – ينظر : مغني اللبيب ١ / ٣١ .
[3] – البيت بلا نسبة ، وهو من شواهد : الأشموني ١ / ٢٥٥ ، وشرح التصريح ١ / ٢٠١ ، والهمع ١ / ١٢٥ . ينظر : معجم شواهد النحو الشعرية ، شاهد رقم : (٣٠٥٧) .
[4] – رصف المباني ص (١٩٠) .
[5] – ينظر : منازل الحروف ص (٤٦) ، والأزهية ص (٤٨) ، والجنى الداني ، ص (٢٠٨ ، ٣٩٤ – ٣٩٥) ومغني اللبيب ١ / ٣١ – ٣٢ ، وائتلاف النصرة ص (١٦٩ – ١٧٠) ، و مصابيح المغاني ص (١٧) ، والأشباه والنظائر ٣ / ١٣١ .
[6] – سورة هود (١١١) . وتنظر القراءة في : البحر المحيط ٥ / ٢٦٦ .
[7] – الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة (٢٤) .
[8] – ينظر : اللامات ، ص (١٢٢) .

وقد نصّ سيبويه على الإعمال [1] . ومن إهمالها قوله تعالى : ﴿ وإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمّا مَتَاعُ الحَيَاةِ الدّنْيَا ﴾ [2]، وقوله : ﴿ وإِنْ كُلٌّ لَمّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ [3] ، وقوله : ﴿ إِنْ هَـذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ [4] .

الثانية : اتصال (ما) بها أو بإحدى أخواتها ، فتكفها عن العمل ، هذا مذهب الجمهور [5] وعليه قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ [6] . ونقل المجاشعي عن بعض العرب إعمالها مع اتصال (ما) [7] ، وأكثر ما جاء ذلك في (ليتما) [8] . وذكر ابن مالك أنّ الإعمال مسموعٌ في (إنّما) ، وهو قليل ، وأنّ الكسائي و الأخفش روياه من العرب [9] . وقال المالقي : " والصحيح أنّها لا تعمل بحكم السماع وبحكم القياس ، لأنّها لا تختص بجملة اسمية ولا فعلية ، إذ تقول : إنّما زيدٌ قائمٌ ، وإنّما يقومُ زيدٌ ، **ولا يعمل إلاّ ما يختص ، وهذا أصلٌ مبني عليه كثير من أبواب العربية** " [10] .

الثالثة : أن تكون بمعنى (نعم) ، فلا تعمل شيئًا ، نحو : إنّ زيدٌ قائمٌ ، والمعنى : نعم زيدٌ قائمٌ . وقد أسهب في الحديث عن هذا المعنى الدكتور / حنّا حدّاد في بحثه الموسوم بـ (الجواب في العربية) [11] . ويرد الكلام عنها بإسهاب في فصل (الخلاف في المعنى) من هذه الدراسة .

---

[1] – ينظر : الكتاب ٢ / ١٣٩ – ١٤٠ .
[2] – سورة الزخرف (٣٥) .
[3] – سورة يس (٣٢) .
[4] – سورة طه (٦٣) . وينظر : مغني اللبيب ١ / ٣١ – ٣٢ .
[5] – ينظر : الجنى الداني ، ص (٣٩٥) ، (٤١٦) .
[6] – سورة الأنبياء (١٠٨) .
[7] – ينظر : شرح عيون الإعراب ، ص (١١٧)
[8] – قال سيبويه : " وأمّا : (ليتما زيدًا منطلقٌ) فإنّ الإلغاء فيه حسن " . الكتاب ٢ / ١٣٧ .
[9] – ينظر : شرح التسهيل ١ / ٤١٩ .
[10] – رصف المباني ، ص (٢٠٣) .
[11] – ينظر : الجواب في العربية ، ص (٩٢ – ٩٧) .

(**بل**) : الجمهور على أنّها ترد عاطفة ، وترد للابتداء ، وهي في الحالين مهملة [1] . وأنكـر المرادي [2] وابن هشام [3] على بعضهم القول بالجر بها ، كما أنكرا استشهادهم بقول رؤبة :

بل بلـدٍ مـلءُ الفِجـاجِ قَتَمُـهْ　　لا يُشتَـرى كِتّـانُهُ وجُهْـرُمُه [4]

قال المرادي : " وليس ذلك بصحيح ، وإنّما الجار في البيت ونحوه (ربّ) المحذوفة " [5] .

(**الفاء**) : هي حـرفٌ مهمـلٌ لا عمل له ، وذهب بعض الكوفيين إلى أنّها ناصبة للفعـل كمـا في : (ما تأتينا فتحدثَنا) [6] ، وذهب المبـرد إلى أنّها خافضة [7] فـي قـول امـرئ القيـس من الطويل :

فمثلِـكِ حُبلـى قـد طرقـتُ ومُرضـعًا　　فألهيـتُهـا عـن ذي تمـائمَ مُحْـوِلِ [8]

والبصريون على أنّ النصب بـ (أنْ) مضمرة ، والجر نيابة عن (رب) [9] .

(**الكاف**) : نقل ابن هشام عن جماعة أنّ (ما) في قوله تعالى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ ﴾ [10] وقوله : ﴿ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ ﴾ [11] مصدرية ، ونسب للزمخشري وابن عطية القول بأنّهـا كافة ، ثم قال : " وفيه إخراج الكاف عمّا ثبت لها من عمل الجر لغير مقـتضٍ " [12] . وكـاف

---

[1] – ينظر : الكتـاب ١ / ٤٣٥ ، والمقتضـب ١ / ١٢ ، والهمـع ٥ / ٢٥٧ .

[2] – ينظر : الجنـى الدانـي ، ص (٢٣٧) .

[3] – ينظر : مغنـي اللبيـب ١ / ١٣٠ .

[4] – الرجز من شواهد : ابن عقيل ٢ / ١٣٧ ، والأشموني ٢ / ٢٣٢ ، والهمـع ٢ / ٣٦ . ينظـر : معجـم شواهـد النحـو الشعـرية ، شاهد رقم : ٣٦٠١ .

[5] – الجنـى الدانـي ، ص (٢٣٧) .

[6] – ينظر : الجنـى الدانـي ، ص (٦١) ، ومغنـي اللبيـب ١ / ٨٣ ، والهمـع ٤ / ١٢٤ .

[7] – لم اقف على الشاهد في : المقتضـب ، ولا في الكامـل . وذكر الرأيَ منسوبًا للمبرد السيوطيُ في : الهمـع ٤ / ٢٢٢ .

[8] – البيت من شواهد : ابن عقيل ٢ / ١٣٦ ، والأشموني ٢ / ٢٣٢ ، والهمـع ٢ / ٣٦ ينظـر : معجـم شواهـد النحـو الشعـرية ، شاهد رقم : (٢٣٥٣) .

[9] – ينظر : الجنـى الدانـي ، ص (٦١) ، ومغنـي اللبيـب ١ / ٨٣ ، والهمـع ٤ / ١٢٤ .

[10] – سـورة البقـرة (١٥١) .

[11] – سـورة البقـرة (١٩٨) .

[12] – مغنـي اللبيـب ١ / ٢٠٠ .

التشبيه عند الدكتور / حنّــا جميل حداد اسم [1] ، واستدل لذلك بشواهد كثيرة جدًا مــن القــرآن والشعر ، كقوله تعالى : ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّماءِ ﴾ [2] ، وقوله : ﴿ يُحِبُّونَهُمْ كَحُــبِّ اللهِ ﴾ [3] وقوله : ﴿ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنْثَى ﴾ [4] . وله أيضًا شواهد كثيرة من الشعر ، غير أنّ ما يهمنا في هذه الموضع أنّها – أي الكاف – عاملة ، غير أنّ طبيعة عملها عند الأستاذ قد تختلف عمّا نص عليه النحاة ، فتقع عنده مبتدأ ، واستشهد لذلك بقوله تعالى : ﴿ كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ ﴾ [5].

(كانَ) : قال الهروي : " وقال الفرزدق [من الوافر] :

فكيــفَ إذا مــررتَ بــدارِ قــومٍ وجيــرانٍ لنــا – كانــوا – كــرامِ [6]

(كان) زائدة ها هنا لا اســم لها ولا خبــر عنــد الخليــل ، أراد : وجيــرانٍ كرامٍ ، جعــل (كرامًا) نعت لــ (الجيران) ، وألغــى (كان) ولم يعمــلها ، والقصيــدة مجرورة ، ولــو أعمــل (كان) لقال : (كانوا كراما) . وردّ المبــرّد هــذا [7] ، وزعــم أنّ (كان) لها اســم وخبر ، فاسمهــا الواو التي فيها ، وخبــرها (لنــا) التي قبلها ، كأنّه قـــال : وجيـــرانٍ كانــوا لنــا كــرامٍ " [8] .

---

[1] – ينظر : شــذرات مــن النحــو واللغــة والتراجــم ، ص (٣٦٤) .

[2] – ســورة البــقــرة (١٩) .

[3] – ســورة البــقــرة (١٦٥) .

[4] – ســورة آل عمــران (٣٦) .

[5] – ســورة محمــد (١٥) .

[6] – البيت من شواهد : المقتضب ٤ / ١١٦ ، والأشموني ١ / ٢٤٠ ، وشرح التصريح ١ / ١٩٢ . ينظر : معجــم شواهــد النحــو الشعــرية ، شاهد رقم : (٢٧٦٧) .

[7] – ينظر رأي المبرد هذا في : المقتــضــب ٤ / ١١٧ .

[8] – الأزهيـــة ، ص (١٨٨) .

(كأنْ) المخففة : ذهب الزمخشري إلى أنّ (كأنّ) إذا خُفّفتْ بطل عملها [1] ، واستشهد بقول الشاعر من الهزج :

ووجهٍ مشرقِ النّحرِ كأنْ ثدياه حُقّان [2]

وذكر ابن يعيش أنّ فيها وجهين أجودهما الإبطال ، وأنّ العمل باق في ضمير الشأن [3] . وإلى الرأي ذاته ذهب ابن فلاح ، فقال : " وفي التنزيل : ﴿ كَأَنْ لَمْ تُغْنَ بِالأَمْسِ ﴾ [4] والأصح أنّ فيها ضمير الشأن ، لأنّ ذلك حكم (أنْ) المخففة ، وهي مركبة منها ومن (كاف) التشبيه " [5] . ومن شواهد إعمالها مع التخفيف قول رؤبة :

*** كأنْ وريديه رشاءاخُلْبٍ *** [6]

ومن غريب ما نقله ابن هشام عن ابن عصفور قوله : " الكاف والياء في (كأنّك) و (كأني) زائدتان كافتان لـ (كأنّ) عن العمل ، كما تكفها (ما) " [7] . عند الحديث عن قول الشاعر :

كأني بكَ تنحطْ إلى اللحدِ وتنغطْ [8]

(كيف) الشرطية : قال ابن الأنباري : " وذهب الكوفيون إلى أنّ (كيف) يُجازى بها كما يُجازى بـ (متى ما) و (أينما) ، وما أشبههما من كلمات المجازاة . وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز أن يجازى بها . أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنّما قلنا أنّه يجوز المجازاة

---

[1] – ينظر : **المفصل في علم العربية** ، ص (٣٠٤) .

[2] – البيت بلا نسبة ، وهو من شواهد : ابن عقيل ١ / ٣٣٤ ، وشرح التصريح ١ / ٢٣٤ ، والهمع ١ / ١٤٣ . ينظر : **معجم شواهد النحو الشعرية** ، شاهد رقم : (٣٠١٠).

[3] – ينظر : **شرح المفصل** ٨ / ٨٢ .

[4] – **سورة يونس** (٢٤) .

[5] – **المغني في النحو** ٣ / ٢٣٧ – ٢٣٨ .

[6] – الرجز من شواهد : سيبويه ٣ / ١٦٤ ، والمقتضب ١ / ٥٠ ، وشرح المفصل ٨ / ٨٢ ، والخزانة ٤ / ٣٥٦ ينظر : **معجم شواهد النحو الشعرية** ، شاهد رقم : (٣٢٥١) .

[7] – **مغني اللبيب** ١ / ٢١٧ .

[8] – البيت للحريري في مقاماته ، وأورده ابن هشام في سياق التمثيل لا الاستشهاد .

بها لأنّها مشابهة لكلمات المجازاة في الاستفهام ، ألا ترى أنّ (كيـف) سؤال عن الحال ، كما أنّ (أين) سؤال عن المكان ، و (متى) سؤال عن الزمان ، إلى غيـر ذلـك مـن كلمـات المجازاة ... وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنّما قلنا إنّه لا يجوز المجازاة بها لثلاثة أوجه أحدها : أنّها نقصتْ عن سائر أخواتها ؛ لأنّ جوابها لا يكون إلاّ نكرة ، لأنّها سؤال عن الحـال والحال لا يكون إلاّ نكرة ... وسائر أخواتها تارةً تجاب بالمعرفة ، وتارة تُجـاب بـالنكرة ... والوجه الثاني : إنّما لم يجز المجازاة بها ، لأنّها لا يجوز الإخبار عنها ، ولا يعود إليها ضمير كما يكون ذلك في (مَنْ ، وما ، وأي ، ومهما) ، فلمّا قصرتْ في ذلك عن نظائرها ضـعفتْ ... والوجه الثالث : أنّ الأصل في الجزاء أن يكون بالحرف ، إلاّ أن يـضطر إلـى اسـتعمال الأسماء ، ولا ضرورة هنا تلجئ إلى المجازاة بها "[1] . وعن ابن هشام أنّها تقتـضي فعلـين متفقي اللفـظ والمعنـى ، نحـو : (كيف تصنـعُ أصنـعُ) ، ولا يجـوز : (كيف تجلـسُ أذهـبُ) باتفـاق[2] .

(لا) العاملة عمل (ليس) : أداة تعمل عمل (ليس) عند الحجازيين بشروط ، وتهمل عند التميميين[3] ، ومن شواهد إعمالها قول النابغة الجعدي من الطويل :

وحلّـتْ سَـوادَ القلـبِ لا أنا باغـيًا ... سـواها ولا فـي حبِّـها متـراخيا[4]

وقول الآخر من من الطويل أيضًا :

تعـزَّ فلا شـيءٌ على الأرضِ باقيـا ... ولا وزرٌ مـمـّـا قضـى اللهُ واقيـا[5]

---

[1] – الإنصـاف في مسائـل الخـلاف ، مسألة (٩١) .
[2] – ينظر : مغنـي اللبيـب ١ / ٢٣٠ .
[3] – ينظر : شرح ابن عقيل ١ / ٢٧٠ ، والجنى الداني ، ص (٢٩٣ – ٢٩٤) ، ومغني اللبيب ١ / ٢٦٧ ، والهمع ٢ / ١١٨ .
[4] – البيت من شواهد : ابن عقيل ١ / ٢٧٠ ، والأشموني ١ / ٢٥٣ ، وشرح التصريح ١ / ١٩٩ والهمع ١ / ١٢٥ . ينظر : معجـم شواهـد النحـو الشعـرية ، شاهد رقم : (٣١٧١) .
[5] – البيت بلا نسبة ، وهو من شواهد : ابن عقيل ١ / ٢٦٩ ، والأشموني ١ / ٢٥٣ ، وشرح التصريح ١ / ١٩٩. ينظر : معجـم شواهـد النحـو الشعـرية ، شاهد رقم : (٣١٩٩) .

وعليه قاس المتنبي قوله :

إذا الجــودُ لم يُرزَقْ خلاصًا من الأذى　　　فلا الحمــدُ مكسوبًا ولا المالُ باقيا [1]

ونقل المرادي عن المبرّد و الأخفش منع هذا العمل [2] .

(لا) النافية للجنس : مذهب سيبويه أنّها لا تعمل إلاّ في النكرة ، وهي مركبة مع اسمها المبني على الفتح في محل رفع بالابتداء [3] ، وأجاز الكسائي إعمالها فــي العلــم المــفرد [4] نحــو (لا زيدَ) . وقال السهيلي : " وأمّا التي للتبرئة فللنحويين فيها اختلاف : أهي عاملــة أم لا ؟ فإنْ كانت عاملة فكما اعملــوا (إنّ) .... وإنْ كانت غير عاملة – كما ذهــب إليه سيبويه والاســم بعدها مركبٌ معها مبني على الفتــح – فليس كلامنا في المبنيات " [5].

(لاتَ) : هي عاملة عمل (ليس) في لغة الحجاز ، ومهملة في لغة تميم .[6] ، ونقل ابن فلاح عن الكوفيين أنّها النافية للجنس ، فتعمل عمل (إنّ) [7]. وعــن الأخفــش أنّهــا مهملـــة لا عمــل لها [8] ، وقــدّر الآية : ﴿ وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ [9] بــ : لا أرى حين منــاص . وقــال الزجاجي : " وإنّما تكــون (لات) مع الأخبــار وتعمــل فيــها ، فإذا جاوزتــها فليــس لهــا عمــل " [10] .

---

[1] – البيت من الطويل ، ويرد في بعض المواضع للتمثيل لا للاستشهاد .
[2] – ينظر : **المقتضب** ٤ / ٣٨٢ ، و **الجنــى الدانــي** ، ص (٢٩٢ – ٢٩٣) .
[3] – ينظر : **الكتــاب** ٢ / ٢٧٥ .
[4] – ينظر : **الهــمــع** ٢ / ١٩٤ .
[5] – **نتائــج الفكــر فــي النحــو** ، ص (٧٦ – ٧٧) .
[6] – ينظر : **الهــمــع** ٢ / ١٢٠ .
[7] – ينظر : **المغنــي فــي النحــو** ٣ / ١١٥ – ١١٦.
[8] – ينظر : **الجنــى الدانــي** ، ص (٤٨٨) ، **ومغنــي اللبيــب** ١ / ٢٨٢ ، **ومصابيح المغاني** ص (٤٤٩ – ٤٥٠) .
[9] – **ســورة ص** (٣) .
[10] – **حــروف المعــاني** ، ص (٧٠) .

(لعلّ) : قال ابن هشام : " وتتصل بـ (لعلّ) (ما) الحرفية ، فتكفها عن العمل لزوال اختصاصها حينئذٍ ، واستشهد بقوله [من الطويل] :

أعِدْ نظرًا يا عبدَ قيسٍ لعلّما أضاءتْ لكَ النارُ الحمارَ المُقيّدا [1]

وجوّز قومٌ إعمالها حملاً على (ليت) ، لاشتراكهما في أنّهما يغيران معنى الابتداء وكذا قالوا في (كأنّ) ، وبعضهم خصّ (لعلّ) بذلك لأشدية التشابه ، لأنّها و (ليت) للإنشاء ، وأمّا (كأنّ) فللخبر " [2] .

(لكنّ) : هي عاملة عمل (إنّ) ، فإذا خُففتْ أهملها الجمهور لزوال الاختصاص [3] ، ونقل السهيلي عن الفارسي أنّ القياس فيها وأخواتها الإهمال إذا خُففتْ ، ثم قال : " وهذا القول مع ما يلزم عليه من الضعف والوهن ينكسر عليه بأخواتها ، فيقال له : فلمَ خُصّتْ (لكنّ) بذلك دون إنّ ، وأنّ ، وكأنّ ؟ ولا جواب له على هذا . وإنّما الجواب في ذلك أنّها لمّا كانت مركبة من (لا) ، و الكاف ، و(إنّ) ، ثمّ حُذفت الهمزة اكتفاءً بكسر الكاف ، بقي عمل (إنّ) لبقاء العلة الموجبة للعمل ، وهي فتح آخرها ، وبذلك ضارعتْ الفعل ، فلمّا حُذفتْ النون المفتوحة ، وقد ذهبتْ الهمزة للتركيب ، ولم يبقَ إلاّ النون الساكنة ، وجب إبطال حكم العمل بذهاب طرفيه وارتفاع علة المضارعة للفعل ، بخلاف أخواتها إذا خُففن ، فإنّ معظم لفظها باقٍ ، فجاز أن يبقى حكمها " [4] . وعن يونس أنّه نقل إعمالها مع التخفيف عن بعض العرب ، وتبعه في ذلك الأخفش [5] ، وابن

---

[1] – البيت للفرزدق ، وهو من شواهد : الأزهية ص (٨٨) ، وشرح المفصل ٨ / ٥٤ ، والهمع ١ / ١٤٣ . ينظر : معجم شواهد النحو الشعرية ، شاهد رقم : (٦٧٥) .

[2] – **مغني اللبيب** ١ / ٣١٦ – ٣١٧ .

[3] – ينظر : **المقتضب** ١ / ٥٠ – ٥١ ، **والصاحبي** ص (٢٦٨) ، و **الجنى الداني** ، ص (٥٨٦) ، و **الهمع** ٢ / ١٨٨

[4] – **نتائج الفكر في النحو** ، ص (٢٥٦ – ٢٥٧) .

[5] – ينظر : **مغني اللبيب** ١ / ٣٢١ – ٣٢٢ ، **ومصابيح المغاني** ص (٤٣٠) ، و **الهمع** ٢ / ١٨٨ .

الرّماك [1] . وقد ردّ ابن فلاح قول يونس هذا بقوله : " وأمّا يونس فإنّه زعم أنّها إذا كانت مخففة بمنزلة المشددة ، وليستْ عنده حرف عطف لدخول الواو عليها ... وقوله ضعيف لأنّه لم يظهر لها عملٌ أصلاً ، ولو كانت عاملة لظهر في بعض المواضع . وأمّا دخول الواو عليها فإنّا نقول إذا دخل عليها انتقل العطف إليها ، وبقيتْ (لكنْ) تفيد الاستدراك " [2] . وقال المالقي : " فإن كان ذلك فلا يقاس عليه لشذوذه سماعًا ، ومنعه بقلة القياس " [3] .

(لولا) : قال الشرجي الزبيدي : " ذهب الكوفيون إلى أنّ (لولا) يرتفع الاسم بعدها ، كما كان ذلك مع (لو) ، لأنّها نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم ، لأنّ التقدير في قولك : لولا زيدٌ لفعلتُ : لو لم يمنعني زيدٌ من الفعل لفعلتُ ، إلاّ أنّه حذف الفعل تخفيفًا . وذهب البصريون إلى أنّه يرتفع بالابتداء والخبر محذوف ، لأنّ الحرف إنّما يعمل إذا كان مختصًا و (لولا) لا تختص باسم دون فعل ، بل تدخل تارة على الاسم ، وتارة على الفعل . والأصح مذهب الكوفيين ، واختاره الزمخشري ، وابن الأنباري ، وجماعة ، **ولا نُسلّم للبصريين أنّ الحرف إنّما يعمل إذا كان مختصًا أصلاً** " [4] .

(ليتَ) : هي عاملة ، فإذا اتصلت بها (ما) الكافة جاز الإعمال والإهمال عند النحاة [5] وبالوجهين جاء قول النابغة من البسيط :

قالتْ : ألاَ ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حمامتِنا أو نصفُهُ فقَدِ [6]

---

[1] – عبد الرحمن بن محمد الأشبيلي ، شيخ السهيلي ، أخذ عن ابن الطراوة ، وتوفي سنة (٥٤١ هـ). ينظر : **بغية الوعاة** ٢ / ٨٦

[2] – **المغني في النحو** ٣ / ٢٤٠ .

[3] – **رصف المباني** ، ص (٣٤٨) .

[4] – **ائتلاف النصرة** ، ص (١٦٤ – ١٦٥) .

[5] – ينظر : **الكتاب** ٢ / ١٣٧ ، و **مغني اللبيب** ١ / ٣١٥ ، **ومصابيح المغاني** ص (٣٩٠) .

[6] – البيت من شواهد : سيبويه ٢ / ١٣٧ ، وشرح المفصل ٨ / ٥٨ ، والأشموني ١ / ٢٨٤ . ينظر : **معجم شواهد النحو الشعرية** ، شاهد رقم : (٧٨٥) .

قال الهروي : " من رفع (الحمام) جعل (ما) كافة للعامل وهو (ليت) ، ومن نصب أعمل (ليت) ، وجعل (ما) لغوًا " [1] .

(ليس) : هي عاملة عمل (كان) الناقصة على الأشهر ، وتُهمل في حالتين :

الأولى : دخـول (إلاّ) في الخبر ، نحو : (ليس زيدٌ إلاّ قائمٌ) ، فـ (ليـس) مهملة بمعنى (ما) ، وحكى هذا الإهمال أبو عمرو بن العلاء عن بني تميم [2] . ومن مـسائل هـذه الحالـة الشهيرة قولهم : (ليس الطيبُ إلاّ المسكُ) ، فالجمهـور على أنّ (ليـس) مهملة لا عمـل لها [3] ، وخالفهم **ملـك النحـاة** فجعلها عاملة على أنّ (الطيـب) اسمهـا ، وخبرها مقدّر بـ (المسكُ أفخرُه) [4].

الثانية : أن تكون عاطفة بمعنى (لا) على مذهب الكوفيين [5] ، ومن شواهدهم قول نفيل بـن حبيب الحميري من مجزوء الكامل :

أيـنَ المـفـرُّ والإلــهُ الطالــبُ والأشــرمُ المغلـوبُ ليـس الغالــبُ [6]

وقول لبيد من الرمل :

إذا جـوزيتَ قـرضًـا فـاجـــزهِ إنّمـــا يجـزي الفتـى ليـسَ الجَمَـلْ [7]

وقول جرير من الوافر :

تـرى أثـــرًا بركبتـــها مضـيـئًا مِـنَ التبـراكِ ليـسَ مــن الصــلاةِ [8]

---

[1] – الأزهيـــة ص (٨٩ – ٩٠) .
[2] – ينظر : الجنــى الدانـي ، ص (٤٩٥ – ٤٩٦) ، و الهــمــع ٢ / ٨٠ .
[3] – ينظر : الأزهيـــة ص (١٩٥) ، و مغنــي اللبيـب ١ / ٣٢٥ ، و الهــمــع ٢ / ٨٠ .
[4] – ينظر : ملـك النحــاة حياتـه وشعـره ومسائلـه العشـر ، تحقيق ودراسة : حنا جميل حداد ، ص (١٠٦) .
[5] – ينظر : الأزهيـة ص (١٩١)، و الجنى الداني ص (٤٩٨)، ومغني اللبيـب ١ / ٣٢٥ ، ومصابيح المغاني ص (٢٩٢).
[6] – البيت من شواهد : العيني ٤ / ١٢٣ ، والدرر ٢ / ١٩٠ . ينظر : معجم شواهـد النحـو الشعـرية شاهد رقم : (١١٧).
[7] – البيت من شواهد : الأصول ١ / ٢٢١ ، والصاحبي ص (١٤١) ، وشرح التصريح ٢ / ١٣٥ . ينظـر : معجــم شواهــد النحــو الشعــرية ، شاهد رقم : (٢٤٠٠) .
[8] – البيت من شواهد : الأزهية ص (١٩٦) ، وخزانة الأدب ٣ / ١٠٠ .

قال ابن فارس : " والبصريون يقولون : لا يجوز العطف بـ (ليس) ، وهي لا تشبه من حروف العطف شيئًا " [1] . وتأول ابن مالك الشاهد الأول بـ (ليسه الغالب) [2] .

(ما) الحجازية : الخلاف في عملها راجعٌ إلى الاختلاف في لغات العرب ، فالحجازيون يعملونها عمل (ليس) ، وبنو تميم يهملونها [3] . وممّا جاء على لغة الحجاز قوله تعالى : ﴿ مَا هَذا بَشَرًا ﴾ [4] و ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ [5] . **وجعل سيبويه الإهمال في لغة تميم (القياس)** [6]**، وتبعه المجاشعي الذي أرجع إهمال بني تميم لها إلى عدم الاختصاص ووصف مذهبهم بـ (الأقيس)، ومذهب أهل الحجاز بـ (الأكثر في الاستعمال)** [7] . واشترط النحاة في إعمالها : تأخر الخبر ، وعدم انتقاض النفي ، وأن لا تليها (إنْ) ، وأن لا يتقدم غير الظرف أو الجار والمجرور من معمول خبرها [8]. وقال ابن فلاح : " وإنّما بطل عملها إذا تقدّم خبرها أو معموله – كما تقدم – كقولك : (ما مسيءٌ مَن أعتب) و (ما قائمٌ زيدٌ) لوجهين :

أحدهما : أنّ التقديم فرع ، وعمل (ما) فرع ، ولا يُجمع بين فرعين .

الثاني : لينحط الفرع عن رتبة أصلها، وهو ليس ، لأنّ القاعدة : انحطاط الفروع عن رتبة الأصول " [9] .

---

[1] – الصاحبي ، ص (٢٦٦) .

[2] – ينظر : شرح التسهيل ٣ / ٢٠٤ – ٢٠٥ .

[3] – ينظر : منازل الحروف ص (٣٦) ، وشرح عيون الإعراب ص (١٠٩) ، ونتائج الفكر ص (٥٧) ومغني اللبيب ١ / ٣٣٣ ، و الهمع ٢ / ١٠٩ – ١١٠ .

[4] – سورة يوسف (٣١) .

[5] – سورة المجادلة (٢) .

[6] – ينظر : الكتاب ١ / ٥٧ .

[7] – ينظر : شرح عيون الإعراب ص (١٠٩)

[8] – تنظر الشروط بتفصيلاتها في : الجنى الداني، ص (٣٢٣ – ٣٢٨) .

[9] – المغني في النحو ٣ / ١٠٦ .

(واو المعية) : مذهب سيبويه أنّها لا تَعمل شيئًا بنفسها ، لكنها تُعمِل في الاسم ما قبلها [1] . ومذهب عبد القاهر أنّها ناصبة للمفعول معه في مثل : (سرتُ والجبلَ) [2] . وقال المرادي : " وهو ضعيف ؛ لأنّ الواو لو كانت عاملة لاتصل بها الضمير في نحو : (سرتُ وإيّاكَ) ، والصحيح أنّ المفعول معه منصوب بما قبل الواو من فعل أو شبهه بواسطة الواو " [3] .

(يا) النداء : مذهب جمهور النحاة أنّها مهملة لا عمل لها في المنادى ، بل هو منصوبٌ بفعل مقدّر [4] . ومذهب عبد القاهر أنّها وأخواتها الناصبة للمنادى [5] ، ونسب الرضيُ [6] ، وابنُ يعيش [7] ، والأشمونيُ [8] جواز نصب المنادى بهذه الأدوات إلى المبرّد ، وفي نسبتهم نظر ؛ لأنّ نص كلام المبرّد هو : " اعلم أنّك إذا دعوتَ مضافًا نصبته ، **وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره** ، وذلك نحو : يا عبدَ اللهِ ، لأنّ (يا) بدلٌ من قولكَ : أدعو عبدَ الله وأريدُ ، لا أنّك تخبر أنّك تفعل ، ولكن بها وقع أنّك قد أوقعتَ فعلاً ، فإذا قلتَ : يا عبدَ الله ، فقد وقع دعاؤك بعبد الله ، فانتصب على أنّه مفعول تعدى إليه فعلُك " [9] . فكلام المبرّد هذا صريحٌ في أنّ ناصب المنادى هو الفعل المحذوف ، وأنّ أدوات النداء بدل منه . وقال السهيلي : " ويدلّكَ على أنّ

---

[1] - ينظر : الكتاب ١ / ٢٩٧ – ٢٩٨ .
[2] - ينظر : العوامل المائة ، ص (١٨٧) .
[3] - الجنى الداني ، ص (١٥٥) .
[4] - ينظر : الكتاب ٢ / ١٨٢ ، و شرح المفصل ١ / ١٢٧ ، و مغني اللبيب ٢ / ٤٢٩ ، و الهمع ٣ / ٣٣ .
[5] - ينظر : العوامل المائة ، ص (١٩٦) .
[6] - ينظر : شرح الرضي على الكافية ١ / ٣٤٦ .
[7] - ينظر : شرح المفصل ١ / ١٢٧ .
[8] - ينظر : شرح الأشموني ٣ / ١٤١ .
[9] - المقتضب ٤ / ٢٠٢ .

حرف النداء ليس بعامل وجود العمل في الاسم دونه ، نحو : (صاحبَ زيدٍ أقبلَ) " [1]. والقول ذاته للسيوطي [2] .

[1] – نتائج الفكر في النحو ، ص (٧٧) .

[2] – ينظر : الأشباه والنظائر ٢ / ٢٥٤ .

ثانياً : النحاة والإعمال :

قسّم النحاة الأداة من حيث الإعمال والإهمال إلى قسمين [1] : قسم عامل كـ : حروف الجر ، ونواصب المضارع ، وجوازمه ، وقسم غير عامل كـ : السين ، و (سوف) و (قد) و (هل) . ومنهم مَن قسّمها إلى ثلاثة أقسام [2] : قسم عامل ، وثانٍ غير عامل وثالث عاملٌ في مواضع ومهملٌ في أخرى كـ : (لاتَ) . ثمّ قسموا العاملة منها إلى أربعة أقسام . قال السيوطي : " قال ابن الخباز في شرح الدرة : الحروف العاملة أربعة أقسام : قسم يرفع وينصب : وهو (إنّ) وأخواتها ، و (لا) المشبهة بـ (إنّ) ، و (ما) و (لا) المشبهتان بـ (ليس) . وقسم ينصب فقط : وذلك حروف النداء ، ونواصب المضارع قال : وأضاف عبد القاهر إلى ذلك (إلاّ) في الاستثناء ، و (الواو) التي بمعنى (معَ) قال : وفيه نظر . وقسم يجر فقط : وهي حروف الجر ، وقسم يجزم فقط : وهي حروف الجزم " [3] .

فعمل الأداة فيما نقله ابن الخباز : النصبُ ، والجرُ ، والجزمُ ، ولم يذكر الرفع – بحسب الكوفيين – بـ (لولا) . وممّا ينبغي التنويه إليه هنا أنّ ثمة مَن يرى أنّ عمل الأداة الجر والجزم هو بطريق الأصالة ، وعملها النصب والرفع هو بطريق الفرعية [4] .

وقد تُكفّ هذه العوامل عن العمل ، كما أظهرتْ ذلك المادة المجموعة ، ومن أسباب كفّها – كما ساقها الدكتور / عبد الكريم مجاهد – ما يلي :

---

[1] – ينظر : الجنى الداني ، ص (٢٧) .
[2] – ينظر : ثمار الصناعة ، ص (٥٠ – ٥١) .
[3] – الأشباه والنظائر ٣ / ٢٩ – ٣٠ .
[4] – ينظر : الجنى الداني ، ص (٢٨) .

- الكف عن العمل بزيادة حرف بعد العامل ، ومثّل له بزيادة (ما) بعد (إنّ) وأخواتها.
- التقديم ، وممّا مثّل له به : تقديم خبر (ما) النافية المشبهة بـ (ليس) على اسمها .
- انتقاض معنى النفي كاستخدام (إلاّ) في باب (ما) الحجازية .
- التخفيف ، كما في باب (إنّ) وأخواتها .
- التعريف، كتعريف الاسم في بابي (لا) المشبهة بـ (ليس) ، و (ما) النافية للجنس.
- التكرار ، كتكرار (لا) النافية للجنس ، نحو : (لا حول ولا قوة إلاّ بالله) ، وتكرار (لا) العاملة عمل (ليس) ، نحو قوله تعالى:﴿ فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [1]
- إهمال الأدوات العاملة بدخول عوامل أخرى عليها ، كدخول (لم) على (إنْ) الشرطية في قولك : (إنْ لم تذهبْ أذهبْ) .
- إهمال العامل في لغات العرب ، كما في (ما) التميمية ، و (لا) العاملة عمل (ليس) عند الحجازيين [2] .

والحق أنّ ما ذكره الدكتور / مجاهد أقرب ما يكون إلى الجامع المانع ، **ويرى الدارس أنّه يمكن إرجاع هذه الأسباب مجتمعة إلى قواعد العمل وشروطه عند النحاة** ، والتي أوردها في المبحث الأول ؛ ففي قاعدة (**الاختصاص**) يدخل السببان الأول والخامس وفي قاعدة (**الشبه**) يدخل السببان الثالث والرابع ، وفي قاعدة (**عدم الفصل**) يدخل السبب الثاني .

وللدارس ملحظٌ على إهمال العامل في لغات العرب ، إذ ذكر بعض الباحثين أنّ الإعمال والإهمال فيها راجعٌ إلى ما قد يطرأ على هذه اللغة من تطور ، فقال : " بعض الحروف جاءت عاملة تارة ، ومهملة تارة أخرى ، وذلك نتيجة لاختلاف اللهجات فيها ، فقد يُعملها قومٌ ويُهملها

---

[1] – سورة البقرة (٣٨) .

[2] – تنظر هذه الأسباب بتفصيلاتها في : دراسات في اللغة والنحو ، ص (١٣٢ – ١٧٤) .

آخرون ، كما هو الحال في (ما) و (لا) و (إنْ) و (لات) ، فهي عاملة عند الحجازيين مهملة عند التميميين ، **وينبغي أن لا يُحمل ذلك على تفضيل لغة على أخرى** ، فكلاهما ممّا نطق به العرب . ويكفينا أن نقول : قد حصل تطورٌ على استعمال هذه الأدوات عند بعض العرب ... **فلغة الحجازيين متطورة عن لغة التميميين بالنسبة لـ (ما)** .. " [1] .

لقد نصّت الباحثة على أنّه لا يجوز تفضيل لغة على أخرى ، لكنّها عادتْ ففضّلتْ لغة الحجاز ، ووصفتها بالمتطورة . **وليس الأمر كذلك بحسب الدارس ، بل الأمر راجعٌ إلى ألسنة الناطقين ، وطريقة استعمالهم للمفردات ، لا لشيء غيره ، أو كما اصطلح عليه بعضهم : (هكذا خلقتْ)** .

وإذا ما عدنا إلى السهيلي ورأيه في أنّ الأصل في الحروف جميعًا أن تكون عاملة وسألناه عن سبب إهمال بعضها ، فستجده يجيب عن هذا التساؤل بنفسه ، فيقول : " فما بال حروف كثيرة لا تعمل ؟ قلنا : لا نجد حرفًا لا يعمل إلاّ حرفًا دخل على جملة قد عمل بعضها في بعض ، وسبق إليها عمل الابتداء أو نحوه ، وكان الحرف داخلاً لمعنى في الجملة ، لا لمعنى في اسم مفرد ، فاكتفى بالعامل السابق قبل هذا الحرف ، وهو الابتداء أو نحوه ، وذلك نحو : هل زيدٌ قائمٌ ؟ ونحو : أ عمروٌ خارجٌ ؟ في الاستفهام ، فإنّ الحرف دخل لمعنى في الجملة ، ولا يمكن الوقوف عليه ، ولا يُتوهم انقطاع الجملة عنه ، لأنّه حرف مفرد لا يوقف عليه ، ولو تُوهّم ذلك فيه لعمل في الجملة ، ليؤكدوا بظهور أثره فيه تعلقه بها ودخوله عليها " [2] .

---

[1] – **المختلف فيه من حروف المعاني من حيث الإعمال والإهمال** (رسالة دكتوراه) ، خالدية زناتي علي الطاهات ص (٢٤٤) .

[2] – **نتائج الفكر في النحو** ، ص (٧٤) .

إنّ السهيلي يُرجع إهمال بعض الحروف في العمل إلى سَبْقِ عوامل أخرى لها ، وإلى أنّها لم تدخل لمعنى في اسم مفرد ، بل لمعنى في الجملة . **وفي رأيه هذا نظر ؛ لأنّا نجد الكثير من الحروف المختصة بالمفردات لا تعمل ، وكثير من الأدوات الداخلة على الجمل تعمل كـ (كان) وأخواتها ، و (إنّ) وأخواتها .**

وثمة فكرة جديرة بالاهتمام وردتْ لدى المجاشعي عند تقسيمه لحروف الجر ، قد تُسهم في تجلية صورة الإعمال والإهمال في الأداة . قال المجاشعي : " وهي ثلاثة أنواع : نوعٌ هو حروف جر خالصة ، وهي ستة : مِنْ ، وإلى ، وفي ، ورُبَّ ، والباء ، واللام ... ونوعٌ يجرّ ويصح فيه تأويل الاسم وتأويل الحرف ، وهي ستة : مُذْ ، ومُنذُ ، وعنْ ، وعلى ، والكاف ومعْ ... ونوعٌ آخر في مواضع خاصة ، وهي ستة : الواو وهي تجر في موضعين : أحدهما بمعنى (رُبّ) .. والثاني : القسم ، والتاء .. ، وحتى .. ، وكذلك حاشا ، وعدا ، وخلا في الاستثناء " [1] .

فالمجاشعي يرى أنّ حروف الجر بعضها خالص في العمل ، وبعضها غير خالص . ولو عدنا إلى المادة المجموعة لوجدنا أنّ خلاف الإعمال والإهمال لا يقترب من حروف الجر الخالصة ، بل هو – إن وُجد – في القسمين الثاني والثالث، كالخلاف في الكاف ، وفي (خلا).

والفكرة ذاتها تنسحب على الأحرف الناصبة للمضارع ، فلا خلاف في إعمال (أنْ) أُمّ الباب أو إهمالها ، بل الخلاف في (إذن) و (كي) . وممّا يعزز هذا الرأي أنّ السهيلي – عند حديثه عن (إذن) – كان قد ذكر ما نصّه : " ولمّا لم يكن العمل فيها أصلاً ، لم تقوَ قوة أخواتها ، فأُلغيتْ تارة وأُعملتْ أخرى ، وضعفتْ عن عوامل الأفعال " [2] .

---

[1] – شرح عيون الإعراب ، ص (١٨٨) .
[2] – نتائج الفكر في النحو ، ص (١٣٦) .

وكذلك الحال في (ليس) ، فالنحاة لا يهملونها إلاّ إذا انتقض نفيها بـ (إلاّ) ، لكنّهم يختلفون في إعمال (لا) ، و (لات) ، و (ما) .

ولا ينكر النحاة أن تكون الأداة عاملة في حال ومهملة في أخرى ، فابن يعيش يرى أنّ (لولا) تعمل الجر في المضمر ، ولا تعمله في المظهر . و (لدنْ) تنصب غدوة ولا تنصب غيرها . و (عسى) تنصب المضمر ، نحو : عساك وعساي ، وعملها مع الظاهر الرفع . و (لات) تعمل عمل (ليس) في لفظ (الحين) ، ومع غيرها لا يكون لها عمل [1] .

ونقل السيوطي الفكرة ذاتها عن أبي البقاء الذي قال : " من الحروف ما يعمل في موضع ولا يعمل في موضع آخر ، و (ما) النافية تعمل في موضع ، ولا تعمل في موضع آخر . وكذلك (حتى) تجر في موضع ، ولا تجر في موضع آخر ، وذلك كثير " [2] .

فهذان القولان وغيرهما يشيران إلى حقيقة لا يمكن تجاهلها عند الحديث عن إعمال أداة وإهمال أخرى ؛ هذه الحقيقة هي : الاستعمال ، وما قد يعضده من شواهد قرآنية ، وشعرية ، ونثرية ، فكلما كان الاستعمال أشيع ، كان احتمال إعمال الأداة أكبر ، وكلما كانت الأداة مهجورة أو مغمورة في الباب الذي تعمل فيه ، كان احتمال إهمالها أكبر ، وبين هذا وذاك يظهر الخلاف .

يقول الدكتور / محمد حسن عوّاد : " وليعلم القارئ كذلك أنّ بعض حروف الجر تكاد تكون مهجورة في الاستعمال كـ (متى) ، و (ولعلّ) و (كي) ، وهذا هو السبب الذي جعل بعض النحاة يخرجها من حروف الجر ، لغرابة الجر بها ، وأنّ بعض حروف الجر قليل الذيوع مثل : (عدا) ، و (خلا) ، و (حاشا) " [3] .

---

[1] – ينظر : شرح المفصل ٨ / ١٤٦ .
[2] – الأشباه والنظائر ٢ / ٢٦١ .
[3] – تناوب حروف الجر في لغة القرآن ، ص (٤٤) .

وقد عبّر بعض اللغويين المعاصرين عن مسألة الإعمال والإهمال هذه بمصطلحات أخرى تُعبّر عن المفهوم الذي ينطلقون منه . ومن هؤلاء الدكتور / سمير شريف استيتية ، الذي أطلق مفهوم (***السيطرة***) عند حديثه عن الشرط في العربية . **ويقترب مفهوم (السيطرة) هذا من مفهوم (العامل) ، غير أنّه يولي الجانب الدلالي عناية أكبر** . ولتوضيح هذه الفكرة ساق الأستاذ الجملة التالية : (إنْ تدرس تطلع الشمس) ثمّ قال : " مفهوم السيطرة يرفض أن تكون أداة الشرط مسيطرة على الفعل (تطلع) ، لأنّه لا علاقة – من أي نوع – بين دراسة المخاطَب (بفتح الطاء) وطلوع الشمس ، وإذا ثبت أنّه لا تلازم بين الفعلين – وهو ثابت – فالتركيب الشرطي خطأ برمته ، وبالتالي فإنّ سيطرة أداة الشرط حتى على فعل الشرط وحده سيطرة موقوفة على تعديل سيطرتها على جواب الشرط ، وتحققها من ذلك " [1] .

ومن المواطن التي تفقد فيها أداة الشرط سيطرتها التركيبية :

- إذا كان فعل الشرط ماضيًا والجواب مضارعًا .
- إذا كان فعل الشرط منفيًا بـ (لم) .
- إذا كان فعل الشرط والجواب ماضيين .
- إذا كان جواب الشرط ماضيًا .
- إذا كان جواب الشرط جملة اسمية .
- إذا كان جواب الشرط جملة إنشائية .[2]

إنّ مفهوم (السيطرة) هذا قد يُطوّر ليشمل غير الشرط من الأدوات وقد يخلّص مسألة الإعمال والإهمال من التعليلات الشكلية كـ (الاختصاص) وقد يُسهم في جعل الأدوات معبرة بصورة أكبر عن العلاقات السياقية .

---

[1] – الشرط والاستفهام في الأساليب العربية ، سمير شريف استيتية ، ص (٨٧) .

[2] – ينظر : السابق ، ص (٩٥ – ٩٦) .

وقدّم بعض الباحثين تعليلاً لإهمال الأدوات يعتمد على المعنى ، وينأى عن التفسير الشكلي فقط ، ومن هؤلاء الدكتور / عبد الكريم مجاهد ، الذي تحدث عن أسباب إبطال العمل فقال : " وقد يكون وراء الحكم النحوي تعليل يعود إلى المعنى ، كإلغاء العمل النحوي لبعض العوامل النحوية بسبب تغيّر دلالتها ، كتحوّل (إنّ) من التوكيد إلى الحصر بزيادة (ما) عليها فيُلغى عملها . كذلك نقْضُ نفي (ما) المشبهة بـ (ليس) يلغي عملها ، لإلغاء علة عملها ، وهو الشبه بـ (ليس) حتى تكون نافية ، أي : انتقض هذا المعنى فبطل العمل " [1] .

وذكر الدكتور / مجاهد أمثلة كثيرة لتجلية هذه الفكرة ، منها سبب إلغاء (إنّ) فقال : " وفي تقديري أنّ السبب الحقيقي لإلغاء عمل (إنّ) هو أنّه بعد دخول (ما) عليها أصبحتْ (إنّما) أداة حصر – أي كلمة مستقلة – بعد أنْ كانت (إنّ) تؤدي وحدها معنى الفعل وهو أساس علة عملها عمل الفعل ، فلمّا زال ذلك ؛ أي : نُقضتْ علة العمل بدخول (ما) عليها أُلغي عملها شكلاً ، فلم تعد تأخذ اسمين ، أحدهما منصوب والآخر مرفوع ، وهو ما يأخذه الفعل " [2] .

ويتفق الدارس مع الأستاذ في تعليل مسألة الإعمال والإهمال في الأدوات تعليلاً معنويًا، يُعطى فيه الجانب الدلالي نصيبًا وافرًا من التأثير في الحكم النحوي ، دون الاقتصار على التفسير الشكلي ليس غير .

---

[1] – دراسات في اللغة والنحو ، ص (١٣١) .

[2] – السابق ، ص (١٣٣) .

ثالثًا : (الاختصاصُ أساسُ العملِ) :

قاعدةٌ تحدث النحاة عنها كثيرًا في مؤلفاتهم ، وحفلتْ بها كتب الأدوات وحروف المعاني ، كما حفلتْ بها كتب الخلاف والأصول ، وتردّد صداها كثيرًا عند الحديث عن إعمال الأداة وإهمالها . واختصاص الأداة – كما يظهر في أعمال المتقدمين – لزومها لقبيل معين ، سواء أ كان اسمًا أم فعلاً ، فإذا دخلت على القسمين صارتْ غير مختصة وبالتالي مهملة .

تحدث النحاة قديمًا عن هذه القاعدة ، وأحاطوها بما يشبه الهالة من التقديس ، وجعلوها المعيار الذي يُلتجأ إليه في إعمال الأداة . وهذه طائفة من أقوالهم :

* **قال الهروي** : " ربّ : تخفض ما بعدها ، ولا تدخل على المعرفة ولا على الفعل ، **لأنّ حرف الخفض لا يدخل على الفعل** ، وإذا أرادوا أن يكفوها عن عملها ، وتقع بعدها المعرفة والفعل أدخلوا (ما) ليفصلوا بها بين (ربّ) و المعرفة ، وبين (ربّ) والفعل ، فقالوا : ربّما قامَ زيدٌ ، وربّما زيدٌ قائمٌ " [1] .

* **وقال المجاشعي** في إعمال حروف الجر : " ويقال : لمَ عملتْ هذه الحروف ؟ والجواب : أنّها **اختُصتْ بالأسماء ، وكل حرف اختص بقبيل ، فإنّه يعمل فيه . فإنْ لم يختص بقبيل دون قبيل فإنّه لا يعمل شيئًا** ، نحو : هل ، وبل ، والواو ، والفاء ، وما أشبه ذلك من حروف الاستفهام وحروف العطف " [2] .

* **وقال المالقي** : " **وكل ما كان من الحروف مختصًا باسم** طالبًا له ، لا كالجزء منه كالألف واللام ، فحقه أن يعمل الخفض الخاص بالأسماء كحروف الجر ... وما **اختص بفعل طالبًا له**

---

[1] – الأزهية ، ص (٩٣) .

[2] – شرح عيون الإعراب ، ص (١٨٩) .

خاصة ، ولم يكن كجزء منه كالسين ، فحقّه أن يعمل الجزم الخاص بالأفعال ، كلام الأمر وشبهها . **وما لم يختص باسم ولا فعل ، فلا يعمل فيه إلاّ بشبه ما** ... فاعلم هذا فإنّه أصلٌ يُنتفَع به إن شاء الله " [1] .

* **وقال الأبذي** : " أقسام الحرف ثلاثة : **خاص بالأسماء** كحروف الجر ، **وخاص بالأفعال** كالنواصب والجوازم ، ومشترك بينهما كـ (هل) " [2] .

* **وقال السيوطي** : " وقال بعض أصحابنا : إنّما لم تعمل أدوات التحضيض لأنّها بجواز تقديم الاسم فيها على الفعل **صارتْ كأنّها غير مختصة بالفعل** ، وفيه أنّ (لولا) و (لوما) لم تعملا – وإنْ كان لا يليهما إلاّ الاسم – **لأنّهما ليستا مختصتين بالأسماء** ، إذ لو كانتا مختصتين بالاسم لكانتا عاملتين فيه ، وكان يكون عملهما الجر ، إعطاءً للمختص بالاسم المختص في الإعراب وهو الجر على ما تقرر في العوامل " [3].

إنّ هذه الأقوال وغيرها تشير إلى قاعدة سنّها النحاة في عمل الأداة هي (**الاختصاص**) فإن كانت الأداة مختصة عملتْ ، وإنْ كانتْ غير مختصة أُهملتْ ، هذا ما جرى عليه العرف واتفق عليه معظم النحاة . **غير أنّ هذه القاعدة برأي الدارس تثير بعض الإشكال ، الذي نتج عنه الخلاف . وقد أحس النحاة بهذا الإشكال ، فراحوا يلتمسون له الحل ، بل الحلول .**
فالمالقي عند حديثه عن عمل (إنّ) وأخواتها يقول : " وكان حقّها وحق أمثالها من الحروف التي تعمل عملها أن تخفض الاسم بعدها ، لأنّها اختُصتْ بالأسماء ، ولم تكن كجزء منها ، وكل ما اختُص بالأسماء ، ولم يكن كجزء منها عمل فيها الخفض كحروف الجر ، إلاّ أنّ (إنّ) وأخواتها أشبهتْ الأفعال المتعدية إلى مفعول به واحد من نحو : (ضربَ زيدٌ عمرًا)

---

[1] – رصف المباني ، ص (١٦٨ – ١٦٩) .
[2] – حدود النحو ، ص (٤٤) .
[3] – الأشباه والنظائر ٢ / ٢٤٧ .

وبكونها طلبتْ اسمين كطلبها لهما ، وتضمنتها كتضمنها ، وإنْ اختلف فيه ، فعملت ذلك العمل لشبهها له فيما ذُكر ، إلاّ أنّه تقدُّم المنصوب لازم على المرفوع في بابها ، تنبيهًا على أنّ عملها بحق الشبه ، لا بحق الأصل "[1] .

إنّ قـول المالقي هـذا – كما يرى الباحـث – يجعـل قاعـدة (الاختصاص) تتـرنح وتهتـز ، فالأدوات التـي كـان مـن حقـها أن تعمـل الجـر في الاسـم لاختـصاصـها بـه لـم تعمـل . كمـا تظهـر هـذه المقـولة قاعـدة (الشبـه بالفعل) بـإزاء قاعـدة (الاختصـاص) ، ممّـا يعنـي أنّ سلـطان الاختصاص قد يُعلـى عليه ، وقد يُعـدل عنه .

وللمالقـي قـولٌ آخـر في تدعيـم هـذه القاعـدة عنـد حديثـه عـن (مـا) الحجازية ، إذ قال : " فالقسم الذي يدخل على المبتدأ والخبر للعرب فيه مذهبان : مذهب أهـل الحجاز ونجد أن يجروها مجرى (ليس) ، فيرفعون بها المبتدأ اسمًا لها ، وينصبون خبره خبرًا لها ، فيقولون : (ما زيدٌ قائمًا) .. وذلك تشبيهًا بـ (ليس) ... ومذهب بني تميم وغير أهـل الحجاز ونجد أن يرفعوا بعدها المبتدأ والخبر على الأصل وهو القياس ، ولا يراعـون تـشبيهًا **وإنّما ذلك لعدم اختصاصها بالأسماء والأفعال** ، وما لا يختص بل يدخل على النوعين لا عمل له بحكم الأصل ، وهذا أصلٌ يجب اتباعه في باب عمل الحروف وعدم عملها ، فإنّه ينتفع بـه في العربية فاعلمه "[2] .

ويتساءل الدارس .. مـا الدليل على أنّ بني تميم أهملوا (مـا) لعـدم اختـصاصها ؟ وما البرهانُ في أنّ قاعدة (الاختصاص) كانتْ ماثلة أمامهم فالتزموها ولم يحيدوا عنهـا ؟ السـرأي : أنّ بني تميـم أهملوا (ما) لأنّ ألسنتهم بذلك جرتْ ، ولغتهم بذلك حكمتْ ، وعندما نطقوا بها مهملة ، لم تكن قاعدة (الاختصاص) ماثلة أمامهم ليتمثلوها أو ليتجاهلوها .

---

[1] – رصـف المبـاني ، ص (١٩٩) .
[2] – السابـق ، ص (٣٧٧ – ٣٨٠) .

وتثير قاعدة (الاختصاص) إشكالاً آخر حينما تتعارض مع السماع بما يحتويه من شواهد قرآنية وشعرية ونثرية . ومن الأدوات التي أظهرتها المادة المجموعة متعارضةً فيها قاعدةُ (الاختصاص) مع الشواهد (إنْ) النافية ؛ فمذهب الجمهور أنّها مهملة ، ونقل المرادي عن أكثر الكوفيين إعمالها ، مستشهدين بقراءة سعيد بن جبير : ﴿ **إِنْ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ** ﴾ ، وبالسماع من أهل العالية : (إنْ أحدٌ خيرًا من أحدٍ إلاّ بالعافية) ، وبالنثر : (إنْ ذاكَ نافعَكَ ولا ضارَّكَ) ، وبقول الشاعر :

إنْ هو مستوليًا على أحدٍ إلاّ على أضعفِ المجانينِ

وقد علّق المالقي على البيت قائلاً : " وهذا البيت من الشذوذ ، بحيث لا يقاس عليه ، إذ لا نظير له ، وعدم عملها هو الكثير والأصل " [1] .

ولنا أن نسأل المالقي : إذا كان البيت من الشذوذ ، فما قوله في القراءة القرآنية ، وبما سُمِع من العرب ، وبما نُقِل من المأثور ؟!

ويبدو أنّ المالقي قد أحس بما تثيره هذه القاعدة من إشكال ، فختم قوله بـ : " وعدم عملها هو الكثير والأصل " . لكنّنا بحاجة إلى تجاوز (الإحساس) إلى التصريح ، كما فعل الزبيدي صاحب (ائتلاف النصرة) حين ختم كلامه في (لولا) بمقولة تصفها الدراسة بـ (الجريئة) وهي : " **ولا نُسلّم للبصريين أنّ الحرف إنّما يعمل إذا كان مختصًا أصلاً** " [2] .

وممّا يلفت الانتباه أنّ الكوفيين لا يميلون كثيرًا إلى قاعدة (الاختصاص) ، بل هم إلى قاعدة (الشبه) أميل ؛ فـ (إنّ) المخففة من الثقيلة عندهم مهملة لزوال الشبه بالفعل . و (كيف) الشرطية عندهم عاملة لمشابهتها لبقية أسماء الاستفهام ، كـ (أين) و (متى)

---

[1] – رصف المباني ، ص (١٩٠) .

[2] – ائتلاف النصرة ، ص (١٦٤ – ١٦٥) .

وهي شرطية عاملة . و (ليس) عندهم في مواضع عاطفة مهملة ، لأنّها تشبه (لا) . وهم في مواضع أخرى يحكمون على الأداة بالإعمال أو بالإهمال دون التفات لقاعدة (الاختصاص) . فـ (الفاء) عندهم ناصبة للمضارع في نحو : (ما تأتينا فتحدثَنا) ، و (لولا) عاملة للرفع دون الخوض في اختصاصها ، كما فعل البصريون .

ولا ينبغي أن يُفهم من السرد السابق أنّ الدارس يدعو إلى إلغاء قاعدة (الاختصاص) في عمل الأداة إلغاءً تامًا ، أو أنّه يملك رؤية جديدة تحل محل هذه القاعدة ، أو أنّه سينهي الإشكال الذي تحدث عنه المتقدمون والمتأخرون . لا ، ليس كذلك ؛ إنّ مجمل ما يركز عليه الدارس في هذا المقام هو : تجاوز النظر الشكلي في العمل إلى النظر الدلالي ، ولنا في المجاشعي وابن فلاح خير مثال ؛ فعن علة اختصاص الفعل بالجوازم قال الأول : " والجزم يكون بعوامل لا تصح معانيها إلاّ في الأفعال من أمر ، ونهي ، وشرط ، ونفي " [1] . وعن علة اختصاص الفعل بالنواصب والجوازم معًا قال الثاني : " أمّا النواصب فإنّها تنقله من الحال إلى الاستقبال ، وذلك إنّما يتحقق في الفعل ، وأمّا الجوازم فمنها ما يفيد النفي ، ومنها ما يفيد الشرط ، والأمر ، والنهي ، وهذه المعاني إنّما تتصوّر في الفعل " [2] .

فإذا علمنا ذلك اكتمل موقف الدارس من قاعدة (الاختصاص) في النقاط الثلاث التالية :

- إذا تعارضت قاعدة (الاختصاص) مع القراءات وشواهد الشعر والنثر رُجّحتْ القراءات والشواهد ، إذ لا معنى لترجيح القاعدة على النقل .
- لا علاقة للاختصاص – لا من قريب ولا من بعيد – بلغات العرب ، وما فاهتْ به ألسنتهم .

---

[1] – شرح عيون الإعراب ، ص (٦١) .
[2] – المغني في النحو ١ / ١٢٥ .

• تجاوزُ النظرِ الشكليِ في عمل الأداة إلى التحليل الدلالي يجعلُ قاعدةَ (الاختـصاص) أكثر إقناعًا .

تجدر الإشارة هنا إلى أنّ الدكتور / علي أبو المكارم كان قد تحدث عن مبدأ (**الاختصاص علة ما يعمل من الحروف**)، فقال : " ففي البحث النحوي حروف مشتركة بين الأسماء والأفعال فكان حقها طبقًا لأحكام هذه النظرية ألاّ تعمل ، ومع ذلك فإنّها تعمل ، ومن ذلك (ما) و (لا) و (إنْ) النافيات ، و (حتى) و (كي) التعليلية . وفي النحو أيضًا حروفٌ مختصة ، فكـان مفروضًا أن تعمل ، ومع ذلك تُهمل ولا تعمل شيئًا ، ومن ذلك (ها) التي للتنبيـه ، و (ألْ) المعرّفة ، وهما يختصان بالأسماء ، و (قد) و (السين) و (سوف) ، وأحرف المـضارعة التي تختص بالأفعال "[1] .

وقـوله هذا في رأي الدارس سليم سديد ، غير أنّ النحاة كانوا قد تعللوا إهمـال (ألْ) و (قـد) ، و (السين) ، و (سوف) بوقوعها جزءًا ممّا تعمل فيه . فقال السيوطي : " كل حرف اختُص بشيء ولم ينزّل منزلة الجزء منه فإنّه يعمل ، ذكره الجزولي في حواشيه ، ونقله ابن الخباز في شرح الدرة الألفية . قال : وقوله (لـم ينزّل) إلى آخره يُحتَـرز به من (قد) و (السيـن) و (سوف) و لام التعريف ، فإنّهنّ مختصات ولم يعملن ، لأنّهنّ كالجزء ممـا يلينه "[2].

[1] – تقويـم الفكـر النحـوي ، ص (١٩٤) .
[2] – الأشبـاه والنظـائر ٢ / ٢٤٥ ـ ٢٤٦ .

رابعًا : وقفة مع آراء عبد القاهر :

شغل عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) الناس قديمًا وحديثًا ، وشغلتْ نظريته العتيدة (النظم) الدارسين متقدمين ومتأخرين ، كما شغلت بعض آرائه في اللغة والنحو الباحثين ، ولاسيما تلك التي تفرد بها ، وخالف بها جمهور النحاة .

وقد رصد الدارس لعبد القاهر ثلاثة آراء في مسألة إعمال الأداة وإهمالها ، بل إنّ الأدوات الثلاث هذه عاملة عنده ، مهملة عند غيره من النحاة . وهذا تلخيص لما وقفنا عليه في المصادر النحوية :

(إلاّ) : هي عند عبد القاهر ناصبة للمستثنى بنفسها ، وتبعه في هذا الرأي ابن مالك ، ورأي جمهور النحاة أنّ العامل في المستثنى هو الفعل قبل (إلاّ) و (إلاّ) مهملة .

(واو) المعية : مذهب عبد القاهر أنّها ناصبة بنفسها للمفعول معه ، ومذهب سيبويه ومن تبعه أنّها لا تعمل بنفسها ، ولكنّها تُعمِل في الاسم ما قبلها .

(يا) النداء وأخواتها : هي عند عبد القاهر ناصبة للمنادى ، وناصِبُهُ عند الجمهور فعلٌ مضمر تقديره : (أدعو) .

أمّا (إلاّ) فمؤثرة فيما بعدها النصب في الإيجاب ، كما في نحو : (قامَ القومُ إلاّ زيدًا) **وهي تقترب بوجوه من قاعدة (شبه الفعل) ؛ فهي أولاً على وزن الفعل ؛ فـ (إلاّ) قد تكون قريبة من (أبلى) مثلاً ، ثمّ أنّها تقتضي الاسم بعدها ، كما يقتضي الفعل الاسم بعده وهي كذلك فيها معنى الفعل (استثني) . وبعد هذا وذاك : ما الذي يمنع أن تكون (إلاّ) عاملة بنفسها ، ويكون مذهب عبد القاهر هو الأرجح ؟!**

وممّا يعزز هذا الرأي أنّ المرادي كان قد نسب لسيبويه القول بإعمال (إلاّ) ، على خلاف ما هو مشهور من أنّ مذهبه النصب بالفعل المتقدم ، فقال : " **وقد خفي كون هذا مذهب سيبويه على كثير من شرّاح كتابه** " [1] . وبالعود إلى كتاب سيبويه نجد ما يـدعّم قـول المـرادي أولاً ومذهب عبد القاهر ثانيًا . فقد قال: " هذا باب ما يكون استثناءً بـــ (إلاّ). اعلم أنّ (إلاّ) يكون الاسم بعدها على وجهين : فأحد الوجهين ألاّ تغيّر الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق كما أنّ (لا) حين قلتَ : لا مرحبًا ولا سلامٌ لم تغيّر الاسم عن حاله قبـل أن تلحق ، فكـذلك (إلاّ) ولكنّها تجيء لمعنى ، كما تجيء (لا) لمعنى . والوجـه الآخر : أن يكـون الاســم بعدها خارجًا ممّا دخل فيه ما قبله ، عاملاً فيه ما قبله من الكلام ، **كما تعمل (عشرون) فيمـا بعدها إذا قلت : عشرون درهمًا** " [2] .

إنّ قـول سيبـويه هـذا يوحي بأنّه جعـل (إلاّ) عاملـة في المنادى ، كما كان المميّز (عشرون) عاملاً في التمييز (درهمًا) .

ومن الآراء التي ذكرها الدكتـور / مهـدي المخزومي في عمـل (إلاّ) قوله : " ومـن الغريب أن يقـول الكوفيـون بالنصـب على الخـلاف في هـذه المواضـع ، ولا يقولـون به في نصـب المستثنى بـ (إلاّ) ، مع أنّ المخالفة بيـن المستثنى وما قبلـه أبيـن منهـا فـي هـذه المواضـع التي نصّ الكوفيـونَ فيها على النصب بالخـلاف ، لعـدم المماثلـة فـي الحكـم بينهـا وبيـن مـا قبلـها " [3] .

وللدارس رأي مخالف لـرأي الأستـاذ المخزومي : ذلـك أنّـه لا مسـوغ للجوء إلـى العامـل المعنـوي ، وهـو الخـلاف ، مادام العامـل اللفظي موجودًا ، وهو الأداة (إلاّ) .

---

[1] - الجنـى الدانـي ، ص (٥١٦) .
[2] - الكتـاب ٢ / ٣١٠ .
[3] - مدرسـة الكوفـة ، ص (٢٩٧) .

وأمّا (واو) المعيــة فقد نصّ النحاة على أنّها تُعمِل في الاسم ما قبلها . وقال الــسيوطي عنها وعن (إلاّ) : " وأمّا (إلاّ) في الاستثناء ، فقد زعم بعضهم أنّها عاملة ، والصحيح أنّهــا موصّلة الفعل إلى العمل في الاسم بعدها ، كتوصيل (واو) المفعول معه الفعل إلى العمل فيما بعدها ، فاستغنوا بإيصالها العامل عن إعمالها عملاً آخر ، وكأنّها هي العاملة " [1] .

فالإمام السيوطي إذن يرى إمكانية إعمالها ، غير أنّ وظيفة الإيصال فيها أغنتها عن العمل والسؤال هنا : **لمَ لا يكون عبد القاهر قد نظر إلى مسألة الإعمال من زاوية أخــرى ، زاويــة تعتمد العامل القريب دون البعيد ، وتتجاوز الإفراط في تحديد العامل المؤثر ؟! ثمّ أنّ النحــاة يتفقون في أنّ هذه (الواو) بمعنى (معَ) ، ويتفقون في أنّ (معَ) هذه ستكون عاملةً فيما بعدها في نحو : (سرتُ معَ الجبلِ) ، فلمَ لا تكون الواو عاملةً فيما بعدها ، كما نصّ علــى ذلك عبد القاهر ؟**

وبقــيت لنــا وقفة مــع عبــد القاهــر في أداة النداء (يــا) وأخواتــها ، فهي عاملــة بنفسها عنده ، وإلى الرأي ذاته ذهب الجليس الدينوري ، فقال : " والحروف التي تعمــل تــارة ولا تعمل أخرى تسعة ، وهي : (ما) الحجازية ، و (لا) النافية للنكــرة العامــة الواليــة لهــا ، وحروف النــداء السبعــة ، وهــي : يــا ، وأيــا ، وهيــا ، وأي ، وآي ، والهمــزة و (وا) في الندبة " [2] .

ويتساءل الدارس ... لمَ لمْ ينص النحاة على هذا العمل ، كما نصوا على عمــل (مــا) الحجازية ، و(لا) النافية للجنس ؟ ثمّ ما الحاجة إلى البحــث عن العامــل المقــدّر مــادام العامــل اللفظي موجــودًا ؟ هــذا أمــر . والأمــر الآخــر : إذا كــان التقديــر في قولنــا :

---

[1] – الأشباه والنظائر ٢ / ٢٥٥ .

[2] – ثمـار الصناعة ، ص (٥٤) .

(يا محمدُ) = أدعو محمدًا ،وأنادي محمدًا ، أو غير ذلك ، فمتى كانت الجملة الإنشائية (يا محمد) تساوي الجملة الخبرية : (أدعو محمدًا) أو (أنادي محمدًا) ؟؟! [1]

إنّ الدارس يرى في آراء الشيخ عبد القاهر هذه قربًا من الطبيعة التي يجب أن تعمل وفقها الأداة ، وهي جزء من تراث ذلك العالم الجليل الذي آن له أن يحيا ، كما نصّ على ذلك صاحب (إحياء النحو) [2] .

[1] – الرأي لأستاذنا الدكتور / حنا حداد ، مدونًا في المسودات الأولى لهذا المبحث ، والتي قدمتها له .
[2] – ينظر : إحياء النحو ، ص (٢٠) .

المبحث الثالث : الإضمار والحذف

- أولاً : إضمار الأدوات وحذفها في كتب التراث .
- ثانيًا : مع المصطلَحين (الإضمار والحذف).
- ثالثًا : الإضمار ... دواعيه وإشكالاته .
- رابعًا : الإضمار ومسألة أم الباب .

الإضمار في معاجم اللغة هو : الإخفاء ، والاستقصاء ، والإسقاط ، وإسكان التاء من (متفاعلن) في البحر الكامل [1] . وعرّفه الشريف الجرجاني بقوله : " ترك الشيء مع بقاء أثره " [2] . وعرّفه التهانوي بقوله : " والإضمار : ما تُرك من اللفظ ، وهو مراد بالنية والتقدير ، كقوله تعالى : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ [3] أي : أهلها ، ترك ذكر (الأهلَ) وهو مراد لأنّ سؤال القرية محال " [4] .

أمّا ***الحذفُ*** ، فهو في اللغة : القطع والإسقاط أيضًا [5] . وهو عند الرماني : " إسقاطُ كلمة بخَلَفٍ منها يقوم مقامها " [6] . وهو عند التهانوي : " إسقاطُ حركة أو كلمة أكثر أو أقل . وقد يصير به الكلام المساوي موجزًا " . وقال ابن هشام : " ***الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه*** هو ما اقتضته الصناعة ، وذلك بأن يجد خبرًا بدون مبتدأ أو بالعكس ، أو شرطًا بدون جزاء أو بالعكس ، أو معطوفًا بغير معطوف عليه ، ***أو معمولاً بدون عامل*** ... وأمّا قولهم في نحو : ﴿ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ ﴾ [7] إنّ التقدير : والبرد .... ففضولٌ في علم النحو وإنّما ذلك للمفسّر " [8] .

والسؤال هنا : إذا كان كلا المصطلحين يشيران إلى (الإسقاط) فما الفرق بينهما ؟

أجاب أهل الاصطلاح عن هذا السؤال ، فقال الكفوي : " والحذف إسقاط الشيء لفظًا ومعنى والإضمار : إسقاط الشيء لفظًا لا معنى . والحذف : ما تُرك ذكره في اللفظ والنية

---

[1] – ينظر : القاموس المحيط ، و لسان العرب : مادة (ضمر) ، والكليات ١ / ٢١٢ .
[2] – التعريفات ، ص (٥١) .
[3] – سورة يوسف ، ص (٨٢) .
[4] – كشاف اصطلاحات الفنون ١ / ٢١٩ .
[5] – ينظر : القاموس المحيط ، ولسان العرب : مادة (حذف) .
[6] – الحدود ، ص (٧٠) .
[7] – سورة النحل ، ص (٨١) .
[8] – مغني اللبيب ٢ / ٧٤٨ .

كقولك : (أعطيتُ زيدًا) ، والإضمار : ما تُرك ذكره من اللفظ ، وهو مراد بالنية ... وشرط الحذف والإضمار هو أن يكون ثمة مقدّر "[1] .

وقال التهانوي : " قد يُفرَّق بين الحذف والإضمار ويقال : إنّ المضمر ما له أثر من الكلام ، نحو : ﴿ وَالقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ ﴾[2] ، والمحذوف ما لا أثر له ، كقوله تعالى :﴿ وَاسْأَلِ القَرْيَةَ ﴾ أي : أهلها "[3] .

ويبدو أنّ ثمة خلط وقع فيه التهانوي عند التفريق بين المصطلحين ، وبخاصة عند التمثيل بقوله تعالى : ﴿ وَاسْأَلِ القَرْيَةَ ﴾ ، حيث عدّ الآية من (الإضمار) في موضع ، وعدّها من الحذف في موضع .

وقد انسحب هذان المصطلحان إلى حقل الأدوات ، فوُجدتْ الأدوات المضمرة والمحذوفة وصار النحاة يختلفون في جواز عمل هذه الأداة مضمرة ، وعمل تلك محذوفة ، كما أخذوا يختلفون في الأداة الواحدة : أهي عاملة بنفسها أم أنّ العمل لأداة مضمرة أو محذوفة ؟ وغيرها من جوانب الخلاف التي يحاول هذا المبحث تجليتها .

---

[1] – الكليات ٢ / ٢٢٦ .

[2] – سورة يس ، ص (٣٩) .

[3] – كشاف اصطلاحات الفنون ١ / ٢١٩ .

أولاً : إضمار الأدوات وحذفها في كتب التراث :

لم تشغل مسألة الإضمار والحذف ذلك الحيّز الكبير الذي شغلته القضيتان السابقتان : الأدوات النحوية كعوامل للإعراب ، والأدوات بين الإعمال والإهمال ، لكنّها على كل حال تمثل ظاهرة تستحق الدراسة ، وإنْ لم ترقَ إلى سابقتيها . وهذا ما تظهره المادة المجموعة التالية :

(الهمزة) : نقل المرادي قول بعضهم : (أ اللهِ لقد كانَ كذا) في القسم ، ثمّ قال : " فالهمزة في هذا عوضٌ من حرف القسم ، وينبغي أن تكون عوضًا من الباء دون غيرها ، لأصالة الباء في القسم . واختُلف في الجار للاسم المُقسَم به بعد الهمزة ؛ فذهب الأخفش إلى أنّ الجر بالهمزة لكونها عوضًا عن الجار ، واختاره ابن عصفور ، وذهب غيره إلى أنّ الجر بالحرف المحذوف الذي جيء بالهمزة عوضًا عنه ، واختاره ابن مالك " [1] . واختلف النحاة أيضًا في عمل حرف القسم مضمرًا ، فالكوفيون يجيزون إضماره من غير بدل ، والبصريون لا يجيزون [2] . قال الشرجي الزبيدي : " ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز الجر في القسم بإضمار الجار من غير عوض ، فيقال : (اللهِ لأفعلنّ) . وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز إلاّ بعوض من ألف استفهام أو نحوه ، لأنّا أجمعنا على أنّ الخفض في الأصل إنّما يكون بالحرف ، **فالتمسك بالأصل تمسكٌ باستصحاب الحال** ، وهو دلالة معتبرة ، فإنْ وُجِد العوض قام مقامه في الجر ، وإنّما جاز في قولهم : (اللهِ لأفعلنّ) لكثرة الاستعمال في هذه الكلمة " [3] .

---

[1] - الجنى الداني ، ص (٣٣ - ٣٤) .

[2] - ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة (٥٧) .

[3] - ائتلاف النصرة ، ص (١٤٧) .

(إذنْ) : مذهب الخليل أنّ ما بعدها من المضارع منصوب بإضمار (أنْ) [1] ، وتبعه في هذا الرأي الزجاج والفارسي [2] . ومذهب سيبويه أنّها تنصب بنفسها [3] . ونقل المالقي عن بعض الكوفيين : " أنّ (إذنْ) مركبة من (إذ) الظرفية و (أنْ) ، فعلى هذا يكون نصب ما بعدها بـ (أنْ) المنطوق بها " [4] .

(أنْ) الناصبة للمضارع : يثير إضمار هذه الأداة إشكالاً عند البصريين ، إذ لا يجيزون إضمار العوامل الضعيفة ، كحروف الجر ، ونواصب المضارع وجوازمه ، وقد أجاب عن هذا الإشكال السهيلي ، فقال : " فإنْ قيل : وكيف يجوز إضمار الناصب ، وأنتم لا تجيزون إضمار الخافض ولا الجازم ؟ نعم ، ولا إضمار الحروف الناصبة للأسماء ، وعوامل الأسماء عندكم أقوى من عوامل الأفعال ؟ فالجواب : أنّا لا نجيز إضمار (أنْ) إلاّ بإحدى شرائط " [5] ، وذكر منها : الواو العاطفة على مصدر ، نحو قول ميسون بنت بحدل الكلبية من الوافر :

للُبسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني أحبُّ إليَّ مِن لُبسِ الشفوفِ [6]

وكلام السهيلي يقودنا إلى إشكال آخر بين البصريين والكوفيين في جواز إعمالها مضمرة من غير بدل . قال ابن الأنباري : " ذهب الكوفيون إلى أنّ (أنْ) المصدرية تعمل في الفعل المضارع النصب مع الحذف من غير بدل . وذهب البصريون إلى أنّها لا تعمل مع الحذف من غير بدل . أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنّه يجوز إعمالها مع الحذف قراءة

---

[1] – ينظر : الكتاب ٣ / ١٦ .
[2] – ينظر : الجنى الداني ، ص (٣٦٣ – ٣٦٤) .
[3] – ينظر : الكتاب ٣ / ١٢ .
[4] – رصف المباني ، ص (١٥٧) .
[5] – نتائج الفكر في النحو ، ص (٣١٧ – ٣١٨) .
[6] – الشاهد لميسون بنت بحدل زوج معاوية بن أبي سفيان ، وهي إحدى الفتيات من بنات الأردن اللاتي تزوجهن معاوية ، ونقلها من بادية الأردن إلى قصور الشام ، فقالت قصيدتها التي منها هذا الشاهد ، تحنّ إلى مرابع أهلها ، ولمّا سمع هذا الكلام منها ، قام بتطليقها ، وألحقها بأهلها . والبيت من شواهد : المقتضب ٢ / ٢٧ ، وشرح المفصل ٧ / ٢٥ ، وشرح التصريح ٢ / ٢٤٤ والأشموني ٣ / ٣١٣ . ينظر : **معجم شواهد النحو الشعرية** شاهد رقم : (١٧٤٨) .

عبد الله بن مسعـود :﴿ وَإِذْ أَخَذْنا مِيثاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُوا إلاّ اللهَ ﴾[1] فنصـب (تعبـدوا) بـ (أنْ) مقدرة .. وقال طرفة [من الطويل] :

ألاَ أيُهَـذا الزّاجِـري أحضـرَ الوغــى وأنْ أشهـدَ اللـذاتِ هلْ أنتَ مُخلِـدي ؟[2]

أمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنّه لا يجوز إعمالها مع الحذف أنّها حرف نصب من عوامل الأفعال ، وعوامل الأفعال ضعيفة ، فينبغي أن لا تعمل مع الحذف من غيـر بـدل والذي يدل على ذلك أنّ (أنّ) المشددة التي تنصب الأسماء لا تعمل مع الحـذف ، وإذا كانت (أنّ) المشددة لا تعمل مع الحذف ، فإنّ الخفيفة أولى أن لا تعمل "[3] .

(أو) الناصبة : هي عند الكوفيين ناصبة للمضارع بعدها[4] ، وقيل : " مذهب الكسائي أنّ (أو) هذه ناصبة بنفسها ، وذهب قومٌ من الكوفيين منهم الفرّاء إلى أنّه انتصب بالخلاف "[5] .

ومن شواهدهم قول امرئ القيس من الطويل :

فقلـتُ لــه لا تَبْـكِ عينُـكَ إنّمــا نحــاولُ ملـكًا أو نمـوتَ فنُعـذرا[6]

و قول عروة بن الورد من الطويل :

فسِـرْ في بلادِ اللهِ والتمسِ الغـنى تَعـشْ ذا يَسـارٍ أو تموتَ فتُعْـذرا[7]

---

[1] – سـورة البقـرة (٨٣) . وتنظر القراءة في : البحـر المحيـط ١ / ٤٥٠ .

[2] – البيت من شواهد : المقتضب ٢ / ٨٥ ، وابن عقيل ٣ / ٨٩ ، والهمع ٢ / ١٧ . ينظر : معجـم شواهـد النحـو الـشعـرية شاهـد رقم : (٨٠٣).

[3] – الإنصـاف في مسائـل الخـلاف ، مسألة (٧٧) .

[4] – ينظر : رصـف المبانـي ، ص (٢١٣) ، والموفي في النحو الكوفي ص (١١٧) .

[5] – الجنـى الدانـي ، ص (٢٣٢) .

[6] – البيت من شواهد : المقتضـب ٢ / ٢٨ ، وشـرح المفصل ٧ / ٢٢ ، والأشمـوني ٣ / ٢٩٥ . ينظر : معجـم شواهـد النحو الشعـرية شاهـد رقم : (١١٩١) .

[7] – البيت من شواهد : الأغاني ١٩ / ٦٦٤٩ ، والمقرّب ١ / ٢٦٣ . ينظر : معجـسم شواهـد النحــو الشعـرية شاهـد رقم : (١١٢٤) .

والبصريون ينصبون بها بإضمار (أنْ) ، و (أو) عاطفة [1] . وقد اصطلح الزجّاج على (أو) هذه بـ (الصرف) ، وجعلها بمعنى (إلاّ أن) [2] .

(أيْ) : هي أداة نداء عاملة عند الجرجاني [3] . وقال المالقي : " ولا يجوز حذفها وإبقاء المنادى ، وإنْ وجدنا منادى دونها قررنا الحذف لـ (يا) وحدها ، **لأنّها أم الباب في النداء** والتصرف إنّما ينبغي أن يكون لها خاصة " [4] . وعن السيوطي خلاف ما نصّ عليه المالقي إذ قال في (يا) : " وأمّا حرف النداء فعامل في المنادى عند بعضهم ، والذي يظهر خلافه ولو كان عاملاً لما جاز حذفه وإبقاء عمله " [5] .

(حتى) الناصبة للفعل : هذا القسم أثبته الكوفيون ؛ فـ (حتى) عندهم ناصبة للمضارع وقد تكون حرف جر [6] . وأنكر البصريون النصب بـ (حتى) ، بل المضارع بعدها منصوب بـ (أنْ) المضمرة ، و (حتى) حرف جر ليس غير [7] . ونقل أبو البركات استدلال الكوفيين بأنّ (حتى) بمعنى (كي) ، و (كي) تنصب ، وبمعنى (إلى) فتقوم مقام (إلى أنْ) ، و(أنْ) تنصب ، كما نقل استدلال البصريين بأنّ (حتى) من عوامل الأسماء فلا تدخل على الأفعال [8] .

---

[1] – ينظر : رصف المباني ، ص (٢١٢ – ٢١٣) ، و الجنى الداني ، ص (٢٣١ – ٢٣٢) ، والهمع ٤ / ١١٧ .
[2] – ينظر : حروف المعاني ، ص (٥١) .
[3] – ينظر : العوامل المائة ، ص (١٩٦) . وينظر كذلك : نتائج الفكر في النحو ، ص (٧٧) ، و الجنى الداني ص (٤١٩) .
[4] – رصف المباني ، ص (٢١٤) .
[5] – الأشباه والنظائر ٢ / ٢٥٤ .
[6] – ينظر : رصف المباني ، ص (٢٥٩) ، و الجنى الداني ، ص (٥٥٤) ، والهمع ٤ / ١١١ وما بعدها ، والموفي في النحو الكوفي ص (١١٦) .
[7] – تنظر : المصادر السابقة والصفحات نفسها .
[8] – ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة (٨٣) .

(رُبَّ) : قد تُحذف (رُبّ) ويبقى عملها ، وعن ابن مالك [1] وابن هشام [2] أنّه يُجرّ بها محذوفة بعد (الفاء) كثيرًا ، وبعد (الواو) أكثر ، وبعد (بلْ) أقل . وردّ المرادي على ابن مالك، فقال: " وقول ابن مالك أنّ الجر بها كثير بعد (الفاء) فيه نظر ؛ لأنّه لم يرد إلاّ في بيتين كما قال بعضهم ، ولعلّه أراد بالنسبة إلى (بلْ) " [3] . والخلاف بين النحاة في هذه : (الواو) و (الفاء) و (بل) : أ هي جارة بنفسها أم بإضمار (ربّ) ؟ **أمّا (الواو)** ، فقد نقل ابن الأنباري عن الكوفيين أنّها عملتْ الجر بعد حذف (رُبّ) ، وهي نائبة عنها وليستْ عاطفة لأنّه قد يُبتدأ بها الكلام . وعن البصريين أنّ عامل الجر هو (ربّ) المحذوفة ، والواو عندهم عاطفة ، واستدلوا على ذلك بظهورها مع (ربّ) [4] . وتابع المبرّد الكوفيين فيما ذهبوا إليه [5] واستدل المعملون بافتتاح القصائد بها ، كقول رؤبة :

*** وقاتمِ الأعماقِ خاوي المُختَرَقْ *** [6]

وردّ المالقي [7] والمرادي [8] وابن هشام [9] هذا الرأي ، وتابعوا البصريين فيما ذهبوا إليه . **أمّا (بل)** فالخلاف فيها كالخلاف في (الواو) ، ومن شواهدهم قول أبي النجم :

*** بل منهلٍ ناءٍ مِنَ الغياضِ *** [10]

---

[1] – ينظر : **التسهيل** ٣ / ٥٥ .

[2] – ينظر : **مغني اللبيب** ١ / ١٥٦ .

[3] – **الجنى الداني** ، ص (٤٥٥) .

[4] – ينظر : **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، مسألة (٥٥) .

[5] – ينظر : **المقتضب** ٢ / ٣٤٥ – ٣٤٦ .

[6] – الرجز من شواهد : شرح المفصل ٢ / ١١٨ ، وابن عقيل ١ / ١٩ ، والأشموني ١ / ٣٢ ، والهمع ٢ / ٣٦ . ينظر: **معجم شواهد النحو الشعرية** شاهد رقم : ٣٥١٢ .

[7] – ينظر : **رصف المباني** ، ص (٢٦٩) .

[8] – ينظر : **الجنى الداني** ، ص (١٥٤) .

[9] – ينظر : **مغني اللبيب** ١ / ٤١٦ .

[10] – الشاهد من الرجز ، وهو من شواهد : تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص (٤٠٨) ، والأزهية ص (٢٢٠) .

وقول سؤر الذئب من الرجز :

*** بـل جـوزِ تيهاءَ كظهـرِ الجحَفَتْ *** [1]

وقول رؤبة من الرجز أيضًا :

*** بـل بلـدٍ مـلءُ الفجـاجِ قتمُـه *** [2]

وقول لبيـد من المنسرح :

بل من رأى البرقَ بتُّ أرقبُهُ   يُزجي حبيًّـا إذا خبَـا ثَقَبَـا [3]

قال الزجاجي في (بل) : " وإذا كانت مبتدأة ، ووليتْ اسمًا شُبّهتْ بـ (ربّ) وبـ (الواو) وبـ (أي) **وخُفِض بها** " [4] . وقال الهروي : " وتكون بمعنى (ربّ) **فتخفض مـا بعـدها** كقولك : بل بلدٍ دخلتُهُ ؛ تريد : ربّ بلدٍ دخلته " [5] . **والقول في (الفاء) هو ذاته في سابقتيها** ومن شواهدها قـول امـرئ القيـس من الطويل :

فمثلِـكِ حُبلـى قـد طرقـتُ ومُرضـعًا   فألهيـتُهـا عـن ذي تمـائمَ مُحـولِ [6]

وقول المتنخل الهذلي من الوافر :

فحـورٍ قـد لهيـتُ بـهـنّ عِيـنٍ   نواعـمَ فـي المـروطِ وفـي الرّيـاطِ [7]

ونقل ابن مالك اتفاق النحويين على أنّ الجر في ذلك بـ (ربّ) المحذوفة ، لا بـ (الفاء) [8] .

---

[1] – الرجز من شواهد : سر صناعة الإعراب ١ / ١٧٧ ، وجمهرة اللغة ٣ / ٣١٢ ، وشرح المفصل ٢ / ١١٨ ، واللسان (جحف) ينظر: **معجم شواهد النحو الشعرية** شاهد رقم : (٣٢٨٦) .

[2] – سبق الاستشهاد بالرجز وتخريجه في الصفحة (١٦١) . .

[3] – البيت من شواهد : سيبويه ٢ / ٢٠٦ ، والأزهية ص (٢٢٢) . ينظر: **معجم شواهد النحو الشعرية** شاهد رقم : (٢١١)

[4] – **حروف المعاني** ، ص (١٥) .

[5] – **الأزهية** ، ص (٢١٩) .

[6] – سبق الاستشهاد بالبيت وتخريجه في الصفحة (١٦١) .

[7] – البيت من شواهد : شرح المفصل ٢ / ١١٨ ، والأشموني ٢ / ٢٣٢. ينظر: **معجم شواهد النحو الشعرية** شاهد : (٣٥١٢) .

[8] – ينظر : **التسهيل** ٣ / ٥٨ .

(الفاء) الناصبة للفعل : قد تجيء (الفاء) متصلةً بالمضارع في جواب النفي والنهي ، والأمر ، والاستفهام ، والعرض ، والتمني فيُنصب [1]، نحو : (ما أتيتني فأعطيكَ) و (لا تنقطعْ فنجفوكَ) ، و (أعطني فأعطيكَ) ، و (أ ما تأتينا فتحدثَنا ؟) ، و (ألا تأتينا فتحدثَنا) ، و (ليتكَ تأتينا فتحدثَنا) . فالبصريون على أنّه منصوب بـ (أنْ) مضمرة والفاء عاطفة [2] ، وبعض الكوفيين على أنّه منصوب بـ (الخلاف) [3] ، وبعضهم الآخر على أنّه منصوب بالفاء نفسها ، وهو مذهب أبي عمر الجرمي [4] ، وإليه ذهب الثعالبي [5] .

(كي) : مذهب البصريين أنّها ناصبة للمضارع بإضمار (أنْ) ، ولا يجوز إظهار (أنْ) بعدها إلاّ في الضرورة [6] ، نحو قول جميل بثينة من الطويل :

فقالتْ : أ كلَّ الناسِ أصبحتَ مانحًا ... لسانَكَ كيما أنْ تَغرَّ وتخدعا ؟ [7]

ومذهب الكوفيين أنّها ناصبة بنفسها ، ويجوز إظهار (أنْ) بعدها وبعد اللام ، فتقول : (جئتُ لكي أنْ تكرمني) [8] ، واستشهدوا بقول الشاعر من الطويل :

أردتَ لكيما أنْ تطيرَ بقربتي ... فتتركها شنًا ببيداءَ بلقعِ [9]

---

[1] – ينظر : الهمع ٤ / ١١٨ وما بعدها ، والموفي في النحو الكوفي ص (١١٦ – ١١٧) .

[2] – ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة (٧٦) .

[3] – ينظر : الجنى الداني ، ص (٧٤) .

[4] – ينظر : السابق والصفحة نفسها .

[5] – ينظر : فقه اللغة وسر العربية ، ص (٣٤٨ – ٣٤٩) .

[6] – ينظر : مغني اللبيب ١ / ٢٠٦ ، وائتلاف النصرة ص (١٥١ – ١٥٢) .

[7] – سبق الاستشهاد بالبيت وتخريجه في الصفحة (١٣٥) .

[8] – ينظر : مغني اللبيب ١ / ٢٠٦ ، وائتلاف النصرة ص (١٥١ – ١٥٢) ، والموفي في النحو الكوفي ص (١١٤) .

[9] – البيت بلا نسبة ، وهو من شواهد : شرح المفصل ٧ / ١٩ ، والخزانة ١ / ٨ ، والأشموني ٣ / ٢٨٠ . ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية شاهد رقم : (١٦٧٢) .

وعن الأخفش أنّ (كي) جارة دائمًا ، والنصب بعدها بـ (أنْ) ظاهرة أو مضمرة [1] واعتُرض عليه بقوله تعالى : ﴿ لِكَيْلاَ تَأسوا ﴾ [2] . و (كي) عند الجمهور لا تحذف كما في : (جئتُ لتكرمني) ، بل يقدرون (أنْ) المضمرة ناصبة [3] .

(لام) التعليل و (لام) الجحود : فالأولى نحو : (جئتُ لتكرمني) ، والثانية نحو (ما كان زيدٌ ليفعلَ) . فمذهب الكوفيين أنّهما ناصبتان بأنفسهما للمضارع [4] ، من غير تقدير (أنْ) في الأولى ؛ لأنّها قامتْ مقام (كي) ، واشتملتْ على معناها [5] ، وبجواز ظهور (أنْ) بعد الثانية للتوكيد[6] . ومذهب البصريين في كلتيهما أنّ النصب بـ (أنْ) مضمرة [7] ؛ لأنّ اللام من عوامل الأسماء ومختصة بها ، فهي حرف جر ودالة على التعليل أيضًا ، وليس حمل اللام عليهما في حال النصب بأولى من حملها عليها في حال الجر [8] . ونقل ابن هشام الأنصاري عن السيرافي وابن كيسان أنّ النصب في التعليلية بـ (أنْ) مضمرة أو بـ (كي) مصدرية مضمرة ، كما نقل عن ثعلب النصب بها لنيابتها عن (أنْ) [9] .

(لام) الأمر : مذهب الكوفيين أنّ فعل الأمر للمخاطب نحو : (اذهبْ) مجزوم بإضمار اللام ، وحجتهم في ذلك أنّ الأصل في الأمر أنْ يكون باللام ، ولمّا كثر استعمالها في الكلام

---

[1] – ينظر : مغني اللبيب ١ / ٢٠٦ ، وائتلاف النصرة ص (١٥١ – ١٥٢) ، ومصابيح المغاني ص (٣٦١ – ٣٦٢) .
[2] – سورة الحديد (٢٣) .
[3] – ينظر : مغني اللبيب ٢ / ٧٤٣ .
[4] – ينظر : اللامات ص (٥٣ – ٥٥) ، و الإنصاف ، مسألة (٧٤) و (٨٢) ، و الجنى الداني ، ص (١١٤ – ١١٦)
[5] – ينظر : ائتلاف النصرة ص (١٥١) .
[6] – ينظر : السابق والصفحة نفسها .
[7] – ينظر : اللامات ص (٥٣ – ٥٥) ، و الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة (٧٤) و (٨٢) .
[8] – ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة (٧٩) .
[9] – ينظر : مغني اللبيب ١ / ٢٣٥ .

حُذفتْ [1] ، واستدلوا بقوله تعالى : ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِمّا يَجْمَعُون ﴾ [2] . والبصريون على أنّ هذا الفعل مبني على السكون ، ولا إضمــار [3] . ومن شواهد النحاة في إعمــال لام الأمر محذوفة قول أبي طالب من من الوافر :

محمــدُ تَفْــدِ نفسَــكَ كــلُّ نفــسٍ   إذا مــا خِفــتَ مِــن شــيءٍ تَبَــالا [4]

وقول الأعشى من الوافر :

فقلتُ : ادعــي وأدعــو إنّ أنــدى   لصــوتٍ أنْ ينــاديَ داعيــــانِ [5]

و قول الشاعر من الطويل :

فلا تستطــلْ منــي بقائي ومــدتي   ولكــنْ يَكُــنْ للخيرِ منــكَ نصيــبُ [6]

وذكر المرادي مذاهب النحاة في حذف اللام وبقاء العمل ، وتلخيصه :

- مذهب الجمهور : أنّه لا يجوز إلاّ في ضرورة ، نحو : محمدُ تَفْدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ ....
- مذهب المبــــرّد : منع ذلك حتى في الشعر .
- مذهب الكسائي : جواز حذفها بعد القول ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الّــذِينَ آمَنُــواْ يُقِيمُوا الصّلاَةَ ﴾ [7] .
- مذهب ابن مالك بجوازه في النثر [8].

---

[1] – ينظر : اللامــــات ص (٩١ – ٩٢) ، و الإنصــاف في مسائــل الخــلاف ، مسألة (٧٢) ، و مغنــي اللبيــب ١ / ٢٥٣ .

[2] – ســورة يونــس (٥٨) .

[3] – ينظر : اللامــــات ص (٩١ – ٩٢) ، و الإنصــاف في مسائــل الخــلاف ، مسألة (٧٢) .

[4] – البيت من شواهــد : المقتضب ٢ / ١٣٢ ، واللامات ص (٩٤) ، و شــرح المفصل ٧ / ٣٥ . ينظر: معجــم شواهــد النحو الشعــرية شاهــد رقم : (٢٠٩٤) .

[5] – البيت من شواهــد : شــرح المفصل ٧ / ٣٣ ، وابن عقيل ٣ / ٨١ ، والأشموني ٣ / ٣٠٧ . ينظر: معجــم شواهــد النحــو الشعــرية ، شاهــد رقم : (٣٠١٦).

[6] – البيت بلا نسبة ، وهو من شواهد : معاني القرآن ١ / ١٥٩ ، ومجالس ثعلب ص (٥٢٤) . ينظر: معجم شواهد النحو:(١٤٨)

[7] – ســـورة إبراهــيم (٣١) .

[8] – ينظر : الجنــى الدانــي ، ص (١١٢ – ١١٣) .

(الواو) الناصبة : الخلاف فيها كالخلاف في (أو) التالية للمضارع المنصوب ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذينَ جَاهَدُواْ مِنْكُمْ ويَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾ [1] ، فمذهب بعض الكوفيين أنّ الناصب هو (الصرف) ؛ ومعناه : مخالفة ما بعدها لما قبلها . ومذهب البصريين أنّه منصوب بـ (أنْ) مضمرة ، ومذهب الجرمي أنّه انتصب بـ (الواو) نفسها [2] ، وتابعه بعض الكوفيين [3]. واشترط ابن هشام في (واو) الصرف هذه أن يتقدمها نفي أو طلب [4] .

ومن شواهد النحاة في هذا العمل ، قول ميسون بنت بحدل من الوافر :

لَلُبسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني أحبُّ إليّ من لُبْسِ الشفوفِ [5]

وقول الآخر من الكامل :

لا تنهَ عن خلقٍ وتأتيَ مثلَه عارٌ عليكَ إذا فعلتَ عظيمُ [6]

---

[1] – سورة آل عمران (١٤٢) .

[2] – ينظر : **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، مسألة (٧٥) ، و**مصابيح المغاني** ص (٥٢٥) .

[3] – ينظر : **الجنى الداني** ، ص (١٥٧) .

[4] – **مغني اللبيب** ٢ / ٤١٦ .

[5] – سبق الاستشهاد بالبيت وتخريجه . يرجع للصفحة (١٩٣) .

[6] – البيت لأبي الأسود الدؤلي ، وقيل : للأخطل ، وقيل : للمتوكل الليثي ، وقيل : لحسان ، والاختلاف في نسبته كثير . وهو من شواهد : شرح المفصل ٧ / ٢٤ . وشرح التصريح ٢ / ٢٣٨ ، والهمع ٢ / ١٣ . ينظر : **معجم شواهد النحو الشعرية** شاهد رقم : (٢٤٧٥) .

ثانيًا : مَعَ المصطلَحين (الإضمار والحذف) :

الإضمارُ إسقاط الكلمة لفظًا لا معنى ، والحذفُ إسقاطٌ للكلمة لفظًا ومعنى ، هذا ما اتفق عليه أرباب المصطلح وأصحاب كتب الحدود . **فهل كان هذا التفريق ماثلاً أمام النحاة عند حديثهم عن إضمار الأداة أو حذفها ؟**

نقل ابن الأنباري خلاف البصريين والكوفيين في عمل (أنْ) بالمضارع ، فقال : " ذهب الكوفيون إلى أنّ (أنْ) المصدرية تعمل في الفعل المضارع النصب مع **الحذف** من غير بدل وذهب البصريون إلى أنّها لا تعمل مع **الحذف** من غير بدل " [1] .

وقال المالقي في أداة النداء (أيْ) : " ولا يجوز **حذفها** وإبقاء المنادى ، وإنْ وجدنا منادى دونها قررنا **الحذف** لـ (يا) وحدها ، لأنّها أم الباب في النداء " [2] .

وقال المرادي في الهمزة الجارة نحو : (أ للهِ لقد كان كذا) : " فذهب الأخفش إلى أنّ الجر بالهمزة لكونها عوضًا عن الجار ، واختاره ابن عصفور ، وذهب غيره إلى أنّ الجر بالحرف **المحذوف** الذي جيء بالهمزة عوضًا عنه " [3] .

وتحدث النحاة كثيرًا – منهم سيبويه [4] ، وابن مالك [5] ، وابن هشام [6] – عن **حذف** (رُبّ) وإبقاء عملها . **فهل يعني هذا أنّ هذه الأدوات الأربع وغيرها أُسقِطتْ لفظًا ومعنى ؟ ما من شكٍّ في أنّ الإجابة ستكون بالنفي ؛ لأنّ معنى (أنْ) باق وهو المصدرية ومعنى (أيْ) باقٍ وهو طلب الإقبال ، ومعنى القسم باقٍ في نحو (أ للهِ) أو (للهِ) ، ومعنى التقليل أو التكثير باقٍ في الجملة بعد إسقاط (رُبّ) .**

---

[1] – **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، مسألة (٧٧) .

[2] – **رصف المباني** ، ص (٢١٤) .

[3] – **الجنى الداني** ، ص (٣٣ – ٣٤) .

[4] – ينظر : **الكتاب** ١ / ٢٦٣ ، ٣ / ٤٩٨ .

[5] – ينظر : **التسهيل** ٣ / ٥٥ .

[6] – ينظر : **مغني اللبيب** ١ / ١٥٦ .

إنّ المصطلح الذي كان ينبغي أنْ يُطلق على مثل هذه المواضع هو (الإضمار) لا الحذف غير أنّ بعض النحاة عدلوا عن هذا المصطلح إلى مصطلح (الحذف) ، وهم يقصدون بهذا الأخير ذهاب اللفظ وبقاء المعنى ، فما سبب هذا العدول ؟

يرجّح الدارس أنّ هؤلاء النحاة وغيرهم كانوا يستعملون لفظة (الحذف) بمعناها اللغوي لا الاصطلاحي ، وهو (الإسقاط) ؛ فهم عندما يتحدثون عن حذف : (أنْ) ، و(أيْ) وحرف القسم ، و(ربّ) ، إنّما يتحدثون عن إسقاطها من اللفظ ليس غير ، في حين أنّ معناها باقٍ ، ولا يتصوّر الاستغناء عنه ، و معظم الأدوات التي وقع فيها الخلاف هي أدوات مضمرة لا محذوفة .

ومن النحاة الذين استعملوا مصطلح (الإضمار) استعمالاً يتوافق مع تفريق أرباب المصطلح الشرجيّ الزبيديّ ، حين قال في إضمار الجار : " وذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز الجر بالقسم **بإضمار** الجار من غير عوض ، فيقال : (اللهِ لأفعلنّ) . وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز إلاّ بعوض من ألف استفهام أو نحوه " [1] .

---

[1] – **ائتلاف النصرة ، ص (١٤٧) .**

ثالثًا : الإضمار .... دواعيه وإشكالاته :

((إذا أمكن نسبة العمل إلى الموجود لم يُصر إلى مجاز الحذف)) [1]

هذه قاعدةٌ في العمل تحدث النحاة عنها كثيرًا ، فجعلوا العامل المذكور مُقدَّمًا على العامل المحذوف ، ثمّ جعلوا العامل المذكور : لفظيًا ، ومعنويًا ، فقدموا اللفظي ، وجعلوا العوامل اللفظية مراتب ، وهكذا . فإذا علمنا ذلك جاز لنا أن نسأل : **ما دواعي الإضمار ؟ وما هي دواعيه ومسوغاته ؟ ثمّ : ألا يثير (الإضمار) إشكالاً في حقل الأدوات ؟**

جعل النحاة واللغويون الإضمار سنة من سنن العرب ، وطريقةً من طرقهم في الكلام ومقصدًا من مقاصدهم في التعبير ، فقال الثعالبي (ت ٤٣٠ هـ) : " ومن سنن العرب الإضمار ، إيثارًا للتخفيف ، وثقةً بفهم المخاطب . فمن ذلك إضمار (أنْ) وحذفها من مكانها ، كما قال تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ البَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [2] أي : أنْ يريكم البرقَ . وقال طرفة:

ألاَ أيُّهَذا الزّاجري أحضرَ الوغى وأنْ أشهدَ اللذاتِ هلْ أنتَ مُخلِدي [3]

فأضمر (أنْ) أولاً ، ثمّ أظهرها ثانيًا في بيت واحد ، وتقديره : ألا أيهذا الزاجري أنْ أحضر الوغى " [4] .

فالغاية من الإضمار عند الثعالبي : التخفيف ، والثقة بفهم المخاطب وكأنّه يشير إلى أنّ الأداة العاملة لها حضور في اللفظ وحضور في المعنى ، فإذا أُضمرتْ لفظًا تحقق التخفيف في الكلام ، وتحققتْ الثقة بفهم المخاطب ، لأنّ المعنى ما زال حاضرًا .

---

[1] – الأشباه والنظائر ٢ / ٢٥٦ .

[2] – سورة الرعد (١٢) .

[3] – سبق الاستشهاد بالبيت وتخريجه في صفحة (١٩٤) .

[4] – فقه اللغة وسر العربية ، ص (٣٤٠) .

وقال السيوطي : " ومن سنن العرب الإضمار ، إمّا للأسماء نحو : ألاَ يا اسلمي ؛ أي : يا هذه . أو للأفعال نحو : أ ثعلبًا وتفرّ ؛ أي : أ ترى ثعلبًا . ومنه إضمار القول كثيرًا ، أو للحروف نحو :

*** ألاَ أيهَذا الزّاجري أشْهَدَ الوغى ***

أي : أن أشهدَ " [1] .

وجعل النحاة واللغويون الحذف كذلك سنة من سنن العرب ، وضربًا من ضروب الاختصار في الكلام ، فقال الثعالبي : " ومن الحذف للاختصار قول الله تعالى : ﴿ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾ [2] أي : السر وأخفى منه فحذف " [3] .

فالغاية من الحذف عند الثعالبي هي الاختصار . وهنا نجد عنده تفريقًا واضحًا بين مصطلحي الإضمار والحذف ؛ فالإضمار : إسقاطٌ ، غير أنّ المعنى باقٍ ودواعي هذا الإسقاط هو التخفيف . والحذفُ إسقاطٌ كذلك ، غير أنّ المعنى لم يعد باقيًا لدواعي الاختصار .

وقال السيوطي : " ومن سنن العرب الحذف والاختصار ، يقولون : واللهِ أفعلُ ذاك ، تريد : لا أفعل . وأتانا عند مغيبِ الشمسِ ، أو حين أرادتْ ، أو حين كادتْ تغرب " [4] .

والسؤال الذي ينبغي أن يُطرح هنا : ألاَ يؤدي الإضمار أو الحذف إلى نوع من التعمية التي قد تتسبب في خفاء المعنى واختلاط الأحكام ؟

---

[1] - **المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١ / ٣٣٧ .**

[2] - **سورة طه (٧) .**

[3] - **فقه اللغة وسر العربية ، ص (٣٣٨) .**

[4] - **المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١ / ٣٣١ .**

ما من شك في أنّ الإضمار أو الحذف قد يؤديان إلى خفاء المعنى ، والاختلاف في الأحكام كما طالعتنا بذلك المادة المجموعة ، وبخاصة إذا كان المضمر أو المحذوف عاملاً من العوامل لذا نصّ النحاة على نسبة العمل إلى الموجود ما أمكن ، وتجنب الإضمار والحذف قدر المستطاع .

على أنه لا ينبغي تجاهل السياق ، والدور الذي يؤديه في الإفهام . وقد ربط الكفوي بين الإضمار والسياق ، فقال : " والإضمار قد يكون على مقتضى الظاهر ، وقد يكون على خلافه . فإذا كان على مقتضى الظاهر ، فشرطه أن يكون المضمر حاضرًا في ذهن السامع بدلالة سياق الكلام أو مساقه عليه ، أو قيام قرينة في المقام لإرادته .... وإنْ كان على خلاف مقتضى الظاهر ، فشرطه أن تكون هناك نكتة تدعو إلى تنزيله منزلة الأول ، وتلك النكتة قد تكون تفخيم شأن المضمر "[1] .

إنّ قول الكفوي هذا صريحٌ في أنّ للسياق أثرًا لا يمكن إنكاره في تجلية المعنى وإيضاحه ، فبه يُقدّر المضمر أو المحذوف ، ويُدرك الغرض من الإضمار والحذف : تخفيفًا واختصارًا .

وإذا ما خصّصنا الحديث أكثر في الأدوات ، فسنجد أنّ الإضمار والحذف فيها خلافُ الأصل ، كما هو الحال في الاسم والفعل[2] . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنّ النحاة يصنفون جلّ الأدوات من العوامل الضعيفة ، والعامل الضعيف لا يجوز فيه الإضمار ولا الحذف .

منع سيبويه حذف حرف الجر وبقاء عمله ، فقال في قول المتلمس من البسيط :

---

[1] – الكليات ١ / ٢١٣ .

[2] – ينظر : الأشباه والنظائر ١ / ١٧٠ – ١٧١ ، ٣٤١ – ٣٤٢ .

آليتُ حبَّ العراقِ الدهر أطعَمُهُ   والحبُّ يأكلُهُ في القريةِ السوسُ [1]

" فلمّا حذفوا حرف الجر عمل الفعلُ " [2] . إذ قدّر (حبَّ) بـ (على حبّ العراق) ، وأجاز من جهة أخرى حذف حرف القسم تخفيفًا ، قياسًا على حذف (ربّ) [3] .

وجعل ابن جني الحذف في الحروف قليلاً جدًا ، وخصّه في مواطن معينة ، فقال : " فأمّا الحروف فالحذف فيها قليلٌ جدًا لا تكاد تراه إلاّ في المضعّف ، نحو : (رُبّ) و (وإنّ) ، فإذا خُفّف المشدد من الحروف فقليل في بابه ، فإنْ جئتَ تحذف المخفف ، فذلك إجحافٌ مفرط " [4] .

إنّ كلام ابن جني هذا يشير إلى نوعين من الحذف ، الأول : حذف الحرف من الكلمة كحذف الباء الثانية من (رُبّ) ، والنون الثانية من (إنّ) . والثاني : حذف الأداة كاملةً بعد التخفيف ، وهو الذي وصفه بـ (الإجحاف المفرط) . ويظهر موقف ابن جني من حذف الأداة واضحًا عند حديثه عن حذف الجار ، إذ حكم على حذف حرف الجر مع بقاء عمله بالشذوذ وذلك لشدة اتصال الجار بالمجرور [5] .

وقال ابن يعيش : " وأمّا الحروف فليس الأصل فيها الحذف ، إلاّ أنْ تكون مضاعفة فتخفف نحو : (إنّ) و (لكنّ) و (رُبّ) ، وإنّما قلّ الحذف في الحروف ، لأنّ الحذف ضربٌ من التصرف ، والحروف لا تصرّف لها لجمودها ، وكونها بمنزلة جزء من الاسم والفعل ، وجزء الشيء لا تصرف له . وشيء آخر ، وهو أنّ الحروف إنّما جيء بها لضرب من الإيجاز

---

[1] – البيت من شواهد : الأصول ١ / ١٢٧ ، وشرح التصريح ١ / ٣١٢ ، والأشموني ٢ / ٩٠ . ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية ، شاهد رقم : (١٤٢٠) .
[2] – الكتاب ١ / ٣٨ .
[3] – ينظر : السابق ٣ / ٤٩٨ .
[4] – المنصف ٢ / ٢٣٠ .
[5] – ينظر : سر صناعة الإعراب ١ / ١٤٩ .

والاختصار ، وهو النيابة عن الأفعال ، فلو ذهبتَ تحذف منها شيئًا لكان اختصار المختصر وهو إجحاف " [1] .

وجعل ابن هشام الأنصاري الشرط الخامس من شروط الحذف : " أن لا يكون عاملاً ضعيفًا ، فلا يُحذف الجار ، والجازم ، والناصب للفعل ، إلاّ في مواضع قويتْ فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل ، ولا يجوز القياس عليها " [2] .

ويتساءل الدارس بعد هذا السرد :

إذا كان النحاة وفي مقدمتهم سيبويه قد منعوا حذف العامل وبقاء عمله كحرف الجر ، أو منعوا حذفه من غير بدل ، وإذا كان حذف المخفف إجحافٌ عند ابن جني ، وإذا كانتْ الأدوات نائبة عن الأفعال وحذفها إجحاف عند ابن يعيش وغيره من نحاة البصرة ، وإذا كانت مجرورات الأسماء ونواصب الأفعال وجوازمه عوامل ضعيفة عند ابن هشام ومن قبله من البصريين **فلمَ أنكر البصريون** عمل (أو) و (الفاء) و (الواو) و(لامي) التعليل والجحود النصب في المضارع ؟ لم جعل سيبويه وأكثر النحويين (إذن) ناصبة بنفسها ، ولم يجعلوا بقية أخواتها تنصب ؟ ولم أنكر البصريون أن تكون (الواو) و (بل) و (الفاء) جارة لما بعدها من الاسم ، وجعلوا الجر بـ (ربّ) المضمرة ؟ لمَ مالوا إلى الإضمار والحذف رغم الإشكال الذي يثيرانه ؟

إنّ الدارس يتساءل ، ويعتقد أنّه يملك الجواب ؛ ذلك أنّ قاعدة (الاختصاص) تطل برأسها من جديد ، لتثير ذلك الإشكال من جديد . فهم أنكروا عمل (أو) و (الفاء) و (الواو) و (كي) و(لامي) التعليل والجحود النصب في المضارع لأنّ هذه الأدوات غير مختصة، تدخل على الاسم والفعل

---

[1] - شرح المفصل ٤ / ٩٤ .

[2] - مغني اللبيب ٢ / ٦٩٩ .

معًا . وكذلك فعلوا في الأدوات النائبة عن (ربّ) ، وهم كذلك أنكروا إضمار (لام) الطلب في فعل الأمر ، لأنّ اللام مختصة بالاسم ، فلا تدخل إلاّ عليه .

رابعًا : الإضمار ومسألة أم الباب :

طالعتنا المادة المجموعة بداية المبحث بعدد من الآراء الخلافية في عمل الأداة مضمرة وتقدير هذا الإضمار ، كما كشفتْ عن عددٍ من المبادئ التي ألزم النحاة أنفسهم إياها ، وراحوا في ضوئها يحكمون على عمل هذه الأداة أو تلك كالاختصاص ، واستصحاب الحال .

ويرى الدارس أنّه يمكن تصنيف خلاف النحاة في عمل الأداة مضمرة إلى خمسة مجاميع هي : الهمزة في القسم ، و(أنْ) الناصبة للفعل ، وأداة النداء (يا) ، و (ربّ) ، ولام الأمر. وبعض هذه الأقسام – كما هو واضح – يمثّل أمًا للباب الذي ينـدرج تحتـه ؛ فـ (أنْ) أم الأدوات الناصبة للمضارع ، و (يا) أم أدوات النداء ، واللام أم أدوات الأمر ، و من الممكن أن تكون (ربّ) أمًا للأدوات التي تفيد التقليل أو التكثير .

فإذا أتينا إلى **همزة القسم** نحو : (أ اللهِ لقد كان كذا) ، وجدنا البصريين يجعلون هذه الأداة نائبة عن حرف القسم (الباء) ، ووجدناهم أيضًا يمنعون حذف حرف القسم من غير بدل نحو : (اللهِ كان كذا) ، ووجدنا الكوفيين يجيزون ذلك ، مستدلين بالسماع ، والقياس على حرف الجر **وإذا كان النحاة قد جعلوا أم الباب مقدمة على غيرها من الأدوات في بابها ، وخصوها بمميزات لا تتوافر لغيرها ، كأنْ تعمل ظاهرة ومضمرة ، حقّ لنا أن نجعل (الباء) المضمرة عاملةً للجر في نحو : (اللهِ كان كذا) جريًا على مذهب الكوفيين ، لأنّها أم أدوات القسم ، التزامًا بالسماع ، وطلبًا للتخفيف ، وثقةً بفهم المخاطب ، واعتمادًا على السياق .**

هذا إذا كانت الأداة مضمرة ، أمّا إذا كانت الأداة ظاهرة كـ (الهمزة) ، فلتكنْ هي العاملة للجر ، ولا مسوغ حينها لتكلف الإضمار .

أمّا (أنْ) المصدرية الناصبة ، فالحديث عنها أطول وأكثر ؛ إذ جعلها النحاة أمًا للأدوات الناصبة للمضارع ، فقال المرادي : " أنْ المصدرية هي إحدى نواصب الفعل المضارع ، بل

هي أم الباب ، وتعمل ظاهرة ومضمرة " [1] . ونقل السيوطي عن عبد اللطيف البغدادي [2] قوله في اللمع الكاملية : " ليس في الحروف الناصبة للفعل ما ينصب مضمرًا إلاّ (أنْ) خاصة ، كما أنّه ليس فيها ما يجزم مضمرًا سوى (إنْ) " [3] . وقال السيوطي : " أنْ : أصل النواصب للفعل وأم الباب بالاتفاق ، كما نقله أبو حيان في شرح التسهيل ، ومن ثمَّ اختُصّتْ بأحكام منها : إعمالها ظاهرة ومضمرة ، وغيرها لا ينصب إلاّ مظهرًا ، ومنها : أجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف والمجرور اختيارًا ، قياسًا على (أنّ) المشددة بجامع اشتراكهما في المصدرية والعمل نحو : (أريدُ أنْ عندي تقعدَ و أنْ في الدارِ تقعدَ) ، ولم يُجوّز أحدٌ ذلك في سائر الأدوات إلاّ اضطرارًا " [4] .

لقد خصّ النحاة (أنْ) هذه بأحكام كأنْ تعمل ظاهرة ومضمرة، وكأنْ يُفصل بينها وبين معمولها مع بقاء العمل. **ولا اعتراض للدارس على هذا، بل هو مع أن تُخصّ أمهات الأبواب بأحكام لا تتوافر لغيرها بسبب كثرة استعمالها التي هي مظنة التغير. غير أنّ الإشكال يتحدد في تقديرها مضمرة مع وجود أداة أخرى ظاهرة تُهمل بحجة عدم الاختصاص ، فـ (أو) و (الفاء) و (الواو) و (لاما) التعليل والجحود كلها قد يقع المضارع بعدها فينتصب بإضمار (أنْ) عند البصريين . والسؤال الذي طرحه الدارس ويطرحه : ما مسوّغ العدول عن الإظهار إلى الإضمار ؟ وما مبرّر اللجوء إلى العامل المقدّر مادام العامل اللفظي موجودًا ؟**

إنّ الدارس يرى في رأي الكوفيين الجاعل هذه الأدوات ناصبةً بنفسها رأيًا أقرب إلى طبيعة اللغة ، ليس فيه تكلف إضمار ، وما قد يستتبعه من تكلف تقدير . وهو رأي لا يتعارض مع ما

---

[1] – الجنى الداني ، ص (٢١٧) .

[2] – موفق الدين أبو محمد عبد اللطيف بن الحافظ أبي العز يوسف بن محمد البغدادي النحوي اللغوي . ولد سنة ٥٥٥ هـ ، وهو في الأصل طبيب . له كتاب الذيل على فصيح ثعلب ، وكتاب (الإفادة والاعتبار) . توفي سنة ٦٢٩ هـ . تنظر ترجمته في : **عيون الأنباء في طبقات الأطباء** ٣ / ٣٣٠ وما بعدها .

[3] – **الأشباه والنظائر** ٣ / ٢٤٧ .

[4] – **السابق** ٣ / ٢٤٤ .

قُرِّر من دواعي الإضمار ، كالتخفيف ، والاختصار ، والثقة بفهم المخاطب . لا ؛ ذلك أنّ هذه الدواعي إنّما تنطبق على الأداة المضمرة من غير بدل ، **أمّا أن تكون الأداة ظاهرة ثمّ تُضمَرُ أداةٌ أخرى ، فهذا أمرٌ قد يحتاج إلى مراجعة .**

تجدر الإشارة إلى أنّ ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢ هـ) كان قد اعترض على مسألة الإضمار هذه ، فقال : " وممّا قالوا فيه ما لا يُفهم ، وأضمروا فيه ما يخالف مقصد القائل أبوابُ نصب الفعل ، وقد تكلمتُ منها على باب (الفاء) و (الواو) ليستدل بهما على غيرهما ، ويُعلم أنّ ما أضمروه لا يُحتاج إليه في إعطاء القوانين التي يُحفظ بها كلام العرب "[١] .

وقبل ابن مضاء تبرّم منها رفيع بن سلمة المشهور بـ (دمّاذ) تلميذ أبي عبيدة ، فقال مخاطبًا المازني :

تفكّرتُ في النحوِ حتى مَلِلتُ	**وأتعبتُ نفسي له والبدنْ**
فكنتُ بظاهره عالـمًا	**وكنتُ بباطنِهِ ذا فِطَنْ**
خلا أنّ بابًا عليه العفا	**ءُ في النحوِ ليته لم يكنْ**
إذا قلتُ : لِمْ قيل لي هكذا	**على النصب ؟ قيل : بإضمار أنْ**
فقدْ خِفتُ يا بكرُ مِنْ طولِ ما	**أفكرُ في أمرِ (أنْ) أنْ أجن**[٢]

أمّا أداة النداء (يا) فالدارس مع إعمالها كما سبق ، وهو يرجّح جواز إضمارها مع بقاء العمل ، إيثارًا للتخفيف ، وثقةً بفهم المخاطب ، وحملاً على باء القسم ، و (أنْ) الناصبة للمضارع ، لأنّها أم باب النداء . وهو بذلك يخالف ما نصّ عليه الجلال السيوطي – رحمه الله – عندما قال : " وأمّا حرف النداء فعامل في المنادى عند بعضهم ، والذي يظهر خلافه

---

[١] – الرد على النحاة ، ابن مضاء القرطبي ، ص (١٢٣) .

[٢] – ينظر : عيون الأخبار ٢ / ٢٥٦ ، وفقه اللغة للثعالبي ، ص (٣٤٠ – ٣٤١) ، والعقد الفريد ٢ / ٤٨٩ .

ولـو كان عاملاً لما جاز حذفه وإبقاء عمله " [1] . **والدارس عندما يخالف الإمام ، يعضد مخالفته له بأمرين :**

الأول : لمَ جاز حذف (أنْ) مع بقاء عملها ، ولم يجز حذف (يا) مع بقاء العمل ؟ علمًا بأنّ كلتيهما أمّ للباب الذي تندرج تحته ؟

الثاني : ما نصّ عليه المالقي عند حديثه عن أداة النداء (أيْ) ، إذ قال : " ولا يجوز حذفها وإبقاء المنادى ، وإنْ وجدنا منادى دونها قررنا الحذف لـ (يا) وحدها ، لأنّها أم الباب في النداء ، والتصرّف إنّما ينبغي أن يكون لها خاصة " [2] .

أمّا (ربّ) فرأي الدارس في إضمارها مع العمل ، هو ذاته رأيه في إضمار (أنْ) مع العمل ، فهي تعمل ظاهرة ومضمرة ، كما نصّ على ذلك أغلب النحاة . وعندما تنوب عنها (الواو) ، أو (بل) ، أو (الفاء) ، فالدارس مع الكوفيين فيما ذهبوا إليه من أنّ هذه الأدوات عاملة بنفسها ، ولاسيما أنّ الشواهد التي ساقها الدارس بدايةَ المبحث على ذلك العمل كثيرة . **فإذا أيقنّا ذلك حقّ لنا ترجيح العامل اللفظي على الإضمار ، ولا مسوغ لإهمال هذه الأدوات بحجة عدم الاختصاص .**

وبقي لنا من أمهات الأبواب (لام الأمر) . فالأصل في الأمر عند النحاة أن يكون باللام وعلى هذا الأصل بنى الكوفيون رأيهم في فعل الطلب نحو (اذهبْ) ، فجعلوه مجزومًا باللام المضمرة ، والتقدير عندهم : (لتذهبْ) ، فانحرفوا بذلك عمّا جرتْ عليه سنتهم في تجنب الإضمار . وأنكر البصريون ذلك ، فقالوا : إنّه مبني على السكون ، ولا إضمار .

والحق أنّ الدارس يرى في رأي الكوفيين هذا أكثر من تكلف : تكلف إضمار اللام ، وتكلف حذف حرف المضارعة ، وتكلف اجتلاب همزة

---

[1] – الأشباه والنظائر ٢ / ٢٥٤ .

[2] – رصف المباني ، ص (٢١٤) .

الوصـل . وهـذا التكلـف المركـب يجعلـه يُحـجم عـن تبنـي هـذا الـرأي ، والميـل

إلـى رأي البصريين فـي البنـاء .

الفصل الثالث : الخلاف في المعنى

- المبحث الأول : تناوب الأدوات بين القبول والرد .
- المبحث الثاني : معنى الأداة والاستعمال .
- المبحث الثالث : معنى الأداة والسياق .

تقـــديـــم :

عرّف الشريف الجرجاني (المعنى) بقوله : " المعنى : هو ما يُقصد بشيء . والمعـــاني هي الصور الذهنية من حيثُ إنّه وُضعِ بإزائها الألفــاظ ، والصورة الحاصلة في العقــل مـــن حيث إنّها تقصد باللفظ سُمّيتْ معنى " [1] . وذكر الدكتور / حماسة في كتابه (النحو والدلالـــة) تعريفًا آخـــر للمعنى هو : " القيـــمة الدقيـــقة التي يتخـــذها المدلول المجـــــرد فـــي سيـــاق أوحـــد " [2] .

وقد حظي معنى الأداة بعناية العلماء واهتمامهم ، حين أخذ المفـــسرون وعلمـــاء العربيـــة يفصلون المعاني المختلفة للأداة الواحدة في القرآن الكريم ، كما فعل ابن عبـــاس – رضـــي الله عنه – حين قال : " كل شيء في القرآن (أو) فهو مخيّر ، فإنْ كان (فمن لم يجد) فهو الأول فالأول " [3] . وكما صنع الكسائي في قـــوله تعـــالى : ﴿ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُـــمْ ﴾ [4] إذ قـــال : " كل ما في القرآن من (عسى) على وجه الخبر ، فهو موحّد كالآية السابقة ، ووُحِّـــد (عسى) على معنى : الأمر أن يكون كذا . وما كان على الاستفهام فإنّه يُجمع نحو : ﴿ فَهَـــلْ عَسَيْتُمْ أَنْ تَوَلَّيْتُمْ ﴾ " [5] .

ومعنى الأداة عند النحاة يتأرجح بين قولين ؛ الأول : أنّ الأصل في الأداة أنْ تـــدل علـــى معنى واحد بعينه ، وإنْ فُهم تعددٌ فللأصل يعود ، وهذا مذهب البصريين – كما ســـتجلي ذلـــك صفحات هـــذا الفصل . والثاني : أنّ معنى الأداة الواحدة قـــد يتعـــــدد ، وهـــــو مذهـــــب الكوفييـــن وبعض النحـــاة المتأخرين . وقـــد ذكـــر المرادي هذيـــن الاتجاهين في معنى الأداة

---

[1] – التعريفـــات ، ص (٢٧٤) .

[2] – النحـــو والدلالـــة ، ص (٤١) .

[3] – الإتقـــان ٢ / ١٧٨ .

[4] – ســـورة النمـــل (٧) .

[5] – البرهــــان ٤ / ٢٥١ – ٢٥٢ . والآية (٢٢) من : ســـورة محمـــد .

فقـــال : " فإنْ قيل : فإنّ الحرف الواحد قد يرد لمعانٍ كثيرة ، فالجواب : أنّ الأصل في الحرف أن يوضع لمعنى واحد ، وقد يُتوسّع فيه فيُستعمل في غيره ، قاله بعضهم "[1] .

وقد قام الدارس باستخراج مادة الخلاف في معنى الأداة من أمهات كتب النحـــو ، وكتـــب الأدوات وحروف المعاني ، ولم تفته الإفادة من كتب التفسير . ثمّ رأى أنّ مادة الخلاف تتوزع على ثلاثة محاور : التناوب ، والاستعمال ، والسياق ، فجعل هذه المحاور مباحثَ لهذا الفــصل بدأ كلاًّ منها بسرد مادة الخلاف كما أُثِرتْ عن النحاة ، ثم أعقبها بالدرس ، والتحليل ، والترجيح منطلقًا من الرغبة في الحصول على إجابةٍ عن السؤال الآتي : **هل الأصل في الأداة أنْ توضـــع لمعنى واحد أو أنّ الأصل هو التعـــدد والاتســـاع والتنـــويع ؟**

يحاول هذا الفصل بمباحثه الثلاثة الإجابة عن هذا التساؤل .

---

[1] – الجنـــى الدانـــي ، ص (٢٤) .

المبحث الأول : تناوب الأدوات بين القبول والرد

- أولاً : خلاف النحاة في تناوب الأدوات .
- ثانيًا : التناوب.. من التفسير إلى النحو .
- ثالثًا : النحاة والتناوب .
- رابعًا : تناوب الأدوات واللغات السامية .

(التناوبُ) مصدرٌ للفعل الخماسي (تناوبَ) ، وهو فعلٌ تشير مادته الثلاثية (نوب) في اللغة إلى القيام مقام الشيء . قال ابن منظور : " وناب عني فلانٌ ينوب نوبًا ومنابًا ؛ أي : قام مقامي ، وناب عنك في هذا الأمر نيابةً : إذا قام مقامك " [1] . وقال : " ويقال : المنايا تتناوبنا ؛ أي : تأتي كلاًّ منّا لنوبته ... وتناوب القومُ الماءَ : تقاسموه ... " [2] .

ولا تطالعنا معاجم المصطلحات ، كالتعريفات للجرجاني ، والكليات للكفوي ، وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي بتعريف لهذه اللفظة كمصطلح ، على الرغم من شهرته في أوساط النحاة ، وشهرة الخلاف فيه بين البصريين والكوفيين في حقل الأدوات . وقد يجعل بعض أرباب المصطلح لهذه اللفظة مرادفات أخر كـ (التعاور) ، على نحو ما فعل الكفوي ، لكنْ من غير أنْ يذكر أي تفصيل ، إذ قال : " والعار يائيٌّ لقولهم : عيّرتهُ بكذا . والصواب أنّ المنسوب إليه العاريّة اسم من الإعارة ، ***ويجوز أن يكون من التعاور وهو التناوب*** " [3].

والتناوب في حقل الأدوات حلول بعضها مكان بعض ، وقد بحثه النحاة المتقدمون في باب حروف الجر تحديدًا ، واختلفوا في جوازه من عدمه . وهذا ما يحاول الدارس تجليته في هذا المبحث ، مع العناية ببحث الخلاف في هذه الظاهرة بالأدوات جميعها ، دون الاقتصار على حروف الجر .

---

[1] – لسان العرب ، مادة (نوب) .
[2] – السابق والمادة نفسها .
[3] – الكليات ٣ / ٢٧٥ .

أولاً : خــلاف النحــاة فــي تنــاوب الأدوات :

اختلف النحاة في نيابة بعض الأدوات عن بعضها ، فذهب بعضهم إلى القول بالتناوب ، كما فعل الكوفيون ، وتابعهم في ذلك بعضُ البصريين والنحاة المتأخرون زمنًا . ومنعــه بعــضهم الآخر كما فعل جمهور البصريين ، الذين ساقهم هذا الخلاف إلى القول بـــ (التــضمين) فــي بعض المواضع . وهذا ما تجليه المادة المجموعة الآتية :

(إذْ) : هي عنــد الجمهــور للظرفية [١] ، وخالف أبو عبــيدة فجعلها بمعنى (قد) دالةً على التحقيق [٢] ، واستشهد لرأيه هذا بقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ ﴾ [٣]، وجعلها السهيلي [٤] بمعنى (أنْ) في قــوله تعــالى : ﴿ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ [٥] . وقـــد ردّ المــرادي وابــن هشــام الأنصاري هذا الرأي بقولهما : وليس هذا القول بشيء [٦] .

(إلى) : المشهور في معناها : انتهاء الغاية نحو : (سرتُ إلى السوقِ) ، هذا ما نصّ عليه البصريون [٧] ، وخالف الكوفيون فجعلوها بمعانٍ عدة ، منها (مِنْ) [٨]، واستدلوا بقول ابن أحمر من الطويل :

تقــولُ وقــد عاليــتُ بالكُــورِ فوقــهــا   أيُســقى فــلا يُــروى إلـــيّ ابــنُ أحمــرا [٩]

---

[١] – ينظر : الكتــاب ٣ / ٢٦٧ ، والمقتضــب ٣ / ١٧٧ ، والهمــع ٣ / ١٧١ .

[٢] – نسب السيــوطي هــذا القــول لأبي عبيــدة في الهمــع ٣ / ١٧١ ، وقــد ذكر أبو عبيــدة الآية في (مجاز القرآن) ، غيــر أنّه لم يتحدث عن هذا المعنى .

[٣] – سـورة البقــرة (٣٠) .

[٤] – ينظر : أمــالي السهيــلي ، ص (٢٥) .

[٥] – ســورة آل عمــران (٨٠) .

[٦] – الجنــى الدانــي ص (١٩٢) ، ومغنــي اللبيــب ١ / ٩٨ .

[٧] – ينظر : حــروف المعانــي ص (٦٥) ، و رصــف المبانــي ص (١٦٧) ، و الجنــى الدانــي ص (٣٨٥) .

[٨] – ينظر : الجنــى الدانــي ص (٣٨٨ – ٣٨٩) .

[٩] – البيت لعمر بن أحمر ، وهو من شواهد : الاقتضاب ص (٤٤٠) ، وشرح الأشموني ٢ / ٢١٤ ، والهمــع ٤ / ١٥٥ . ينظر : معجــم شواهــد النحــو الشعــرية ، شاهد رقم : (١٠٩٣) .

وتابعهم في ذلك ابن مالك [1] . وبمعنى (في) ، قال المالقي : " وذلك موقوف على السماع لقلته كقولك : (جلستُ إلى القومِ) أي : فيهم " [2] ، وذكر هذا المعنى القتبي [3] وابن مالك [4] ومن شواهدهم قوله تعالى : ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ [5] ، وقول النابغة من الطويل :

فلا تتركنّي بالوعيدِ كأنني   إلى الناسِ مطليٌّ به القارِ أجربُ [6]

وأنكر ابن عصفور هذا المعنى ، فقال : " لو كانت بمعنى (في) لساغ أنْ يقال : (زيدٌ إلى الكوفة) أي : في الكوفة . **فلمّا لم تقله العرب وجب أن يتأول ما أوهم ذلك** " [7] . ونقل ابن هشام عنه : " وقال ابن عصفور : هو على تضمين (مطليّ) معنى (مبغّض) " [8] . وبمعنى (مع) [9] ، ومن شواهدهم قوله تعالى : ﴿ وَلاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ [10] وقوله : ﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللهِ ﴾ [11] ، وقول امرئ القيس من الطويل :

لهُ كَفَلٌ كالدّعْصِ لبَّدَهُ الندى   إلى حاركٍ مثلِ الغبيطِ المذأّبِ [12]

وقول ابن مفرغ الحميري من الخفيف :

---

[1]- ينظر : شرح التسهيل ٣ / ١٤ .

[2]- رصف المباني ص (١٦٩) .

[3] - ينظر : الجنى الداني ص (٣٨٧) .

[4] - ينظر : شرح التسهيل ٣ / ١٣ .

[5] - سورة الأنعام (١٢) .

[6] - البيت من شواهد : الأزهية ص (٢٨٣) ، وشرح الأشموني ٢ / ٢١٤ ، والهمع ٢ / ٢٠ . ينظر : معجم شواهد النحو الشعرية ، شاهد رقم : (٥٣) .

[7] - الجنى الداني ص (٣٨٨) .

[8] - مغني اللبيب ١ / ٨٩ .

[9] - ينظر : الجنى الداني ص (٣٨٥) ، ومصابيح المغاني ص (١٠٣) .

[10] - سورة النساء (٢) .

[11] - سورة آل عمران (٥٢) .

[12] - البيت من شواهد : الأزهية ص (٢٧٣) ، واللسان مادة (ذأب) .

شَــدَخَــتْ غــــرّةُ الســـوابـقِ فيهـمُ   فــي وجــــوهٍ إلــى اللّمـــامِ الجِعَـــادِ [1]

قال الموزعي : " وأوّل ذلك المانعون بالغاية " [2] . وبمعنى (اللام) ، ومثّل له ابن مالك [3] بقوله تعالى : ﴿ وَالأَمْرُ إليكِ ﴾ [4] ، وخالفه بعضهم فقال : المعنى : الأمر منتهٍ إليك [5] .

(إلاّ) : هي عند الجمهور للاستثناء ، وخالف الأخفش وأبو عبيدة [6] والهروي [7] فجعلوها بمعنى (الواو) أيضًا . والخلاف في هذا المعنى مشهور بين الكوفيين والبصريين ، وقد نقله أبو البركات في الإنصاف ، فقال : " ذهب الكوفيون إلى أنّ (إلاّ) تكون بمعنى (الواو) وذهب البصريون إلى أنّها لا تكون بمعنى (الواو) . أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنّما قلنا ذلك لمجيئه كثيرًا في كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : ﴿ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنّاسِ عَلَيْكُمْ حُجّةٌ إلاّ الذينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ﴾ [8] أي : ولا الذين ظلموا ... وقال تعالى : ﴿ لاَ يُحِبُّ اللهُ الجَهْرَ بِالسّوءِ مِنَ القَوْلِ إلاّ مَنْ ظُلِمَ ﴾ [9] أي : ومن ظُلم ... ثم قال الشاعر [من الوافر] :

وكــــلُّ أخٍ مُفــارقهُ أخــــوهُ   لعَمــرُ أبيـــكَ إلاّ الفرقــــدان [10]

أي : والفرقدان . والشواهد على هذا في أشعارهم كثيرة جدًّا " . ونقل بعد ذلك احتجاج البصريين فقال : " وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنّما قلنا إنّ (إلاّ) لا تكون بمعنى

---

[1] – البيت من شواهد : الإنصاف مسألة (٣٥) ، والاقتضاب ص (٢٤٣) ، واللسان مادة (لمم) . ينظر : معجم شواهد النحو الشعرية ، شاهد رقم : (٧٣٥) .

[2] – مصابيح المغاني ص (١٠٤) .

[3] – ينظر : شرح التسهيل ٣ / ١٣ .

[4] – سورة النمل (٣٣) .

[5] – ينظر : الجنى الداني ص (٣٨٧) .

[6] – ينظر : الجنى الداني ص (٥١٨) ، ومغني اللبيب ١ / ٨٦ .

[7] – ينظر : الأزهية ص (١٨٧) .

[8] – سورة البقرة (١٥٠) .

[9] – سورة النساء (١٤٨) .

[10] – البيت لعمرو بن معد يكرب ، وهو من شواهد : المقتضب ٤ / ٤٠٩ ، والأشموني ٢ / ١٥٧ ، والهمع ١ / ٢٢٩ . ينظر : معجم شواهد النحو الشعرية ، شاهد رقم : (٣٠٤٥) .

(الواو) ، **لأنّ (إلاّ) للاستثناء** ، والاستثناء يقتضي إخراج الثاني من حكم الأول و(**الواو) للجمع** ، والجمع يقتضي إدخال الثاني في حكم الأول ، فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر "[1] .

ورجّح أبو البركات أن تكون (إلاّ) في مثل هذه المواضع بمعنى (لكنْ)[2].

(أنْ) : المشهور في معناها أنّها للمصدرية ، وجوّز بعض النحاة ، منهم سيبويه ، أن تكون مفسرة بمعنى (أيْ)[3] ، وجعلوا منه قوله تعالى : ﴿ **وَانْطَلَقَ الْمَلأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا وَاصْبِرُوا** ﴾[4] وقوله : ﴿ **وَمَا قُلْتُ لَهُمْ إلاّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ** ﴾[5] وقوله : ﴿ **وَعَهِدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ** ﴾[6]. وعن الزمخشري أنّ (أنْ) في قوله تعالى : ﴿ **أَنْ اتَّخِذي مِنَ الجِبَالِ بُيُوتًا** ﴾[7] مفسرة[8] . ونُقِل عن الكوفيين إنكارهم للمفسرة البتة[9] قال ابن هشام : " وهو عندي متجه ؛ لأنّه إذا قيل : (كتبتُ إليه أنْ قمْ) لم يكن (قمْ) نفس (كتبتُ) ، كما كان (الذهب) نفس (العسجد) في قولك : (هذا عسجدٌ أي ذهبٌ) ، ولهذا لو جئتَ بـ (أي) مكان (أنْ) في المثال لم تجده مقبولاً في الطبع "[10].

---

[1] - الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة (٣٥) .
[2] - السابق والمسألة نفسها .
[3] - ينظر : الكتاب ٣ / ١٥٢ ، ومغني اللبيب ١ / ٣٩ - ٤٠ ، ومصابيح المغاني ص (١٧٨) .
[4] - سورة ص (٦) .
[5] - سورة المائدة (١١٧) .
[6] - سورة البقرة (١٢٥) .
[7] - سورة النحل (٦٨) .
[8] - ينظر : الكشاف ٣ / ١٥٥ .
[9] - ينظر : الجنى الداني ص (٢٢١) ، ومغني اللبيب ١ / ٣٩ ، ومصابيح المغاني ص (١٧٨) ، والهمع ٤ / ١٤٦ .
[10] - مغني اللبيب ١ / ٣٩ .

وتكون بمعنى (إنْ) الشرطية ، وإلى هذا الرأي ذهب الأصمعي والكوفيون [1] ، وجعلوا منه قوله تعالى : ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ ﴾ [2]، كما جعلوا منه قول الفرزدق من الطويل :

أتجزعُ أنْ أُذنا قتيبةَ حُزّتا جهارًا ولم تجزعْ لقتلِ ابنِ خازمِ ؟ [3]

وقد منع ذلك الخليل وسيبويه [4] ، وتأول البصريون الشاهدين على أنّ (أنْ) فيهما مصدرية [5] .

وتكون بمعنى (لا) ، ذكره الزجّاج [6] والهروي [7] ، وردّه ابن مالك بعدما حكاه عن بعض النحويين [8] ، ومن شواهدهم على هذا المعنى : ﴿ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ ﴾ [9] ونُقل المعنى عن الفراء [10] . قال المرادي : " والصحيح أنّها لا تفيد النفي ، و (أنْ) في الآية مصدرية " [11]. وتكون بمعنى (لئلا) عند الكسائي [12] ، كما في قوله تعالى : ﴿ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا ﴾ [13] ، واستشهد غيره لهذا المعنى بقول عمرو بن كلثوم من الوافر :

نزلتُمْ منزلَ الأضيافِ منّا فعجّلنا القِرى أنْ تشتمونا [14]

---

[1] – ينظر : الجنى الداني ص (٢٢٣) ، ومغني اللبيب ١ / ٤٤ ، والهمع ٤ / ١٤٨ .
[2] – سورة البقرة (٢٨٢) .
[3] – البيت من شواهد : سيبويه ١ / ٤٧٩ ، والأزهية (٧٣) والخزانة ٣ / ٦٥٥ ، والسيوطي (٣٢) . ينظر : معجم شواهد النحو الشعرية ، شاهد رقم : (٢٧٠١) .
[4] – ينظر : الكتاب ٣ / ١٦١ – ١٦٢ .
[5] – ينظر : الجنى الداني ص (٢٢٤) ، والهمع ٤ / ١٤٨ .
[6] – ينظر : معاني القرآن وإعرابه ١ / ٤٣٠ – ٤٣١ .
[7] – ينظر : الأزهية ص (٧٤) .
[8] – ينظر : شرح التسهيل ٣ / ٣٧٤ .
[9] – سورة آل عمران (٧٣) .
[10] – المعنى مذكور في : معاني القرآن ١ / ٢٢٣ .
[11] – الجنى الداني ص (٢٢٤) .
[12] – ينظر : معاني القرآن ١ / ٢٩٧ . هـ (٤) .
[13] – سورة النساء (١٧٦) .
[14] – البيت من شواهد : الأزهية ص (٧١) ، والسيوطي ص (٤٤) . ينظر : معجم شواهد النحو الشعرية ، شاهد رقم : (٢٩٠٣) .

ومذهب البصريين أنّها مصدرية ، والأصل : كراهة أنْ تضلوا ، ومخافة أن تشتمونا [1].

(إنْ) : ذكر ابن هشام لها أربعة معانٍ : الشرطية ، والنافية ، والمخففة من الثقيلة ، والزائدة ثم قال : " وزيد على هذه المعاني الأربعة معنيان آخران : فزعم قطرب أنّها تكون بمعنى (قد) ... وزعم الكوفيون أنّها تكون بمعنى (إذْ) " [2] . أمّا المعنى الأول (قد) ، فنقله ابن فارس في (الصاحبي) [3] ، وردّه المالقي جاعلاً (إنْ) مخففة [4] ، وتبعه المرادي الذي نسب هذا الرأي للكسائي [5] في قوله تعالى : ﴿ فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى ﴾ [6]. وقال السيوطي : " أن تكون بمعنى (قد) ذكره قطرب ، وخرّج عليه : ﴿ فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى ﴾ أي : قد نفعتْ ولا يصح معنى الشرط فيه ؛ لأنّه مأمور بالتذكير على كل حال . وقال غيره : هي للشرط ومعناه ذمهم ، واستبعادٌ لنفع التذكر فيهم " [7] . أمّا المعنى الثاني (إنْ بمعنى إذ) ، فقد نقل أبو البركات خلاف البصريين والكوفيين فيه ، فقال : " ذهب الكوفيون إلى أنّ (إنْ) الشرطية تقع بمعنى (إذ) ، وذهب البصريون إلى أنّها لا تقع بمعنى (إذ) . أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنّما قلنا ذلك لأنّ (إنْ) قد جاءت كثيرًا في كتاب الله تعالى وكلام العرب بمعنى (إذ) قال الله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا ﴾ [8] أي : وإذ .... وقال تعالى

---

[1] – ينظر : مغني اللبيب ١ / ٤٦ .
[2] – ينظر : السابق ١ / ٣٣ .
[3] – ينظر : الصاحبي ص (١٧٧) .
[4] – ينظر : رصف المباني ص (١٩٢) .
[5] – ينظر : الجنى الداني ص (٢١٤ – ٢١٥) .
[6] – سورة الأعلى (٩) .
[7] – الإتقان ٢ / ١٧٠ .
[8] – سورة البقرة (٢٣) .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾[1] أي : إذ كنتم .. وقال الشاعر [من الكامل] :

وسمِعتَ حلفتَها التي حَلَفَتْ ... إنْ كانَ سمعُكَ غيرَ ذي وَقْرِ [2]

أي : إذ . والشواهد على هذا أكثر من أن تحصى " [3] . ونقل استدلال البصريين ، فقال : " وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أنّ الأصل في (إنْ) أن تكون شرطًا ، والأصل في (إذْ) أن تكون ظرفًا ، **والأصل في كل حرف أن يكون دالاً على ما وُضِع له في الأصل ، فمن تمسك بالأصل ، فقد تمسك باستصحاب الحال ، ومن عدل عن الأصل ، بقي مرتهنًا بإقامة الدليل ، ولا دليل لهم يدل على ما ذهبوا إليه** " [4] .

(أوْ) : مذهب البصريين أنّها لأحد الشيئين ، لأنّ " **الأصل في كل حرف أن لا يدل إلاّ على ما وُضع له ، ولا يدل على معنى حرف آخر** " [5] . ومذهب الكوفيين أنّها تكون بمعنى (الواو) كقوله تعالى : ﴿ وَلاَ تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ [6] . وبمعنى (بلْ) [7] كقول ذي الرمة من الطويل :

بدتْ مثلَ قَرْنِ الشمسِ في رونقِ الضحى ... وصورتِها أو أنتِ في العينِ أملحُ [8]

---

[1] – سورة البقرة (٢٧٨) .

[2] – البيت بلا نسبة في الإنصاف . ينظر : **معجم شواهد النحو الشعرية** ، شاهد رقم : (١٣٥٦) .

[3] – **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، مسألة (٨٨) .

[4] – **السابق والمسألة نفسها** .

[5] – السابق ، مسألة (٦٧) .

[6] – **سورة الإنسان** (٢٤) .

[7] – ينظر : **الإنصاف** ، مسألة (٦٧) ، و **الصاحبي** ص (١٧٣) ، و**الجنى الداني** ص (٢٢٩ – ٢٣٠) ، و**مغني اللبيب** ١ / ٧٥ – ٧٦ ، و **مصابيح المغاني** ص (١٥٢) .

[8] – البيت من شواهد : الخصائص ٢ / ٤٥٨ ، والأزهية ص (١٢٨) ، والخزانة ٤ / ٤٢٣ . ينظر : **معجم شواهد النحو الشعرية** ، شاهد رقم : (٤٧٤) .

وعن سيبويه أنّ (أو) تكون للإضراب بمعنى (بل) بشرطين : أن يتقدم عليها نفي أو نهي وإعادة العامل ، نحو : ما قامَ زيدٌ أو ما قامَ عمروٌ ، ولا يقمْ زيدٌ أو لا يقمْ عمروٌ [1]. " وقال الكوفيون وأبو علي وأبو الفتح وابن برهان : تأتي للإضراب مطلقًا ، احتجاجًا بقول جرير [من البسيط] :

ماذا ترى في عيالٍ قد بَرِمْتُ بهم لم أُحْصِ عدَّتَهم إلاّ بعَدّادِ
كانوا ثمانين أو زادوا ثمانيةً لولا رجاؤكَ قد قتّلتُ أولادي " [2]

وتابع الزجاجي الكوفيين ، فجعلها للشك والتخيير والإباحة ، وللصرف بمعنى (إلاّ أن) وبمعنى (حتى) ، كما جعلها بمعنى (الواو) في شواذ الشعر [3] ، واستدل بقول توبة بن الحمير من الطويل :

وقد زعمتْ ليلى بأنّيَ فاجرٌ لنفسي تُقاها أو عليها فجورها [4]

وعلّق المالقي على هذا البيت بقوله : " فـ (أو) هنا بمعنى (الواو) ، وهو قليل لا يقاس عليه وإنّما الباب الكثير ما ذكرناه " [5] .

(الباء) : أصل معناها عند سيبويه الإلصاق نحو : (ضربته بالسوط) [6] ، وقيل : الاستعانة نحو : (كتبتُ بالقلمِ) [7] ، وأطلق الثعالبي على هذه الباء الأخيرة مصطلح

---

[1] – ينظر : الكتاب ٣ / ١٨٨ .
[2] – مغني اللبيب ١ / ٧٦ – ٧٧ . والبيتان من شواهد : ابن عقيل ٢ / ٢٨٧ ، وشرح الأشموني ٣ /١٠٦ ، والهمع ٢ / ١٣٤ ينظر : معجم شواهد النحو الشعرية ، شاهد رقم : (٧٧١) .
[3] – ينظر : حروف المعاني ، ص (٥٠ – ٥٣) .
[4] – البيت من شواهد : الأزهية ص (١١٤) ، وأمالي المرتضي ٢ / ٥٧ ، والسيوطي (٧٠) . ينظر : معجم شواهد النحو الشعرية ، شاهد رقم : (١٠٨٣) .
[5] – رصف المباني ص (٢١٢) .
[6] – ينظر : الكتاب ٢ / ٢١٧ .
[7] – ينظر : الجنى الداني ص (٣٨) ، والبرهان ٤ / ٢٢٢ – ٢٢٣ ، والهمع ٤ / ١٥٦ .

(باء الاعتمال) [1]. وجعل ابن مالك هذه الباء للسببية ، ولم يعبّر بـ (الاستعانة) [2] . وقال الأصمعي والفارسي وبعض الكوفيين : تجيء بمعنى (مِنْ) ، وسموها تبعيضية [3] ، وجعل هؤلاء منه قوله تعالى : ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ ﴾ [4] ، وقول أبي ذؤيب من الطويل :

شربنَ بماءِ البحرِ ثمّ ترفّعتْ متى لُجَجٍ خُضْرٍ لهنّ نئيجُ [5]

قال ابن هشام : " والظاهر أنّ الباء فيهنّ للإلصاق " [6] . وقال الدكتور / محمد حسن عواد " والذي نراه أنّ الباء في هذه الشواهد جميعًا هي باء زائدة ، والمعنى : يشربها عباد الله " [7].

وجعلها الكوفيون أيضًا بمعنى (عن) ، وسموها (باء المجاورة) [8] ، واستشهدوا لها بقوله تعالى : ﴿ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾ [9] ، وتأول البصريون ذلك فجعلوها سببية ؛ أي : فاسأل بسببه [10].

وزاد ابن مالك لمعاني الباء (المقابلة) ، نحو : (اشتريتُ الفرسَ بألفٍ) ، وبمعنى (السلام) ، وسمّاها (التعليل) [11] ، ومثّل لها بقوله تعالى : ﴿ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ ﴾ [12] . والباء في الموضعين عند المرادي للسبب [13] .

(بيدَ) : اختلف النحاة في معنى هذه الأداة اختلافًا كثيرًا ، وقد جمع الدكتور / حنّا حدّاد هذا الخلاف من مصادره ، فذكر أنّها بمعنى (غير) عند الكسائي وجماعة ، منهم : ابن السكّيت

---

[1] – ينظر : سر العربية ، ص (٣٤٥) .
[2] – ينظر : شرح التسهيل ٣ / ٢٠ .
[3] – ينظر : الجنى الداني ص (٤٣) ، ومغني اللبيب ١ / ١٢٢ ، والهمع ٤ / ١٦٠ .
[4] – سورة الإنسان (٦) .
[5] – البيت من شواهد : المحتسب ١١٤/٢ ،وابن عقيل ١١١/٢ ، وشرح التصريح ٢/٢. ينظر : معجم شواهد النحو ، شاهد (٤٤٢)
[6] – مغني اللبيب ١ / ١٢٣ .
[7] – تناوب حروف الجر ، ص (٣٦) .
[8] – ينظر : الجنى الداني ص (٤١) ، ومغني اللبيب ١ / ١٢٣ ، والهمع ٤ / ١٦١ .
[9] – سورة الفرقان (٥٩) .
[10] – ينظر : مغني اللبيب ١ / ١٢٢ ، والهمع ٤ / ١٦٢ .
[11] – ينظر : شرح التسهيل ٣ / ٢٠ – ٢١ .
[12] – سورة البقرة (٥٤) .
[13] – ينظر : الجنى الداني ص (٣٩ – ٤١) .

والقاسم بن سلام ، وابن السراج ، والأزهري ، وابن فارس ، وغيرهم كثير . و بمعنى (مِـنْ أجل) عند أبي عبيدة ، وبمعنى (على) عند الأموي ، وبمعنى (لكنْ) عند ابن مالك [١] . كما ساق حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – : " أنا أفصحُ من نطق بالضاد بيد أنـي مـن قريش ، ونشأتُ في بني سعد بن بكر " . ورجّح رواية ثعلب في المجالس : " أنا أفصحُ العرب تربّيتُ في أخوالي بني سعد ، بيد أني من قريش " [٢] .

(ثمّ) : مذهب الجمهور أنّها حرف عطف يفيد الترتيب مع التراخي [٣] ، ومذهب قطرب أنّها تجيء بمعنى (الواو) ولا ترتيب [٤] ، وأنشد :

سـألـتُ ربيـعـةَ مَـنْ خيـرُها أبـًا ثـمَّ أمًّـا ؟ فقـالتْ : لِمَـه ؟ [٥]

كما استشهد بقوله تعالى : ﴿ **ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ** ﴾ [٦] ، ونسب المرادي هذه النيابة للفراء والأخفش أيضًا [٧] . ومن شواهدهم قوله تعالى : ﴿ **وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُم ثُمَّ صَوَّرْنَاكُم ثُمَّ قُلْنَا لِلمَلاَئِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ** ﴾ [٨] . وأجاب عن هذا الرأي المجاشعي ، فقال : " وهذا عند حذّاق النحويين على خـلاف ما ذهب إليه ، ولهم فيه ثلاثة أقوال : أحدها : أنّه ترتيب في الأخبار لا في حقيقة المعنى ، كما تقول : أنا مسافرٌ غدًا ثمّ إني اليومَ قاصدٌ إلى زيدٍ . والثاني : أنّ المعنى : ولقد خلقنا إيّاكم ، ثم صورنا إياكم ، ثم قلنا للملائكة اسجدوا . والثالث : أنّ الخطاب لنا ، والمراد أبونـا آدم عليـه

---

[١] – ينظر : شذرات من النحو واللغة ، ص (١٧١ – ١٧٢) .
[٢] – السابق ، ص (١٧٣) و (١٨٠) .
[٣] – ينظر : المقتضب ١ / ١٠ ، وحروف المعاني ص (١٦) ، و الجنى الداني ص (٤٢٦) ، والهمع ٥ / ٢٣٦ .
[٤] – ينظر : الصاحبي ص (٢١٥) .
[٥] – البيت بلا نسبة ، وهو من شواهد تفسير الطبري ٨ / ٩٥ ، ولم أقف له على تخريج آخر .
[٦] – سورة القيامة (١٩) .
[٧] – ينظر : الجنى الداني ص (٤٢٧) .
[٨] – سورة الأعراف (١١) .

السلام " [1] . وقال المالقي : " والصحيح مذهب البصريين ، بدليل استقراء كلام العرب ، أنّها لا تكون إلاّ مرتبة " [2] . وعن الفرّاء أيضًا : أنّ (ثمّ) تكون بمعنى (الفاء) [3] . واستدل المثبتون لهذا المعنى بقول أبي داؤد الإيادي من المتقارب :

كهزِّ الرُّدينيِّ تحتَ العَجَاجِ جرى في الأنابيبِ ثمّ اضطربْ [4]

(حتّى) : يتفق النحاة في أنّها تكون بمعنى (إلى) ، وبمعنى (كي) ، نحو : (سرتُ حتى السوقِ)، و (لأسيرنّ حتى أبلغَ المدينةَ) [5]. وأضاف ابن مالك لها معنى ثالثًا هو (إلى أنْ) [6] واستدل له بقول المقنع الكندي من الكامل :

ليس العطاءُ من الفضولِ سماحةً حتى تجودَ وما لديكَ قليلُ [7]

قال المرادي : " وهو معنى غريب " [8] .

(سواء) : قال ابن هشام : " تكون بمعنى (مستوٍ) .. وبمعنى الوسط ، وبمعنى التام فتُمدُّ فيها مع الفتح ، نحو قوله تعالى : ﴿ في سَوَاءِ الجَحِيمِ ﴾ [9] ، وقولك : هذا درهمٌ سواءٌ وبمعنى القصد ، فتقصر مع الكسر ، وهو أغرب معانيها ، كقوله [من البسيط] :

فلأصرفنّ سوى حُذيفةَ مِدحتي لفتى العشيّ وفارسِ الأجراف [10]

---

[1] – شرح عيون الإعراب ، ص (٢٤٩) .

[2] – رصف المباني ، ص (٢٥٠) .

[3] – ينظر : معاني القرآن ٢ / ٤١٥ .

[4] – البيت من شواهد : الأشموني ٣ / ٩٤ ، وشرح التصريح ٢ / ١٤٠ ، والهمع ٥ / ٢٣٧ . ينظر : معجم شواهد النحو الشعرية ، شاهد رقم : (٣٨٩) .

[5] – ينظر : الجنى الداني ص (٥٥٤) ، ومغني اللبيب ١ / ١٤٤ ، والهمع ٤ / ١٦٤ .

[6] – ينظر : شرح التسهيل ٣ / ٣٤٦ .

[7] – البيت من شواهد : الأشموني ٣ / ٢٩٧ ، والهمع ٤ / ١١٣. ينظر : معجم شواهد النحو الشعرية ، شاهد رقم : (١٩٦٥).

[8] – الجنى الداني ص (٥٥٥) .

[9] – سورة الصافات (٥٥) .

[10] – البيت في الصحاح منسوب لقيس بن الخطيم ، مادة (سوا) . وهو من شواهد اللسان أيضًا ، مادة (سوا) .

ذكره ابن الشجري [1] . وبمعنى (مكان) أو (غير) ، على خلاف في ذلك ، فتُمدّ مع الفتح وتُقصر مع الضم " [2] .

(على) : معناها الاستعلاء عند البصريين [3] ، وجعلها الكوفيون بمعنى (مِنْ) أيضًا [4] واستدلوا لذلك بقوله تعالى : ﴿ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴾ [5] ، وقال البصريون : هي على التضمين ؛ أي : إذا حكموا على الناس في الكيل [6]. وجعلوها بمعنى (عن) أيضًا [7]، ومن شواهدهم قول القحيف العقيلي من الوافر :

إذا رضيتْ عليّ بنو قُشيرِ لعمرُ اللهِ أعجبني رضاها [8]

قال ابن هشام : " ويحتمل أنّ (رضي) ضمّن معنى (عطف) ، وقال الكسائي : حُمل على نقيضه وهو (سخط) " [9] . وبمعنى (في) [10] ، وجعلوا منه قوله تعالى : ﴿ وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ ﴾ [11] ، وقوله : ﴿ وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ ﴾ [12]. وقال ابن هشام : " ويحتمل أنّ (تتلو) مضمّن معنى (تتقول) ، فيكون بمنزلة : ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ ﴾ .... " [13] . وجعلها الزجاجي بمعنى (منذُ) وبمعنى (إلى) ، وقد علّق محقق

---

[1] – ينظر المعنى المذكور في : الأمالي ١ / ٣٦٠ .
[2] – مغني اللبيب ١ / ١٦١ .
[3] – ينظر : الكتاب ٤ / ٢٣٠ ، ومصابيح المغاني ص (٢٨٢) ، والهمع ٤ / ١٨٥ .
[4] – ينظر : الهمع ٤ / ١٨٦ .
[5] – سورة المطففين (٣) .
[6] – ينظر : الجنى الداني ص (٢٧٨) .
[7] – ينظر : مغني اللبيب ١ / ١٦٤ .
[8] – البيت من شواهد : المقتضب ٢ / ٣٢٠ ، والأزهية ص (٢٧٧) ، والأشموني ٢ / ٢٢٢ ، وشرح التصريح ٢ / ١٤ . ينظر : معجم شواهد النحو الشعرية ، شاهد رقم : (٣١١١) .
[9] – مغني اللبيب ١ / ١٦٤ .
[10] – السابق والصفحة نفسها .
[11] – سورة القصص (١٥) .
[12] – سورة البقرة (١٠٢) .
[13] – مغني اللبيب ١ / ١٦٤ . والآية (٤٤) من سورة الحاقة .

الكتاب على المعنى الأول بقوله : " لم أعثر على هذا المعنى لـ (على) " [1] . وعلى المعنى الثاني بقوله : " لم أعثر على ما يؤيد أنّ (على) تأتي بمعنى (إلى) " [2] .

(عن) : المشهور في معناها أنّها للمجاوزة [3] ، وجعلها ابن مالك كـ (الباء) في إفادة معنى الاستعانة ، نحو : (رميتُ عن القوس) أي : بالقوس ، مستدلاً بحكاية الفراء عن بعض العرب : (رميتُ عن القوس ، وبالقوس ، وعلى القوس) [4] .

(الفاء) : مذهب الأخفش أنّها تكون بمعنى (الواو) [5] ، وتابعه الجرمي الذي خصّه بالأماكن والمطر ، نحو : (عفا مكانُ كذا فمكانِ كذا) [6] . ومن الشواهد قول امرئ القيس من الطويل :

قفا نبكِ مِن ذكرى حبيبٍ ومنزلِ　　　بسقطِ اللوى بين الدخولِ فحوملِ [7]

وقول النابغة من الطويل أيضًا :

عفا ذو حُسىً مِنْ فرتنَى فالفوارِعُ　　　فجنبًا أريكٍ فالتّلاعُ الدوافعُ [8]

وأنكر المرادي قول من قال : إنّها تكون بمعنى (حتى) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ ﴾ [9] ، وقول بعض الكوفيين : إنّها بمعنى (إلى) في نحو

---

[1] – حروف المعاني ص (٧٥) .
[2] – السابق والصفحة نفسها .
[3] – ينظر : الكتاب ٤ / ٢٦٦ ، وشرح التسهيل ٣ / ٢٨ ، ورصف المباني ص (٤٣٠) ، والجنى الداني ص (٢٤٥) ، والهمع ٤ / ١٨٩ .
[4] – شرح التسهيل ٣ / ٢٩ .
[5] – الأزهية ص (٢٤٥) .
[6] – ينظر : الجنى الداني ص (٦٣) .
[7] – سبق الاستشهاد بالبيت في موضع وتخريجه .
[8] – البيت من شواهد : رصف المباني ص (٣٧٧) ، والجنى الداني ص (٦٣) .
[9] – سورة الأنعام (١٣٩) .

قولهم : (هو أحسنُ الناسِ ما بين قرنٍ فقَدَمٍ) ، وقال : إنّها في ذلك عاطفة [1].

(في) : قال ابن فارس : " زعموا أنّ (في) للتضمن ، تقول : (المالُ في الكيسِ) و (الماءُ في الجرةِ) . ويقولون : إنّها تكون بمعنى (على) في قوله جلّ ثناؤه : ﴿ وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ [2]، وأنّها تكون بمعنى (معَ) في قوله جلّ ثناؤه ﴿ فِي تِسْعِ آيَاتٍ ﴾ [3]. وكان بعضهم يقول : إنّما قال : ﴿ وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ لأنّ الجذع للمصلوب بمنزلة القبر للمقبور ، فلذلك جاز أن يقال فيه هذا . وأنشدوا [من الطويل] :

هُمُ صلبوا العبديَّ في جذعِ نخلةٍ فلا عطستْ شيبانُ إلاّ بأجدعا " [4] .

وجعلها قومٌ بمعنى (الباء) [5] في قوله تعالى : ﴿ يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ ﴾ [6]، وخالفهم ابن هشام فجعلها للسبب ؛ أي : بسبب هذا الجعل [7] .

(الكاف) : المشهور في معناها أنّها للتشبيه [8] ، وذكر المالقي أنّها قد تكون بمعنى (الباء) واستدل لذلك بجواب العجاج : (كخير) لمن سأله : (كيف أصبحتَ ؟) [9]. وجعل ابن

---

[1] – ينظر : الجنى الداني ص (٧٧) .
[2] – سورة طه (٧١) .
[3] – سورة النمل (١٢) .
[4] – البيت لسويد بن أبي كاهل ، وقيل : لغيره . وهو من شواهد : المقتضب ٢ / ٣١٩ ، والأزهية ص (٢٦٨) ، واللسان مادة (عبد) . ينظر : معجم شواهد النحو الشعرية ، شاهد رقم : (١٦٠٦) .
[5] – ينظر : الجنى الداني ص (٢٥١) .
[6] – سورة الشورى (١١) .
[7] – ينظر : مغني اللبيب ١ / ١٩١ .
[8] – ينظر : الكتاب ٤ / ٢١٧ ، و المقتضب ٤ / ١٤٠ والهمع ٤ / ١٩٤ .
[9] – رصف المباني ، ص (٢٧٦) .

مالك (الكاف) في جواب العجاج بمعنى (على) [1]. قال المرادي : " قلتُ : وليست (الكاف) بمعنى (الباء) ، ولا بمعنى (على) إذ لا دليل على ذلك " [2] .

(لام) الجر : المشهور في معناها أنّها للملك ، نحو : (الغلامُ لكَ) [3] . وعن الكوفيين أنّها قد تنوب عن (على) [4] ، كقوله تعالى : ﴿ وَيَخِرّونَ لِلأَذْقَانِ ﴾ [5]، وعن الفراء أنّهاقد ترد بمعنى (إلى) [6] ، واستدل لذلك بقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلإِيمَانِ ﴾ [7] ، وعن ابن الحاجب أنّها تنوب عن (عن) [8]، ومنه قوله تعالى : ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ ﴾ [9]، ومن شواهد هذا المعنى قول أبي الأسود الدؤلي من الكامل :

كضرائرِ الحسناءِ قلنَ لوجهها حسدًا وبغضًا : إنّه لدميمُ [10]

ونقل المرادي أنّها قد تكون بمعنى (عند) [11]، كقولهم : (كتبتُهُ لخمسٍ خلونَ)، وبمعنى (بعد) كقوله تعالى : ﴿ أَقِمِ الصَّلاَةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾ [12]. وللمالقي آراء طريفة في رد هذه المعاني المذكورة ، إذ قال : " أن تكون بمعنى (إلى) ، وذلك قياس ؛ لأنّ (إلى) يقرب معناها من

---

[1] – شرح التسهيل ٣ / ٣٨ .
[2] – الجنى الداني ص (٨٦) .
[3] – ينظر : الكتاب ٤ / ٢١٧ ، و المقتضب ٤ / ١٤٣ ، والهمع ٤ / ٢٠٠ .
[4] – ينظر : الهمع ٤ / ٢٠٢ .
[5] – سورة الإسراء (١٠٧) .
[6] – ينظر : معاني القرآن ١ / ٢٥٠ .
[7] – سورة آل عمران (١٩٣) .
[8] – الكافية في النحو بشرح الرضي ٦ / ٣٢ .
[9] – سورة الأحقاف (١١) .
[10] – البيت من شواهد : الخزانة ٣ / ٦١٨ ، واللسان مادة (دمم) ، والأشموني ٢ / ٢١٨ . ينظر : معجم شواهد النحو الشعرية ، شاهد رقم : (٢٤٥٥) .
[11] – ينظر : الجنى الداني ص (١٠١) .
[12] – سورة الإسراء (٧٨) .

معنى (اللام) وكذلك لفظها " [1] . وقال : " أن تكون بمعنى (على) ، وذلك موقوف على السماع، **لأنّ الحروف لا يوضع بعضها موضع بعض قياسًا** " [2]. وقال : " أن تكون بمعنى (مع) وهو مسموع لا يقاس عليه ؛ لبعد معنييهما ولفظيهما ، وممّا سُمِع من ذلك قول الشاعر [من الطويل] :

فلمّا تفرقنا كأني ومالكًا   لطولِ اجتماعٍ لم نبتْ ليلةً معا " [3]

(لمّا) : هي أداة جازمة للمضارع بمعنى (لم) في نفي المستقبل [4] ، وخالف ابن السراج فجعلها بمعنى (حين) [5] ، وتبعه في ذلك أبو علي الفارسي [6] والهروي [7] . وجعلها ابن مالك ظرفًا بمعنى (إذ) إنْ وليها فعل ماضٍ لفظًا ومعنى ، ونسب هذا القول لأبي علي [8] .

(لو) : مذهب أكثر النحويين أنّها تنوب عن (إنْ) الشرطية في الماضي والمستقبل [9] ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾ [10]. وخالف ابن الناظم فقال : " وعندي أنّ (لو) لا تكون لغير الشرط في الماضي ، وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى : ﴿ وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ ﴾ [11]، وقول الشاعر [من الطويل] :

---

[1] – رصف المباني ، ص (٢٩٧) .

[2] – السابق والصفحة نفسها .

[3] – السابق ، ص (٢٩٨) . والبيت لمتمم بن نويرة ، وهو من شواهد : الأزهية ص (٢٨٩) ، والأشموني ٢ / ٢١٨ ، وشرح التصريح ٢ / ٤٨ . ينظر : معجم شواهد النحو الشعرية ، شاهد رقم : (١٦٤٤) .

[4] – ينظر : الكتاب ٣ / ١١٥ .

[5] – ينظر : الأصول في النحو ٢ / ١٥٧ ، ٣ / ١٧٩ .

[6] – ينظر : الإيضاح ، ص (٢٥٠) .

[7] – ينظر : الأزهية ، ص (١٩٩) .

[8] – ينظر : شرح التسهيل ٣ / ٤١٧.

[9] – ينظر : الجنى الداني ص (٢٨٥) ، ومغني اللبيب ١ / ٢٩٣ ، والهمع ٤ / ٣٤٢ .

[10] – سورة يوسف (١٧) .

[11] – سورة النساء (٩) .

ولــو أنّ ليلــى الأخيليــةِ سلّمــتْ علــيّ ودوني جُنــــدلٌ وصفــائــحُ

لسلّمــتُ تسليــمَ البشــاشةِ أو زقا إليها صدىً من جانبِ القبــرِ صائحُ [1]

لا حجة فيه ؛ لصحة حمله على المضي " [2] .

(لولا) : قال المرادي : " زعم علي بن عيسى والنحاس أنّ (لولا) تأتي بمعنــى (مــا) النافية ، وحمــلا على ذلك قــوله تعــالى : ﴿ فَلَوْلاَ كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ ﴾ [3] أي : مــا كانــت قريــة " [4] .

(مِنْ) : المشهور في معانيها أن تكون لابتداء الغاية نحو : (خرجتُ من الدارِ) [5] . وعــدّد المجاشعي لها أربعة مواضع : ابتداء الغاية ، والتبعيض نحو : (أخذتُ مــن المــالِ درهمًــا) والقَسَم نحو : (مِن ربي لأخرجنّ) ، وزائدة نحو : (ما جاءني من أحدٍ) [6]. وذكر الكوفيــون لها معــانٍ عدة اختُلــف في بعضها ، كمعنى (البــاء) في قــوله تعالى : ﴿ يَنظُــرُونَ مِــن طَرْفٍ خَفِيٍّ ﴾ [7] . قال المرادي : " وهذا قول كوفي ، ويحتمل أن تكون لابتــداء الغايــة " [8] . وبمعنى (في) [9] ، كقوله تعالى : ﴿ مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ ﴾ [10] ، وكقــول الــشاعر مــن الطويل :

---

[1] - البيتان لتوبة بن الحمير ، وهما من شواهد : ابن عقيل ٣ / ١٠٨ ، والأشموني ٤ / ٣٨ ، والهمــع ٤ / ٣٤٢ . ينظر : معجــم شواهــد النحــو الشعــرية ، شاهد رقم : (٤٩١) .

[2] - شـــرح الألفيـــة ، ص (٧١٠- ٧١١) .

[3] - ســـورة يــونــس (٩٨) .

[4] - الجنــى الدانــي ، ص (٦٠٨) .

[5] - ينظر : الكتــاب ٤ / ٢٣٠ ، وحــروف المعانــي ص (٥٠) ، ورصــف المبانــي ص (٣٨٨) ، والهمـــع ٤ / ٢١٢ .

[6] - ينظر : شــرح عيــون الإعــراب ، ص (١٩٠ – ١٩١) .

[7] - ســـورة الشـــورى (٤٥) .

[8] - الجنــى الدانــي ص (٣١٤) .

[9] - السابــق والصفحــة نفســها .

[10] - ســـورة فاطـــر (٤٠) .

عسى سائلٌ ذو حاجةٍ إنْ منعتَهُ   من اليومِ سؤلاً أنْ يُيسّرَ في غدِ [1]

والبصريون أنّها قد تكون للتبعيض على حذف مضاف ؛ أي : من مسؤولات اليوم [2] ، كما خرجوا أكثر هذه المواضع على التضمين ، فقالوا في قوله تعالى : ﴿ وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا ﴾ [3] إنّ المعنى : منعناه بالنصر من القوم ، وجعل الأخفش (مِنْ) في الآية بمعنى (على) [4] .

(هل) : المشهور في معناها أنّها للاستفهام ، وذكر سيبويه أنها تأتي بمعنى (قد) ، فتفيد التحقيق [5] ، ومنه قوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ ﴾ [6] ، وتابعه في هذا المعنى كثير من النحاة ، منهم : الفراء [7] ، والمبرد [8] ، والزجاجي [9] ، والمالقي [10] ، ونسب ابن هشام هذا المعنى لابن عباس – رضي الله عنهما – وللكسائي [11] . وقال المالقي : " وعلى ذلك ينبغي أن يُحمل قول الشاعر [من البسيط] :

سائلْ فوارسَ يربوعٍ بشدتِنا   أهل رأونا بسفحِ القُفِّ ذي الأكَمِ [12]

وزعم بعضهم أنّ (هل) في الآية للتقرير ، وهذا مردود ، لأنه لم يثبت في (هل) معنى التقرير ، فيُحمل هذا عليه ، ولا يليق بالآية ، بل اللائق بـ (هل) فيها أن

---

[1] – البيت بلا نسبة ، وهو من شواهد : الجنى الداني ص (٣١٤) .
[2] – ينظر : الجنى الداني ص (٣١٤) .
[3] – سورة الأنبياء (٧٧) .
[4] – ينظر : الجنى الداني ص (٣١٣) .
[5] – ينظر : الكتاب ٣ / ١٨٩ .
[6] – سورة الإنسان (١) .
[7] – ينظر : معاني القرآن ٣ / ٢١٣ .
[8] – ينظر : المقتضب ٣ / ٢٨٩ .
[9] – ينظر : حروف المعاني ، ص (٢) .
[10] – ينظر : رصف المباني ، ص (٤٧٠) .
[11] – ينظر : مغني اللبيب ٢ / ٤٠٥ .
[12] – البيت لزيد الخيل ، وهو من شواهد : المقتضب ١ / ٤٤ ، والخصائص ٢ / ٤٦٣ ، وشرح المفصل ٨ / ١٥٣ . ينظر : معجم شواهد النحو الشعرية ، شاهد رقم : (٢٦٦٧) . والرواية في المعجم : (القاع ذي الأكم) .

تكون للتحقيق " [1] . وردّ أبو حيان هذا المعنى فقال : " وهذا شيء قاله الكسائي والفراء وبعض المفسرين في قوله : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ ﴾ وقد رددناه في الشرح " [2] . كما نقل عنه السيوطي قوله : " لم يقم على ذلك دليل واضح ، إنّما هو شيء قاله المفسرون في الآية ، وهذا تفسير معنى لا تفسير إعراب ولا يُرجع إليهم في مثل هذا ، وإنّما يُرجع في ذلك إلى أئمة النحو واللغة ، لا إلى المفسرين " [3] . وذهب بعضهم إلى أنّها قد ترد بمعنى (إنّ) [4] ، واستدل لذلك بقوله تعالى : ﴿ هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ ﴾ [5]. قال المرادي : "وهو قول ضعيف "[6] وقال ابن هشام : " وهو بعيد " [7] .

[1] – رصف المباني ، ص (٤٧٠ – ٤٧١) .
[2] – ارتشاف الضرب ٣ / ٢٥٧ .
[3] – الهمع ٤ / ٣٩٤ .
[4] – ينظر : الجنى الداني ص (٣٤٥) ، ومغني اللبيب ٢ / ٤٠٧ .
[5] – سورة الفجر (٤) .
[6] – الجنى الداني ص (٣٤٥) .
[7] – مغني اللبيب ٢ / ٤٠٧ .

ثانيًا : التناوب .... من التفسير إلى النحو :

أشار الدارس سالفًا إلى أنّ الأدوات كانت قد حظيت منذ القدم بعناية العلماء واهتمامهم وكانت بدايتهم مع معاني هذه الأدوات ، حين أخذ علماء النحو والمفسرون يفصّلون المعاني المختلفة للأداة الواحدة في النصوص القرآنية ، ويوضحون للناس دلالاتها . ثمّ اتسعت دائرة هذا العلم لتشمل البنية والعمل .

ومن الباحثين مَنْ يعود ببدايات تعدد معنى الأداة إلى عصر النبوة ، فيصعد به إلى الرسول – صلى الله عليه وسلم – فيقول : " إنّ أقدم ما نقله إلينا المؤرخون في هذا الموضوع التحليلي معطرٌ بالأنفاس المحمدية الشريفة . فعن ابن عمر قال : قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في قوله [أي : قول الله تعالى] : ﴿ هَلْ جَزَاءُ الإِحْسَانِ إلاّ الإِحْسَانُ ﴾[1] قال : (ما جزاءُ مَن أنعمتُ عليه بالتوحيد إلاّ الجنة) . وفي رواية : (هل تدرون ماذا قال ربكم ؟) قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : يقول : (ما جزاءُ مَن أنعمتُ عليه بالتوحيد إلاّ الجنة) . وأنتَ ترى أنّ (هل) قد فُسّرتْ على أنها بمعنى (ما) ، يعني أنّها للمبالغة في توكيد النفي ، ومع (إلاّ) بعدها صار المعنى للحصر ، وهو قول جرى عليه كثيرٌ من العلماء حتى اليوم "[2] .

وإذا ما عدنا إلى المادة المجموعة ، فسنجدها تتحدث عن ظاهرة من ظواهر تعدد المعنى وهي (التناوب في الأدوات) ، وسنجدها تظهر مواقف العلماء : مفسرين ونحويين مختلفةً إزاء هذه الظاهرة . غير أنّ موقف المفسر من التناوب – على ما يبدو – موقف لا يعتد كثيرًا بالأصول ، بقدر ما يعتد بالنص ، وما قد يتمخض عنه من حكم شرعي . قال الراغب في (كيف) : " وكل ما أخبر الله بلفظة (كيف) عن نفسه ، فهو استخبار

---

[1] – سورة الرحمن (٦٠) .

[2] – جذور التحليل النحوي لفخر الدين قباوة ، ص (١٧٢) .

على طريــق التنبيه للمخاطَب أو توبيــخ ، نحو : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ باللهِ ﴾ [1] ، ﴿ كَيْفَ يَهْدِي اللهُ ﴾ [2]، ﴿ كَيْفَ يَكُونُ لِلمُشْرِكِينَ عَهْدٌ ﴾ "[3]. وقــال الزركشي: " قــد تأتي للنــفي والإنكــار كقــوله : ﴿ كَيْفَ يَكُونُ لِلمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللهِ وعِنْدَ رَسُولِهِ ﴾ ، ﴿ كَيْفَ يَهْدِي اللهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ﴾ " [4] . وذكــر الزركشي بعدها معاني عدة ، منها : التوبيخ ، والتحذير والتأكيد ، والتعظيم ، والتهويل .

إنّ المفسّر – كما يظهر ممّا نقله الزركشي – يؤمن بفكرة تعدد معنى الأداة ، وأثــر السيــاق في إكسابها دلالــة معينة ، وهو من جهــة أخرى لا يؤمــن بأنّ الأداة لها أصــل واحــد ، يجــب أن تلتزمــه ، ولا تخــرج عنــه .

وإذا ما عدنا – مرة أخرى – للمادة المجموعة ، فسنجد فيها من النحاة من مال إلى القول بـــ (التناوب) ، منهم : الفراء ، والأخفش ، والزجاج ، والزمخشري ، وهذه طائفة من آرائهم على سبيل التمثيل لا الحصر :

النحــــوي	*الأداة*	*المعنى المفترض*
الفـــــــراء	ثم	الفاء
	ثم	الواو
	اللام	إلى
الأخفـــــــش	إلاّ	الواو
الزجـــــــاج	أنْ	لا
الزمخـــــــشري	أنْ	أي

[1] – ســـورة البقـــرة (٢٨) .
[2] – ســـورة آل عمـــران (٨٦) .
[3] – المفـــردات ص (٤٤٤) ، والآية (٧) من : ســـورة التـــوبة .
[4] – البرهـــان ٤ / ٢٨٤ – ٢٨٥ .

ويُرجع الدارس ميل هؤلاء النحاة إلى القول بالتناوب إلى كونهم مفسرين أصلاً وإلى بقاء أثر التفسير فيهم وفي نحوهم ، ذلك أنّ المفسّر لا يتقيد بقيود مثل : استصحاب الحال ، وأنّ الأصل في الأداة أن تدل على معنى واحد ، بل هو محتكم إلى النص الذي يفرض عليه في كثير من الأحيان تجاوز قيود النحو والنحاة .

قال السيوطي في (إلاّ) : " تكون عاطفة بمنزلة (الواو) في التشريك ، ذكره الأخفش والفراء وأبو عبيدة ، وخرّجوا عليه: ﴿ لِئلاَ يَكُونَ لِلنّاسِ عَلَيْكُمْ حُجّةٌ إلاّ الذينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ﴾ [1] ﴿ لاَ يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ . إلاّ مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ ﴾ [2] أي : ولا الذين ظلموا ولا من ظلم . وتأولهما الجمهور على الاستثناء المنقطع " [3] .

إنّ الأخفش والفراء وأبا عبيدة يتحدثون عن معنى أداة واردة في نص ، بينما ذهب جمهور البصريين إلى قاعدة ***(الأصل)*** ؛ فالأصل في (إلاّ) الاستثناء ، والاستثناء : إخراجٌ للثاني من حكم الأول ، والواو للجمع ، والجمع إدخالٌ للثاني في حكم الأول ، فلا تكون إحداهما بمعنى الأخرى .

ويبدو أنّ أبا البركات – بعدما نقل الخلاف السابق – قد رأى في قول جمهور البصريين نوعًا من التكلف ، فرجّح رأيًا ثالثًا ، يقترب من قول المفسرين ومن تابعهم من الكوفيين ، فجعل (إلاّ) بمعنى (لكنْ) [4].

وللتدليل على هذه الفكرة يسوق الدارسُ رأيين في قوله تعالى : ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُم وَأَيْدِيَكُم إِلَى المَرَافِقِ ﴾ [5] أولهما لنحوي ، والثاني لمفسر .

---

[1] – سورة البقرة (١٥٠) .
[2] – سورة النمل (١٠ – ١١) .
[3] – الإتقان ٢ / ١٦٠ .
[4] – ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة (٣٥) .
[5] – سورة المائدة (٦) .

قال الجليس الدينوري : " وقد حمل قوم قوله سبحانه ﴿ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ على معنى (مع المرافق) ، واستشهدوا بقوله : ﴿ وَلاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ [1] ، فزعموا أنّ المعنى (مع أموالكم) وقوله : ﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللهِ ﴾ [2] ، وزعموا أنّ المعنى (مع الله) . ***وليس ذلك بشيء ؛ لأنّه تأويل وتخريج*** ، ومثل ذلك لا يُطلق إلاّ عند الضرورة ، وليس ههنا – بحمد الله – ضرورة إليه ، لأنّ لنا عنه مندوحة ، وفي ظاهر اللفظ مجالاً وفسحة ، وحمل الكلام على ما يبقى به على حاله ، ولا يُعدل معه عن ظاهر لفظه أحرى وأولى إنْ أمكن " [3] .

وقال الزركشي : " ومنشأ الخلاف في آية الوضوء أنّ (إلى) ***حرف مشترك يكون للغاية والمعية*** ، واليد تطلق في كلام العرب على ثلاثة معانٍ : على الكفين فقط ، وعلى الكف والذراع وعلى العضد ، فمن جعل (إلى) بمعنى (مع) ، وفهم من (اليد) مجموع الثلاثة أوجب دخوله في الغسل ، ومن فهم من (إلى) الغاية ، ومن (اليد) ما دون المرفق لم يُدخلها في الغسل . قال الآمدي : ويلزم من جعلها بمعنى (مع) ، أن يوجب غسلها إلى المنكب ؛ لأنّ العرب تسميه يدًا " [4] .

إنّ الدارس يرى في قول الجليس قولَ نحوي يتمسكُ باستصحاب الحال وبقاعدة : إنّ الأصل في الأداة أنْ تدل على معنى بعينه ، ويرى في قول الزركشي قولَ المفسر الذي يتحرر من قيودٍ قد تحاصره في فهم النص وتفهيمه ، يرى فيه قولاً يراعي الاستعمال ، وما أثر عن العرب من كلام ، ويرى فيه كذلك تطويعًا للنص – بما فيه من أدوات – لاستنباط الحكم الشرعي .

---

[1] – سورة النساء (٢) .
[2] – سورة آل عمران (٥٢) .
[3] – ثمار الصناعة ، ص (١٢٤) .
[4] – البرهان ٤ / ٢٠٦ .

وقال المالقي : " فأمّا الباء في قـولهم : (طفتُ بالبيتِ) ، وقوله تعالى : ﴿ وَامْسَحُوا بِرُءوسِكُمْ ﴾ [1] في الآية ، فذهب بعضهم إلى أنّ (الباء) في ذلك للتبعيض ولذلـك أجاز أصحاب مالك المسح في الوضوء ببعض الرأس ، وانتهى الخلاف بينهم في التبعيض إلى إجازة قدر الأنملة من الرأس في المسح . **والصحيح أنّ (الباء) في ذلـك كله للإلصـاق .. وإنّما التبعيض الذي يمكن في التمثيل في الآية على المجاز ، لا أصل للبـاء فيه ، فهـو مثـل قولك : (ضربتُ زيدًا) ، وأنت تريـد بعضـه ، بإطـلاق اللفـظ مجـازًا** " [2] .

لقـد ألـزم نحـاة البصرة أنفسهم القول بعدم التناوب بين الأدوات ، فاصطـدم قولهم هذا بكـلام الله عزّ وجل وكـلام العـرب ، فلجؤوا إلى التضمين والمجاز ، وخرّجوا عليهما مـا تعارض مع قاعدتهم .

أمّا المفسرون ومعهم الكوفيون ، فقد نظروا إلى الأداة كلفظة في النص ، تكتسب معناها منه ، بوصفها وحدةً من وحداته ، فتعدد المعنى ، وتناوبت الأدوات معـاني بعضها بعضـًا . قال الزركشي في (هل) : " وقد تأتي بمعنى (قد) ، كقوله تعالى : ﴿ وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوْسَى ﴾ [3] ، وذكر بعضهم أنّ (هل) تأتي للتقرير والإثبات كقوله تعالى : ﴿ هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ ﴾ [4] ، أي : في ذلك .. وتأتي بمعنى (ما) كقوله : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلاّ أَنْ يَأْتِيَهُمْ اللهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الغَمَامِ ﴾ [5] ، وبمعنى (ألاَ) كقوله : ﴿ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَلا ﴾ " [6] . كما عدّد لها معاني أخر ، منها : الأمر ، والسؤال ، والتمني ، وبمعنى (أدعوك) [7] .

---

[1] – سـورة المـائـدة (٦) .
[2] – رصـف المبانـي ، ص (٢٢٤) .
[3] – سـورة طـه (٩) .
[4] – سـورة الفـجـر (٥) .
[5] – سـورة البقـرة (٢١٠) .
[6] – البرهـان ٤ / ٣٧٠ . والآية (١٠٣) من سـورة الكـهـف .
[7] – السـابـق ٤ / ٣٧١ .

لقد توسع المفسرون في معنـــى الأداة (هـــل) ، فوردتْ عندهم بمعانٍ ذكرها النحاة : كـــ (قد) ، والتقرير ، وبمعانٍ لم يذكرها النحاة ، كـــ : (ما) ، و (ألاَ) ، والأمر ، والسؤال والتمني ، .... إلخ . وحكَمهم في جميع تلك المواضع وغيرها هو السياق ، وما قد يستفاد منه من قرائن ، ترجّح صلاحية هذا المعنى أو ذاك .

هـــذه صـــورة معـــاني الأدوات فـــي حقـــل التفسيـــر ، حتى إذا ارتحلـــتْ إلى النحـــو والنحاة – وبخاصة البصـــريون منهـــم – وجـــدنا الأداة تُقيّـــد بمعنـــى واحـــد ليـــس غيـــر بحجـــة أنّـــه الأصـــل !!

على أنّ موقف النحاة تجاه ظاهرة (التناوب) لم يكن موحدًا ، حتى على مستوى الفريق الواحد ؛ لأنّا وجدنا من البصريين من يؤمن بتناوب الأدوات ، وتعاقبها في المعنى . وهذا ما تجلّيه الصفحات التالية .

ثالـــثًا : النحــــاة والتنــــاوب :

مذهــب سيبويــه ومن تابعه من نحـــاة البصرة أنّ الأدوات لا تنوب عن بعضها ، ومـــا أوهم خلاف ذلك ، فإنّه يُـــردُّ بالتأويل إليه . ويظهر موقف سيبويه هـــذا عنـــد حديثـــه عـــن بعض أدوات الجـــر كـــ (في) ، إذ قال : " وأمّا (في) فهي للوعـــاء ، تقـــول : (هو فـــي الجرابِ) ، و (فـــي الكيسِ) ، و (هـــو في بطنِ أمّه) ، و (هـــو فـــي الغُـــلِّ) ، لأنّـــه جعـــله إذا أدخله فيـــه كالوعـــاء له ، وكذلـــك : (هو في القبةِ وفي الدارِ) . **وإنْ اتـــسعـــتْ فـــي الكـــلام فهـــي على هـــذا ، وإنّما تكـــون كالمثَـــل يُجـــاء بـــه ، يقـــاربُ الـــشـــيء وليـــس مثـــلَه** " [١] .

أمّا نحـــاة الكوفـــة فقـــالوا بالتنـــاوب ، وعـــدّدوا للأداة الواحـــدة أكثـــر مـــن معنـــى فاتسعـــوا ونوعـــوا .

وقد لخّص ابنُ هشـــام الأنصاري هذيـــن المـــوقفين المتعارضـــين بقولـــه : " مـــذهب البصريين أنّ أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس ، كما أنّ أحرف الجزم وأحـــرف النصب كذلك ، وما أوهـــم ذلك ، فهـــو عنـــدهم إمّا مـــؤول تأويلاً يقبله اللفـــظ كما قيل في : ﴿ وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ إنّ (في) ليستْ بمعنى (على) ، ولكن شـــبّه المـــصلوب لتمكنه من الجذع بالحالِّ في الشيء ، وإمّا على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحـــرف كما ضمّن بعضهم (شربنَ) في قوله :

* شـــربـــنَ بـــمـــاء البـــحـــرِ * [٢]

---

[١] – الكتـــاب ٤ / ٢٢٦ .

[٢] – القول جزء من شاهد نحوي ، ساقه الدارس سابقًا ، يُرجع إليه في الصفحة (٢٢٨) .

معنى (روينَ) ، و (أحسن) في : ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بَي ﴾ [1] معنى (لطف) ، وإمّا على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى . وهذا الأخير هو محمل الباب كله عند أكثر الكوفيين وبعض المتـأخرين ولا يجعلون ذلك شاذًا ، ومذهبهم أقل تعسفًا " [2] .

إنّ قول ابن هشام هذا صريحٌ في أنّ البصريين لا يؤمنون بظاهرة (التناوب في الأدوات) ، وهو من جهة أخرى صريحٌ في أنّهم يعترفون بوجود هذه الظاهرة في اللغة ، بدليل أنّهم يلجؤون إلى التأويل الذي يقبله اللفظ ، أو إلى التضمين عندما تصادفهم أمثلة من هذه الظاهرة . وقد بنى البصريون موقفهم هذا على مبدأ (استصحاب الحال) ، وأن الأصل في الأداة أن تدل على معنى بعينه .

و تابع البصريين فيما ذهبوا إليه عددٌ من النحاة ، منهم **الجليس الدينوري** الذي قال : " والذي ذكره شيوخنا في ذلك أنّ قوله سبحانه : ﴿ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ تقديره : مضافة إلى أموالكم ، وقوله سبحانه : ﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللهِ ﴾ تقديره : مضافة نصرته إلى نصرة الله. **وبهذه العلة أيضًا يضعف قولهم : إنّ حروف الجر ينوب بعضها عن بعض ، ولا يلتفت إلى استشهادهم بقوله : ﴿ وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ "** [3] .

ومنهم **المالقي** الذي قال : " واعلم أنّ (في) حرف جار لما بعده ، ومعناه : الوعاء حقيقةً أو مجازًا ، فالحقيقة نحو : (جعلتُ المتاعَ في الوعاءِ) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدون ﴾ [4] ، والمجاز كقولك : (دخلتُ في الأمرِ) و (تكلمتُ في شأنِ حاجتِكَ)

---

[1] - سورة يوسف (١٠٠) .
[2] - مغني اللبيب ١ /١٢٩ – ١٣٠ .
[3] - ثمار الصناعة ، ص (١٢٤) .
[4] - سورة البقرة (٣٩) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ ادْخُلُواْ فِي السِّلْمِ كَافَّة ﴾ [1] ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَتَنَازَعْتُم فِي الأَمْـرِ ﴾ [2]

فهذا حقيقة أمرها ، **ثم تجيء بمعنى حروف أخـر ، إذا حُقّـقتْ رجـع معنـاها إليـها ، كما ذُكـر في غيـر موضع مـن هـذا الكتـاب** " [3]. إنّ التحقيق الذي قصده المـالقي فـي رأي الدارس هو التضمين ، هو العدول عن البساطة في تفسير معنى الأداة إلى ضرب من التكلف .

وقد ساق **المرادي** ما يؤكد هذا الرأي عند حديثه عن أداة الجر (مِنْ) ، فقال : " ولم يُثبت أكثر النحويين لـ (مِنْ) جميع هذه المعاني ، **وتأولوا كثيرًا من ذلك على التضمين أو غيـره** وقد ذهب المبرّد [4] ، وابن السراج [5] ، والأخفش الأصغر ، وطائفة من الحذّاق ، والسهيلي إلـى أنّها لا تكون إلاّ لابتداء الغاية ، **وأنّ سائر المعاني التي ذكروها راجع إلى هذا المعنى** " [6] .

وقول المرادي هذا يشي لنا بأمر ربّما اعتمده النحاة البصريون ومَن تابعهم في الحكم على ظاهرة التناوب في الأدوات ، ذلك الأمر هو : **نظرية الأصل والفرع ، هذه النظرية التي تبسط سلطانهاعلى النحو العربي من أوله إلى آخره** ، فالأصل في الأداة أنْ تدل على معنـى بعينـه وما ينجرّ من معانٍ أخر راجع إليه . وللتحقق من هذا الفرض يسوق الدارس طائفة من أقوالهم وأقوال من تابعهم :

* قال سيبويه في (الباء) : " وباء الجر إنّما هي للإلزاق والاختلاط ، وذلك قولك : (خرجتُ بزيدٍ ودخلتُ به) ، و (ضربتُهُ بالسوطِ) : ألزقتَ ضربَكَ إيّاه بالسوط ، **فما اتسع من هـذا في الكـلام فهـذا أصلـه** " [7] .

---

[1] – **سـورة البقـرة (٢٠٨)** .

[2] – **سـورة الأنفـال (٤٣)** .

[3] – **رصـف المبانـي ، ص (٤٥٠ – ٤٥١)** .

[4] – ينظر رأي المبرد في : **المقتضب ٤ / ١٣٦ – ١٣٧** .

[5] – ينظر رأي ابن السراج في : **الأصـول فـي النحـو ١ / ٤٠٩** .

[6] – **الجنـى الدانـي ص (٣١٥)** .

[7] – **الكتـاب ٤ / ٢١٧** .

* وقال ابن فارس في (على) : " وتكون للعلو ، تقول : (هو على السطحِ) ، وتكون للعزيمة كما تقول : (أنا على الحجِّ العامَ) ، وتكون للثبات على الأمر ، تقول : (أنا على ما عرفتني به) ، وتكون للخلاف ، مثل : (زيدٌ على عمروٍ) ؛ أي : مخالفهُ . **وهي – وإنْ تشعبت – راجعة إلى أصل واحد** " [1] .

* وقال المجاشعي في (إلى) بعدما ذكر المعنى الأول فيها (انتهاء الغاية) : " أنْ تكون بمعنى (مع) ، نحو قولك : (الذودُ إلى الذودِ إبلٌ) ، وفي التنزيل : ﴿ **وَلاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ** ﴾ أي : مع أموالكم . **وهذا فرع ، والأول هو الأصل** ؛ لأنّه إذا حُقّق كان تقديره : مضافة إلى أموالكم " [2] .

* وقال المالقي في (في) : " وقالوا : (أدخلتُ الخاتمَ في إصبعي) . قال بعضهم : المعنى في ذلك كله (على) . **وكل هذه المواضع إذا تأولتها وجدتَ فيها معنى (في) الذي هو الوعاء** ، ألا ترى أنّ معنى : ﴿ **في جُذُوعِ النَّخْلِ** ﴾ الوعاء ، وإنْ كان فيها العلو ؟ " [3] .

* وقال المرادي في معنى (اللام): " الملك ، نحو : (المالُ لزيدٍ) ، **وقد جعله بعضهم أصل معانيها ، والظاهر أنّ أصل معانيها الاختصاص** ، وأمّا الملك فهو نوع من أنواع الاختصاص ، وهو أقوى أنواعه ، وكذلك الاستحقاق ؛ لأنّ من استحق شيئًا فقد حصل له به نوع اختصاص " [4] .

إنّ الدارس يرى في هذه الأقوال وما شابهها نوعًا من التقييد ، لا تقبله اللغة ولا يطيقه الكلام والمتكلمون ، فليس الأصل في الأداة أنْ تدلّ على معنى واحد ، بل

---

[1] – الصاحبي ، ص (٢٣٤) .
[2] – شرح عيون الإعراب ، ص (١٩١) .
[3] – رصف المباني ، ص (٤٥١ – ٤٥٢) .
[4] – الجنى الداني ص (٩٦) .

الأصل فيها التنويع والاتساع ، وهو الرأي الذي مال إليه الكوفيون ومن تابعهم من البصريين والنحاة المتأخرين ، مجاراةً للاستعمال وموافقةً للسياق .

وقد جارى عددٌ من النحاة نحاةَ الكوفة فيما ذهبوا إليه من القول بالتناوب ، فذكر الزجاجي عددًا كبيرًا من الأدوات التي تناوبت أمكنة بعضها ، منها : عن مكان الباء ، واللام مكان على وعلى بمعنى منذ ، وعلى بمعنى إلى ، واللام مكان على ، ومِن مكان الباء ، ومِن مكان في وإلى مكان عند ، وإلى مكان في ، وعن مكان على ، وغيرها كثير [1].

وقال الهروي : " **اعلمْ أنّ حروف الخفض قد يدخل بعضها مكان بعض ، وقد جاء ذلك في القرآن وفي الشعر** " [2]. ثمّ عدّد طائفةً من هذه الحروف المتناوبة .

وعقد الثعالبي فصلاً مجملاً في وقوع بعض الأدوات مواقع بعض ، لم يقتصر فيه على أدوات الجر ، بل تجاوزه إلى : أدوات العطف ، والنواسخ ، وأدوات الاستفهام ، والتحضيض وغيرها ، فذكر : أم بمعنى بل ، وأو بمعنى الواو ، وأنّ بمعنى لعلّ ، وإنْ بمعنى لقد ، وإلى بمعنى مع ، وإلاّ بمعنى بل ولكنْ ، وإذ بمعنى إذا ، وأنّى بمعنى كيف ، وأيّان بمعنى متى ، وبل بمعنى إنّ ، وبعد بمعنى مع ، وثمّ بمعنى الواو ، وعن بمعنى بعد ، وكأيّنِ بمعنى كم ، ولو بمعنى إنْ ، ولولا بمعنى هلاّ ، ولمّا بمعنى لم ، ولا بمعنى لم ، ولدن بمعنى عند ، وغيرها كثير [3].

ونعتَ ابن هشام الأنصاري مذهب الكوفيين هذا ومن تابعهم بـ (**المذهب الأقل تعسفًا**) [4] .

هذه صورة التناوب عند المتقدمين من النحاة . أمّا المعاصرون ، فلعلّ في مقدمة مَن عنوا بهذه الظاهرة المثيرة للجدل الدكتور / محمد حسن عوّاد الذي ساق عددًا كبيراً من حروف الجر

---

[1] – ينظر : **حروف المعاني** ، ص (٧٤) وما بعدها .

[2] – **الأزهية** ، ص (٢٦٧) .

[3] – ينظر : **سر العربية** ، ص (٣٥٤ – ٣٥٨) .

[4] – ينظر : **مغني اللبيب** ١ / ١٣٠ .

التي قيل بأنّها نابتْ عن بعضها ، ليقرر الرأي التالي : " إنّ مسألة التعاور مسألةٌ يأباها الاستعمال ، وتفضي إلى مشكلات لغوية ، وإلى اضطراب كثير . وإنّه بالإمكان تأويل الشواهد التي يُحتجُّ بها تأويلاً سائغًا مقبولاً ، لا نبوَ فيه ولا إرهاق . وليعلم القارئ أيضًا أنّ طائفة من الشواهد التي استدل بها القائلون بـ (التعاور) فيها افتعال كثير ، مِن مثل قولهم : إنّ (متى) تقع موقع (مِنْ) ، أو (في) و (الكاف) تقع موقع (على) أو (اللام) " [1] .

ويختلف الدارس مع العالم الجليل في هذا الرأي ، كما اختلف فيه مع البصريين ، ذلك أنّ الاستعمال يميل إلى التوسع والتنويع ، لا المحاصرة والتقييد . هذا من جهة ومن جهة أخرى يرى الدارس أنّ وقوع الأداة (متى) موقع (مِنْ) ، كما في : (أخرجها متى كمّه) ليستْ محل نقاش في هذا المقام ، ذلك أنّها لغة وردتْ عن العرب ، تُروى كما هي ، وإنْ كان يأباها الاستعمال .

وقد ختم الدكتور / عوّاد بحثه في التناوب بحقيقتين ، تعنينا الأولى منهما ونصّها : " بطلان نيابة بعض حروف الجر عن بعضها بعضًا ، وأنّ الشواهد التي سيقتْ للدلالة على التعاور راجعة إلى التركيب لا إلى الحرف . ورأيْنا أنّ كل حرف يؤدي معنى خاصًا به ، لا يؤديه غيره . وقد ينجر مع الحرف معانٍ أخر ، تؤول إلى المعنى الكلي الذي يختص به حرف دون غيره . ونحن في ذهابنا هذا المذهب نلتقي مع البصريين ، ونأخذ بما قالوه ، فإنْ وجدتَ شاهدًا من شواهد العربية يشي ظاهره إلى أنّ حرف الجر كذا وقع موقع غيره ، فأمعن النظر في التركيب ، فإنّكَ واجد في النهاية الحرف على بابه ، وهو المعنى الذي يفيده ابتداءً " [2].

[1] – تناوب حروف الجر ، ص (٤٦) .
[2] – السابق ، ص (٨١) .

إنّ الدارس يرى أنّ ظاهرة (التناوب) هذه تؤول إلى السياق ، فالأداة كلمة والكلمة إنّما تكتسب معناها من السياق الذي ترد فيه . ولا حاجة إلى القول بتضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف ، للفرار من القول بـ (التناوب) .

ومن الذين ردوا ظاهرة (النيابة) هذه الباحث / عبد الله صالح بابعير الذي قال : " لا نيابة على مستوى حروف المعاني أو الأدوات التي تمتاز بأنّ معانيها وظيفية لا معجمية ، تتجلى من خلال العلاقات السياقية الناشئة بين حرف المعنى ومكونات السياق الأخرى ، فلا تنوب هذه الحروف عن شيء ، ولا ينوب عنها شيء البتة " [1] .

ويتساءل الدارس بعد هذا السرد : أيّهما أرجح : أنْ نلجأ إلى التأويل والتضمين أم نعترف بوجود ظاهرة التناوب بين الأدوات ؟ أنْ نحتكم إلى المبادئ والأصول أم إلى كلام الله عزّ وجلّ وكلام العرب من شعر ونثر ؟!

[1] - ظاهرة النيابة في العربية (رسالة دكتوراه) ، ص (٤٩٨) .

رابعًا : تناوب الأدوات واللغات السامية :

عنى بعض الباحثين في اللغات السامية بظاهرة تناوب الأدوات ، وحرص على رد معظم معاني الأدوات في العربية إلى أخواتها الساميات بحسب تعبيره ، وذلك بمقارنتها بها ، وتبيّن أوجه التقارب والتباعد بينها ، وإنْ لم يخلُ الأمر من تكلف ، إذ يُلوى عنق المعنى ليًا ، ليتوافق مع غيره في الساميات . ومن هؤلاء الباحثين الأستاذ / جورجي زيدان في كتابه (الفلسفة اللغوية) .

تحدث الأستاذ / زيدان عن معاني الأدوات ، فبدأ بـ (الباء) فقال : " فالباء : حرف من حروف الجر ، يستعمل لإفضاء معاني الأفعال إلى الأسماء ، **وهي تأتي لأربعة عشر معنى :** الإلصاق ، والتعدية ، والاستعانة ، والسببية ، والمصاحبة ، والظرفية ، والبدلية ، والمقابلة والمجاورة ، والاستعلاء ، والتبعيض ، والقسم ، والتوكيد ، والغاية . **ومعلومٌ أنّه لا يمكن أنْ تكون جميع هذه المعاني أصلية فيها** ، وأظن لا سبيل لنا إلى معرفة ما وُضعتْ للدلالة عليه في الأصل ، **إلاّ مقابلتها بـ (الباء) المستعملة في أخوات العربية** ، وإذ ذاك نرى أنّ (الباء) لا تُستعمل في سائر تلك اللغات إلاّ للظرفية ، **فيُرجّح أنّ هذا هو الأصل في دلالتها عندنا ، وما بقي من المعاني ليس إلاّ تفننًا عربيًا** " [1] .

إنّ قول زيدان هذا صريحٌ في أنّه لا يُؤمن بظاهرة التناوب ، بدليل أنّه يردّ معنى (الباء) إلى أصل واحد كما فعل البصريون . غير أنّ هؤلاء الأخيرين ردوا الأداة إلى أصلها سالكين مسلك التأويل والتضمين ، بمعنى أنّهم لم يخرجوا عن التركيب . وسلك زيدان مسلكًا آخر ، يراه الدارس بعيدًا ، فقال : " فهل تساعدنا هذه النتيجة في تتبع أصلها ؟ نعلم بالاستقراء أنّ هذه (الباء) هي بقية كلمة ذات معنى مستقل هي (بيت) ، بدليل أنّ هذه الأخيرة مستعملة في

---

[1] - **الفلسفة اللغوية** ، ص (٤٧ – ٤٨) .

السريانية بمعنى (في) أو (بين)، فيقولون : (بيت قبورا) أي : في أو بين القبور ، ولنا (بي) وهي حلقة موصلة بين (بيت) والباء قد وردتْ في التلمود والترجوم بمعنى : في البيت وهي في السريانية مجزوم (بيت) ، وتفيد الظرفية ، فيكون لنا إذن سلسلة تامة الحلقات ، وهي : (بيت) ثمّ (بي) ثمّ (ب) ، فيرجح أنّ (الباء) هي بقية (بيت) ، ونظرًا لورود (بي) الكلدانية بمعنى الظرفية ، لا مانع من أن تكون (في) في العربية مقلوبة عنها " [1] .

إنّ مسلك زيدان مسلكٌ يقوم على المساواة بين معنى أداتين هما : (الباء) و (في) ثمّ هو مسلكٌ يفترض أنْ يكون أصل (الباء) كلمة (بيت) ، التي تعني في السريانية (في) أو (بين) ، ولا تعني (الباء) ، وهو افتراض لا يسنده دليل ، ولا يعضده برهان . فإذا قارنّا رأيه هذا برأي الكوفيين في الأدوات وتناوبها ، وجدنا عند الكوفيين وعيًا بالوظائف والأساليب ، ولم نجد عند زيدان سوى الدفاع المستميت عن فكرة (إرجاع الأداة إلى أصل واحد) .

وهذه ثلاثة من آرائه يسوقها الدارس ، كما وردت مرتبةً في صفحات الكتاب :

(اللام) : و (اللام) كـ (الباء) تستعمل لمعانٍ كثيرة . ومن المقابلة يتضح أنّ الأصل في دلالتها الإضافة والقصد ؛ أي : أنّها تتضمن معنى (إلى) ، وهي تقوم مقامها في العربية والسريانية ، وممّا يؤكد ذلك أنّ (إلى) قد فُقدتْ في السريانية تمامًا ، أمّا في العبرانية فتحولتْ إلى (ال) ثم (ل) ، **فيُرجّح بل يؤكد أنّ هذه (اللام) بقية (إلى)** " [2] .

(الواو) : " و (الواو) تُستعمل لما ينيف على (٣٥) معنى ، جميعها تُردّ إلى الاستصحاب والاستئناف ، **وعليه يُرجّح كونها منحوتةً من أصل حُفظ في العبرانية** ، وهو (وَوْ) متعدّ مفاده

---

[1] – **الفلسفة اللغوية ، ص (٤٨) .**

[2] – **السابق والصفحة نفسها .**

: وصل وسمّر . ويُرجّح أيضًا أنّ (الفاء) مقلوبة عن هذه (الواو) ، لأنّ هذه الأخيرة تؤدي معنى كليهما في العبرانية والسريانية ، فهم يقولون : (آمنْ وتحيى) لما هو في لغتنا : (آمنْ فتحيى) ، ولا يصعب تبادلهما لأنّهما من مخرج واحد . أو أنّها بقية (فاءَ) بمعنى (عادَ) "[1] !!

(مِنْ) : " أمّا (مِنْ) فتأتي لمعانٍ خمسة عشر ، يردّ جميعها إلى التبعيض . و(مِنْ) : في العبرانية : جزء أو قسم ، فربّما كانتْ مشتقةً من أصل يفيد قولنا : قَسم أو جزّأ وهكذا فيما بقي من الأدوات ، فإنّ معظمها قابل للرد بالاستقراء إلى أصله بشرط اعتبار فعل النحت ، وقابلية الألفاظ للتغيير والتنوع دلالةً ولفظًا "[2].

لقد جعل الأستاذ / زيدان أصل معاني (اللام) : الإضافة والقصد ، فهي (إلى) التي فقدتْ حرفيها ، ولم يبقَ منها إلاّ (اللام) . وليرجّح هذا الرأي استدل بفقد السريانية للأداة (إلى) ، وتحولها في العبرية إلى (اللام) . ولنا أنْ نسأل الأستاذ هنا : أيّهما أقدم – بحسب علماء الساميات – العربية أو العبرية ؟ ألا يُؤكد بعض مَن عنوا بهذا النوع من العلوم اللغوية أنّ العبرية أحدث اللغات المسماة بـ (السامية) ؟! فكيف لها أنْ تؤثر في سابقتها ؟!

وكذلك فعل بـ (الواو) ؛ إذ أرجعها إلى أصل عبري . ثمّ هو يفترض أنّ (الفاء) مقلوبة عن (الواو) !! ويعود فيفترض افتراضًا آخر أبعد حين يجعلها بقيةً من الفعل (فاءَ) !!

---

[1] – الفلسفة اللغوية ، ص (٤٩) .

[2] – السابق ، ص (٥٧) .

ثمّ هو يجعل أصل معاني (مِنْ) التبعيض ، لتتوافق مع معنى (مِنْ) في العبرية ، في حين أنّ الإجماعَ شبهُ منعقد بين النحاة في أنّ أصل معانيها ابتداء الغاية لا التبعيض .

إنّ مجمل ما يمكن أن يقال في هذا المقام أنّنا لسنا بحاجة إلى تتبع أصول معاني الأدوات في اللغات السامية ، ولا نحن بحاجة إلى اللجوء للتأويل والتضمين ، بل نحن بحاجة إلى الاعتراف بوجود ظاهرة (التناوب في المعنى بين الأدوات) ، إيثارًا للاتساع ، وطلبًا للتنويع ، ولاسيما أنّ هذه الظاهرة تُسنَد بكلام الله عزّ وجل ، وتُعضد كذلك بكلام العرب .

المبحث الثاني : معنى الأداة والاستعمال

- أولاً : خلاف النحاة في استعمال الأداة .
- ثانيًا : الاستعمال القرآني للأدوات .
- ثالثًا : كيف استعمل النحاة الأدوات ؟
- رابعًا: لغات العرب واستعمال الأداة .

يقوم هذا المبحث على الأثر الذي يمكن أنْ يتركه الاستعمال في معنى الأداة . وما من شك في أنّ العلماء المتقدمين من نحاة العربية قد استقرؤوا معاني هذه الأدوات من استعمال العرب ، ووضعوا لكل أداة معنى أو معاني .

غير أنّ كتب النحو والنحاة تُظهر مادة خلافية كبيرةً في معنى الأداة الواحدة ، أرجعها الدارس في هذا المبحث إلى الاستعمال ، فساق أولاً خلاف النحاة في استعمال الأداة كما أُثِر عنهم ، شريطة أن يقترن هذا الاستعمال بالمعنى ليس غير ، ثمّ رأى أنّ جزءًا من هذا الخلاف يرتبط بـ (**الاستعمال القرآني للأداة**) ، فخَصّص لهذا الجزء مكانًا في المبحث ، راح يتتبعه ، ويحاول الوصول إلى مضامينه ، وأعقب ذلك بالحديث عن (**الاستعمال النحوي للأداة**) ، ومنطلقات النحاة في الحكم على هذا الاستعمال أو ذاك ، ليَختتم المبحث بالحديث عن (**لغات العرب واستعمال الأداة**) .

أولاً : خـلاف النحـاة فـي استعـمـال الأداة :

(همزة النداء) : نقل سيبويه عن العرب استعمالها للقريب ، وما سواها من أدوات النـداء للبعيد [1] . ونقل ابن الخباز رأيًا في أنّها قد تستعمل للمتوسط ، وأنّ التي للقريب (يا) [2] . وردّ ابن هشام هذا الرأي بقوله : " وهذا خرقٌ لإجماعهم " [3] . وقال السيوطي في هذه الهمزة : " أنْ تكون حرفًا يُنادى به القريب ، وجعل منه الفرّاء [4] : ﴿ أَمَنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ ﴾ [5] على قراءة تخفيف الميم [6] ؛ أي : صاحب هذه الصفات . قال هشام : ويبعده أنّه ليس فـي التنزيـل نـداء بغيـر (يا) ، ويقرّبه سلامته من دعوى المجاز ، إذ لا يكون الاستـفهام منـه تعـالى علـى حقيـقته " [7] .

(إذْ) و (إذا) : (إذْ) حرفٌ لما مضى من الزمان ، و (إذا) لما لم يقع [8] ، ونقل ابـن فارس خلاف بعض النحاة في هذا الاستعمال ، فقال : " (إذْ) تكون للماضي ، تقول : (أ تذكرُ إذ فعلتَ كذا ؟) ... وقال آخرون : (إذْ) و (إذا) بمعنى ، كقوله جلّ ثناؤه : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُواْ فَلاَ فَوْتَ ﴾ [9] بمعنى (إذا) . قال أبو النجم [من الرجز] :

ثُـمّ جـزاهُ اللهُ عـنّا إذْ جـزى   جنّـاتِ عـدنٍ في العـلاليِّ العُـلى [10]

---

[1] – ينظر : الكتـاب ٢ / ٢٣٠ .

[2] – ينظر : مغنـي اللبيـب ١ / ١٩ .

[3] – السـابـق والصفحـة نفسـها .

[4] – ينظر رأي الفراء في : معانـي القـرآن ٢ / ٤١٦ .

[5] – سـورة الزمـر (٩) .

[6] – القـراءة منسـوبة لابـن كثيـر ، ونافـع ، وحمـزة ، والأعمـش ، والحسـن . ينظر : البحـر المحـيط ٧ / ٤٠٢ .

[7] – الإتقـان ٢ / ١٤٢ – ١٤٣ .

[8] – ينظر : الكتـاب ٤ / ٢٢٩ – ٢٣٢ ، والمقتضـب ٢ / ٥٥ ، وحـروف المعـاني ص (٦٣) ، والهمـع ٣ / ١٧٢ – ١٧٨ .

[9] – سـورة سبـأ (٥١) .

[10] – الرجـز من شواهـد : الأضـداد لابن الأنبـاري (١٠١ – ١٠٢) ، وتفسيـر الطبـري ١١ / ٢٣٥ .

المعنى : إذا جزى ، لأنّه لم يقع "[1] . كما نقل رأي آخرين بأنّ (إذا) تكون لغوًا وفضلاً وذكر استدلالهم بقوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾[2] قال : " قالوا : تأويله : (انشقتِ السماءُ) كما قال : ﴿ اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ ﴾[3] و ﴿ أَتَى أَمْرُ اللهِ ﴾[4] . قالوا : وفي شعر العرب قوله [من البسيط] :

حتى إذا أسلكوهُمْ في قُتائدةٍ   شلاً كما تَطرُدُ الجمّالةُ الشُّرُدا[5]

المعنى : حتى أسلكوهم . وأنكر ناس هذا ، وقالوا : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾ لها جواب مضمر وقول القائل : حتى إذا أسلكوهُمْ ، فجوابه قوله : (شلاً) "[6] .

(إِذَنْ) : معناها عند سيبويه : الجواب والجزاء[7]، وجعلها الشلوبين بهذا المعنى في كل موضع[8] ، وجعلها أبو على الفارسي في الأكثر[9] . وقال المالقي في قول سيبويه : " ويظهر من لفظه أنّها حيث توجد يكون معناها الجواب والجزاء معًا ، وهذا فهم أكثر النحويين ... والصحيح أنّها شرط في موضع ، وجزاء في موضع "[10] . واستدل لرأيه هذا بقوله تعالى : ﴿ فَعَلْتُهَا إِذًا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ ﴾[11] ، فقال : " فـ (إذا) هنا جواب لا جزاء ، لأنّه تصديق لقول فرعون إلاّ أنّه بزيادة عليه ... وزعم أبو علي الشلوبين أنّ المعنى في الآية : إنْ كنتُ فعلتُ

---

[1] – الصاحبي ص (١٩٦ – ١٩٧) .
[2] – سورة الانشقاق (١) .
[3] – سورة القمر (١) .
[4] – سورة النحل (١) .
[5] – البيت لعبد مناف بن ربع الهذلي ، وهو من شواهد : الاقتضاب (٤٠٢) ، والخزانة ٣ / ١٧٠ ، واللسان مادة (شرد) . ينظر : معجم شواهد النحو الشعرية ، شاهد رقم (٦٤٧) .
[6] – الصاحبي ص (١٩٣ – ١٩٤) .
[7] – ينظر : الكتاب ٤ / ٢٣٤ .
[8] – ينظر رأي الشلوبين في : التوطئة ، ص (١٤١) .
[9] – ينظر : الإيضاح ، ص (٢٤٢) .
[10] – رصف المباني ص (١٥١) .
[11] – سورة الشعراء (٢٠) .

الفعلـــة – وأنا كافر كما زعمتَ – فعلتُها وأنا من الضالين ، ولم يثبتْ في ذلك لنفسه كفـــرًا ولا إيمانًا في هذا الفهم ، والأول أظهر " [1] .

(أَلْ) : اختلـــف النحـــاة في معنى هـــذه الأداة عند دخـــولها على الأسمـــاء المشتقة نحو : (الضارب والقائم) ؛ فجعلهـــا البصريون للتعريف ، كما تعـــرّف أسمـــاء الأجنـــاس نحـــو : (الرجل والفرس) ، وجعلهـــا الكوفيون بمعنى (الـــذي) [2] . واختـــلف الفريقان كـــذلك – أو بعضهم – في الداخلة على لفظ الجلالة ؛ فجعلها بعـــض الكوفيين للتفخيـــم والتعظيم [3] ، وقـــال المـــرادي : " واعتُرض بأنّا لم نجد اسمًا فُخّم وعُظّم بدخول الألـــف والـــلام ، وللمنتـــصر أن يقـــول : وجدنا لهذا الاسم خصائص ، فما ينكر أن يكون هذا منها ؟ قلتُ : نقل المهدوي [4] عن سيبويه أنّ الألف واللام في هذا الاسم الشريف للتعظيم ، كما تقدم عن بعض الكوفيين " [5] .

(إلى) : مذهب الجمهور أنّها لا تقع زائدة [6] ، وخالفهم الفراء فقال بزيادتها [7] ، واستدل لهذا الاستعمال بقراءة : ﴿ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ ﴾ [8] بفـــتح الـــواو فـــي (تهـــوَى) وخُرّجتْ الآية على تضمين (تهوى) معنى (تميل) [9] . وقال ابن مالك : إنّ الأصل (تهوِي) بكسر الواو ، ثم قُلبتْ الكسرة فتحة والياء ألفًا ، كما في : (رضي رضا) [10] .

---

[1] – رصـــف المبانـــي ص (١٥١ – ١٥٢) .
[2] – ينظر : اللامـــات ، ص (٤٠ ، ٤٥) .
[3] – ينظر : الجنـــى الدانـــي ص (٢٠٠ – ٢٠١) .
[4] – أحمد بن عمار المهدوي ، ونسبته إلى المهدية . نحوي ومفسر ، وكان مقـــدمًا في القراءات . عاش في الأنـــدلس ، وله كتب منها (التفسير) . توفي سنة ٤٤٠ هـــ . تنظر ترجمته في : بغيـــة الوعـــاة ١ / ٣٥١ .
[5] – الجنـــى الدانـــي ص (٢٠١) .
[6] – ينظر : الجنـــى الدانـــي ص (٣٨٩) ، ومغـــنـــي اللبيـــب ١ / ٨٩ .
[7] – ينظر : معـــانـــي القـــرآن ٢ / ٧٨ .
[8] – القـــراءة في الكشـــاف منسوبـــة عن بعضـــهم لعلـــي بن أبي طـــالب – رضي الله عنه . ينظـــر : الكـــشـــاف ٢ / ٥٥٩ . والآية (٣٧) من : ســـورة إبراهيـــم .
[9] – ينظر : الجنـــى الدانـــي ص (٣٨٩) ، ومغـــنـــي اللبيـــب ١ / ٨٩ .
[10] – ينظر : شـــرح التسهيـــل ٣ / ١٤ .

(*أمَا*) : اختلف النحاة في معنى هذه الأداة ؛ فذهب بعضهم إلى أنّها اسم بمعنى (حقًّا) [1] وذهب بعضهم إلى أنها كلمتان : همزة الاستفهام ، و (ما) التي بمعنى (شيء) ، وذلك الشيء حقٌّ ، فيصير المعنى : أحقًّا [2]. وأضاف المالقي لها معنى ثالثًا ، وهو أن تكون أداة عرض بمعنى (ألاَ) تختص بالفعل [3] . وردّ قوله هذا المرادي ، فقال : " وكون (أمَا) حرف عرض لم أره في كلام غيره " [4].

(*أنّ*) : أداةٌ ناسخة تفيد التوكيد كأختها المكسورة ، ونقل المرادي استشكال بعضهم لهذا المعنى ، وحجتهم : " لأنّكَ لو صرّحتَ بالمصدر المنسبك منها لم يُفِد توكيدًا " [5] . قال المرادي " وليس هذا الإشكال بشيء " [6] . ومن استعمالات هذه الأداة أنْ تكون بمعنى (لعلّ) ، وهي لغة قوم من العرب [7] . قال الزجاجي : " وأمّا مجيء (أنّ) مفتوحة مشددة بمعنى (لعلّ) فلغة مشهورة معروفة ، قد جاءت في كتاب الله تعالى وكلام الفصحاء من العرب . قال سيبويه [8] : قلتُ للخليل : ما تأويل مَن قرأ : ﴿ **قُلْ إِنَّمَا الآيَاتُ عِنْدَ اللهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لاَ يُؤمِنُونَ** ﴾ [9] بالفتح ؟ قال : تأويله : (لعلها إذا جاءت لا يؤمنون) . قال : والعرب تقول : (امضِ إلى السوقِ أنّا نشتري غلامًا) ؛ يريدون : لعلنا نشتري غلامًا . وأنشد الخليل وسيبويه : [من الرجز] :

---

[1] – ينظر : مغني اللبيب ١ / ٦٦ .

[2] – السابق والصفحة نفسها .

[3] – ينظر : رصف المباني ص (١٨٠) .

[4] – الجنى الداني ص (٣٩٢) .

[5] – الجنى الداني ص (٤٠٢ – ٤٠٣)

[6] – السابق والصفحة نفسها .

[7] – ينظر : الكتاب ٣ / ١٢٣ ، وحروف المعاني ص (٥٦ – ٥٧) ، و الجنى الداني ص (٤١٧ – ٤١٨) والهمع ٢ / ١٥٤.

[8] – ينظر قول سيبويه في : الكتاب ٣ / ١٢٣ .

[9] – سورة المؤمنون (١٠٩) .

قلتُ لشيبانَ ادنُ من لقائِهِ أنّا نُغدّي اليومَ من شوائِهِ [1]

يريد : لعلنا . وزاد الفراء في معنى فتح (أنّ) في هذه الآية وجهًا آخر قال : يجوز أن يكون تأويله : (وما يشعركم أنّها إذا جاءت يؤمنون أو لا يؤمنون فيكون في الكلام حذف يدل عليه ما قبله ، وتكون (أنّ) منصوبة بما قبلها " [2] .

(إنّ) : مذهب سيبويه [3] والأخفش وكثير من النحاة أنّها تُستعمل بمعنى (نعم) أو (أجل) [4] وحمل المبرّد [5] على هذا الاستعمال قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ [6] ، وخالف أبو عبيدة فذكر أنّ (إنّ) لا تُستعمل بمعنى (نعم) [7] . ومن شواهد هذا الاستعمال قول عبد الله بن الزبير – رضي الله عنهما – لمن قال له : (لعنَ اللهُ ناقةً حملتني إليك) : (إنّ وراكبها) أي : نعم ، وراكبها [8] ، وقول عبد الله بن قيس الرقيات من الكامل :

ويقلنَ شيبٌ قد علا كَ ، وقد كبرتَ ، فقلتُ : إنّه [9]

وقال المالقي في البيت : " فيُحتمل أنْ تكون فيه بمعنى (نعم) ، ويُحتمل أن تكون على مواضعها الأولى " [10] .

---

[1] – الرواية في الكتاب : (كما تغذي الناس من شوائه) ، ولا شاهد فيها على هذا المعنى . والبيت بهذه الرواية من شواهد : مجالس ثعلب (١٥٤) ، والخزانة ٣ / ٥٩١ . ينظر : **معجم شواهد النحو الشعرية** ، شاهد رقم (٣٢٢١) .

[2] – **اللامات** ، ص (١٤٨ – ١٤٩) .

[3] – ينظر : **الكتاب** ٤ / ١٦٢ .

[4] – ينظر : **حروف المعاني** ص (٥٦) ، و **رصف المباني** ص (٢٠٤) ، و **الجنى الداني** ص (٣٩٨) ، و**مغني اللبيب** ١ / ٤٧ .

[5] – الرأي منسوب للمبرد في **شرح المفصل** ٣ / ١٣٠ ، ولم أجده في المقتضب .

[6] – سورة طه (٦٣) .

[7] – ينظر : **الجنى الداني** ص (٣٩٨) ، و**مغني اللبيب** ١ / ٤٧ .

[8] – ينظر : **حروف المعاني** ص (٥٦) ، و **رصف المباني** ص (٢٠٤) ، و **الجنى الداني** ص (٣٩٨ – ٣٩٩) و**مغني اللبيب** ١ / ٤٧ .

[9] – البيت من شواهد : شرح المفصل ٣ / ١٣٠ ، والخزانة ٤ / ٤٨٥ ، واللسان مادة (أنن) . ينظر : **معجم شواهد النحو الشعرية** ، شاهد رقم (٢٩٦٨) .

[10] – **رصف المباني** ص (٢٠٤) .

وساق الدكتور حنّا حداد في بحثه (الجواب في العربية) عددًا من شواهد هذا الاستعمال ليقرر في النهاية ما يلي : " والخلاصة أنّ (إنّ) المشددة المكسورة قد استُعملتْ في بعض الأقوال شعرًا ونثرًا حرف جواب بمعنى (أجل) أو (نعم) ، ولكنّ ذلك لم يكن مطردًا في كلامهم ، بل هو خاص بلغات بعض القبائل العربية مثل كنانة ومن جاورهم من أهل مكة ونواحيها "[1].

(أيٌّ) : ذكر الزجاجي لهذه الأداة أربعة أوجه : الاستفهام ، والجزاء ، والخبر (بمعنى الذي) والمدح والتعجب[2] . وأضاف الرماني للأوجه الثلاثة الأولى : الصفة ، والحال ، والتصرف في الإفراد ، والمنقولة إلى (كم) ، ليصير عددُ وجوهها عنده سبعة[3] . واختلف النحاة في المستعملة بمعنى (الذي) ، فقال السهيلي : "ووجه آخر أقوى من هذا ، وهو أنّ (أيًا) لا تكون بمعنى (الذي) حتى تضاف إلى معرفة ، فتقول : (لقيتُ أيُّهم في الدار) ، إذ من المحال أن يكون بمعنى (الذي) وهو نكرة ، و (الذي) لا ينكّر ، وهذا أصلٌ يبنى عليه في (أي) "[4]. و جعل سيبويه[5] (أي) في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾[6] موصولة ، وخالفه الكوفيون وجماعةٌ من البصريين فجعلوها استفهامية ؛ لأنّ (أي) الموصولة معربة عندهم دائمًا كالشرطية والاستفهامية[7] .

(بلْ) : أداة إضراب ترد في استعمالات متعددة . فعن الزجاجي أنّها لترك شيء من الكلام وأخذ غيره ؛ قال : " وهي في القرآن بهذا المعنى كثير . قال الله تعالى : ﴿ ص وَالْقُرْآنِ ذِي

---

[1] – الجواب في العربية ، ص (٩٧) .
[2] – ينظر : حروف المعاني ص (٦٢) .
[3] – ينظر : منازل الحروف ، ص (٤٣ – ٤٥) .
[4] – نتائج الفكر في النحو ، ص (٢٠٠) .
[5] – ينظر : الكتاب ٢ / ٣٩٨ .
[6] – سورة مريم (٦٩) .
[7] – ينظر : مغني اللبيب ١ / ٩١ .

الذِّكْرِ * بَلِ الَّذِيْنَ كَفَرُوْاْ فِي عِزَّةٍ ﴾ [1] فترك الأول ، وأخذ بـ (بل) في كلام ثانٍ " [2] . ونقل ابن فارس عن الكوفيين أنّهم لا ينسقون بـ (بل) إلاّ بعد نفي ، فلا يقولون : (ضربتُ أخاكَ بل أباكَ) ، لأنّ الأول قد وقع عليه الضرب [3] . كما نقل عن البصريين قولهم : " لمّا كانتْ (بل) تقع للإضراب ، وكنّا نُضرب عن الإيجاب ، كما نُضرب عن النفي ، وقعتْ بعد الإيجاب كوقوعها بعد النفي " [4] . وذهب ابن مالك إلى أنّها قد تُستعمل للانتقال من غرض إلى آخر إذا وقعتْ بعدها جملة ، قال : " ولا تكون في القرآن إلاّ على هذا الوجه " [5] . وخالفه ابن هشام في هذا الرأي ، فقال : " وهي في ذلك كلّه حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح " [6] .

(ثُمّ) : سبقتْ الإشارة إلى أنّ (ثمّ) حرف عطف يفيد الترتيب مع التراخي [7] . وخالف في هذا الاستعمال الأخفش والكوفيون ، فذكروا أنّها قد ترد زائدة فلا تكون عاطفة [8] ، واستدلوا لذلك بقوله تعالى : ﴿ **حَتَّى إِذَاْ ضَاْقَتْ عَلَيْهِمْ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاْقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوْاْ أَنْ لاَ مَلْجَأَ مِنَ اللهِ إِلاَّ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ** ﴾ [9] ، وبقول زهير من الطويل :

أراني إذا ما بتُّ بتُّ على هوى   فثُمّ إذا أمسيتُ أمسيتُ غاديا [10]

قال ابن هشام : " وخُرّجت الآية على تقدير الجواب ، والبيت على زيادة الفاء " [11] .

---

[1] – سورة ص (١ – ٢) .
[2] – حروف المعاني ، ص (١٤ – ١٥) .
[3] – ينظر : الصاحبي ، ص (٢٠٨) .
[4] – السابق ، ص (٢٠٩) .
[5] – شرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٣٣ .
[6] – مغني اللبيب ١ / ١٣٠.
[7] – يُرجع إلى موضع الأداة المذكورة في المبحث الأول من هذا الفصل .
[8] – ينظر : مغني اللبيب ١ / ١٣٥ ، والإتقان ٢ / ١٨٩ .
[9] – سورة التوبة (١١٨) .
[10] – البيت من شواهد : الخزانة ٣ / ٥٥٨ ، والأشموني ٢ / ٤١٨ ، والسيوطي (٩٨) . ينظر : معجم شواهد النحو الشعرية ، شاهد رقم (٣١٧٠) .
[11] – مغني اللبيب ١ / ١٣٥ .

(رُبَّ) : اختلف النحاة في استعمال هذه الأداة والمعاني التي تؤديها اختلافًا كثيرًا ، وقد لخّص المرادي الاختلاف فيها ، فقال : " واختلف النحويون في معنى (ربّ) على أقوال : الأول : أنّها للتقليل ، وهذا مذهب أكثر النحويين ، ونسبه صاحب البسيط إلى سيبويه [1]. الثاني : أنّها للتكثير ، نقله صاحب الإفصاح عن صاحب العين وابن دُرُستُويه وجماعة ، ولم يذكر صاحب العين أنّها تجيء للتقليل [2] . الثالث : أنْ تكون للتقليل والتكثير ، فهي من الأضداد ، وإلى هذا ذهب الفارسي في كتاب الحروف . الرابع : أنّها أكثر ما تكون للتقليل . الخامس : أنّها أكثر ما تكون للتكثير والتقليل بها نادر ، وهو اختيار ابن مالك [3] .... والراجح من هذه الأقوال ما ذهب إليه الجمهور " [4] . وذكر المجاشعي أنّها للتقليل [5] . وقال المالقي : " إطلاق النحويين على (رُبّ) أنّها تقليل ، إنّما يعنون النظير الذي هو الغالب فيها " [6] . وقال ابن هشام : " ترد للتكثير كثيرًا وللتقليل قليلاً " [7] . ومن شواهد الاستعمال الأخير هذا [8] قوله تعالى : ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴾ [9] ، وقول عدي بن زيد من الرمل :

رُبّ ركبٍ قد أناخوا حولنا ... يشربون الخمرَ بالماءِ الزُلالِ [10]

---

[1] – لم ينص سيبويه في كتابه نصًا صريحًا على معنى التقليل هذا .

[2] – قال الخليل : " و (ربّ) : كلمة تُفرد واحدًا من جميع يقع على واحد يُعنى به الجميع كقولك : (ربّ خيرٍ لقيته) " . ينظر : العين ٢ / ٨٧ .

[3] – ينظر رأي ابن مالك في : شرح التسهيل ٣ / ٤٦ .

[4] – الجنى الداني ص (٤٣٩ – ٤٤٠) .

[5] – شرح عيون الإعراب ، ص (١٩٢)

[6] – رصف المباني ص (٢٦٧) .

[7] – مغني اللبيب ١ / ١٥٤ .

[8] – ينظر : مصابيح المغاني ص (٢٥٥ – ٢٥٦) ، والإتقان ٢ / ١٩٦ .

[9] – سورة الحجر (٢) .

[10] – ورد البيت في الخزانة ٩ / ٢٣٠ . ولم أقف له على تخريج آخر .

(**سوفَ**) : مذهب البصريين أنّ التنفيس فيها أبلغ من السين ، ومذهب الكوفيين أنّ المدة فيهما واحدة [1]، وقال ابن هشام في قول البصريين : " وكأنّ القائل بذلك نظر إلى أنّ كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى ، وليس بمطرد " [2] . ونقل السيوطي عن ابن بابشاذ ما نصّه : " والغالب على (سوف) استعمالها في الوعيد والتهديد ، وعلى (السين) استعمالها في الوعد ، وقد تُستعمل (سوف) في الوعد ، والسين في الوعيد " [3] .

(**الفاء**) : أداة تعطف المفردات ، فيكون معناها الترتيب والتعقيب [4] ، ونقل المالقي عن الكوفيين أنّ الترتيب لا يلزم فيها ، كما نقل استدلالهم بقوله تعالى : ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ﴾ [5] قال : " قالوا : فالبأس في الوجود واقع قبل الإهلاك ، وهو في الآية مؤخر عنه " [6] . ونسب ابن هشام الرأي ذاته للفراء ، فقال : " وقال الفراء : إنّها لا تفيد الترتيب مطلقًا ، وهذا – مع قوله إنّ (الواو) تفيد الترتيب – غريب " [7] . وأجاب البصريون عن الآية بأنّ المعنى : أردنا إهلاكها [8] . وذكر السهيلي تفسيرًا آخر في الآية ، فقال : " دخلتْ الفاء لترتيب اللفظ ، لأنّ الهلاك يجب تقديمه في الذكر ، لأنّ الاهتمام به أولى ، وإنْ كان مجيء البأس قبله في الوجود " [9] . هذا في الترتيب . أمّا التعقيب ، فخالف فيه ابن مالك ، إذ جعل الفاء مستعملة في بعض المواضع للمهلة كـ (ثمّ) [10] ، وجعل من ذلك قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ

---

[1] – ينظر : الجنى الداني ص (٤٥٩) ، ومغني اللبيب ١ / ١٥٩ ، والإتقان ٢ / ١٩٨.
[2] – مغني اللبيب ١ / ١٥٩ .
[3] – الإتقان ٢ / ١٩٨ .
[4] – ينظر : الكتاب ٤ / ٢١٧ ، والمقتضب ١ / ١٠ ، و الجنى الداني ص (٦١) ، والهمع ٥ / ٢٣٢ .
[5] – سورة الأعراف (٤) .
[6] – رصف المباني ص (٤٤٠ – ٤٤١) .
[7] – مغني اللبيب ١ / ١٨٣ .
[8] – ينظر : مغني اللبيب ١ / ١٨٣ ، والإتقان ٢ / ٢٠٩ .
[9] – نتائج الفكر في النحو ، ص (٢٥٠) .
[10] – ينظر : شرح التسهيل ٣ / ٢١١ .

أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ [1] . وعن الأخفش أنّ (الفاء) قد تُستعمل زائدة [2]

واستدل لذلك بقول الشاعر من الطويل :

وقائلـــةٍ : خـــولانُ فانكـــحْ فتاتَـــهُم وأكـــرومةُ الحيـــين خِلـــوٌ كـــما هـــيا [3]

وهو قسم لا يثبته سيبويه [4] .

(في) : مذهب النحاة أنّها حرف معنى ، فلا ترد زائدة ، وخالف بعـضهم فقــال بزيادتهــا ونقــل ابنُ هشام معنيين في استعمالها زائدةً ، فقال : " التاسع : التعويض ؛ وهي الزائدة عوضًا من (في) أخرى محذوفة ، كقولك : (ضربتُ فيمن رغبتَ) أصله : ضربتُ مَن رغبتَ فيه . وأجازه ابن مالك [5] وحده بالقياس على نحو قوله : (فانظرْ بمَن تثق) [6] على حمله على ظاهره وفيه نظر . العاشر : التوكيد ، وهي الزائدة لغير التعويض ، أجازه الفارسي فـــي الـــضرورة وأنشد [من الرجز] :

أنـــا أبـــو سعـــد إذا الليـــل دجـــا يُخـــالُ فـــي ســـوادِهِ يَرنـــدجـــا [7]

وأجازه بعضهم في قوله : ﴿ وَقَالَ ارْكَبُواْ فِيهَا ﴾ " [8] .

---

[1] – سـورة هـود (٦٣) .

[2] – ينظر : رصـف المباني ص (٤٤٩) ، و مغـني اللبيب ١ / ١٨٨ .

[3] – البيت بلا نسبة ، وهـو مـن شواهـد : الكتـاب ١ / ١٣٩ ، والأزهيـة ص (٢٤٣) ، وشـرح المفـصل ١ / ١٠٠ والأشمـوني ٢ / ٧٧ ، وشرح التصريح ١ / ٢٩٩ . ينظر : معجـم شواهـد النحـو الشعريـة ، شاهد رقم (٣١٩٥) .

[4] – ينظر : الكتـاب ١ / ١٣٨ – ١٣٩ .

[5] – ينظر : شـرح التسهيـل ٣ / ٣١ – ٣٢ .

[6] – المثال جزء من شاهد نحوي ، تمامه : ولا يواتيكَ فيما نابَ من حـدثٍ إلاّ أخو ثقةٍ فانظر بمـن تثـق .

[7] – الرجز لسويد بن أبي كاهل ، وهو من شواهد : الخزانة ٦ / ١٢٥ ، والأشـموني ٢ / ٢١٩ ، والـسيوطي (١٦٦) . ينظـر : معجـم شواهـد النحـو الشعريـة ، شاهد رقم (٣٢٩٤) .

[8] – مغـني اللبيـب ١ / ١٩٢ . والآية (٤١) من : سـورة هـود .

(قد) : أداة تدخل على الفعل ، فتفيد التحقيق مع الماضي ، والتوقع مع المضارع [1] . وقال سيبويه : " وزعم الخليل أنّ هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر " [2] . وذكر المالقي أنّها قد تكون للتحقيق مع المضارع على قلة [3] ، واستدل بقول امرئ القيس من الطويل :

وقد أغتدي والطيرُ في وكناتِها بمنجردٍ قيدِ الأوابدِ هيكلِ [4]

واختلف النحاة في استعمالها للتوقع مع الماضي ، قال ابن هشام : " وأمّا مع الماضي فأثبته الأكثرون . قال الخليل : يقال : قد فعل ، لقومٍ ينتظرون الخبر ، ومنه قول المؤذن : (قد قامتْ الصلاة) .... وفي التنزيل : ﴿ **قَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الّتِي تُجَادِلُكَ** ﴾ [5] ، لأنّها كانتْ تتوقع إجابة الله سبحانه وتعالى لدعائها . وأنكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضي ، وقال : التوقع انتظار الوقوع ، والماضي قد وقع .... والذي يظهر لي قولٌ ثالثٌ ، وهو أنّها لا تفيد التوقع أصلاً "[6] .

ونقل المرادي استعمالاً ثالثًا وهو التقليل مع المضارع ، نحو : (إنّ البخيلَ قد يجودُ) ، كما ذكر منازعة بعضهم في هذا المعنى ، فقال : " ونازع بعضهم في إفادة (قد) لمعنى التقليل فقال : قد تدل على توقع الفعل ممّن أُسنِد إليه ، وتقليل المعنى لم يُستفد من (قد) ، بل لو قيل : (البخيلُ يجودُ) فُهِم منه التقليل " [7] .

---

[1] - ينظر : حروف المعاني ص (١٣) ، والجنى الداني ص (٢٥٤ – ٢٥٥) ، والهمع ٤ / ٣٧٧ .

[2] - ينظر : الكتاب ٤ / ٢٢٣ .

[3] - ينظر : رصف المباني ص (٤٥٥ – ٤٥٦) .

[4] - البيت من شواهد : الخصائص ٢ / ٢٢٠ ، والخزانة ١ / ٥٠٧ ، والسيوطي (٢٩٢) . ينظر : معجم شواهد النحو الشعرية ، شاهد رقم (٢٣٧٨) .

[5] - سورة المجادلة (١) .

[6] - مغني اللبيب ١ / ١٩٤ .

[7] - الجنى الداني ص (٢٥٧ – ٢٥٨) .

(كأنّ) : معناها التشبيه ، ولم يُثبت لها أكثر البصريين غيره [١] ، وخالفهم الكوفيون فجعلوها أيضًا للتحقيق [٢] ، واستشهدوا لهذا الاستعمال بقول عمر بن أبي ربيعة من البسيط :

كأنني حينَ أمسي لا تُكلمُني ... متيّمٌ يشتهي ما ليسَ موجودا [٣]

قال المرادي : " ورُدَّ بأنّ التشبيه فيه بيّنٌ بأدنى تأمل " [٤] . وقال ابن فلاح : " وتكون واجبة مثل : (كأنكَ بالدنيا لم تكن) و (كأنّك بالآخرةِ لم تزل) و (كأنّكَ بالليل قد أقبلَ) ... والأجود أن تكون للتشبيه ، والمعنى في نحو : (كأنّك بالليلِ قد أقبلَ) : تشبيه الحالة المنتظَرة – لثبوتها وتحققها عند المتكلم – بالحالة الموجودة المتحققة " [٥] . وجعلوها – أي الكوفيين – للشك بمنزلة (ظننتُ) ، وتابعهم في ذلك الزجاجي [٦] ، وابن الطراوة وابن السيد [٧] ، واشترطوا لهذا المعنى أنْ يكون خبرها مشتقًا ، نحو : (كأنّ زيدًا منطلقٌ) . كما جعلوها بمعنى التقريب [٨] نحو : (كأنّك بالشتاءِ مقبلٌ) ، وهي عند ابن الأنباري في هذا المثال للشك والظن لا التقريب [٩] .

(كأيٍّ) : أداةٌ توافق (كم) في : الإبهام ، والافتقار إلى التمييز ، والبناء ، ولزوم التصدير [١٠] وقد وردتْ في مواضع من القرآن الكريم ، منها : ﴿ وَكَأَيٍّ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾ [١١] .

---

[١] – ينظر : المقتضب ٤ / ١٠٨ ، والجنى الداني ص (٥٧٠) ، ومغني اللبيب ١ / ٢١٦ ، والهمع ٢ / ١٤٨ .

[٢] – ينظر : الجنى الداني ص (٥٧١) .

[٣] – البيت من شواهد : المحتسب ٢ / ١٥٥ ، وشرح المفصل ٤ / ٧٧ ، والسيوطي (٢٦٧) . ينظر : معجم شواهد النحو الشعرية ، شاهد رقم (٦٧٧) .

[٤] – الجنى الداني ص (٥٧١) .

[٥] – المغني في النحو ٣ / ١٣٦ .

[٦] – ينظر : حروف المعاني ، ص (٢٩) .

[٧] – ينظر : الجنى الداني ص (٥٧٢) ، ومغني اللبيب ١ / ٢١٦ ، والهمع ٢ / ١٤٨ .

[٨] – ينظر : الجنى الداني ص (٥٧٣) .

[٩] – ينظر : مغني اللبيب ١ / ٢١٦ .

[١٠] – ينظر : السابق ١ / ٢١٠.

[١١] – سورة آل عمران (١٤٦) .

وأثبت لها ابن قتيبة ، وابن عصفور ، وابن مالك استعمالاً نادرًا هو الاستفهام ، مستدلين بقول أبي بن كعب لابن مسعود : (كأيٍّ تقرأ سورة الأحزاب ؟) فقال : (ثلاثًا وسبعين آية) [١] .

قال الموزعي : " ولكَ أنْ تقول هذا أثر ، والأثر لا يقوم حجة في القواعد الكلية ، وإنّما يُستأنس به فيها ، مع قيامها بغيره من لسان العرب وكتاب الله سبحانه " [٢] .

(لا) : أداة لنفي الحال والمستقبل . قال الزجاجي : " وقبيحٌ دخولها على الماضي ، لئلا تشبه الدعاء ، ألاَ ترى أنّك لو قلتَ : (لا قامَ زيدٌ) كأنّكَ دعوتَ عليه " [٣] . ونقل ابنُ فارس عن قطرب أنّ العرب تستعملها لتوكيد الكلام [٤] ، كما يستعملون (ما) في نحو قوله تعالى : ﴿ فَقَلِيلاً مَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [٥] ، ومثله قوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ ﴾ [٦] ، وقوله : ﴿ لاَ أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ [٧] . وقال الهروي في الآية الأخيرة ونحوها : " فقال البصريون والكسائي وعامة المفسرين : إنّ معناه (أقسمُ) و (لا) زائدة ، وأنكر الفراء [٨] هذا القول ؛ وقال : لا تكون زائدة في أول الكلام ، وقال : إنّ (لا) في قوله : ﴿ لاَ أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ لردٍّ كلامٍ من المشركين متقدمٍ ، كأنّهم أنكروا البعث ، فقيل لهم : لا ، ليس الأمر كما تقولون " [٩] .

قال الموزعي : " قلتُ : ولهم أنْ يقبلوا دليلهم ، ويقولوا : إنّها إنّما زيدتْ في أول الكلام ، لأنّ القرآن من فاتحته إلى خاتمته كالسورة الواحدة ، فكأنّها زيدتْ في وسط الكلام " [١٠] .

---

١ – ينظر : مغني اللبيب ١ / ٢١٠ .
٢ – مصابيح المغاني ص (٣٥٨) .
٣ – حروف المعاني ، ص (٨) .
٤ – ينظر : الصاحبي ص (٢٥٨) .
٥ – سورة البقرة (٨٨) .
٦ – سورة الأعراف (١٢) .
٧ – سورة القيامة (١) .
٨ – ينظر قول الفراء في : معاني القرآن ٣ / ٢٠٧ .
٩ – الأزهية ص (١٥٣ – ١٥٤) .
١٠ – مصابيح المغاني ص (٤٤٥) .

(لعلَّ) : مذهب الكوفيين أنّها قد تُستعمل في الاستفهام ، فتقول : (لعلّكَ تشتمني ؟) أي : هل تشتمني ؟ [1]. وقال ابن فارس : " تكون استفهامًا وشكًّا ، وتكون بمعنى (خليق) ، وحُكي عن الكسائي أنّ (لعلّما) تأتي بمعنى (كأنّما) و (أنّما) ، وأنكر الفراء هذا . قال : لأنّ (أنّما) معبرة عن (أنّ) ، ولا يجوز أن تُسقط منها (ما) أبدًا . وأهل البصرة يقولون : لعلّ : ترجٍ ، وبعضهم يقول : توقع " [2] . وفرّق المجاشعي بين المصطلحين البصريين فقال : " ولعلّ : معناها الترجي والتوقع ، والفرق بين الترجي والتوقع أنّ الترجي يكون في الخير ، والتوقع يكون في الخير والشر " [3] .

(لكنْ) : نقل أبو البركات خلاف البصريين والكوفيين في جواز العطف بها في الإيجاب فقال : " ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز العطف بـ (لكنْ) في الإيجاب ، نحو : (أتاني زيدٌ لكنْ عمروٌ) ، وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز العطف بها في الإيجاب ، فإذا جيء بها في الإيجاب وجب أنْ تكون الجملة التي بعدها مخالفة للجملة التي قبلها نحو : (أتاني زيدٌ لكنْ عمروٌ لم يأتِ) وما أشبه ذلك ، وأجمعوا على أنّه يجوز العطف بها في النفي . أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أنّ (بل) يجوز العطف بها بعد النفي والإيجاب ، فكذلك (لكنْ) لاشتراكهما في المعنى " [4] . ثمّ نقل استدلال البصريين ، فقال : " وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنّما قلنا إنّه لا يجوز العطف بها بعد الإيجاب ، وذلك لأنّ العطف بها في الإيجاب إنّما يكون في الغلط والنسيان ، ألاَ ترى أنّكَ لو عطفتَ بها بعد الإيجاب لكنتَ تقول :

---

[1] - ينظر : **الأزهية** ص (٢١٨) .
[2] - **الصاحبي** ، ص (٢٦٧) .
[3] - **شرح عيون الإعراب** ، ص (١١٥) .
[4] - **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، مسألة (٦٨) .

(جاءني زيدٌ لكنْ عمروٌ) ، فكنتَ تُثبتُ للثاني بـ (لكن) المجيء الذي أثبته للأول " [1] . وقال المجاشعي في قول الكوفيين : " وهذا بعيدٌ لا يُعرف في كلام العرب " [2] .

(لكنّ) : ذكر ابن هشام لهذه الأداة ثلاثة معانٍ : الأول : الاستدراك ، وهو المشهور . والثاني : أن ترد تارة للاستدراك وتارة للتوكيد ، نقل هذا المعنى من صاحب البسيط ، ومثّل له بـ (ما زيدٌ شجاعًا لكنّه كريمٌ) . والثالث : أن تكون للتوكيد دائمًا مثل (إنّ) ، ويصحب التوكيد معنى الاستدراك ، ونسب هذا المعنى لابن عصفور [3] . وقال الموزعي : " والذي أراه أنّه ليس لها إلاّ معنى واحد : وهو الاستدراك والتأكيد ، ولا ينفك أحدهما عن الآخر ، فمنهم مَن غلّب الاستدراك ، فجعله المعنى المقصود ، والتأكيد كالتبع ، ومنهم مَن غلّب التأكيد ، وجعل الاستدراك يدخل تبعًا ، وليس أحدٌ من الفريقين ينفي منها معنى الاستدراك والتأكيد ، ألاَ ترى أنّ الاستدراك معنى لا يفارقها وإنْ كانت خفيفة ، فدلّ على أنّ مجيء التشديد لمزيد أمر آخر، وهو التأكيد " [4] .

(لو) : الشائع عند استعمال هذه الأداة أنّها : أداة امتناع لامتناع [5] . وقد ردّ هذا الاستعمال الشلوبين [6] ، والمالقي [7] ، والمرادي [8] ، وابن هشام [9] . قال المالقي : " والذي ينبغي اعتبار الأصل ، لأنّ (لو) يختلف تفسير معناها بذلك ، فيقال فيها إذًا : إنّها تكون حرف امتناع لامتناع إذا دخلت على جملتين موجبتين نحو قولك : (لو قامَ زيدٌ لأحسنتُ إليكَ) . وحرف

---

[1] – الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة (٦٨) .
[2] – شرح عيون الإعراب ، ص (٢٥٤) .
[3] – ينظر : مغني اللبيب ١ / ٣٢٠ .
[4] – مصابيح المغاني ص (٤٢٩ – ٤٣٠) .
[5] – ينظر : حروف المعاني ص (٦٠) ، و الصاحبي ، ص (٥٢) ، و مغني اللبيب ١ / ٢٨٤ .
[6] – ينظر : الجنى الداني ص (٢٧٦ – ٢٧٧) .
[7] – ينظر : رصف المباني ص (٣٥٨) .
[8] – ينظر : الجنى الداني ص (٢٧٤) .
[9] – ينظر : مغني اللبيب ١ / ٢٨٨ .

وجوب لوجوب إذا دخلتْ على جملتين منفيتين نحو قولك : (لو لم يقمْ زيدٌ لم يقمْ عمروٌ) . وحرف امتناع لوجوب إذا دخلتْ على جملة موجبة ثمّ منفية نحو قولك : (لو يقومُ زيدٌ لما قامَ عمروٌ) ، وحرف وجوب لامتناع إذا دخلتْ على جملة منفية ثم موجبة نحو قولك : (لو لم يقمْ زيدٌ لقامَ عمروٌ) " [1]. ووصف ابن هشام قولهم : (حرف امتناع لامتناع) بأنّه أفسدُ تفسير لـ (لو) [2] ، وأنّ عبارة سيبويه : (حرف لما كان سيقع لوقوع غيره) [3] العبارة الجيدة . وقال الموزعي : " إذا تقرر هذا فقد ظهر لي بحث نفيس ، وهو أنّ لـ (لو) حقيقتين : حقيقة وضعية وحقيقة عرفية ؛ **فالحقيقة الوضعية** هي : الربط بين السبب والمسبب في الماضي فقط ولا تدل على امتناع من طريق اللفظ ، ولو كانتْ دلالتها لفظية لما حسن الاستدراك بعدها في قولك : (لو جاءني زيدٌ لأكرمتُهُ ولكنّه لم يجئ) ، ولا يمتنع في الكلام : (لو جاء زيدٌ لأكرمتُهُ وقد جاء فأكرمتُهُ) ، ولكني لم أعلم وقوع مثله في كلامهم . وأمّا **الحقيقة العرفية** فهي : الدلالة على الامتناع ، وذلك أنّ العرب استعملوه في التعليق كالامتناع استعمالاً غالبًا ، حتى هجروا الجانب المحتمل لخلاف الامتناع ، ولهذا كثر الاستدراك بعدها في لسانهم قال الله تعالى : ﴿ **وَلَوْ شِئْنَا لآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ** ﴾ [4] وقوله تعالى : ﴿ **وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيراً لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الأَمْرِ وَلَكِنَّ اللهَ سَلَّمَ** ﴾ [5] ﴿ **وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الأَرْضِ** ﴾ [6]، وقال امرؤ القيس [من الطويل] :

---

[1] – **رصف المباني** ص (٣٥٨) .
[2] – ينظر : **مغني اللبيب** ١ / ٢٨٨ .
[3] – تنظر العبارة بنصها في : **الكتاب** ٤ / ٢٢٤ .
[4] – **سورة السجدة** (١٣) .
[5] – **سورة الأنفال** (٤٣) .
[6] – **سورة الأعراف** (١٧٦) .

ولو أنّما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني ، ولم أطلبْ قليلٌ من المالِ

ولكنّي أسعى لمجدٍ مؤثّلٍ وقد يدركُ المجدَ المؤثّلَ أمثالي [1]

لأنّ الامتناع أخو النفي ، وعبارة سيبويه شاملة للحقيقتين الوضعية والعرفية " [2] .

(ليسَ) : مذهب سيبويه أنّها للنفي مطلقًا ، قال : " ليس : نفي " [3] ، وأجاز المبرّد أنْ يُنفى بها المستقبل [4] ، ونقل ابن فلاح عن أكثر النحويين : " أنّها مخصوصة بنفي الحال ، فلا يجوز وقوع المستقبل خبرًا لها ، فلا يقال : (ليس زيدٌ قائمًا غدًا) " [5] . وعن ابن مالك أنّها لنفي الحال والماضي والمستقبل [6] . ومن الشواهد قول حسّان من الطويل :

فما مثلُهُ فيهم ولا كانَ قبلَه وليس يكونُ الدهرَ مادام يذبُلُ [7]

(متى) : المشهور في استعمالها أنّها للاستفهام أو للشرط ، وحكى الكسائي عن بعض العرب (أخرجها متى كمّه) [8] ، فتكون (متى) بمعنى (وسط) أو بمعنى حرف الجر (مِنْ) . وهي لغة هُذيل [9] . ومن الشواهد المشهورة :

شربنَ بماءِ البحرِ ثمّ ترفّعتْ متى لُججٍ خُضرٍ لهنّ نئيجُ [10]

---

[1] – البيتان من شواهد : الهمع ١ / ١٤٣ ، والدرر ١ / ١٢٢ . ينظر: **معجم شواهد النحو الشعرية** ، شاهد رقم (٢٢٠١) .

[2] – **مصابيح المغاني** ص (٤٠٧ – ٤٠٨) .

[3] – ينظر : **الكتاب** ٤ / ٢٣٣ .

[4] – ينظر : **المقتضب** ٤ / ٨٧ .

[5] – **المغني في النحو** ٣ / ٤٤ .

[6] – ينظر : **شرح التسهيل** ١ / ٣٦١ .

[7] – البيت من شواهد : الجنى الداني ص (٤٩٩) ، والعيني ٢ / ٢ ، والهمع ١ / ٨ . ينظر: **معجم شواهد النحو الشعرية** شاهد رقم (٢٠١٨) .

[8] – ينظر : **الأزهية** ، ص (٢٠٠ – ٢٠١) .

[9] – ينظر : **الصاحبي** ، ص (٢٧٧) ، و **الجنى الداني** ص (٥٠٥) ، و **مغني اللبيب** ١ / ٣٦٦ – ٣٦٧ .

[10] – سبق الاستشهاد بالبيت وتخريجه ، يُرجع إلى الصفحة (٢٢٨) .

ومن العلمـــاء المعاصرين الذين تحرزوا من هذا الاستعمال : الدكتور / محمد حســن عـــوّاد إذ قـــال : " والحق أنّ (متى) بمعنى (مِنْ) يأباه الاستعمال ، وما أظنّ أحدًا يقبلُ اليـــوم أنْ يقال : (أخذتُ متى صديقي هديةً) ؛ أي : مِنْ صديقي " [1] .

(مِنْ) : نقل ابن الأنباري خلاف البصريين والكوفيين في استعمالها لابتداء الغاية في الزمان فقال : " ذهب الكوفيون إلى أنّ (مِنْ) يجوز استعمالها في الزمان والمكان ، وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز استعمالها في الزمان . أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنّه يجوز استعمال (مِنْ) في الزمان أنّه قد جـاء ذلك في كتــاب الله تعالى وكــلام العرب ، قـــال الله تعالى : ﴿ **لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ** ﴾ [2] و (أول يـــوم) مـــن الزمان ، وقال الشاعر ، وهو زهير بن أبي سلمى [من الكامل] :

لمَـــن الديـــارُ بقـُنّــــةِ الحِجـرِ   أقـــويـــنَ مـــن حِجـــجٍ ومـــنْ دهـــرِ [3]

فدلّ على أنّه جائز " [4] . ثمّ نقل احتجاج البصريين ، فقال : " وأمّا البصريون فاحتجـــوا بـــأنْ قالوا : أجمعنا على أنّ (مِنْ) في المكان نظير (مُذْ) في الزمان ، لأنّ (مِنْ) وُضعتْ لتـــدل على ابتداء الغاية في المكان ، كما أنّ (مُذْ) وُضعتْ لتدل على ابتداء الغاية في الزمـــان ، ألاَ ترى أنّك تقول : (ما رأيتُهُ مذ يوم الجمعة) ، فيكون المعنى : أنّ ابتداء الوقت الذي انقطعـــتْ فيه الرؤية يوم الجمعة ، كما تقول : (ما سرتُ مِنْ بغداد) ، فيكون المعنى : ما ابتدأتُ بالسير من هذا المكان . فكما لا يجوز أن تقول : (ما سرتُ مُذْ بغداد) ، فكذلك لا يجوز أن تقـــول :

---

[1] – **تنـــاوب حـــروف الجـــر** ، ص (٢٥) .

[2] – **ســـورة التـــوبـــة** (١٠٨) .

[3] – البيت من شواهد : الأزهية ص (٢٨٣) ، وشرح المفصل ٨ / ١١ ، والأشموني ٢ / ٢٢٩ ، وشرح التصريح ٢ / ١٧ . ينظر: **معجم شواهـــد النحـــو الشعريـــة** ، شاهد رقم (١٢٦٢) .

[4] – **الإنصـــاف فـــي مســـائل الخـــلاف** ، مسألة (٥٤) .

(ما رأيتهُ مِن يومِ الجمعةِ) " [1] . وقد تابع ابن الأنباري البصريين فيما ذهبوا إليه ، وتقدير الآية عنده : من تأسيس أول يوم [2] .

(واو العطف) : مذهب البصريين أنّها لا تفيد الترتيب [3] ، واستدلوا لهذا الرأي بقوله تعالى ﴿ يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ [4] ، وقولهم : (اختصمَ زيدٌ وعمروٌ) ومذهب الكوفيين أنّها للترتيب [5] ، ومن شواهدهم قوله تعالى : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ زِلْزَالَهَا * وَأَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾ [6] ، وقوله :﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ ﴾ [7] ونقل المرادي عن ابن الخباز قوله : " ذهب الشافعي – رضي الله عنه – إلى أنّها للترتيب ويقال : نقله عن الفراء . وقال إمام الحرمين في البرهان : اشتُهر من مذهب أصحاب الشافعي أنّها للترتيب ، وعند بعض الحنفية للمعية ، وقد زلّ الفريقان " [8] .

(ويكأنّ) : قال الزركشي : " قال الكسائي : كلمة تندم وتعجب ، قال تعالى : ﴿ وَيْكَأَنَّ اللهَ يَبْسطُ الرِّزْقَ ﴾ [9] ، ﴿ وَيْكَأَنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الكَافِرُونَ ﴾ [10] . وقال الصفار : قال المفسرون : معناه : ألم ترَ ، فإنْ أرادوا به تفسير المعنى فمُسلّم ، وإنْ أرادوا تفسير الإعراب فلم يثبت ذلك . وقيل :

---

[1] – الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة (٥٤) .
[2] – السابق والمسألة نفسها .
[3] – ينظر : نتائج الفكر ص (٢٦٦) وما بعدها ، و رصف المباني ص (٤٧٤) ، و الجنى الداني ص (١٥٨) .
[4] – سورة آل عمران (٤٣) .
[5] – ينظر : رصف المباني ص (٤٧٤ – ٤٧٥) ، و الجنى الداني ص (١٥٨ – ١٥٩) ، و مغني اللبيب ٢ / ٤٠٩ .
[6] – سورة الزلزلة (١ – ٢) .
[7] – سورة الحج (٧٧) .
[8] – الجنى الداني ص (١٥٩ – ١٦٠) .
[9] – سورة القصص (٨٢) .
[10] – سورة القصص (٨٢) .

بمعنى (ويلكَ) ، فكان ينبغي كسر (إنّ) . وقيل : (ويْ) تنبيه ، و (كأنّ) للتشبيه ، وهــو الذي نصّ عليه سيبويه "[1] .

[1] – البرهـــان ٤ / ٣٩٧ . وينظر : الكتـــاب ٢ / ١٥٤ ، والقول فيه منسوب للخليل .

ثانيًا : الاستــعمــال القــــرآنــي لـــلأدوات :

للقرآن أسلوبٌ في استعمال الأدوات وطريقة ، أسلوبٌ يتحرر من قاعدة (الأصــل) فــي مواطن عدة ، وطريقة تتجاوز ما قد يحاصرها من قيود ، وصولاً إلى فهم النص وتفهيمه . لذا فقد كانت لبعض الأدوات فيه استعمالات مخصوصة ، تؤدي معــاني مخصوصة ، كاستعمــال (أو) ، و (عسى) ، و (كيف) التي أشار إليها الدارس في مواضع سابقة من هذا الفصل .

تحدّث الإمام السيوطي عن أهمية معرفة معاني الأدوات للمفسر ، وأثرهــا فــي اخــتلاف الكلام ، ودورها في الاستنباط ، فقال : " اعلمْ أنّ معرفة ذلك من المهمات المطلوبة لاخــتلاف مواقعها ، ولهذا يختلف الكلام والاستنباط بحسبها ، كما في قوله تعالى : ﴿ **وَإِنَّا وَإِيَّاكُمْ لَعَلَــى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ** ﴾ [1] ، فاستُعملتْ (على) في جانب الحــق ، و (فــي) فــي جانــب الضلال ، لأنّ صاحب الحق كأنّه مستعلٍ ، يصرّف نظره كيف يشاء ، وصاحب الباطل كأنّــه منغمس في ظلام ، منخفض لا يدري إلى أين يتجه " [2] .

إنّ الاستعمال القرآني في الآية الكريمة يُظهِر الأداة (على) مستعملةً بمعنى (الاستعلاء) وهــو المعنى الأصلي لها عند نحاة البصرة ، كمــا يُظهــر الأداة (فــي) مستعمــلة بمعــنى (الظرفية) ، وهو أيضًا معناها الأصلي عند البصريين ، **غير أنّه أسبغ على هذا الاســتعمال النحوي طابعًا ومضمونًا دينيين : منزلة المهتدي فيه عالية ، ومنزلة الضال فيه منخفضة .**

وإذا ما عُدنا إلى المادة المجموعة بداية هذا المبحث ، فسنجد عددًا من الأدوات التي اختُلِف في استعمالها ، لأنّ طبيعة ورودها في كتاب الله العزيز تقتضي نسقًا خاصًا ، ولتكن البداية مع همزة النداء .

---

[1] - ســــورة سبـــا (٢٤) .
[2] - الإتـــقـــان ٢ / ١٤٠ .

هي عند سيبويه وغيره من النحاة لنداء القريب ، وما سواها من أدوات النداء للبعيد وجعل الفراء من هذا الاستعمال قوله تعالى : ﴿ أَمَنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ ﴾ [1] ، بيد أنّ هشامًا خالفه ، فقال : " ويبعده أنّه ليس في التنزيل نداء بغير (يا) " [2] .

لقد ردّ هشام استعمال همزة النداء في القرآن ، لأنّه ليس في القرآن نداء بغير الأداة (يا) . **وربما رد هشام هذا الاستعمال لأنّ الهمزة في (أ من) تحتمل الاستفهام وتحتمل النداء ، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال فسد به الاستدلال، غير أنّ الدارس يرى أنّ رأي الفراء محتمل للصحة أكثر ؛ فالهمزة لنداء القريب والله قريب من عباده يستجيب لمن يناديه ويناجيه ، بدليل قوله عزّ وجل ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ [3] .**

أمّا (بل) فجعلها الزجاجي لترك شيء من الكلام وأخذ غيره ، وذكر أنّ هذا الاستعمال في القرآن كثير ، واستدل له بقوله تعالى : ﴿ ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ * بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ ﴾ [4] . ونصّ ابن مالك على أنّها للانتقال من غرض إلى آخر إذا وقعت بعدها جملة ، وقال : " لا تكون في القرآن إلاّ على هذا الوجه " [5] . **ويرى الدارس أنّ ما ذهب إليه كل من الزجاجي وابن مالك واحد ؛ ذلك أنّ ترك شيء من الكلام وأخذ آخر هو ذاته انتقالٌ من غرض لآخر** . غير أنّ ما يعنينا هنا أنّ ابن هشام الأنصاري وهّم ابن مالك في هذا الاستعمال ، ورأى أنّ (بل) في هذه المواضع للابتداء لا عاطفة على الصحيح . **ويرى الدارس أنّ ما ذهب إليه ابن مالك ، ومن قبله الزجاجي أرجح ، ذلك أنّ كونها للعطف**

---

[1] – سورة الزمر (٩) .
[2] – الإتقان ٢ / ١٤٢ .
[3] – سورة البقرة (١٨٦) .
[4] – سورة ص (١ – ٢) .
[5] – شرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٣٣ .

يُظهِر عدة وجوه أو أغراض يُنتقل من أحدها إلى الآخر ، فتكون الصورة أجلى والحجة أقنع ، على حين تكون (بل) الابتدائية للتقرير ليس غير .

أمّا الأداة (سوف) فقد نظر البصريون والكوفيون إليها من زاوية مدة التنفيس بينها وبين (السين) ، واختلفوا في هذه المدة ، فذهب الفريق الأول إلى أنّ مدة التنفيس في (سوف) أكبر ، وذهب الفريق الثاني إلى أنّ المدة واحدة . **وهذا يعني أنّهما قصرا النظر في الأداتين على الاستعمال المفرد ، دون النظر إلى ما قد تردان فيه من سياق .**

ونظر الاستعمال القرآني لهاتين الأداتين من زاوية السياق ، ومن المضامين الدينية التي يحملها النص ، فقال ابن بابشاذ في هذا الاستعمال : " والغالب على (سوف) استعمالها في الوعيد والتهديد ، وعلى (السين) استعمالها في الوعد ، وقد تُستعمل (سوف) في الوعد والسين في الوعيد "[1] .

وتتوافق الأداة (سوف) واستعمالاتها في القرآن الكريم مع ما ذكره ابن بابشاذ ، فبالعود إلى المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، نجد هذه الأداة قد وردتْ في القرآن في اثنين وأربعين موضعًا ، منها تسعةٌ وعشرون موضعًا في الوعيد ، وثلاثة عشر موضعًا في الوعد . وقد ترد في موضعين متجاورين : مرة للوعد وأخرى للوعيد ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ * فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا * وَيَنْقَلِبُ إِلَى أَهْلِهِ مَسْرُورًا * وَأَمَّا مَنْ أُوتِي كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ * فَسَوْفَ يدْعُوْا ثُبُوْرًا ﴾[2] .

فأمّا (قد) فأداة تدخل على الفعل ، فتفيد التحقيق مع الماضي ، والتوقع مع المضارع وجاءت في الاستعمال القرآني – بحسب بعضهم – دالة على التوقع مع الماضي في قوله

---

[1] – الإتقان ٢ / ١٩٨ .

[2] – سورة الانشقاق (٨ – ١١) .

تعالى : ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا ﴾ [1] ، ونقل ابن هشام قول بعضهم : " لأنّها كانتْ تتوقع إجابة الله سبحانه وتعالى لدعائها " . ثم قال : " والذي يظهر لي قولٌ ثالثٌ ، وهو أنّها لا تفيد التوقع أصلاً "[2] .

ويميل الدارس إلى الأخذ برأي ابن هشام في هذه الآية بأنّ (قد) لا تفيد التوقع مع الماضي ذلك أنّ الله عزّ وجل مطلعٌ على سر تلك المرأة وشكواها ، قبل التصريح للنبي – صلى الله عليه وسلم – وبعده ، بدليل قوله تعالى في الآية نفسها : ﴿ وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ ﴾ فعبّر عن السماع بلفظ الماضي ، وعن الشكوى بلفظ المضارع ، وعليه تكون (قد) السابقة للفعل (سمع) للتحقيق لا التوقع ، والله تعالى أعلم .

وأمّا (لعلّ) فهي عند البصريين للترجي والتوقع ، وجعلها الكوفيون ترد للاستفهام ، وهي في الاستعمال القرآني تكتسب معناها من السياق ، ومن المضامين الدينية . قال الراغب الأصفهاني : " لعلّ : طمعٌ وإشفاق . وذكر بعض المفسرين أنّ (لعلّ) من الله واجب ، وفُسّر في كثير من المواضع بـ (كي) . وقالوا : إنّ الطمع والإشفاق لا يصح على الله تعالى "[3] . وقال الزركشي : " وزعم بعضهم أنّها لا تكون للترجي إلاّ في الممكن ؛ لأنّه انتظار ، ولا يُنتظر إلاّ في ممكن .... "[4] .

إنّ صورة (لعلّ) عند المفسر صورةٌ تتحطم فيها قيود محاصرة المعنى ، صورةٌ تستمد قوتها من المضامين الدينية ، ومن السياق . ولا عجب أن يجعلها الكوفيون للاستفهام ، بل لهم أنْ يذكروا لها أكثر من استعمال ومعنى ، لأنّ أثر التفسير والمفسرين في نحوهم ونحاتهم بيّنٌ ظاهر للعيان .

---

[1] – سورة المجادلة (١) .
[2] – مغني اللبيب ١ / ١٩٤ .
[3] – المفردات ، ص (٤٥١) .
[4] – البرهان ٤ / ٣٣٨ .

أمّا (واو) العطف فلا تفيد الترتيب عند البصريين ، وتفيده عند الكوفيين ، ودخل في هذا الخلاف أرباب المذاهب ، فعن الشافعي وأصحابه : أنّها للترتيب ، وعن الأحناف أنّهـا للمعيـة

وواضح أنّ الخـلاف بين الفريقين الأخيرين له ارتبـاط بحكم شرعي معيّـن ، يُسـنّ مـن فهـمٍ عميـقٍ للنـص ، بما فيـه مـن أدوات .

وأمّا (ويكأنّ) فكلمة اعتمد المفسرون في تبيان معناها ، وتوضيح استعمالها على السياق الذي وردت فيه ، كقوله تعالى :﴿ وَيْكَأَنَّ اللهَ يَبْسطُ الرِّزْقَ ﴾ و﴿ وَيْكَأَنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الكَافِرُونَ ﴾ [1] فقال الكسائي : للتندم والتعجب ، وقال غيره : (ويلك) ، وقال الصفار مقولة تحتاج إلى وقفة هي : " قال المفسرون : معناه : ألم ترَ ، فإنْ أرادوا به تفسير المعنى فمُسلّم ، وإنْ أرادوا تفسير الإعراب فلم يثبت ذلك " [2] .

فرّق الصفار في قوله هذا بين نوعين من التفسير : تفسير المعنى ، وتفسير الإعراب ومقصوده من الأول ربّما كان واضحًا ، وهو أنّ : (ويكأنّ) بمعنى (ألم تر) . وأمّا مقصوده من الثاني فربّما يكون أنّ معنى الأداة هذا لم يثبت له العمل ، وظهور أثر الإعراب ، كما ثبت لأداة الجزم (لم) وللفعل . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد نصّ النحاة على أنّ المعاني لا تعمل باستثناء مواضع قليلة جدًا كالابتداء والتجرد .

إنّ مجمل ما يمكن أن يقال في هذا المقام أنّ الاستعمال القرآني للأدوات استعمالٌ متحررٌ من قيود الأصل ، ملتزمٌ بما يستوجبه النص ويقتضيه السياق مراعٍ للمضامين الدينية.

---

[1] – الآيتان (٨٢) من : سورة القصص .

[2] – البرهان ٤ / ٣٩٧ .

ثالــثًا : كيــف استعمــل النحــاة الأدوات ؟

نص الموزعي على أنّ للأداة استعمـــالاً حقيقـيًا وآخــر قد يكــون مجازيًـــا ، وذكـــر مبادئ تحكــم هــذا الاستعمـــال ، فقـــال : " تُعرف الحقيقة في ذلــك مــن المجـــاز بكثـرة الاستعمال ، وقد استقرأ الأئمة المتقدمون – رضي الله تعالى عنهم – ذلك من استعمال العـــرب **فوجدوهم وضعوا لبعض الحروف معنى أو معاني** ، واستعملوا لسانهم في ذلك كثيـــرًا ، وقـــد **يجدون استعمالاً كثيرًا ، فينتهض عند بعضهم أنْ يكون وضعًا حقيقيًـــا ، ولا ينـــتهض عنـــد بعضهم إلى رتبة الحقيقة** ، وإنّما يكون مجازًا ، كما قالوا في (الواو) : هل تقتضي الترتيب أو لا ؟ وقد يجدون استعمالاً كثيرًا في بعض المعاني ، **فمنهم مَن يذهب إلى تأويله ، ورجوعه إلى معناه الأصلي الحقيقي ، ومنهم مَن يجعله معنى آخر** ، فيكون الحـــرف مشتركًا ، كما فعلوا في (أو) التي بمعنى (الواو) ، و (إنْ) الخفيـــفة المكسورة ، و (أنْ) بمعنـــى (إذْ) ، وغير ذلك . **وقد يكون الاستعمال قليلاً في ذلك المعنى** ، فيكون مجازًا عند بعضهم ، وبعضهم يتأوله على معناه الأصلي ، **ولا يجوز استعماله في غير ذلك المعنى** ، لا حقيقةً ولا مجازًا ، كما فعلوا في (إنّ) بمعنى (نعم) " [1] .

إنّ قول الموزعي المستفيض هذا يشير إلى عدة مبادئ في استعمال الأداة هي :

١. كثرة الاستعمال مؤشرٌ لمعرفة المعنى الحقيقي للأداة من المجازي .

٢. كثرة الاستعمال قد يكون دليلاً على المعنى الحقيقي وقد لا يكون .

٣. استقراء كلام العـــرب كشـــفٌ عن معنى أو معاني الأداة الواحدة .

٤. التـــأويـــل دفـــــاعٌ عـــــن قضـيـــة (المعـــنى الأصـــلي) .

٥. الاشتـــراك والتنـــاوب دفـــاعٌ عن ظاهـــرة (تعـــدد المعـــنى) .

---

[1] – **مصابيـــح المغـــاني** ، ص (١٥٨ – ١٥٩) .

٦. الاستعمال القليل لا يقوم حجة لقياس غيره عليه .

فهل ظهرتْ هذه المبادئ في استعمال النحاة للأداة ؟ وإذا كانتْ قد ظهرتْ فلِمَ اختلفوا في ذلك الاستعمال ؟

جعل سيبويه (إذن) للجواب والجزاء ، واختلف النحاة من بعده – كما أظهرتْ ذلك المادة المجموعة – في تفسير هذا الاستعمال ، فقال الفارسي : في الأكثر ، وقال الشلوبين : في كل موضع ، وقال المالقي : جواب في موضع ، وجزاء في آخر . **وما من شك في أنّ سيبويه قد استقى هذا الاستعمال من كلام العرب ، بيد أنّ النحاة بعده أخذوا يفسرون هذا الاستعمال ، تقودهم في ذلك الشواهد ، والنظر إلى المعنى من أكثر من زاوية ، فصار هذا المعنى أظهر عند فلان ، وذاك أظهر عند آخر .**

واختلف النحاة في استعمال (أمَا) ، فذهب فريق إلى أنّها بمعنى (حقًا) ، وذهب آخر إلى أنّها مركبة من همزة الاستفهام و (ما) التي بمعنى (شيء) . وأضاف المالقي معنى ثالثًا هو العرض بمعنى (ألاَ) ، وردّ المرادي قولَ المالقي محتجًا بأنّه لم يره في كلام غيره .

لقد ردّ المراديُّ قول المالقي لأنّه استعمال قليل ، لا ينتهض أن يكون حجة . غير أنّ الدارس يرى في استعمال المالقي هذا استعمالاً مقبولاً ، انطلاقًا من فكرة (التآخي بين الأدوات) ، وهي فكرة تحدث عنها المجاشعي في باب حروف العطف ، فقال : " ويقال : ما المؤاخاة بين حروف العطف ؟ وكيف ترتبها ؟ والجواب : أنّ (الواو) و (الفاء) و (ثمّ) متواخيات ، لأنهنّ يدخلن ما بعدهنّ في معنى ما قبلهنّ ، وفي إعرابه ، إلاّ ما بينهنّ من التفاوت في الاجتماع والتعقيب والتراخي . و(أو) و (أم) و (إمّا)

متواخيات لأنّهنّ لأحد الشيئين فقط . و (بل) و (لكنْ) متواخيان ، لأنّهما موجبان للثاني دون الأول " [1].

فإذا علمنا ذلك حقّ لنا أنْ نعدّ (أمّا) و (ألاَ) متواخيتين ، لأنّ في كلتيهما معنى العرض والتحضيض ، وأنْ نقبل – بناءً على ذلك – استعمال المالقي .

وفي خلاف النحاة في استعمال الأداة (رُبّ) برهانٌ جلي على مبدأ (كثرة الاستعمال) إذ جعلوها : للتقليل ، وللتكثير ، وللاثنين معًا ، وانطلق كل فريق في حكمه على هذه الأداة من هذا المبدأ ، لذا قال المالقي : " إطلاق النحويين على (رُبّ) أنّها تقليل ، إنّما يعنون النظير الذي هو الغالب فيها " [2] . وقال ابن هشام : " ترد للتكثير كثيرًا وللتقليل قليلاً " [3] .

أمّا (الفاء) فقد استعملها البصريون للترتيب ، وخالفهم الكوفيون في هذا الاستعمال ، فقالوا إنّ الترتيب لا يلزم ، وذكروا شواهد قرآنية منها : ﴿ وَكَمْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ﴾ [4] وتأول البصريون المعنى ، فقالوا : أردنا إهلاكها . **فلِمَ فعلوا ذلك ؟ الجواب : للدفاع عن فكرة المعنى الأصلي ، والاستعمال الواحد . وكذلك فعلوا في الأداة (كأنّ) ، فقالوا : هي للتشبيه ليس غير ، وقال الكوفيون : للتحقيق ، وللشك ، وللتقريب ، ولهم فيها شواهد . وتابعهم في هذه الاستعمالات عددٌ من النحاة الميالين إلى نحو البصرة كابن الأنباري .**

وهم كذلك – أي البصريين – منعوا العطف بـ (لكنْ) بعد الإيجاب لاختلاف المعنى وأجازه الكوفيون ، لأنّ (لكنْ) بمعنى (بل) ، وقد نصّ الجليس الدينوري على هذا فقال : " و (بل) و (لكنْ) وهما أختان ؛ لأنّ (بل) للإضراب و (لكنْ) للاستدراك

---

[1] – شرح عيون الإعراب ، ص (٢٤٦) .

[2] – رصف المباني ص (٢٦٧) .

[3] – مغني اللبيب ١ / ١٥٤ .

[4] – سورة الأعراف (٤) .

يتقاربان " [1] . وتابع المجاشعيُّ البصريين فيما ذهبوا إليه ، فقال في مذهب الكوفيين : " وهـذا بعيد لا يُعرف في كلام العرب " [2] .

ولنا أنْ نسأل المجاشعي : لِمَ نصّ على أنّ " (بل) و (لكنْ) متواخيان ، لأنّهما موجبان للثاني دون الأول " في موضع سابق ، وأنكر هنا هذا الاستعمال ، جاعلاً إيّاه بعيدًا لا يُعرف في كلام العرب ؟! أليستْ (لكنْ) بمعنى (بل) ؟ فما الذي يمنع أنْ تُستعمل إحداهما بمعنى الأخرى ؟!

لقد منع البصريون هذا الاستعمال لأنّه استعمال يفضي إلى معانٍ متعددة وهم يميلون - بل قلْ يستميتون - للدفاع عن فكرة (المعنى الأصلي) و(الاستعمال الواحد) ، فلا تناوب ، ولا اشتراك ، ولا تعدد .

ويُظهر خلافُ النحاة في استعمال الأداة (لو) مبدأ الاستعمال الحقيقي والاستعمال المجازي للأداة ، فالشائع عن هذه الأداة أنّها (أداة امتناع لامتناع) ، وقد ردّ هذا التعبير عددٌ من النحاة ، ذكرهم الدارس في المادة المجموعة ، ثمّ ذكر خلاصة الموزعي في (لو) ، حين جعل لها حقيقتين : وضعية : للربط بين السبب والمسبب في الماضي ، وعرفية : للدلالة على الامتناع ، قال : " وذلك أنّ العرب استعملوه في التعليق كالامتناع استعمالاً غالبًا ، حتى هجروا الجانب المحتمل لخلاف الامتناع " [3] .

إنّ كلام الموزعي هذا صريحٌ في أنّ للاستعمال أثرًا لا يمكن تجاهله ، أثرًا قد يفضي بالأداة إلى الانتقال من معنى حقيقي إلى آخر مجازي أو العكس ، شأنها في ذلك شأن بقية الألفاظ التي يُعنى بدراستها علم الدلالة .

---

[1] - ثمار الصناعة ، ص (٥١) .

[2] - شرح عيون الإعراب ، ص (٢٥٤) .

[3] - مصابيح المغاني ، ص (٤٠٧) .

أمّا أداة الجر (مِنْ) فقد اختلف البصريون والكوفيون في جواز استعمالها لابتداء الغاية في الزمان ، نحو : (ما رأيته مِن يومِ الجمعةِ) ، فمنعه البصريون ، وأجازه الكوفيون مستدلين بكلام الله عزّ وجل ، وكلام العرب، ومنع البصريون ذلك لأنّ (مِن) للمكان و (مُذْ) للزمان وتأولوا ما ذكره الكوفيون من شواهد .

مرة أخرى ... لقد منع البصريون هذا الاستعمال وغيره ، لأنّ قاعدة (المعنى الأصلي) و (الاستعمال والواحد) ما زالتْ حاضرة في أذهانهم ، لا تتزحزح ولذلك لجؤوا إلى تأويل الشواهد ، والتأويل – بحسب ما نقله الموزعي من مبادئ وبحسب ما يرى الدارس – دفاعٌ عن فكرة المعنى الأصلي ، إذ لا اعترافَ بالتعدد ومهما بلغتْ الشواهد من كثرة فلا إشكال ؛ لأنّ التأويل حاضر لمجابهة أي خروج عن القاعدة .

وبقيتْ مسألة أخيرة في خلاف النحاة في استعمال الأداة ، وهي مسألة زيادة الأداة ، فهل ترد الأداة زائدة ؟

تُظهر المادة المجموعة خمس أدوات اختلف النحاة في زيادتها ، هي : (إذا) ، و (إلى) و (ثمّ) ، و (في) ، و (لا) . أمّا (إذا) فقد نقل ابن فارس رأيًا بأنّها تكون لغوًا وفضلاً وذكر ما استشهد به أرباب هذا الرأي من القرآن والشعر . و أمّا (إلى) فجمهور البصريين على أنّها لا تُزاد ، وخالفهم الفراء فقال بزيادتها ، واستدل بقراءة قرآنية . وأمّا (ثمّ) فعن الكوفيين والأخفش أنّها ترد زائدة ، واستدلوا لذلك بالقرآن . وأمّا (في) فقد نقل ابن هشام نوعين من الزيادة فيها : زيادة التعويض ، وزيادة التوكيد . وأمّا (لا) فنقل ابن فارس وقطرب عن العرب استعمالها لتوكيد الكلام ، ومنع الفراء زيادتها في أول الكلام .

إنّ هذا التذكير السريع بخلاف النحاة في زيادة الأدوات يُظهر الآتي :

- ميل البصريين والكوفيين على حد سواء إلى القول بزيادة الأداة .
- زيادة الأدوات – بحسب بعض النحاة – قد ترد في الذكر الحكيم .
- الزيادة في الأدوات محكومة بالقواعد ، فلا ترد الأداة الزائدة في أول الكلام مثلاً .

ويميل الدارس إلى مصطلح (التوكيد) بدلاً من مصطلح (الزيادة) ، وهو في ميله هذا يستند إلى ما ذكره السهيلي في هذا الشأن عند حديثه عن الأداة (أنْ) ، إذ قال : " **قلنا : ليس في (أنْ) معنى زائد على الجملة أكثر من التوكيد ، وتوكيد الشيء هو بمثابة تكراره ، لا بمثابة معنى زائد فيه** "[1]. وقال ابن هشام : " **ولا معنى لـ (أنْ) الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد** "[2].

وبهذا نتجاوز إشكال زيادة حرف المعنى ، ذلك أنّ وجوده في الكلام إنّما هو لمعنى ، فكيف يكون زائدًا أو لغوًا أو فضلاً ؟ ثم نحن بهذا المصطلح كذلك نتجاوز الإشكال الذي أثاره الفراء ، وهو الزيادة في أول الكلام ، نحو قوله تعالى ﴿ لاَ أُقْسِمُ بِيَوْمِ القِيَامَةِ ﴾ ، فلن تكون (لا) هنا زائدة ، بل ستكون مؤكدة . ونتجاوز به أيضًا القول بـ : الزيادة في الذكر الحكيم .

وقد أظهرتْ المادة المجموعة خلافًا في معاني بعض الأدوات لا يعود إلى الاستعمالين القرآني والنحوي ، بل يعود إلى لغات العرب وما أُثر عنهم . وهذا ما يبسطه الدارس في الصفحات التالية .

---

[1] – **نتائج الفكر في النحو ، ص (٣٤٦) .**
[2] – **مغني اللبيب ١ / ٤٣ .**

رابعًا: لغات العرب واستعمال الأداة :

تُطالعنا المادة المجموعة بثلاثة مواضع اختلف فيها استعمال الأداة ومعناها عمّا ألفه المتكلمون ، وهذه المواضع الثلاثة في الأدوات : (أنّ) ، و (إنّ) ، و (متى) .

أمّا (أنّ) فاستُعملتْ بمعنى (لعلّ) ، وقد جعل الزجاجي هذا الاستعمال لغةً مشهورة معروفة ، دون أنْ يُسمي أصحابها ، ونُسب القول بهذه اللغة أيضًا للخليل وسيبويه – كما ذُكر ذلك في المادة المجموعة – وللنحاة في هذه اللغة شواهد من القرآن ، والنظم ، والنثر . فمن القرآن قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا الآيَاتُ عِنْدَ اللهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لاَ يُؤمِنُونَ ﴾ ، ومن النظم قول الراجز :

قلتُ لشيبانَ ادنُ من لقائِهِ أنّا نُغدّي اليومَ من شوائِهِ

ومن النثر : (امضِ إلى السوقِ أنّا تشتري غلامًا) .

إنّ هذه الشواهد كفيلة بجعل هذه اللغة لغةً مقبولة ، وبالتالي جعل هذا الاستعمال للأداة مقبولاً أيضًا ، فلا مجال لرد اللغة ، ولا وصمها بالشذوذ نعم ، قد لا تكون مقبولة في الاستعمال ، مستساغة عند الناطقين ، متداولة بين الناس ، لكنّها لغة ، واللغة حجة .

وما تأوله الفراء من جواز أن يكون المعنى في الآية السابقة : وما يُشعركم أنّها إذا جاءت يؤمنون أو لا يؤمنون ، وأنّ في الكلام حذفًا يدل عليه ما قبله ، **فيرى الدارس فيه أكثر من تكلف : تكلف تأويل ، وتكلف حذف ، وتكلف تقدير ، والأولى اللغة القليلة لأنّها مسموعة .**

أمّا (إنّ) فقد ذكر سيبويه والأخفش والمبرّد وكثير من النحاة أنّها تستعمل بمعنى أداة الجواب (نعم) ، ولهم فيها شواهد منها قول عبد الله بن الزبير – رضي الله عنهما – لمن قال

له : (لعنَ اللهُ ناقــةً حملتني إليك) : (إنّ وراكبــها) أي : نعم ، وراكبها ، ولهم فيها أيــضًا شواهد من الشعر . وقد رفض أبو عبيدة هذا الاستعمال ، كما أخذ غيره يتــأول معنـــى (إنّ) بغير (نعم) . وأجاب المالقي : " **والجميع متكلف ، والأحسن اللغــة القليلــة لأنّها مسموعة معروفة** "[1] . والدارس مع قول المالقي .

وذكر الدكتور / حنا حداد – بعدما نقل في هذا الاستعمال العديد من شواهد القرآن والحديث – ما نصّه : " فإذا ما جمعنا هذه الأحاديث إلى ما قيل عن (إنّ) في الآيتين الكريمتين ، عرفنا أنّ بعض العرب ، وهم كنانة ومن جاورهم من أهل مكة ، كما صرّح بذلك أبو العلاء المعــري كانوا يستخدمون هذا الحرف بدلاً من حرف الجواب (نعم) أو (أجل) ، **تلك كانت لغــتهم ، وعليه جرتْ ألسنتهم** ، وتكون الآيتان بذلك دليلاً يُضاف إلى غيره من الأدلة ، يؤكد ما جاء عن ابن عباس من قوله : إنّ الله تعالى أنزل هذا القرآن بلغة كل حي من أحياء العرب ، **فلا مجــال من بعد للاعتراض ، ولا وجه للتأويل والخلاف** "[2] .

وأمّا (متى) فقد حكى الكسائي وغيره من النحاة عن بني هُذيل : (أخرجها متى كمّــه) والمعنى : من كمه ، أو : وسط كمّه ، على خلاف في ذلك . وأشـــار الدارس في موضع الأداة (متى) من المادة المجموعة إلى تحرز الدكتور / محمــد حســن عــوّاد من هذا الاســتعمال إذ قال : " والحق أنّ (متى) بمعنى (مِنْ) يأباه الاستعمال ، وما أظنُّ أحدًا يقبــل اليــوم أنْ يقــال : (أخذتُ متى صديقي هديةً) ؛ أي : من صديقي "[3] .

ويتفق الدارس مع العالــم الجليــل في أنّ هــذا المعنـــى يأبــاه الاســتعمال ، ويأبــاه المتكلمون ، بيــد أنّه لغــة ، واللغــة حجــة لا مجــال لردهــا . وممّا ينبــغي التنويه إليــه

---

[1] – رصــف المبــانــي ، ص (١١٧) .

[2] – الجــواب في العربيــة ، ص (٩٤ – ٩٥) .

[3] – تنــاوب حــروف الجــر ، ص (٢٥) .

هنـا أنّ الدكتـور / عـواد لـم يَـرُد اللغـة ، بل عالـج هـذا الاستعمـال ضمـن فكـرة التنـاوب ، ورفـض أن تكـون (متى) بمعنـى (مِـن) ، ويـرى الـدارس أنّ هـذه المسـألة لا تُعـالج ضمـن مبحـث (التنـاوب)، بل تُعالـج ضمـن مبحـث (الاستعمال) وتحديـدًا تحـت بنـد (لغـات العـرب) ، التي لا نملـك سبيـلاً لردهـا .

المبحث الثالث : معنى الأداة والسياق

- أولاً : تفسير السياق والخلاف في معنى الأداة .
- ثانيًا : الأداة .... لفظة في سياق .
- ثالثًا : الأداة والأسلوب .

السياق في اللغة مصدر للفعل (ساق) الذي يشير أحد معانيه إلى التتابع [١] ، فكأنّ المقصود منه : تتابع الكلمات في نسق معيّن . وهو في الاصطلاح مقسومٌ على قسمين : السياق اللغوي ويُعرف كذلك بـ (سياق الحال) ، والسياق غير اللغوي ، الذي يُعرف أيضًا بـ (سياق الموقف) أو (المقام) .

يُعرّف السياق اللغوي بأنّه : " البيئة اللغوية التي تحيط بصوت ، أو فونيم ، أو مورفيم ، أو كلمة ، أو عبارة ، أو جملة " [٢] . ويُعرّف السياق غير اللغوي بأنّه " السياق الذي جرى في إطاره التفاهم بين شخصين ، ويشمل : زمن المحادثة ومكانها ، والعلاقة بين المتحادثين ، والقيم المشتركة بينهما ، والكلام السابق للمحادثة " [٣] .

وقد عالج هذا المبحث معنى الأداة باعتبارها لفظة في سياق ، فذكر أولاً خلاف النحاة في معنى الأداة لاختلافهم في تفسير السياق ، وأعقب ذلك بالحديث عن الأداة كلفظة في سياق وخُتِم بـ (الأداة والأسلوب) مركزًا فيه على مصطلحي (الخروج) و (الغرابة) في معنى الأداة .

---

[١] - ينظر : لسان العرب ، مادة (سيق) .

[٢] - معجم علم اللغة النظري للخولي ، ص (١٥٦)

[٣] - السابق ، ص (٢٥٩) .

أولًا : تفسير السياق والخلاف في معنى الأداة :

تذكر كتب النحو عددًا من المواضع التي اختلف فيها النحاة في معنى أداة ما ، بسبب اختلافهم في تفسير السياق ، وما قد يقتضيه من معنى . وهذا ما تظهره المادة المجموعة التالية :

(همزة الاستفهام) : ذكر ابن هشام أنّ هذه الأداة قد **تخرج** عن الاستفهام الحقيقي فتردُ لمعانٍ أُخر ، ذكر منها ثمانية ، هي : التسوية ، والإنكار الإبطالي ، والإنكار التوبيخي والتقرير ، والتهكم ، والأمر ، والتعجب ، والاستنباط [1] . ثم قال : " وذكر بعضهم معاني أخر لا صحة لها " [2] ، وجعل من الإنكار الإبطالي قول جرير من الوافر :

ألستم خيرَ مَنْ ركبَ المطايا   وأندى العالمينَ بطونَ راحِ [3]

وخالفه الموزعي ، فقال : " وهذا غفلة منه وسهو ، فإنّ معنى الهمزة في ذلك التقرير ، إذ المخاطَب بالمدح لا يُنكر ذلك في نفسه ، ولم يتقدم ما يقتضي النفي لفضلهم حتى ينكره الشاعر ويبطله ، وإنّما أراد التقرير ، وحملهم على الإقرار بما قاله لهم " [4] . وقال أيضًا : " ووقع لي معنى تاسع ، ولم أره لأحد ، وهو الامتنان كقوله تعالى : ﴿ **أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ** ﴾ " [5] .

(إلّا) : قال المرادي : " ومِن **أغرب** ما قيل في (إلاّ) : أنّها قد تكون بمعنى (بعد) وجعل هذا القائل من ذلك قوله تعالى : ﴿ **إلاّ الذينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ** ﴾ [6] ، وقوله : ﴿ **إلاّ مَا قَدْ**

---

[1] – ينظر : **مغني اللبيب** ١ / ٢٣ – ٢٥ .

[2] – **السابق** ١ / ٢٥ .

[3] – البيت من شواهد : مجاز القرآن ١ / ٣٦ ، والمقتضب ٣ / ٢٩٢ ، والسيوطي (١٧) . ينظر : **معجم شواهد النحو الشعرية** ، شاهد رقم (٥٢٧) .

[4] – **مصابيح المغاني** ، ص (٧٥) .

[5] – **السابق** ، ص (٧٦) . والآية (١) من : **سورة الشرح** .

[6] – **سورة البقرة** (١٥٠) .

سَلَفَ ﴾ [1] ، وقوله : ﴿ إلاّ المَوْتَةَ الأُولَى ﴾ " [2] . كما نَقل عن الأصمعي وابن جني القول بزيادتها ، ووصف هذا القول بـ (**الغرابة**) ؛ فقال : " **وهذا قسمٌ غريب** قال به الأصمعي وابن جني في قول الشاعر [من الطويل] :

حراجيجُ ما تنفكُّ إلاّ مُناخةً … على الخَسفِ أو نرمي بها بلدًا قَفْرا [3]

أي : ما تنفك مُناخة ، و (إلاّ) زائدة " [4] .

(إنّما) : نقل ابنُ فارس عن قوم أنّها قد تكون للتحقير ، وذكر استدلالهم بقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَنَاْ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ﴾ [5] ، ثم قال : " وهذا ليس بشيء ، قال الله جلّ ثناؤه : ﴿ إِنَّمَا اللهُ إِلَـهٌ وَاحِدٌ ﴾ [6] فأين التحقير ها هنا ؟ " [7] . وقال أبو حيّان : " و (ما) في (إنّما) وأخواتها لم تغيّر شيئًا من مدلولها الذي كان قبل لحوق (ما) ، خلافًا لمن ادعى أنّها أفادتْ الحصر فيما دخلتْ عليه (إنّما) . وجعل (إنّ) للإثبات و (ما) للنفي قول من لم يقرأ النحو ، ولا طالع قول أئمته " [8] . ونقل المرادي في هذه الأداة المسألة التالية : " اشتُهر في كلام المتأخرين من أهل النحو أنّ (إنّما) للحصر . قال الشيخ أبو حيان : والذي تقرر في علم النحو أنّ (ما) الداخلة على (إنّ) وأخواتها كافة لها عن العمل ، **فإنْ فُهِم حصرٌ فمن سياق الكلام لا منها** ، ولو أفادتْ الحصر لأفادته أخواتها المكفوفة بـ (ما) " [9] .

---

[1] – سورة النساء (٢٢) .
[2] – الجنى الداني ، ص (٥٢١) ، والآية (٥٦) من : سورة البقرة .
[3] – البيت لذي الرمة ، وهو من شواهد : سيبويه ٣ / ٤٨ ، والخزانة ٤ / ٤٩ ، والأشموني ١ / ٢٤٦ . ينظر : معجم شواهد النحو الشعرية ، شاهد رقم (١١٧٠) .
[4] – الجنى الداني ، ص (٥٢٠ – ٥٢١) .
[5] – سورة الكهف (١١٠) .
[6] – سورة النساء (١٧١) .
[7] – الصاحبي ، ص (١٨٣) .
[8] – ارتشاف الضرب ٢ / ١٥٧ .
[9] – الجنى الداني ، ص (٣٩٥ – ٣٩٦) .

(أوْ) : أداة عطف ذكر النحاة لها عدة معانٍ ، منها : التخيير ، والإباحة ، والشك ، والإبهام والتفصيل [1] . وذكــر السهيلي رأيًا طريفًا في معنى (الإباحة) يرجع للسياق ، فقال : " وأمّــا (أو) التي زعموا أنّها للإباحة ، نحو : (جالسْ الحسنَ أو ابنَ سيرين) ، فلم توجد الإباحــة من لفظ (أو) ، **وإنّما أُخذتْ من صيغة الأمر مع قرائن الأحوال** ، و (أو) غير معتمدة في هذا الكلام ، **وإنّما دخلتْ لغَلَب العادة في أنّ المشتغل بالفعل الواحد لا يشتغل بغيره** ، وأنّ المجالس للحسن أو ابن سيرين غير جامع بينهما معًا ، ألاَ ترى أنّ المأمور بهذا لو جمع بــين الــشيئين المباحين لم يكن عاصيًا ، علمًا بأنّ (أو) ليست ها هنا معتمدة ، والله أعلم " [2] .

(أيٌّ) : أضاف الموزعي لمعاني الاستفهام فيها معنيين ، كلاهما مستفاد من السياق ؛ الأول : الاستفهام التوبيخي ، قال : " ولم أرَ أحدًا ذكره ، ولكنّه ظاهر كقوله تعــالى : ﴿ **فَبِأَيِّ حَـدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ** ﴾ [3] ، وإنْ سُمّي هذا المعنى بـ (الاستبعاد) كان حسنًا " [4] . والثاني : الاستفهام الإنكاري ، قال : " ولم أرَ أحدًا ذكره أيضًا ، كقول الشاعر : [من البسيط] :

فاذهــبْ فأيُّ فــتىً في النــاسِ أحــرَزَهُ مــن حتفــهِ ظلــمُ ذي غــيٍّ ولا جبــلُ " [5] .

(السين) : المشهور في معناها أنّها للاستقبال ، ونقل ابن هشام عن بعضهم : أنّها قد تأتي للاستمرار لا الاستقبال . قال : " وذكر ذلك في قوله تعالى : ﴿ **سَتَجِدُونَ آخَــرِينَ** ﴾ [6] الآيــة واستدل عليه بقوله تعالى : ﴿ **سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمْ** ﴾ [7] **مدعيًا أنّ ذلك**

---

[1] – ينظر : رصف المباني ص (٢١٠ – ٢١١) ، و الجنى الداني ، ص (٢٢٨) ، و مغني اللبيب ١ / ٧٢ .
[2] – نتائج الفكر في النحو ، ص (٢٥٤) .
[3] – سورة الأعراف (١٨٥) .
[4] – مصابيح المغاني ، ص (١٩٠) .
[5] – السابق ، ص (١٩١) . والبيت للمتنخل الهذلي ، وهو من شواهد : معاني القرآن ١ / ١٦٤ ، والخصائص ٢ / ٤٣٣ .
[6] – سورة النساء (٩١) .
[7] – سورة البقرة (١٤٢) .

إنّما نزل بعد قولهم : (ما ولآهم) ، قال : فجاءتْ السين إعلامًا بالاستمرار لا بالاستقبال " [1] .

وقال ابن هشام بعد نقله هذا الرأي : " وهذا الذي قاله لا يعرفه النحويون ... ثُمّ لو سُلِّم فالاستمرار إنّما استفيد من المضارع ، كما تقول : (فلانٌ يقري الضيفَ ويصنعُ الجميلَ) ، تريد أنّ ذلك دأبه ، والسين مفيدة للاستقبال ، إذ الاستمرار إنّما يكون في المستقبل " [2].

(قدْ) : أشار الدارس سالفًا إلى أنّها أداة تفيد التحقيق مع الماضي ، والتوقع مع المضارع على المشهور . وذكر الهروي لها معانٍ أُخر استمدها من السياق ، كأنْ تكون بمعنى (ربّما) في قولهم : (قد يكون كذا وكذا) ، وبمعنى : (إنّ هذا الفعلَ من عادتي) [3] ، واستدل له بقول شماس الهذلي من البسيط :

قد أتركُ القِرنَ مُصفرًّا أناملُهُ ... كأنَّ أثوابَه مُجَّتْ بفرصادِ [4]

ونقل المرادي فيها معنى (التكثير) ، ووصف هذا المعنى بـ (**الغرابة**) [5] ، كما نقل استدلال أصحابه بقول امرئ القيس من البسيط :

قد أشهدُ الغارةَ الشعواءَ تحملني ... جرداءُ معروقةُ اللحيين سُرحُوبُ [6]

(لعلّ) : ذكر الزجاجي لهذه الأداة أربعة أوجه ، تحدث في واحد منها عن السياق المقامي بجلاء ، فقال : " لها ثلاثة أوجه : تكون شكًّا ، واستفهامًا ، وإيجابًا . فالشك قولك : (لعلّ زيدًا يقومُ) ، والاستفهام قولك في الخطاب : (لعلّ زيّدا يقومُ ؟) كما تقول : (أ تظنُّ زيدًا يقومُ ؟)

---

[1] - **مغني اللبيب** ١ / ١٥٨ .
[2] - **السابق** ١ / ١٥٨ - ١٥٩ .
[3] - ينظر : **الأزهية** ، ص (٢١٢) .
[4] - البيت منسوب في بعض المواضع لعبيد بن الأبرص ، وهو من شواهد : سيبويه ٤ / ٢٢٤ ، والمقتضب ١ / ٤٣ ، والأزهية ص (٢١٢) ، والخزانة ٤ / ٥٠٢ . ينظر : **معجم شواهد النحو الشعرية** ، شاهد رقم (٧٨٣) .
[5] - ينظر : **الجنى الداني** ، ص (٢٥٨) .
[6] - البيت من شواهد : المنصف ١ / ٢٢٣ ، ومغني اللبيب ١ / ١٩٧ ، والسيوطي (١٦٩) . ينظر : **معجم شواهد النحو الشعرية** ، شاهد رقم (١٠٦) .

تواجـه بذلـك مَـنْ تُخاطـب . والإيجاب قولك : ﴿ لَعَلَّ اللهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ﴾ [1] . ولها معنى رابع ، وهو الترجي " [2] . وعن معنى الترجي قال ابن فلاح : " واعلمْ أنّ التوقع والرجاء من الباري جلّتْ عظمته مستحيل ، لأنّه عبارة عمّا جُهلتْ عاقبته ، وإنّما يُتصوّر ممَّـن يجهـل عاقبة الأمور . وأمّا الباري فإنّه عالمٌ بالمعلومات كلها ، فلا يُتصوَّر في حقه الرجـاء والتوقـع فإذا وردتْ في التنـزيل كقـوله تعالى : ﴿ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [3] ، ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾ [4]، ﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾ [5] ، فاختُلف في تأويلها ؛ فقال سـيبويه [6] : إنّ الرجـاء والتوقع يرجع إلى مَن تعلقتْ بهم ، وهم المخاطَبون ..... وقال قطرب وأبو علي : إنّ معناهـا التعليل ــ ويُردُّ عليه أنّه لا معنى للتعليل في مثل : ﴿ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾ " [7] .

(لو) : ذكر المالقي لهذه الأداة معنيين استقاهما من السيـاق ، فجعلها في قولـه تعـالى : ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [8] ، ونحو قولهم : (لو أني قمـتُ فأكرمـك) للتمنـي وجعلها في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ ﴾ [9] ونحو قولهم : (إعطِ المساكينَ ولو واحدًا) للتقليل بمنزلة (رُبّ) [10].

---

[1] – سـورة الطـلاق (١) .
[2] – حـروف المعـاني ، ص (٣٠) .
[3] – سـورة البقـرة (١٨٩) .
[4] – سـورة الشـورى (١٧) .
[5] – سـورة طـه (٤٤) .
[6] – ولهذا قال : " لعلّ وعسى : طمع وإشفاق " . الكتـاب ٤ / ٢٣٣ .
[7] – المغنـي في النحـو ٣ / ١٣٧ – ١٣٨ .
[8] – سـورة الشعـراء (١٠٢) .
[9] – سـورة النسـاء (١٣٥) .
[10] – ينظر : رصـف المبـاني ، ص (٣٦٠ – ٣٦١) .

ثانيًا : الأداة ... لفظة في سياق :

حظي السياق ودراسته بعناية كبيرة في السنوات الأخيرة ، وشملت هذا العناية باحثين غربيين وعرب ، وقد اتفق جميعهم على دوره في تحديد معاني الكلمات والجمل ، فالكلمة – حسب ما يرون – هي الموجودة في سياق ؛ بمعنى أنّه لا يتحدد معناها تحديدًا دقيقًا إلاّ من خلاله ، وهي لا تدل مستقلة بنفسها على شيء . قال اللساني الفرنسي Meille : " إنّ الكلمة الحقيقية هي الكلمة في السياق "[1] . وقال اللساني الانجليزي (أولمان) : " فالسياق وحده هو الذي يستطيع أنْ يبيّن لنا ما إذا كانتْ الكلمة (قريب) مثلاً تعني قرابة الرحم ، أو القرب في المسافة "[2] . وقال الدكتور / كمال بشر : " فالكلمة منعزلة ضربٌ من العبث ، فلا بدّ من سياق يُبرز دلالتها ، وهو ما اصطلحوا على تسميته بـ (سياق الحال) "[3] .

والسؤال هنا : هل كان هذا الفهم متحققًا عند نحاة العربية ؟

الحق أنّ مراجعة سريعة لتراث عالم نحوي كعبد القاهر الجرجاني يُظهر أنّ هذا الفهم كان متحققًا عنده تمام التحقق ، إذ جلّى في نظريته (النظم) السياقَ (مقاليًا ومقاميًا) تجليةً توضح جلاء الفكرة في ذهنه . ولن يتشعب الدارس أكثر في هذه الفكرة ، لأنّ ما يعنيه في المقام الأول هنا : الأداة كلفظة في السياق .

تُظهر المادة المجموعة عددًا من الأدوات التي اكتسبتْ معناها من السياق ، كما تُظهر خلاف النحاة في تحديد هذا المعنى ، لاختلافهم في تفسير السياق . فمِن معاني (همزة الاستفهام) الإبطال ، وجعل منه ابن هشام قول جرير :

ألستم خيرَ مَنْ ركبَ المطايا وأندى العالمينَ بطونَ راحِ

---

[1] – أصول تراثية في اللسانيات الحديثة ، ص (٤٨) .

[2] – دور الكلمة في اللغة ، ص (٧١) .

[3] – دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني ، ص (١٥٣) .

وخالفه الموزعي لأنّ السياق يقتضي التقرير لا الإبطال ؛ إذ لا منكر لهذا الفضل ، والمخاطَبُ بالمدح لا ينكر ذلك في نفسه .

وكذلك الأداة (إنّما) التي جعلها بعض النحاة للتحقير ، مستدلاً بقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَنَاْ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ﴾ [1] ، فسياق الآية – ليس غير – هو الذي حدا بذلك النحوي إلى ابتداع هذا المعنى ولأبي حيان في هذه الأداة قولٌ يجعله من السبّاقين في تجلية فكرة السياق ، إذ قال : " والذي تقرر في علم النحو أنّ (ما) الداخلة على (إنّ) وأخواتها كافة لها عن العمل ، **فإنْ فُهِم حصرٌ فمن سياق الكلام لا منها** ، ولو أفادتْ الحصر لأفادته أخواتها المكفوفة بـ (ما) " [2] .

إنّ قول أبي حيّان هذا صريحٌ في أنّ الأداة لا معنى لها بمفردها ، بل إنّ السياق هو الذي يكسبها معنى بعينه . وهذا القول يقودنا مرة أخرى إلى رد فكرة (الأصل في الأداة أنْ تدل على معنى واحد) ، ذلك أنّ هذه الفكرة تقوم على النظر إلى الأداة كلفظة منفردة منعزلة عن السياق .

وقال الدكتور / فخر الدين قباوة في معنى الحرف : " وهذا يعني أنّ الحرف ليس له معنى معجمي ، بل معنى تركيبي عام ، **وأُخر خاصة يحددها السياق الذي يضمه** ، فـ (الباء) مثلاً ذات دلالة عامة على الإلصاق ، تُتوهم فيها وهي مفردة عن الأسماء والأفعال ، إلاّ أنّ هذه المُتوهَّمة غالبًا ما يصاحبها توجيهات مختلفة محتملة ، حتى تنتظمها عبارة تخصصها لمقصد معين ، وتزيل عنها سائر الاحتمالات . **كذا يجب أن يُدرك حرف المعنى ، ليتميز بخصوصيته ، وتتعين معالم مضامينه في السياقات المتباينة** " [3] .

---

[1] – سورة الكهف (١١٠) .

[2] – الجنى الداني ، ص (٣٩٥ – ٣٩٦) .

[3] – جذور التحليل النحوي ، ص (١٦٨) .

وبالعود إلى المادة المجموعة ، وإلى الأداة (أو) نجد حقيقة (الأداة لفظة في سياق) بيّنة جلية ، وبخاصة في قول السهيلي : " وأمّا (أو) التي زعموا أنّها للإباحة ، نحو : (جالسْ الحسنَ أو ابنَ سيرين) ، فلم توجد الإباحة من لفظ (أو) ، **وإنّما أُخذتْ من صيغة الأمر مع قرائن الأحوال** ، و (أو) غير معتمدة في هذا الكلام ، **وإنّما دخلتْ لغَلَب العادة في أنّ المشتغل بالفعل الواحد لا يشتغل بغيره** ، وأنّ المجالس للحسن أو ابن سيرين غير جامع بينهما معًا "[1] .

إنّ رسالة السهيلي في هذا القول واضحة بينة ، فالأداة لفظة في سياق ، تكتسب معناها منه ، ولا قيمة لها من دونه ، والقرائن ذات أثر ليس بقليل في تجلية الكلام وتبيين مقاصده .

غير أنّ ابن هشام تعجب من هذا المعنى المذكور ، فقال : " **ومن العجب أنّهم ذكروا أنّ من معاني صيغة (افعلْ) : التخيير والإباحة** ، ومثلوه بنحو : (خذْ من مالي درهمًا أو دينارًا) أو (جالسْ الحسنَ أو ابنَ سيرين) ، ثمّ ذكروا أنّ (أو) تفيدهما ، ومثلوا بالمثالين المذكورين لذلك "[2] . وأجاب الموزعي عن قول ابن هشام هذا ، فقال : " **والعجب من تعجبه ، فإنّ الحروف جاءتْ لمعانٍ في غيرها لا في نفسها** ، ولكل شيء منها معانٍ مخصوصة موضوعة لها ، **ولا شكّ أنّ معاني الحروف والأفعال تستفاد من مقاصد الكلام ، وموارد الخطاب ، وتركيب الألفاظ** ، فإذا رأينا العرب قد استعملوا ذلك في معنى لم توضع له في بعض التراكيب ، علمنا أنّ اللغة قد وردتْ في استعمال ذلك ، وأنّه جائز في لسان العرب ، وأنّهم قد تجوزوا به عن موضوعه "[3] .

---

[1] – **نتائج الفكر في النحو** ، ص (٢٥٤) .
[2] – **مغني اللبيب** ١ / ٨٠ .
[3] – **مصابيح المغاني** ، ص (١٥٧) .

ويـرى الـدارس أنّ إجابـة الموزعي هـذه إجـابة تدافـع عن حقيقة أنّ معنى الأداة إنّما يستفاد من السيـاق ، الذي يراعي بدوره : مقاصـد الكـلام ، ومـوارد الخطـاب وتركيـب الألفـاظ ، واستعمال العـرب . وهي من جهة أخـرى إجـابة تدافـع عـن حقيقة تعـدد المعـنى في الأداة ، وعـدم لزومها لأصـل واحـد لا تخـرج عنـه

والكلام ذاته ينطبق على أدوات كـ : إلاّ ، وأي ، وقد ، ولو ، إذ يكسبها السياق معنى لا يتحقق لها وهي منفردة .

أمّا السياق غير اللغوي ، أو سياق الموقف كما اصطلح عليه المحدثون اليوم ، فيقترب من فكرة (المقام) التي أفاض المتقدمون في الحديث عنها ، ولاسيما البلاغيين منهم . وقد أشار إلى هذه الحقيقة الدكتور / تمام حسّان حيـن قال : " ولقد كـان البلاغيون عنـد اعترافهم بفكـرة (المقام) متقدمين ألف سنة تقريبًا على زمانهم ، لأنّ الاعتراف بفكرتـي (المقـام والمقـال) باعتبارهما أساسين متميزين من أسس تحليل المعنى ، يعتبر الآن في الغرب من الكشوف التـي جاءت نتيجة لمغامرات العقل المعاصر في دراسة اللغة "[1] .

فكيـف ظـهر هـذا النـوع مـن السيـاق في حقـل الأدوات ؟

لقد خالف الموزعي ابن هشام في إفادة همزة الاستفهام معنى (الإنكار الإبطالي) في قول جرير :

ألستـم خيـرَ مَـنْ ركـبَ المطـايا وأنـدى العالميـنَ بطـونَ راحِ

فرجّح معنى (التقرير) لا (الإنكار) معتمدًا في ترجيحه – بحسب الدارس – علـى السياق المقامي ، إذ قال : " فإنّ معنى الهمزة في ذلك التقرير ، إذ المخاطَب بالمدح لا يُنكر ذلك فـي

---

[1] – اللغـة العربيـة .. معنـاها ومبنـاها ، ص (٢٣٧) .

نفسه ، ولم يتقدم ما يقتضي النفي لفضلهم حتى ينكره الشاعر ويبطلــه ، وإنّمــا أراد التقريــر وحملهم على الإقرار بما قاله لهم " [1] .

ويظهر هذا النوع من السياق كذلك في (سين الاستقبال) التــي جعلهــا بعــض النحــاة للاستمرار لا للاستقبال في قــوله تعــالى : ﴿ سَتَجِدُونَ آخَرِينَ ﴾ [2] مستــدلاً بقــوله تعالى : ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلاَّهُمْ عَن قِبْلَتِهِمْ ﴾ [3] ومدعيًا بأنّ ذلــك إنّما نزل بعد قولهم : ﴿ مَا وَلاَّهُمْ ﴾ . وقد ردّ ابن هشام هذا المعنى لــ (السين) [4] . غير أنّ ما يهمنــا هنــا أنّ المخالف اعتمد السياق المقامي المتمثل في أسبــاب النزول وأوليــته في ابتــداع معنى جديــد لــ (السين) .

وتظهر هــذه الفكرة أوضح ما تكــون عند الزجاجي حيــن تحدث عن أوجــه (لعــلّ) فقــال : " لها ثلاثة أوجه : تكون شكًّا ، واستفهامًا ، وإيجابًا . فالشك قولك : (لعلّ زيدًا يقومُ) والاستفهام قولك في الخطاب : (لعلّ زيّدا يقومُ ؟) كما تقول : (أ تظنُّ زيدًا يقومُ ؟) **تواجــه بذلــك مَــنْ تُخاطــب** " [5] .

إنّ قول الزجاجي هذا صريحٌ في أنّ للمقام أثرًا في تجلية معنى الأداة ، فــ (لعــلّ) فــي

قولك : **لعــلّ زيــدًا يقــومُ .**

لعــلّ زيــدًا يقــومُ ؟

واحدة ، غير أنّ ما يصاحب السياق المقالي من تعبيرات الوجه ، والموقف ، والمواجهة – كما ذكر الزجاجي – يجلي معنى الاستفهام ، ويفرقه عن معنى الشك .

---

[1] – مصابيــح المغانــي ، ص (٧٥) .
[2] – ســـورة النســـاء (٩١) .
[3] – ســـورة البقـــرة (١٤٢) .
[4] – مغــنــي اللــبيــب ١ / ١٥٩ .
[5] – حــروف المعــاني ، ص (٣٠) .

إنّ مجمل ما يمكن أن يقـال في هـذا المقام أنّ معنى الأداة لا يتحصل كونهـا لفظـة مفـردة ، بل يتحصل حـال كونها لفظـة في سياق . والسياق : مقـال ومقـام ، ممّا يعنـي أنّ مقولـة : (إنّ الأصـل فـي الأداة أنْ تـدل على معنى بعينـه) مقولـةٌ فيـها نظـر لأنّ السيـاق يستدعي التنويـع والاتسـاع ، لا المحاصـرة والتقييـد .

وقد أظهرتْ المادة المجموعة مصطلحات كـ (الخروج) و (الغرابة) عند الحديث عـن معنى الأداة في السياق ، فهل لهذين المصطلحين دلالة ما ؟ هذا ما يحاول الدارس تجليتـه فـي الصفحات التالية .

ثالثًا : الأداة والأسلوب :

تولي المدارس اللسانية الحديثة اليوم (الأسلوب) عناية فائقة ، كما تحرص على الربط بين الأسلوب والنحو . يقول اللساني (جيرو) : " لا أسلوب دون نحو ، ولا نستطيع أنْ نثبت العكس ، فنزعم أنّه لا وجود للنحو بلا أسلوب " . ويوضح بعد ذلك علاقة النحو بـ (الأسلوب) في قوله : " النحو يضبط لنا قوانين الكلام ، بينما تتتبع الأسلوبية وجوه التصرف به عند استعمال اللغة "[1] . ويرى (فريمان) أنّه من الممكن تحديد الحقل الذي تتحرك فيه الأسلوبية بثلاثة أنماط :

- الأسلوب باعتباره انحرافًا عن القاعدة .
- الأسلوب باعتباره تواترًا أو نوعًا من تكرار أنماط لغوية .
- الأسلوب باعتباره استغلالاً للإمكانات النحوية .[2]

وما يهمنا من هذه الأنماط في هذا المقام النمط الأول ، إذ ورد في المادة المجموعة مصطلحان : أولهما : الخروج ، والثاني : الغرابة ، وهما من المصطلحات المرتبطة بالأسلوب وانزياحه عن القاعدة .

عقد ابن هشام في كتابه مغني اللبيب فصلاً تحدث فيه عن (خروج الأداة عن معناها الحقيقي) ، فقال في مقدمته : " **وقد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي ، فترد لثمانية معانٍ** "[3] . وذكر المعاني الثمانية بعد ذلك . وقال السيوطي في (إذ) : " **وقد ذكر كثير أنّها تخرج عن المضي إلى الاستقبال** نحو : ﴿ **يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا** ﴾ "[4] .

---

[1] – **الأسلوبية ونظرية النص لإبراهيم خليل ، ص (٣٧) .**
[2] – **ينظر : البلاغة والأسلوبية لمحمد عبد المطلب ، ص (١٤٧) .**
[3] – **مغني اللبيب ١ / ٢٣ .**
[4] – **الإتقان ٢ / ١٤٥ .**

فـما قيـمة هـذا (الخروج) بالأداة عـن معنـاها الحقيـقي ؟

الحق أنّ خروج المتكلم باللغة عن المألوف يمثّل نمطًا أسلوبيًا عنتْ به الدراسات اللغويـة والأدبية منذ أقد العصور ، وخصته الأسلوبيات اليوم بمزيد عناية ، حتى حلا لبعض الدارسـين أنْ يعرّف الأسلوب بأنّه : انحراف عن معيار اللغة [1] . وقد تعددتْ مصطلحات هذا (الخروج) وكثرت ، فمنها : الانحراف ، والعدول ، والانزياح ، والإزاحة ، والكسر (كسر المألوف وانكسار النمط) ، والغرابة ، والتغريب ، ...... إلخ [2] .

فإذا علمنا ذلك أيقـنّا تمام اليقين أنّ خروج الأداة عـن معناها يمثل نمـطًا أسـلوبيًا فيـه من التفـرد ، والإبـداع ، والأسـر ، والجـذب الشيء الكثيـر . وأيقنّـا كذلـك أنّ الأداة لا قيمـة لها إلاّ في سيـاق . وأيقنّا بعـد ذلـك أن لا قيـمة للرأي القائـل بـ : إنّ الأصـل في الأداة أنْ تـدلّ على معنى واحـد .

هذا عن مصطلح (الخروج) . أمّا (الغرابة) فهي عند أهل المعاني : " كون الكلمة غيـر ظاهرة المعنى ، ولا مألوفة الاستعمال " [3] أو : " أنْ تكون الكلمة وحشية لا يظهـر معناهـا فيُحتاج في معرفته إلى أنْ يُنقّر عنها في كتب اللغة ، أو يُخرّج لها وجه جديد " [4] .

ومصطلح (الغرابة) مبثوث كذلك في كتب الأدوات وحروف المعـاني ، وقـد ورد فـي موضعين من المادة المجموعة ، كلاهما منقول عن المرادي :

الأول : في الأداة (إلاّ). قال : " ومِن أغـرب ما قيل في (إلاّ): أنّها قد تكون بمعنى (بعد) وجعل هذا القائل من ذلك قوله تعالى : ﴿ إلاّ الذينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ﴾ وقوله : ﴿ إلاّ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾

---

[1] – ينظر : البلاغة والأسلوبية ، ص (١٤٧) ، ومقالات في الأسلوبية لعياشي ص (٤٧) ، والأسلوبية لربابعة ص (٤٤) .

[2] – ينظر : الانزياح من منظور الدراسات الأسلوبية لأحمد ويس ، ص (٢٩ – ٧٠) .

[3] – التعريفـات ، ص (٢٠٧)

[4] – معجـم المصطلحات البلاغية وتطـورها لأحمد مطلوب ، ص (٥٣٧)

وقوله : ﴿ إلاّ المَوْتَةَ الأُولَى ﴾ "[1] . كما نَقل عن الأصمعي وابن جني القول بزيادتها ، ووصف هذا القول بـ (الغرابة) .

الثاني : في الأداة (قد) ، إذ نقل عن بعضهم أنّها قد تكون للتكثير ، ونقل استدلاله بقول الشاعر :

قد أشهدُ الغارةَ الشعواءَ تحملني   جرداءُ معروقةُ اللحيين سُرحُوبُ

ووصف هذا المعنى بـ (الغرابة)[2] .

وينبغي التفريق بين مفهوم (الغرابة) عند المرادي ، ومفهومه عند البلاغيين والأسلوبيين ، فالمرادي عندما يصف معنى أداة بـ (الغرابة) ، إنّما يقصد أنّه معنى غير معروف ، لم يُتَوافق عليه ، وهذا واضح من كلامه ، وبالتالي فإنّ هذا المعنى مرفوض غير مقبول . وموقفه هذا ينبع من كونه مناصرًا لقاعدة : إنّ الأصل في الأداة أن تدل على معنى واحد .

أمّا (الغرابة) في الدراسات البلاغية والأسلوبية فهي خروج عن المعيار ، لها أثر في النفس ، وفيها نوعٌ من الطرافة والتجديد ، كما تضفي على السياق اللغوي صفتي : الإبداع والجمال ، بخاصة أنّ النفس الإنسانية توّاقة إلى التغيير والتجديد ، وتجاوز المكرر الرتيب .

فإذا علمنا ذلك جاز لنا أنْ نعدّ (الغرابة) في استعمال الأدوات نمطًا من أنماط تعدد المعنى ، تضفي على السياق نوعًا من التجديد والتشويق ، وجاز لنا أن نقبل هذا الاستعمال ولا نرفضه .

---

[1] – الجنى الداني ، ص (٥٢١) .
[2] – السابق ، ص (٢٥٨) .

لقد تحدث الدارس بداية هذا الفصل عن ظاهرة (التناوب) ، وأعقبها بالحديث عن استعمال الأداة ، ليختِم الفصل بـ (معنى الأداة والسياق) ، وبين هذا وذاك ، توزعتْ عددٌ من الآراء والترجيحات تصبُّ كلها في بوتقة واحدة هي : الأصل في معنى الأداة التعدد لا الإفراد ، لأنّ الاستعمال يقتضي التعدد ، ولأنّ السياق يقتضي التعدد .

خاتمة الدراسة

الخلافُ ظاهرةٌ تطالعنا في النحو العربي كله ، من أوله إلى آخره ، لا يخلو منه بابٌ من الأبواب ، ولا موضوع من الموضوعات . وقد اختلفتْ نظرة الباحثين إلى هذا الخلاف واختلفتْ مواقفهم ، وبالتالي اختلفتْ آراؤهم وأحكامهم . والحق أنّ النظر إلى هذا الخلاف لا ينبغي أنْ يقفَ على المسائل النحوية ، ويجعلها الغاية ، بل يجب أنْ يتجاوزها إلى الفكر النحوي لأنّ الخلافَ – بحسب الدارس – ليس مجرد جدل ومماحكة بين النحاة ، ولا هو مجرد رغبة لدفع حجة بحجة ، بل هو أصولٌ ، ومبادئ ، وقواعد انطلق منها النحاة ، وانطلقتْ منها مدارسهم .

وقد حاول الدارس في هذا البحث دراسة (الخلاف النحوي في الأدوات) دراسةً وصفية تحليلية وخلص في نهايته إلى النقاط التالية :

١. بدأ مفهوم الأداة في تاريخ النحو العربي كمرادف لـ (حرف المعنى) عند نحاة اليونان ، ومن بعدهم الكوفيين ، ثم تطور بعد ذلك ليشير إلى : الحرف وما تضمن معناه من الاسم ، والفعل ، والظرف . ومصطلح (الأداة) بهذا المفهوم يجعل النحاة العرب متقدمين على غيرهم من اللغويين المعاصرين ، الذين رأوا في الأداة قسمين : أصلية تشمل حروف المعاني ، ومحولة تشمل الظرف ، والاسم ، والفعل .

٢. إنّ القول بأحقية الكوفيين بمصطلح (الأداة) دون غيرهم قول فيه نظر ، وإنّ الجزم بأنّ الكوفيين آثروا هذا المصطلح على مصطلح (الحرف) جزمٌ مجانبٌ للصواب وإنّ ما استقر في الأذهان من أنّ مصطلح (الأداة) مصطلحٌ كوفي ، لم يكن معروفًا قبل أن يستعمله الكوفيون مسألة تحتاج إلى مراجعة ، لأنّ نحاة اليونان استعملوه قبل النحاة العرب بزمن ، والفارابي الفيلسوف يصعد بهذا المصطلح إلى أرسطو عندما شرح كتابه في العبارة .

٣. ألزم البصريون أنفسهم بمبدأ (بساطة الأداة) ، لا تركيبها ، غير أنّهم لم يلتزموا بما ألزموا أنفسهم به ، فتعددت آراؤهم في الأدوات بين البساطة والتركيب . وكذلك فعل من جاء بعدهم ، واتّبع نهجهم ، أمّا الكوفيون فمالوا إلى القول بالتركيب في الأدوات التي اختُلف في تركيبها ، سعيًا منهم إلى تفتيق أحكام جديدة ، يعين عليها القول بالتركيب ، وهو الأصل الذي قال به الخليل ، فكما أنّه كان ميالاً للقول بالتركيب كان الكوفيون كذلك . و أظهر البحث أيضًا ميلهم إلى : إرجاع الأدوات المركبة إلى أمهات أبوابها .

٤. ردّ الدارس القول بأن النحاة العرب تأثروا بالساميات في قضية تركيب الأدوات ورأى أنّها مسألة نحوية عربية محضة ، عالجها النحاة العرب ، وتوصلوا من معالجتهم تلك إلى مجموعة من الآراء ، وإنْ ورد توافقٌ في تلك الآراء ، فالنحاة العرب أحق بنسبتها إليهم ، لأنّهم متقدمون زمنًا .

٥. أقام المتقدمون من علماء العربية دراستهم لقضية الأصل والفرع في بنية الأدوات على مجموعة من القواعد العامة ، ثمّ ذكروا عددًا من المسوغات التي تبيح الخروج عن الأصل ، وكانوا في هذا العمل أو ذلك ملتزمين بمنهج يسنّ القواعد ، ويؤصل الأصول ، بغض النظر عن صحتها أو خطئها ، بعيدًا عن مسلك علماء الساميات الذي يقوم على افتراضات لا يسندها دليل ، و احتمالات لا يعضدها برهان .

٦. رأى الدارس في اختلاف القسم الكلامي الذي تنتمي إليه الأداة أثرًا لعناية النحاة بالسياق فالأداة ليست كلمة مفردة عندهم ، بل هي كلمةٌ بين مجموعةٍ من الكلمات ، تؤدي وظيفة التعليق ، والربط بين أجزاء الكلام . وعليه لا مشكلة في تردد الأداة بين

الأقسام المختلفة للكلام (الحرف ، والاسم ، والفعل) ، لأنّها إنّما تتردد في أقسامها ليس غير .

٧. وجد الدارس أنّ قاعدة (الاختصاص أساس العمل في الأداة) تثير أكثر من إشكال وبخاصة حين تتعارض مع السماع بما يحتويه من شواهد قرآنية وشعرية ونثرية . ورأى أنّ هذه القاعدة إذا تعارضت مع القراءات وشواهد الشعر والنثر رُجّحتْ القراءات والشواهد ، إذ لا معنى لترجيح القاعدة على النقل . ورأى كذلك أنْ لا علاقة للاختصاص – لا من قريب ولا من بعيد – بلغات العرب ، وما فاهتْ به ألسنتهم .

٨. وقف الدارس مع ثلاثة آراء للشيخ عبد القاهر الجرجاني في عمل الأدوات (إلاّ وواو المعية ، ويا النداء) ، ووجد في هذه الآراء قربًا من الطبيعة التي يجب أن تعمل وفقها الأداة ، كما وجدها أكثر إقناعًا في التحليل النحوي .

٩. أرجع الدارس ميل البصريين إلى الإضمار والحذف رغم الإشكال الذي يثيرانه إلى قاعدة (الاختصاص) ؛ فهم أنكروا عمل (أو) و (الفاء) و (الواو) و(لامي) التعليل والجحود النصب في المضارع ، لأنّ هذه الأدوات غير مختصة ، تدخل على الاسم والفعل معًا . وكذلك فعلوا في الأدوات النائبة عن (ربّ) ، وهم كذلك أنكروا إضمار (لام) الطلب في فعل الأمر ، لأنّ اللام مختصة بالاسم ، فلا تدخل إلاّ عليه .

١٠. رأى الدارس في رأي الكوفيين الجاعل (أو) و (الفاء) و (الواو) و (كي) و (لامي) التعليل والجحود ناصبةً بنفسها رأيًا أقرب إلى طبيعة اللغة ، ليس فيه تكلف إضمار ، وما قد يستتبعه من تكلف تقدير ، وليس فيه تجاهل لعامل لفظي موجود

في الكلام ، ولاسيما أنّ الشواهد على هذا العمل كثيرة ، فلا مسوغ لإهمال هذه الأدوات بحجة عدم الاختصاص .

١١. تابع الدارس الكوفيين في القول بـ (تناوب الأدوات في المعنى) ، لأنّه وجد في قول البصريين نوعًا من التقييد ، لا تقبله اللغة ولا يطيقه الكلام والمتكلمون فليس الأصل في الأداة أنْ تدلّ على معنى واحد ، بل الأصل فيها التنويع والاتساع ، ولاسيما أنّ هذه الظاهرة – ظاهرة التناوب – تُسنَد بكلام الله عزّ وجل ، وتُعضد كذلك بكلام العرب ، ولا حاجة إلى القول بتضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف ، فرارًا من القول بـ (التناوب) .

١٢. وجد الدارس أنّ النحاة المتقدمين استقوا معاني الأدوات من استعمال العرب ، ثم أخذوا يفسرون هذا الاستعمال ، تقودهم في ذلك الشواهد ، والنظر إلى المعنى من أكثر من زاوية ، فصار هذا المعنى أظهر عند فلان ، وذاك أظهر عند آخر ، غير أنّ البصريين تمسكوا بمبدأ (المعنى الأصلي) و (الاستعمال الواحد) وهو ما رفضه الباحث .

١٣. ذكر الدارس الشواهد التي سيقت عن العرب في استعمال بعض الأدوات استعمالاً غير متداول ، كـ (أنّ بمعنى لعلّ) ، و (إنّ بمعنى نعم) ، و (متى بمعنى مِنْ) ، ورأى أن لا مجال لرد اللغة ، ولا وصمها بالشذوذ . نعم ، قد لا تكون مقبولة في الاستعمال ، مستساغة عند الناطقين ، متداولة بين الناس ، لكنّها لغة واللغة حجة .

١٤. رأى الدارس أنّ معنى الأداة لا يتحصل كونهـا لفظـة مفـردة ، بل يتحصل حـال كونها لفظـة في سيـاق . والسيـاق : مقـال ومقـام ، مـمّا يعنـي أنّ مقـولـة : (إنّ الأصـل فـي الأداة أنْ تـدل على معنى بعينـه) مقولـةٌ فيـها نظـر ، لأنّ السيـاق يستدعي التنويـع والاتسـاع ، لا المحاصـرة والتقييـد .

ثبت المصادر والمراجع

أولاً : الكتب :

* **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة** ، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي ، تحقيق : طارق الجنابي ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٧ م .

* **الإبدال** ، يعقوب بن السكّيت ، تحقيق : حسين محمد شرف ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٧٨ م .

* **الإتقان في علوم القرآن** ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٨٧ م .

* **إحياء النحو** ، إبراهيم مصطفى ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة ، والنشر ، القاهرة ١٩٣٧ م .

* **الأدوات النحوية في كتب التفسير** ، محمود أحمد الصغير ، دار الفكر ، دمشق ، ٢٠٠٧ م .

* **الأدوات النحوية وتعدد معانيها الوظيفية** ، أبو السعود الشاذلي ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، ١٩٨٩ م .

* **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق وتعليق : مصطفى أحمد النماس ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٩٨٩ م .

* **الأزهية في علم الحروف** ، علي بن محمد الهروي ، تحقيق : عبد المعين الملوحي ط (٢) ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٩٨١ م .

* **الأسلوبية ... مفاهيمها وتجلياتها** ، موسى سامح ربابعة ، دار الكندي ، إربد ٢٠٠٣ م .

* **الأسلوبية ونظرية النص** ، إبراهيم خليل ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٩٧ م .

* **الأشباه والنظائر في النحو** ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٣ م .

* **أشتات مجتمعات في اللغة والأدب** ، عباس محمود العقاد ، ط (٦) ، دار المعارف القاهرة ، ١٩٨٨ م .

* **الأصول (دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب)** ، تمام حسان ، عالم الكتب القاهرة ، ٢٠٠٠ م .

* **أصول تراثية في اللسانيات الحديثة** ، كريم زكي حسام الدين ، ط (٣) ، الرشاد للطباعة ، القاهرة ، ٢٠٠١ م .

* **الأصول في النحو** ، محمد بن سهل بن السراج ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، ط (٢) مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٧ م .

* **الاقتراح في علم أصول النحو** ، جلال الدين السيوطي ، تقديم وتصحيح : أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم ، دار جروس برس ، بيروت ، ١٩٨٨ م

* **أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة** ، فاضل الساقي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٩٧٧ م .

* **ألفية ابن مالك في النحو والصرف** ، محمد بن مالك الأندلسي ، مكتبة الآداب ، مصر د . ط . ت .

* **أمالي ابن الشجري** ، هبة الله علي بن محمد ، تحقيق ودراسة : محمود محمد الطناحي مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٢ م .

* **إنباه الرواة على أنباه النحاة** ، على بن يوسف القفطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ط (٢) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨١ م .

* **الانزياح من منظور الدراسات الأسلوبية** ، أحمد محمد ويس ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠٥ م .

* **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** ، أبو البركات الأنباري تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، القاهرة ، ١٩٦١م.

* **الإيضاح** ، أبو علي الفارسي ، تحقيق : كاظم بحر المرجان ، ط (٢) ، عالم الكتب بيروت ، ١٩٩٦ م .

* **البحر المحيط** ، أبو حيان الأندلسي ، دراسة وتحقيق وتعليق : عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ، ط (٢) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٧ م .

* **البرهان في علوم القرآن** ، بدر الدين الزركشي ، تحقيق : يوسف المرعشلي وجمال الذهبي وإبراهيم الكردي ، ط (٢) ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٩٤ م .

* **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة الحلبي ، القاهرة ، ١٩٦٤ م .

* **البلاغة والأسلوبية** ، محمد عبد المطلب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٤ م .

* **تأويل مشكل القرآن** ، ابن قتيبة الدينوري ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، ط (٢) ، دار التراث ، القاهرة ، ١٩٧٣ م .

* **التبيان في إعراب القرآن** ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق : علي البجاوي ، ط (٢) ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٨٧ م .

* **التطور النحوي للغة العربية** ، برجشتراسر ، تخريج وتصحيح : رمضان عبد التواب ط (٤) ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ٢٠٠٣ م .

* **التعريفـــات** ، علي بن محمد الشريـــف الجرجاني ، تحقيق : عبد الرحمن عميـــرة ، عـــالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٧ م .

* **تقويـــم الفكـــر النحـــوي** ، علي أبو المكارم ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٨٠ م .

* **تلخيص كتـــاب العبارة** ، محمد بن أحمد بن رشد ، تحقيق : محمود قاسم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨١ م .

* **تنـــاوب حروف الجـــر في لغـــة القـــرآن** ، محمد حسن عـــواد ، دار الفرقـــان ، عمّـــان ١٩٨٢ م .

* **التوطئـــة** ، أبو علي الشلوبيني ، دراسة وتحقيق : يوسف أحمـــد المطـــوع ، دار التـــراث العربي للطبع والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٣ م .

* **ثلاثـــة كتـــب في الحروف** (الفراهيدي ، وابن السكّيت ، والرازي) ، تحقيق : رمـــضان عبد التواب ، ط (٢) ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٥ م .

* **ثمـــار الصناعة في علـــم العربيـــة** ، الحسين بن موســـى (الجليس النحوي) ، تحقيـــق : حنّا بن جميل حداد ، وزارة الثقافة ، عمّان ، ١٩٩٤ م .

* **جذور التحليل النحوي في المدرسة القرآنية القدمى** ، فخر الـــدين قبـــاوة ، دار الغوثـــاني للدراسات القرآنية ، د مشق ، ٢٠٠٧ م .

* **الجمـــل في النحـــو** ، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق وتقـــديم : علـــي توفيـــق الحمد ، مؤسسة الرسالة ببيروت ، ودار الأمل بإربد ، ١٩٨٤ م .

* **الجنى الداني في حروف المعاني** ، الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : فخر الـــدين قبـــاوة ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٢ م .

* **حاشية الصبان على شرح الأشموني** ، محمد بن علي الصبان ، دار إحياء الكتب العربية القاهرة ، د . ط . ت .

* **الحدود** (ضمن كتاب : رسالتان في اللغة) ، علي بن عيسى الرماني ، تحقيق : إبراهيم السامرائي ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمّان ، ١٩٨٤ م .

* **حدود النحو** (ضمن كتاب : كتابان في حدود النحو) ، جمال الدين الفاكهي ، تحقيق : علي توفيق الحمد ، دار الأمل ، إربد ، ٢٠٠٦ م .

* **حروف المعاني** ، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق : علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ببيروت ، ودار الأمل بإربد ، ١٩٨٦ م .

* **الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل** ، عبد الله بن السيد البطليوسي ، تحقيق : سعيد عبد الكريم سعّودي ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، العراق ، ١٩٨٠ م .

* **دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب** ، شحادة الخوري ، ط (٢) ، دار طلاس للدراسات والترجمة ، دمشق ، ١٩٩٢ م .

* **دراسات في علم اللغة** ، كمال بشر ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٩ م .

* **دراسات في اللغة والنحو** ، عبد الكريم مجاهد ، دار أسامة ، عمّان ، ٢٠٠٦ م .

* **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة** ، ابن حجر العسقلاني ، تصحيح : سالم الكرنكوي الألماني ، ١٩٧٠ م .

* **دور الكلمة في اللغة** ، ستيفن أولمان ، ترجمة وتقديم : كمال بشر ، ط (١٢) ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٧ م .

* **الرد على النحاة** ، ابن مضاء القرطبي ، تحقيق : شوقي ضيف : ط (٢) ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ م .

* **رصف المباني في شرح حروف المعاني** ، أحمد بن عبد النور المالقي ، تحقيق : أحمد محمد الخراط ، ط (٢) ، دار القلم ، دمشق ، ١٩٨٥ م .

* **السبعة في القراءات** ، أبو بكر بن مجاهد ، تحقيق : شوقي ضيف ، ط (٣) ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٨ م .

* **سر صناعة الإعراب** ، أبو الفتح بن جني ، دراسة وتحقيق : حسن هنداوي ، دار القلم دمشق ، ١٩٨٥ م .

* **شذرات من النحو واللغة والتراجم** ، حنا بن جميل حداد ، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية ، إربد ، ٢٠٠٦ .

* **شرح ابن عقيل** ، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط (١٤) ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ، ١٩٦٤ م .

* **شرح ألفية ابن مالك** ، ابن الناظم النحوي ، تحقيق : عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد دار الجيل ، بيروت ، د . ت .

* **شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)** ، محمد بن مالك الأندلسي ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠١ م .

* **شرح الرضي على كافية ابن الحاجب** ، رضي الدين الاستراباذي ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٠ م .

* **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ** ، محمد بن مالك الأندلسي ، تحقيق وتقديم : عبد المنعم أحمد هريدي ، مطبعة الأمانة ، القاهرة ، ١٩٧٥ م .

* **شرح عيون الإعراب** ، علي بن فضال المجاشعي ، تحقيق وتقديم : حنا بن جميل حداد مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية ، إربد ، ٢٠٠٧ م .

* **شرح الفارابي لكتاب أرسطوطاليس في العبارة** ، أبو نصر الفارابي ، عنى بنشره وقدّم له : ولهم كوتش اليسوعي وستانلي مارو اليسوعي ، ط (٢) ، دار المشرق ، بيروت ، ١٩٨٦م.

* **شرح الكافيـــة الـــشافيــة** ، محمد بن مالك الأندلسي ، تحقيق وتقديم : عبد المنعم هريـــدي دار المأمون للتراث ، السعودية ، ١٩٨٢ م .

* **شـــرح المفصـــل** ، موفـــق الدين بن يعيـــش ، عالم الكتب ومكتـــبة المتنبـــي ، بيـــروت د . ط . ت .

* **الشـــرط والاستفهام في الأساليـــب العربيـــة** ، سميـــر شريـــــف استيتيـــــة ، الإمـــارات ١٩٩٥ م .

* **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها** ، أحمد بن زكريا بن فـــارس ، تحقيـــق : السيد أحمد صقر ، مطبعة الحلبي ، القاهرة ، ١٩٧٧ م .

* **الصحاح .. تاج اللغة وصحاح العربية** ، إسماعيل بن حمـــاد الجوهري ، تحقيـــق : أحمـــد عبد الغفور العطار ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٥٦ م .

* **ضـــرائر الشعـــر** ، ابن عصفور الاشبيلي ، تحقيق : محمد إبراهيم ، دار الأندلس للطباعـــة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٠ م .

* **طبقات فحـــول الشعراء** ، ابن سلام الجمحي ، تحقيق : محمود محمـــد شـــاكر ، القـــاهرة ١٩٧٤ م .

٦٩. **العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي** ، خليل أحمد عمـــايرة جامعة اليرموك ، الأردن ، ١٩٨٥ م .

* **العقـــد الفريـــد** ، ابن عبد ربه الأندلسي ، شرح وضبط وتصحيح : أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري ، ط (٢) ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٦ م .

* **العوامل المائة النحوية** ، عبد القاهر الجرجاني ، بشرح الشيخ خالد الأزهري ، تحقيق : البدراوي زهران ، ط (٢) ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٣ م .

* **العين** ، الخليل بن أحمد الفراهيدي ، ترتيب وتحقيق : عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٣ م .

* **عيون الأخبار** ، ابن قتيبة الدينوري ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٣ م .

* **عيون الأنباء في طبقات الأطباء** ، ابن أبي أصيبعة ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٨٧م.

* **فقه اللغة المقارن** ، إبراهيم السامرائي ، ط (٣) ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٨٣ م .

* **فقه اللغة وسر العربية** ، أبو منصور الثعالبي ، تحقيق وترتيب : مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي ، ط (٣) ، القاهرة ، ١٩٧٢ م .

* **الفلسفة اللغوية** ، جورجي زيدان ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٨٢ م .

* **في اللهجات العربية** ، إبراهيم أنيس ، ط (٦) مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٨٤ م .

* **في النحو العربي .. قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث** ، مهدي المخزومي مطبعة الحلبي ، القاهرة ، ١٩٦٦ م .

* **القاموس المحيط** ، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، تحقيق : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف : محمد نعيم العرقسوسي ، ط (٤) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٩٤ م .

* **كتاب الحروف** ، أبو نصر الفارابي ، تحقيق وتقديم : محسن مهدي ، دار المشرق بيروت ، ١٩٨٦ م .

* **كتاب سيبويه** ، عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق وشرح : عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩١ م .

* **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم** ، محمد على التهانوي ، تقديم : رفيق العجم ، تحقيق : علي دحروج ، نقل : عبد الله الخالدي ، ترجمة : جورج زيناتي ، مكتبة لبنان ، بيروت ١٩٩٦ م .

* **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل** ، محمود بن عمر الزمخشري ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٣ م .

* **الكليات** ، أبو البقاء الكفوي ، مقابلة وإعداد : عدنان درويش ومحمد المصري ، ط (٢) منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٨٢ م .

* **اللامات** ، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق : مازن المبارك ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٩٦٩ م .

* **لسان العرب** ، محمد بن مكرم بن منظور ، تصحيح : أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي ، ط (٣) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٩٩٩ م .

* **اللسانيات .. المجال والوظيفة والمنهج** ، سمير شريف استيتية ، عالم الكتب الحديث إربد ، ٢٠٠٥ م .

* **اللغة** ، جوزيف فندريس ، ترجمة : محمد القصاص وعبد الرحمن الدواخلي ، القاهرة ١٩٥٠ م .

* **اللغـة العربيـة .. معناها ومبناها** ، تمام حسان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٩ م .

* **لمـع الأدلـة** ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، دمشق ١٩٥٧ م .

* **اللمـع في العربيـة** ، أبو الفتح بن جني ، تحقيق : فائز فـارس ، ط (٢) ، دار الأمل إربـد ، ٢٠٠١ م .

* **مجالـس ثعلـب** ، أبو العباس ثعلب ، تحقيق : عبـد السلام هـارون ، ط (٣) ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٩ م .

* **المدارس النحوية .. أسطورة وواقع** ، إبراهيم السامرائي ، دار الفكـر للنـشر والتوزيـع عمّان ، د . ت .

* **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو** ، مهدي المخزومي ، ط (٢) ، مطبعـة الحلبي ، القاهرة ، ١٩٥٨ م .

* **المزهر في علوم اللغة وأنواعها** ، جلال الدين السيوطي ، شرح وضبط وتصحيح : محمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي البجاوي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٨٦ م .

* **المشكلات اللغويـة في الوظائف والمـصطلح والازدواجيـة** ، سـمير شـريف اسـتيتية الإمـارات ، ١٩٩٥ .

* **مصابيح المغاني في حروف المعاني** ، ابن نور الدين الموزعي ، تحقيق : عائض بن نـافع العمري ، دار المنار للطبع والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٣ م .

* **المصطلح النحوي .. نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجـري** ، عـوض حمـد القوزي ، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الرياض ، السعودية ، ١٩٨١ م .

* **المصطلحية .. مقدمة في علم المصطلح** ، علي القاسمي ، وزارة الثقافة والإعلام ، العراق ١٩٨٥ م .

* **معاني الحروف** ، علي بن عيسى الرماني ، تحقيق : عبد الفتاح شلبي ، دار نهضة مصر القاهرة ، ١٩٧٣ م .

* **معاني القرآن** ، يحيى بن زياد الفراء ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، ط (٣) ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠١ م .

* **معاني القرآن وإعرابه** ، أبو إسحاق الزجاج ، تحقيق : عبد الجليل عبده شلبي عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٨ م .

* **معجم الأدباء** ، ياقوت الحموي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩١ م .

* **معجم شواهد النحو الشعرية** ، حنا جميل حداد ، دار العلوم للطباعة والنشر الرياض ، ١٩٨٤ م .

* **معجم علم اللغة النظري** ، محمد علي الخولي ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٢م.

* **معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات** ، عبد العال سالم مكرم وأحمد مختار عمر ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٨٢ م .

* **معجم المصطلحات البلاغية وتطورها** ، أحمد مطلوب ، ط (٢) ، مكتبة لبنان ، بيروت ١٩٩٦ م .

* **معجم مصطلحات علم اللغة الحديث** ، محمد حسن باكلا وآخرين ، مكتبة لبنان ، بيروت ١٩٨٣ م .

* **معجم المصطلحات العلمية العربية .. الكندي والفارابي والخوارزمي وابن سينا والغزالي** ، فايز الداية ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٩٠ م .

* **معجم المصطلحات اللغويــة والأدبيــة** ، علية عــزت عيّــاد ، دار المــريخ ، الريــاض ١٩٨٣ م .

* **معجم المصطلحات النحوية والصرفية** ، محمد ســمير اللبــدي ، ط (٣) ، دار الرســالة والفرقان ، ١٩٨٨ م .

* **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم** ، محمد فؤاد عبد البــاقي ، ط (٢) ، دار الفكــر بيروت ، ١٩٨١ م .

* **المغني في النحو** ، ابن فلاح اليمني ، تقديم وتحقيق وتعليق : عبد الرزاق عبــد الــرحمن السعدي ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠٠٠ م .

* **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبــد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٩٩ م .

* **مفاتيح العلــوم** ، محمد بن أحمد الخوارزمي ، تقديم : جودت فخر الــدين ، دار المناهــل للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٩١ م .

* **المفصل في علــم العربية** ، محمود بن عمر الزمخشري ، دراسة وتحقيق : فخــر صــالح قدارة ، دار عمّار للنشر والتوزيع ، عمّان ، ٢٠٠٤ م .

* **مقالات في الأسلوبية** ، منذر عياشي ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ١٩٩٠م .

* **مقاييــس اللغــة** ، أحمد بن زكريا بن فارس ، تحقيــق وضبــط : عبد السلام هـــارون دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٩ م .

* **المقتصد في شرح الإيضاح** ، عبد القاهر الجرجــاني ، تحقيــق : كــاظم بحــر المرجــان منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، العراق ، ١٩٨٢ م .

* **المقتضب** ، محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب بيروت ، ١٩٦٣ م .

* **ملك النحاة .. حياته وشعره ومسائله العشر** ، تحقيق ودراسة : حنا جميل حداد مطبوعات جامعة اليرموك ، إربد ، ١٩٨٢ م .

* **من أسرار اللغة** ، إبراهيم أنيس ، ط (٦)، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٨ م .

* **منازل الحروف** (ضمن كتاب : رسالتان في اللغة) ، علي بن عيسى الرماني ، تحقيق : إبراهيم السامرائي ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمّان ، ١٩٨٤ م .

* **المنصف** ، أبو الفتح بن جني ، تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، مطبعة الحلبي القاهرة ، ١٩٥٤ م .

* **منهج سالك إلى ألفية ابن مالك** ، علي بن محمد الأشموني ، دار إحياء الكتب العربية القاهرة ، د . ط . ت .

* **الموفي في النحو الكوفي** ، صدر الدين الكنغراوي ، شرح : محمد بهجة البيطار مطبوعات المجمع العلمي العربي ، دمشق ، ١٩٦٤ م .

* **نتائج الفكر في النحو** ، عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ط (٢) ، دار الاعتصام ، القاهرة ، ١٩٨٤ م .

* **النحو العربي والدرس الحديث .. بحث في المنهج** ، عبده الراجحي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٩ م .

* **النحو و الدلالة ... مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي** ، محمد حماسة عبد اللطيف دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٠م .

* **نظرية الحروف العاملة ومبناها وطبيعة استعمالها القرآني بلاغيًا** ، هادي عطيــة مطــر الهلالي ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٦ م .

* **نوادر اللحياني في اللغــة والمأثور عنه** ، استخرجها من مظانها وحققها : حنا بن جميــل حــداد ، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية ، إربد ، ٢٠٠٧ م .

* **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : عبد العــال ســالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٩٧٥ م .

ثانيًا : الدوريــات :

* **الجــواب في العربيــة .. طرائقــه وأدواتــه** ، حنا جميل حداد ، مجلة أبحــاث اليرمــوك مجلد (١١) ، عدد (٢) ، ١٩٩٣ م .

* **قضايا الخلاف النحوي عند المالقي في كتابه رصف المباني** ، فتح الله سليمان ، مجلة علوم اللغة ، مجلد (٨) ، عدد (٢) ، ٢٠٠٥ م .

ثالثًا : الرسائــل العلميــة :

* ظاهرة النيابة في العربية .. دراسة وصفية تحليلية (رسالة دكتوراه) ، عبــد الله صــالح بابعير ، إشراف : أ . د . هادي نهر ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٩٧ م .

* المختلف فيه من حروف المعاني من حيث الإعمال والإهمال (رسالة دكتوراه) ، خالديــة زناتي علي الطاهات ، إشراف : أ . د . فوزي حسن الــشايب ، جامعــة اليرمــوك . إربــد . ٢٠٠٢م .

رابعًا : مصادر أجنبية :

Wardhaugh , Ronald (١٩٩٥) . **Understanding English Grammar : A linguistic Approach** , Britain : Black well Publisher ltd .